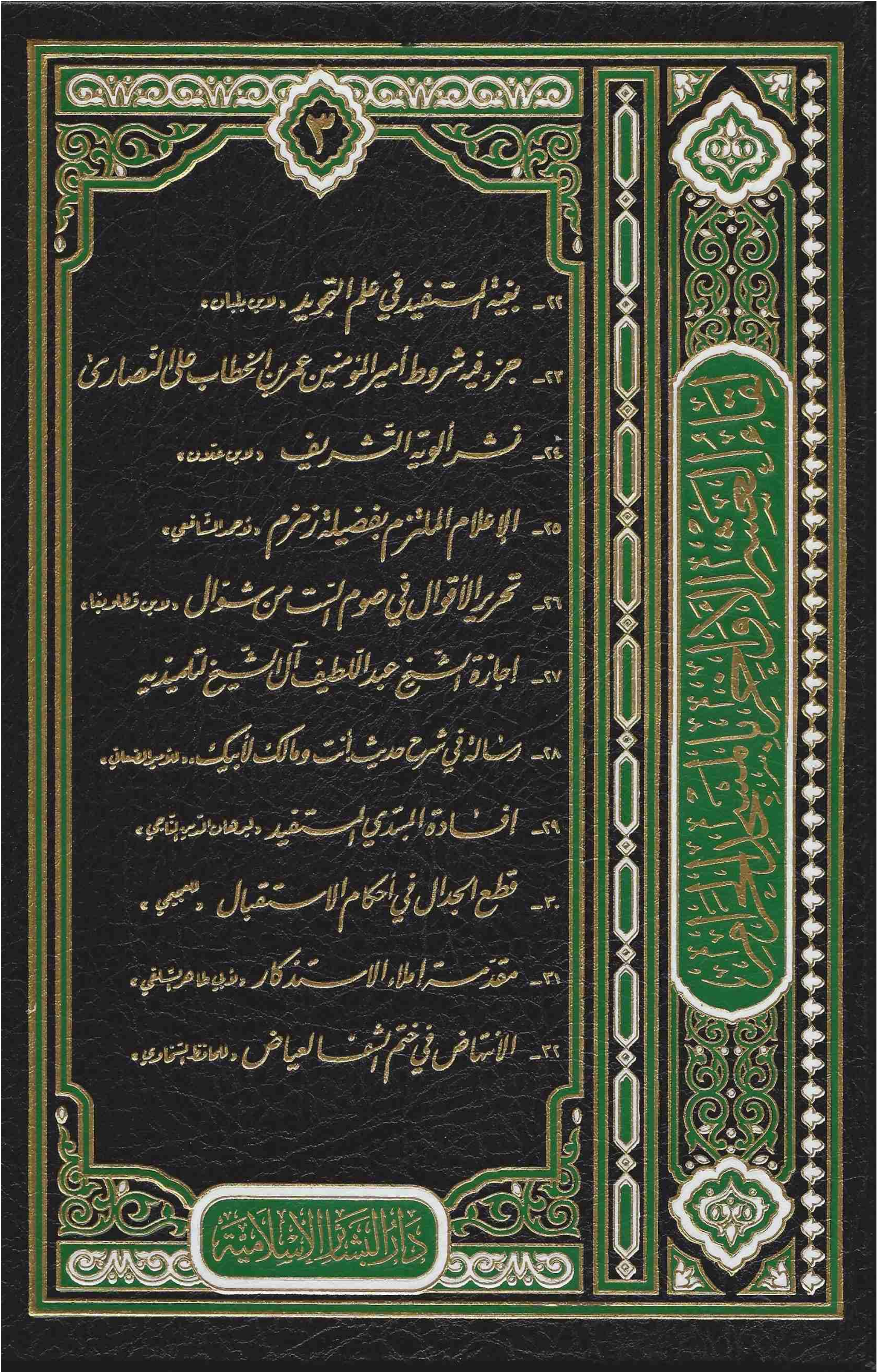


لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام
٣
٢٢- بغية المستفيد في علم التجويد «لابن بلبان»
٢٣- جزء فيه شروط أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على النصارى
٢٤- نشر ألوية التشريف
٢٥- الإعلام الملتزم بفضيلة زمزم
٢٦- تحرير الأقوال في صوم الست من شوال «لابن قطلوبغا»
٢٧- إجازة الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ لتلميذيه
٢٨- رسالة في شرح حديث أنت ومالك لأبيك
٢٩- إفادة المبتدي المستفيد «لبرهان الدين الناجي»
٣٠- قطع الجدال في أحكام الاستقبال «للعجيمي»
٣١- مقدمة إملاء الاستذكار «لأبي طاهر السلفي»
٣٢- الاستنهاض في ختم الشفا لعياض «للحافظ السخاوي»
دار البشائر الإسلامية

لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام

المجموعة الثالثة

رمضان ١٤٢١ هـ

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb

تصدير
المجموعة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل الفرقان في شهر رمضان، وجعله موسمًا لأهل التُّقىٰ والإيمان، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على سيّد ولد عدنان، الذي كان يُذاكر فيه مع جبريل القرآن، وعلى آله وصحبه ومَنْ تبعهم بإحسان، ما تلىٰ تالٍ آيَ الذِّكر الحكيم وتعاقب المَلَوان.

أما بعد:

فعودًا حميدًا وأَوْبًا سعيدًا لمشروع رسائل لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، وهي المجالس العلمية التي نعقدها مع جمع من الأحباب والعلماء وطلبة العلم، بصحن المسجد الحرام لليالي العشر الأواخر المباركة.

وقد يسر الله تعالى في عامي ١٤١٩هـ و ١٤٢٠هـ لخدمة مجموعة طيبة من الرسائل النافعة وإحياء تراث أمتنا التليد، وهي متوفرة ولله الحمد ولاقت قبول واستحسان أهل العلم والفضل في الحرمين الشريفين والعالم الإسلامي كله، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وقد وفق الله تعالى في موسم هذا العام ١٤٢١هـ ويسر بمنّه وكرمه إلى تحقيق وإعداد الرسائل التالية:

١ ــ بغية المستفيد في علم التجويد، للشيخ محمد بن بلبان الحنبلي، بتحقيق الأخ الشيخ رمزي سعد الدين دمشقية.

٢ ــ جزء فيه شروط أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه على النصارى، بعناية كاتب هذه السطور.

٣ ــ نشر ألوية التشريف بالإعلام والتعريف بمن له ولاية عَمارة ما سقط من البيت الشريف، للشيخ محمد ابن علّان الصديقي، بعناية الشيخ محمد أبو بكر عبد الله باذيب اليماني.

٤ ــ الإعلام الملتَزم بفضيلة زمزم، للشيخ أحمد بن علي الشافعي رئيس المحدثين بجامع أياصوفيا، بعناية الأستاذ الشيخ رمزي سعد الدين دمشقية.

٥ ــ تحرير الأقوال في صوم السِّت من شوال، للحافظ قاسم بن قطلوبغا، تحقيق الدكتور الشيخ عبد الستار أبو غدة.

٦ ــ إجازة الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ للشيخ أحمد بن عيسى النجدي والشيخ راشد بن عيسى البحريني، بعناية الشيخ المحقق محمد بن ناصر العجمي.

٧ ــ رسالة لطيفة في شرح حديث: «أنت ومالُكَ لأبيك»، للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، عناية الأخ المربي مساعد سالم العبد الجادر.

٨ ــ إفادة المبتدي المستفيد في حكم إتيان المأموم بالتسميع

وجهره به إذا بلَّغ وإسراره بالتحميد، للإمام برهان الدين الناجي الشافعي، بعناية عبد الرؤوف بن محمد الكمالي.

٩ ــ قطع الجدال في حكم الاستقبال، للشيخ محمد بن حسن العُجَيْمي، بعناية يوسف بن محمد الصبحي.

١٠ــ مقدمة إملاء الاستذكار، للحافظ أبي طاهر السِّلَفي الأصبهاني.

١١ــ الانتهاض في ختم الشفا لعياض، للحافظ شمس الدين السخاوي، كلاهما بتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني.

نسأل الله أن تكون أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، بعيدة عن كل شرك خفي ورياء وخيم، وأن يكون علمنا صحبةً لنا لا علينا آمين. وصلَّى الله وسلَّم وبارك وعظَّم على عبده ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

قاله وكتبه

خادم العلم والعلماء

نظام محمد صالح يعقوبي

المسجد الحرام

ليلة ٢٤ رمضان ١٤٢١هـ



لِقاءُ العشرِ الأواخرِ
بالمسجدِ الحرامِ
(٢٢)



للإمام محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي
(١٠٠٦ - ١٠٨٣هـ)

اعتنى به
رمزي سعد الدين دمشقية

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية


بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْدِيم
شَيخ قُرَّاء الشَّام
العَلَّامَةِ الشَّيْخ مُحَمَّد كَرِيم رَاجِح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فقد استضافني الأستاذ الشيخ رمزي دمشقية في بيته في بلدة بحمدون، وفي هذه الاستضافة اغتنم فرصة الاجتماع فقرأ عليَّ الرسالة الموسومة: بـ «بغية المستفيد في علم التجويد» للشيخ محمد بن بلبان رحمه الله، وللشيخ رمزي تعليقات حَسَنة كريمة على هذا المؤلَّف.

قرأها علي بتمامها فوجدتُها رسالةً مختصرة، وعلى أنها مختصرة رأيتها رسالة جامعة، جمع فيها مؤلفها من علم التجويد ما لا يستغني عنه قارىء القرآن، وما يستفيد منه أيُّ طالب علم يريد أن يطَّلع على مخارج الحروف في اللغة العربية وعلى صفاتها. وقد امتلأت هذه الرسالة بالشواهد من كتاب الله تعالى، فكان يأتي بالآيات لتكون شاهدًا

لما يقول. وقد جاءت هذه الرسالة في عبارة مختصرة ولكنها ظاهرة المعنى ليس فيها شيءٌ ما من الانغلاق، ولذلك أنصح كلَّ طالبٍ أن يقرأَ هذه الرسالة وأن يستفيدَ منها.

ولنعلم أن الرسائل في علم التجويد أصبحت كثيرة جدًّا ومنتشرة جدًّا، ولكننا لا نستغني أبدًا مهما كثُرت هذه الرسائل عما كتب الأولون رحمهم الله تعالى، ففي كل رسالة من رسائلهم تجد فوائدَ جديدة وتطَّلع على تعبيرات كانوا قد اصطلحوا عليها، وهي تعبيرات عربية لغوية ربما كانت قد ضاعت في أيامنا هذه، ولكننا إذا قرأنا هذه الرسائل وأمثالها نعود إلى ما كانوا يكتبونه ويعبِّرون به من عباراتهم اللطيفة العربية المفيدة[١].

لذلك يُشكر كل إنسان ينشر هذه الرسائل، ومن هؤلاء الإخوة الكرام الذين ينشرون هذه الرسائل للأقدمين أخونا الشيخ رمزي دمشقية حفظه الله تعالى.

ثم اطَّلعت على هذه التعليقات التي علَّقها فرأيتها مفيدة ضافية كاملة تامة، ورأيت أنَّ الرسالة بحاجة إلى هذه التوضيحات التي وضَّحها نفع الله به. وأنا أسأل الله تعالى أن يُثيب المؤلِّف خير الثواب على ما كتب، وأن ينفع بما كتب شبابنا، وأن يثيب الشيخ رمزي على ما علَّق وعلى ما نشر.

---

(١) من هذه التعبيرات قول المؤلف ابن بلبان (ص ٤٤ و ٥٠): «التاء المجرورة»، ويريد بها التاء المبسوطة، وهو مصطلح لا يستعمل اليوم بل قد لا يُعرف.

ونحن بهذه المناسبة نحمَد الله سبحانه وتعالى أننا نجد شبابنا وشاباتنا مقبلين على بيوت الله عز وجل يتعلمون القرآن فيتقنونه حفظًا وتجويدًا وتفسيرًا، ويفتخرون ويتباهَون بأنهم من أهل القرآن ومن حفظة القرآن، وهذا ما يدعو الشيخ رمزي وأمثاله من الذين ينشرون هذه الكتب جزاهم الله تعالى خيرًا أن يكثروا من نشر هذه الكتب وأن يفتشوا في المخطوطات عن أمثالها من أجل أن يكون لشبابنا الحاضر صلةٌ واضحة متينة بماضيهم الإسلامي وبعلمائهم الأقدمين الذين كان لهم القِدْح المعلَّى في فهم كتاب الله وفي حُسِن قراءته وتجويده.

على أنَّ هذه الرسائل وأمثالها لا تغني عن الرجوع إلى كتب الأقدمين كالإمام أبي عمرو الداني والعلامة ابن الجَزَري رحمهما الله تعالى، وأيضًا لا تغني عن التلقِّي من فم الشيوخ المتقنين لأن القرآن في أدائه وتجويده إنما يؤخذ بالمشافهة، فإن سيدنا رسول الله ﷺ أخذه بالمشافهة عن جبريل، والصحابة رضي الله تعالى عنهم أخذوه بالمشافهة عن رسول الله، وهكذا إلى أن وصل إلينا.

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة وأن يجزي مؤلِّفها والمعلِّق عليها خير الجزاء، والحمد لله رب العالمين.

يوم السبت في	قاله بفمه وأذن بكتبه ورقمه
بحمدون ٢٨/ ٥/ ١٤٢٢هـ	الشيخ محمد كريم راجح
الموافق ١٨/ ٨/ ٢٠٠١م	

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه ربِّ العالمين على نعمائه، والصَّلاة والسَّلام على إمام المرسلين خاتم أنبيائه، وعلى آله الأطهار وصحابته الكرام، ومَن أَحبَّهم واهتدى بهديهم وسار على دربهم.

أمَّا بعد، فإنه من نِعَم الله وإفضاله ما منَّ به علينا من الاجتماع بإخوة أفاضل وعلماءَ أماثل في رحاب بيته العتيق وفي ظلال كعبته المشرّفة كلَّ عام في شهر الله المعظَّم رمضان، لقاءٌ حافزُه العبادة والتقرُّب إليه تعالى بالطاعات، وغايتُه رضى المولى الكريم ومغفرته والفوز بما أعدَّ لعتقائه في الجنات.

وكان لإحياء سَنَن العلماء السابقين بقراءة كُتب العِلم وسماعها ونَسْخها ومقابلتها الأثر الطيب في عَمَارة الأوقات في تلك البقعة المطهرة ولا سيما في شهر الخيرات والمبرَّات رمضان، نسأله تبارك وتعالى القبول والتيسير إلى المزيد بمنّه وكرمه.. آمين.

وقد تسنى لي خلال زيارتي مكتبة مكة المكرمة ــ للقاء الشيخ الفاضل الفقيه الأديب الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان حفظه الله ــ الاطلاعُ على مخطوطات علوم القرآن الكريم بالمكتبة المذكورة،

فوقفت على رسالتين لطيفتين مناسبتين لما يُقرأ في «لقاء العشر الأواخر» هما: «تحفة الأكياس في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾ » لشهاب الدين الحَمَوي، والثانية: «بغية المستفيد في علم التجويد» لابن بلبان الحنبلي. فحرصت على اقتناء صورة منهما، وقد تكرم الدكتور عبد الوهاب رعاه الله بتصويرهما؛ فجزاه الله عنا خير الجزاء.

وبعد قراءة رسالة ابن بلبان «بغية المستفيد» في الحرم كما سيأتي آخرها والعمل في تحقيقها إذا بالأخ المحب الشيخ أبي ناصر محمد العجمي يفاجئني بنسخة ثانية من الرسالة هي نسخة المتحف البريطاني بلندن، سعى بتصويرها بواسطة بعض الأحباب في تلك الديار على عادته في إتحاف طلبة العلم وأهله بصور المخطوطات العزيزة النادرة محبّةً لنشر العلم وحسبة لوجه الله الكريم، فجزاه الله عن العلم وأهله كل خير.

وقد قمت بمقابلة النسختين والتعليق على الرسالة المذكورة بما يوضح عبارتها ويستكمل مباحثها، مستفيدًا مما كتبه الشيخ الجليل محمود خليل الحصري شيخ المقارىء المصرية رحمه الله في كتابه الجامع النافع «أحكام قراءة القرآن الكريم».

وبعد إتمام العمل بهذه الرسالة المباركة أكرمني المولى عز وجل بقراءتها مع تعليقاتها على شيخنا الجليل علاّمة دمشق وشيخ قرائها الشيخ محمد كريِّم راجح حفظه الله تعالى ونفع بعلومه، فأفدت من توجيهاته وتصويباته في ضبط كلماتها وتقويم تعليقاتها، ثم ألبسني تاج الفخار بتفضله بالتقديم لهذه الرسالة، فجزاه الله عني وعن مؤلفها خير الجزاء.

وصف النسختين المخطوطتين:

١ ـ **نسخة مكتبة مكة المكرمة (م) ورقمها (٢١١١١)**، وتقع في ٩ ورقات من الحجم المتوسط، وليس في آخرها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ومكانه. وخطها نسخي جيد إلاَّ أن فيها بعض الأخطاء التي لحَظْتُها عند قراءتها للمرة الأولى وقد وجدت حلها في النسخة الثانية.

٢ ـ **نسخة المتحف البريطاني (ب) ورقمها (٦٢٧٢)** مخطوطات شرقية، وتقع في ٢٧ ورقة من الحجم الصغير، وهي نسخة جيدة فيها بعض السقط، قال ناسخها في آخرها: «وقد نقلت هذه المقدمة من خط شيخنا مصطفى الغزالي، وقد نقلها شيخنا من خط مؤلفها من سادس في عصره وأوانه المحقق الشيخ محمد البلباني الحنبلي رحمه الله الملك الصمداني.. آمين». ولم يذكر ناسخها اسمه ولا تاريخ نسخها. وفي حواشي النسخة تصحيحات وإشارات لمقابلة النسخة بأصلها.

هذا ما يسَّر الله تعالى لنشر هذه الرسالة النافعة المختصرة، راجيًا منه عزَّ وجل أن يتقبَّل عملنا ويعيننا على الإخلاص فيه، إنه خير مسؤول وأكرم مجيب.

وكتبه

خادم الكتاب والعلوم القرآنية

رمزي سعد الدين دمشقية

بحمدون في ٨/ ٥/ ١٤٢٢هـ

الموافق ٢٩/ ٧/ ٢٠٠١م

ترجمة المؤلف[1]

هو محمد بن بدر الدين بن بلبان البعليِّ الأصل الدمشقي الصالحي، الفقيه المُحدِّث الحنبلي المذهب المُعَمَّر، أحد الأئمة الزُّهّاد، من كبار أصحاب الشهاب ابن أبي الوفاء الوفائي الحنبلي في الحديث والفقه، ثم زاد عليه في معرفة فقه المذاهب زيادة على مذهبه، وكان يُقرىء في المذاهب الأربعة.

وسمع ببعلبك وبدمشق على الشهاب العيثاوي والشمس الميداني، وأفتى مُدَّة عُمره، وانتهت إليه رئاسة العلم بالصَّالحية بعد وفاة الشيخ علي القبودي.

وكان عالمًا ورعًا عابدًا، قَطَع أوقاته في العبادة والعلم والكتابة والدرس والطلب، حتى مكَّن الله تعالى منزلته من القلوب، وأحبَّه الخاص والعام، وكان دَيِّنًا صالحًا حَسَن الخُلُق والصحبة، متواضعًا حلوَ العبارة، كثير التحري في أمر الدِّين والدُّنيا، منقطعًا إلى الله تعالى.

وكان كثيرًا ما يُورد كلام الحافظ أبي الحَسَن عَلي بن أحمد الزيدي ـ نسبة لزيد بن علي بن الحسين لأنه من ذريته ـ ويستحسنه

(١) منقولة من كتاب «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمُحِبِّي ٣/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، وينظر مصادر ترجمته في «معجم المؤلفين» لكحالة ٩/ ١٠٠، و «الأعلام» للزركلي ٦/ ٥١.

وهو قوله: اجعلوا النوافل كالفرائض، والمعاصي كالكفر، والشهوات كالسُّمِّ، ومخالطةَ الناس كالنَّار، والغذاءَ كالدواء.

وكان في أحواله مستقيمًا على أسلوب واحد منذ عرف، فكان يأتي من بيته إلى المدرسة العُمرية في الصباح فيجلس فيها، وأوقاته منقسمة إلى أقسام: إما صلاة، أو قراءة قرآن، أو كتابة أو إقراء، وانتفع به خلق كثير.

وأخذ عنه الحديث جَمعٌ من أعيان العلماء منهم: الإمام المُحقِّق محمد بن محمد بن سليمان المغربي، والوزير الكبير مصطفى باشا بن محمد باشا الكُوبري، وابن عمِّه حسين الفاضل، وأشياخنا الثلاثة: أبو المواهب الحنبلي، وعبدالقادر بن عبدالهادي، وعبدالحيّ العكري وغيرهم، وحضرتُهُ أنا وقرأتُ عليه في الحديث، واتفق أهل عصرنا على تفضيله وتقديمه.

وله من التآليف مختصرٌ في مذهبه[1] صغير الحجم كثير الفائدة، وله محاسن ولطائف مع العلماء، وولي خطابة الجامع المظفَّري المعروف بجامع الحنابلة، وكان الناس يقصدون الجامع المذكور للصلاة خلفه، وبالجملة فقد كان بقيَّة السَّلف وبركة الخَلَف.

وكانت وفاته في سنة ثلاث وثمانين وألف، ودفن بالسفح، وكانت جنازته حافلة جدًّا، رحمه الله تعالى.

* * *

---

(١) لعله يريد كتاب «أخصر المختصرات» فقد اعتنى به العلماء شرحًا وتدريسًا. وقد نشرته دار البشائر الإسلامية مع حاشية ابن بدران الدمشقي عليه بتحقيق الأخ الشيخ محمد العجمي.

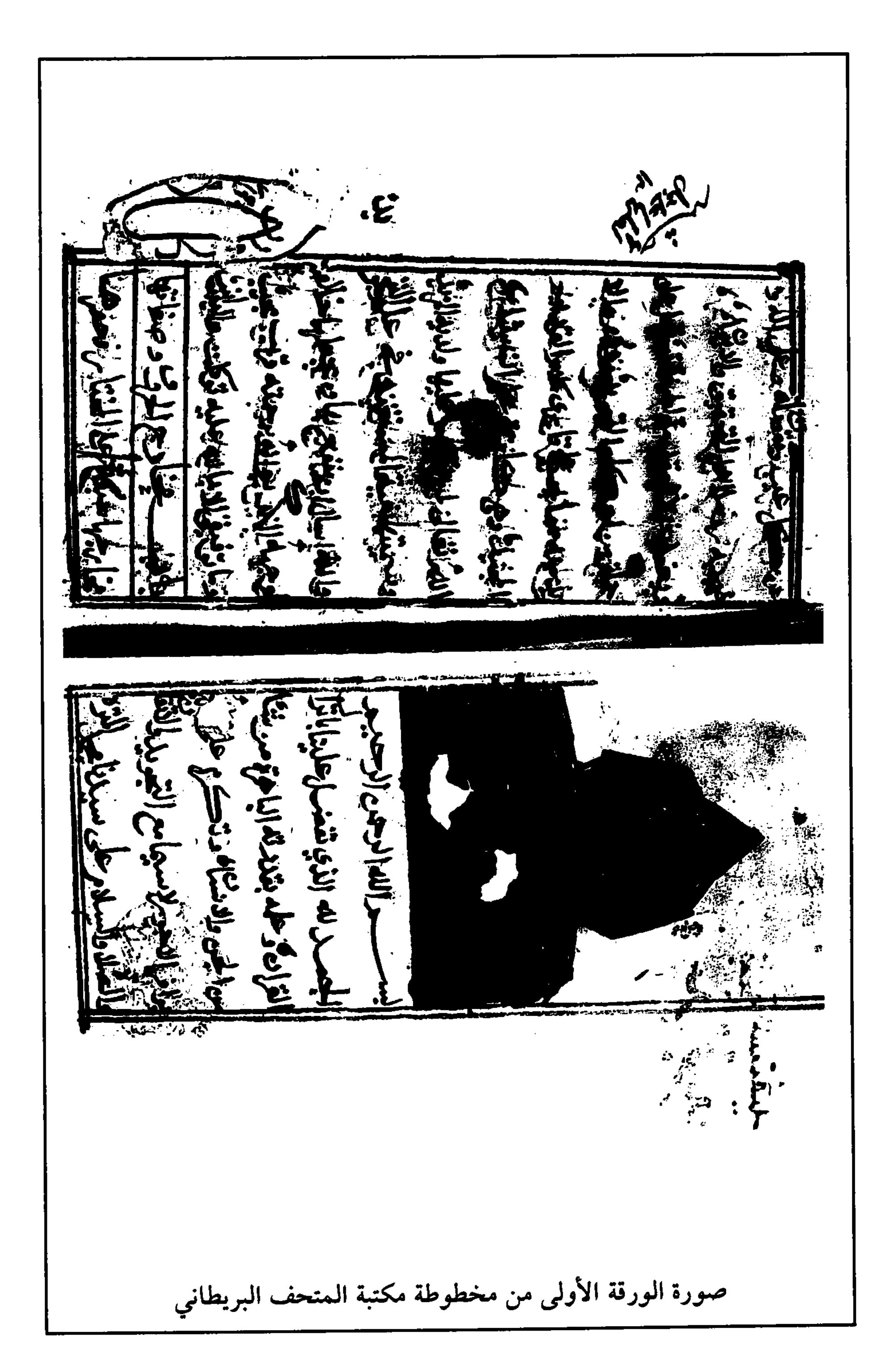
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تفضل علينا بانزال القرآن، وعلمه بقدرته الباهرة لمن شاء من الجن والانسان، وتكرم على قارئه بوافر الأجور لا سيما مع التجويد والاتقان، والصلاة والسلام على افضل الانام محمد سيد الاكوان، وعلى آله وصحبه رؤساء اهل التحقيق والايمان، وبعد فهذه مقدمة لطيفة تشتمل على جملة من احكام التجويد وذلك ما لا بد منه مما يجب على قارئ كلام الله القديم المجيد، وهي كافية ان شاء الله تعالى لمن اقتصر عليها ولديه المزيد، وسميتها بغية المستفيد في علم التجويد والله اسأل ان ينفع بها ويجعلها خالصة لوجهه الكريم انه برحمته قريب مجيب، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب، باب مخارج الحروف وصفاتها مخارجها سبعة عشر على المختار وحصرها فيها تقريب والا فلكل حرف مخرج عند التحقيق واذا اردت ان تعلم مخرج الحرف فسكنه وادخل عليه همزة الوصل ثم اصغ اليه فحيث انقطع الصوت كان مخرجه واصول هذه المخارج خمسة وهي الجوف والحلق واللسان والشفتان والخيشوم فاما الجوف وهو الخلاء داخل الفم والحلق فهو مخرج لثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء المدتان وهي بالصوت اشبه لكن يتميز عنه بتصعد الالف وتسفل الياء واعتراض الواو واما الحلق ففيه ثلاثة مخارج لستة احرف الاول منها اقصاه ويخرج منه الهمزة ثم الهاء والثاني وسطه ويخرج منه العين ثم الحاء المهملتان والثالث ادناه ويخرج منه الغين ثم الخاء المعجمتان واما اللسان ففيه عشرة مخارج لثمانية عشر حرفا الاول منها اقصاه مع ما يحاذيه من الحنك الاعلى ويخرج منه القاف فقط الثاني كذلك لكنه اسفل من الاول ويخرج منه الكاف

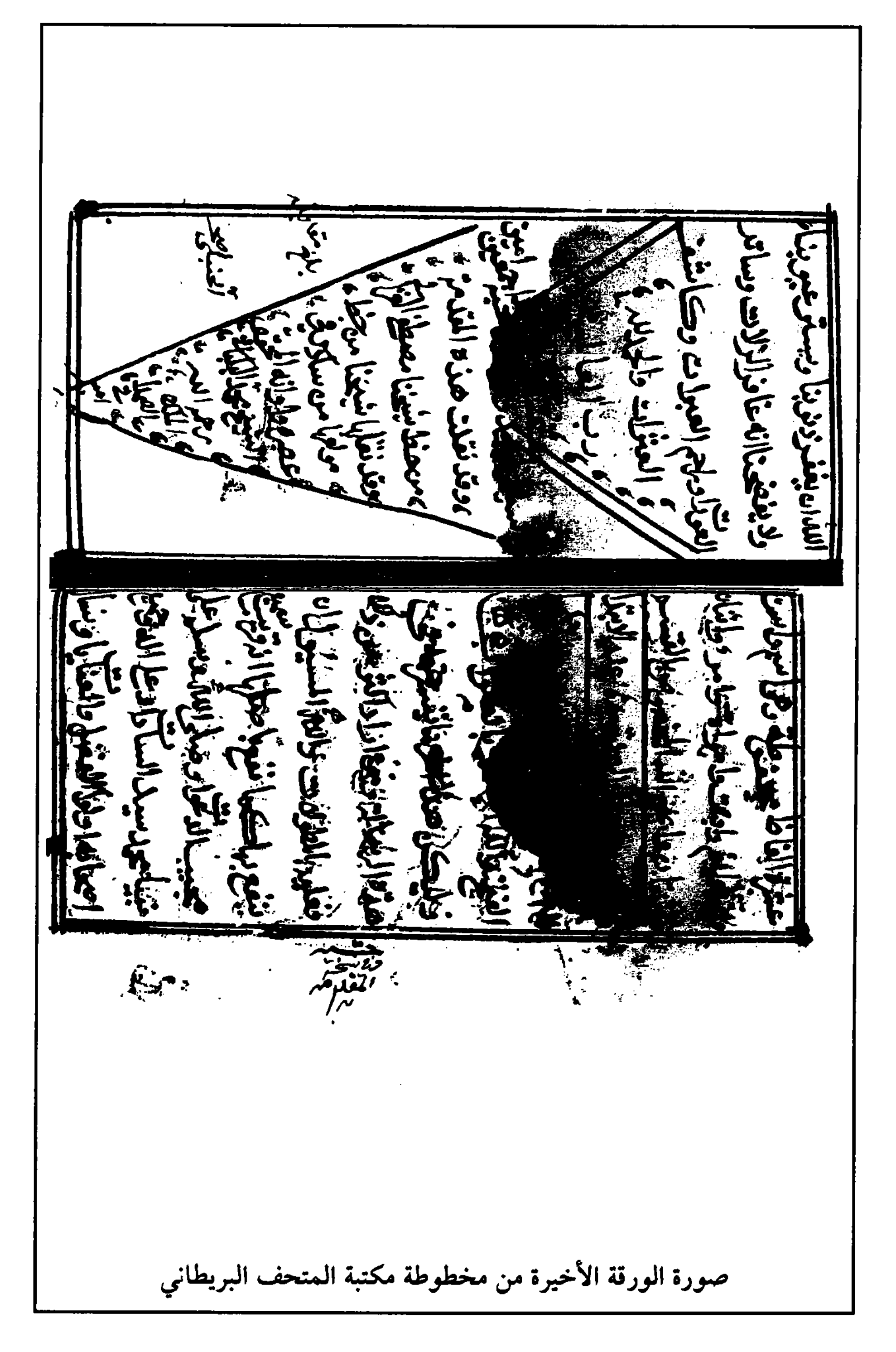
صورة الورقة الأولى من مخطوطة مكتبة مكة المكرمة

الابتداء الكسر الا مع لام التعريف فان حكمها الفتح والله اعلم بالصواب
وهذا ما تيسر جمعه في هذه المقدمة ومن اراد اكثر من
ذلك فعليه بالمطولات والله المسؤول ان ينفع بها
انه رب الارض والسموات وصلى الله على
سيدنا ونبينا محمد سيد السادات وعلى
آله واصحابه اولي الفضل والكرامات
والحمد لله رب العالمين اولا
وآخرا وظاهرا وباطنا
تم

صورة الورقة الأخيرة من مخطوطة مكتبة مكة المكرمة



صورة الورقة الأولى من مخطوطة مكتبة المتحف البريطاني



صورة الورقة الأخيرة من مخطوطة مكتبة المتحف البريطاني

لِقاءُ العَشْرِ الأَواخِرِ
بِالمَسْجِدِ الحَرامِ
(٢٢)



للإمامِ محمّدِ بن بدرِ الدّين بن بلبانَ الدِّمشقيّ الحنبليّ
(١٠٠٦ - ١٠٨٣هـ)

اعتنى بهِ
رمزي سعد الدّين دمشقيّة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الذي تفضَّل علينا بإنزال القرآن، وعلَّمه بقدرته الباهرة لمن شاء من الجنِّ والإنسان، وتكرَّم على قارئه بوافر الأجور لا سيَّما مع التجويد والإتقان؛ والصلاة والسلام على أفضل الأنام محمد سيِّد الأكوان[1]، وعلى آله وصحبه رؤساء أهل التحقيق والإيمان.

وبعد، فهذه مقدمة لطيفة تشتمل على جملة من أحكام التجويد، وذلك ما لا بدَّ منه مما يجب على قارىء كلام الله القديم المجيد، وهي كافية إن شاء الله تعالى لمن اقتصر عليها ولديه المزيد، وسمَّيتها:

«بغية المستفيد في علم التجويد»

واللّهَ أسأل أن ينفع بها ويجعلها خالصة لوجهه الكريم إنه برحمته قريب مجيب، وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

* * *

(١) في نسخة (ب): سيدنا محمد المنزه عن كل عيب ونقصان.

باب: مخارج الحروف وصفاتها

مخارجها سبعة عشر على المختار وحصرُها فيها تقريبٌ، وإلَّا فلكل حرف مخرج عند التحقيق. وإذا أردتَ أن تعلم مخرج الحرف فسَكِّنْه وأدخل عليه همزة الوصل ثم أَصغِ إليه، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه.

وأصول هذه المخارج خمسة، وهي: الجوف، والحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم.

*** فأما الجوف:**

وهو الخلاء داخل الفم والحلق، فهو مخرج لثلاثة أحرف، وهي: الألف، والواو، والياء المدِّيتان(١)، وهنَّ بالصوت أشبه، لكن يتميَّزن عنه بتصعُّد الألف وتسفُّل الياء واعتراض الواو(٢).

---

(١) فمخرج الألف جوف الحلق، ومخرج الياء جوف وسط اللسان، ومخرج الواو جوف الشفتين.

(٢) هي الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

*** وأمّا الحلق:**

ففيه ثلاثة مخارج لستة أحرف:

الأول منها: أقصاه، ويخرج منه الهمزة ثم الهاء.

والثاني: وَسَطه، ويخرج منه العين ثم الحاء المهملتان.

والثالث: أدناه، ويخرج منه الغين ثم الخاء المعجمتان.

*** وأمّا اللسان:**

ففيه عَشَرة مخارج لثمانية عشر حرفًا:

الأول منها: أقصاه مع ما يحاذيه من الحَنَك الأعلى، ويخرج منه القاف فقط.

الثاني: كذلك، لكنه أسفل من الأول، ويخرج منه الكاف فقط[١].

الثالث: وَسَطه مع ما يقابله من شَجْر الفم، وهو سقف الحنك الأعلى، ويخرج منه الجيم ثم الشين المعجمة ثم الياء غير المدِّية[٢].

الرابع: حافَتُه، أي جانبه مع ما يليها من الأضراس اليسرى أو اليمنى أو هما، ويخرج منه الضاد المعجمة فقط.

---

(١) رُبَّ قائل يقول: لِمَ جُعل أقصى اللسان مخرجين لحرفين، ولَمْ يجعل مخرجًا واحدًا لحرفين كأقصى الحلق؟.

ويُجاب: بأن هناك فرقًا بين أقصى اللسان وأقصى الحلق.

فإن أقصى اللسان فيه طُول، وبين موضِعَيْ القاف والكاف بُعْد، فنظرًا لبُعْد الموضعين اعتبر كل منهما مخرجًا خاصًا لحرف خاص؛ بخلاف أقصى الحلق ففيه قِصَر، وبين موضِعَيْ الهمزة والهاء قُرْب شديد، فلذلك اعتبر أقصى الحلق مخرجًا واحدًا لحرفين، اهـ. النجوم الطوالع ص ٢٠٦.

(٢) الياء غير المدّية: هي المتحركة بالضم أو الفتح أو الكسر أو الساكنة بعد الفتح.

الخامس: أول حافَتِه إلى آخرها مع ما يليها من حافة الحَنَك الأعلى فويق الضاحك والناب والرَّباعية والثنية[1]، ويخرج منه اللام فقط.

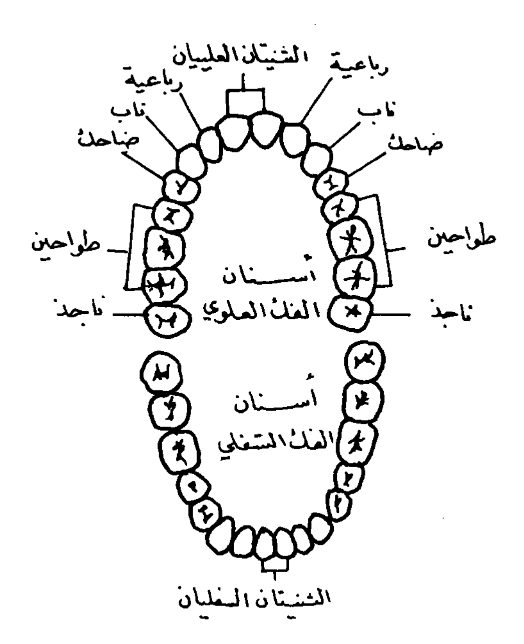
السادس: طرفه مع ذلك تحت مخرج اللام ويخرج منه النون فقط.

السابع: يقاربه لكنه أدخل إلى ظهر اللسان قليلاً ويخرج منه الراءُ فقط.

الثامن: طرفه مع أصول الثنيتين العُلييين[2]، ويخرج منه الطاء ثم الدال المهملتان ثم التاء المثناة فوق.

---

(١) يراجع الشكل لمعرفة مواضع الأسنان في الفم:



(٢) في الأصل المخطوط: (العليتين)، ولعله من تصحيف النُّساخ، لأن اللغة تقتضي أن المثنى المقصور المتجاوز ثلاثة حروف يقلب ألفًا، مثل: حبلى حبليان، قال ابن مالك في ألفيته (شرح ابن عقيل ٢/ ٤٤٢):

آخِـرَ مقصُـور تُثَنِّـي اجعلـهُ يَـا إنْ كـانَ عـن ثَـلاثَـةٍ مُـرتَقِيَـا=

التاسع: طرفه وبين الثنيتين العليين[1]، ويخرج منه الصاد والسين المهملتان والزاي.

العاشر: طرفه وطرف الثنيتين العليين[1]، ويخرج منه الظاء المُشالة[2] ثم الذال المعجمة ثم الثاء المثلثة.

*** وأمَّا الشفتان:**

ففيهما مخرجان لأربعة أحرف.

الأول منهما: بطن الشفة السفلى مع طرف الثنيتين العليين، ويخرج منه الفاء فقط.

و **الثاني**: بين الشفتين، ويخرج منه الواو غير المدية[3] والباء الموحدة والميم، لكن تخرج الواو بانفتاحهما والباء والميم بانطباقهما.

*** وأمَّا الخَيْشوم:**

فيخرج منه الغنَّة فقط ويأتي الكلام عليها.

فهذه السبعة عشر مخرجًا على التفصيل.

* * *

= ويُنظر: «شذا العَرْف في فنِّ الصَّرف» للشيخ أحمد الحملاوي ص ١٢٠ (طبعة مؤسسة الريان ــ بيروت).

(١) يُنظر التعليق السابق في ص٢٦.

(٢) الظاء المشالة: أي المعجمة، سُمِّيت مشالة تفريقًا بينها وبين الضاد المعجمة، والشَّوْل لغة: الرَّفع، يقال: شالت الناقة ذَنَبَها: إذا رفَعَتْه. فكتابة الألف عند أطراف الظاء بمثابة الشول.

(٣) أي المضمومة أو المفتوحة أو المكسورة أو الساكنة بعد فتح.

فصل: في الصِّفات

وبها يحصل التمييز بين الحروف المشتركة[1].

والمشهور منها تسع عشرة صفة، وهي: همس، وجهر، وشِدَّة، ورَخَاوة، وبين الرَّخاوة والشدَّة، واستعلاء، واستِفَال، وانطباق، وانفتاح، وإصْمَات، وذَلَق، وصفير، وقلقلة، ومدّ، ولين فقط، وانحراف، واستطالة، وتَفَشّ، وتكرار.

فأما الهَمْس: فيوصف به عشرة أحرف يجمعها أحرف: «فحثَّه شخصٌ سَكَت».

وأمَّا الجَهْر: فيوصف به تسعة عشر حرفًا، وهي ما عدا العشرة المذكور.

وأمَّا الشِّدَّة: فيوصف بها ثمانية أحرف يجمعها أحرف: «أَجِدُ قَطٍ بَكَت».

وأمَّا الصفة التي بين الرخاوة والشِّدَّة: فيوصف بها خمسة أحرف يجمعها أحرف: «لِنْ عُمَر».

---

(١) أي المشتركة في المخرج، قال الإمام المحقِّق ابن الجَزَري: «كل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلاَّ بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلاَّ بالمخرَج». النشر في القراءات العشر ١/ ٢١٤.

وأمَّا الرَّخَاوة: فيوصف بها ستة عشر حرفًا، وهي ما عدا الثلاثة عشر المذكورة.

وأمَّا الانطِبَاق: فيوصف به أربعة أحرف، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

وأمَّا الانفِتَاح: فيوصف به خمسة وعشرون حرفًا، وهي ما عدا الأربعة المذكورة.

وأمَّا الذَّلَق: فيوصف به ستة أحرف يجمعها أحرف: «فَرَّ مِنْ لُبِّ».

وأمَّا الإصْمَات: فيوصف به ثلاثة وعشرون حرفًا، وهي ما عدا الستَّة المذكورة.

وأمَّا الانحِرَاف: فيوصف به حرفان، وهما: اللام، والراء.

وأما التفَشِّي: فيوصف به الشين المعجمة فقط.

وأما الاستطالة: فيوصف بها الضاد المعجمة فقط.

وأما التكرار: فيوصف به الراء فقط، ومعنى وصفه به: كونه قابلاً له، أي فيجب التحرُّز منه.

فهذه ثلاث عشرة صفة وسيأتي ذكر باقي الصفات مع حروفها مفصَّلة في مواضعها[1]، مع ذكر بعض صفات ناشئة عن بعض هذه الصفات إن شاء الله تعالى.

* * *

---

(١) يأتي ذكر صفتي الاستعلاء والاستفال في ص ٤٨، كما يأتي ذكر صفة القلقلة ص ٥٠، وصفة الصفير ص ٥١.

باب: المدّ والقصر

المدّ لغةً: الزيادة، **واصطلاحًا**: إطالة الصوت بالحرف الممدود.

والقصر لغةً: الحبس، **واصطلاحًا**: ترك المد وهو الأصل.

واعلم أنَّ حروف المد ثلاثة: الألف الساكنة ولا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

والمدّ قسمان: أصلي، وفرعي.

فأما الأصلي: فهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلاَّ به ولا يتوقف على سبب، وهو المسمَّى عندهم بالطبيعي، سُمِّي بذلك لأنَّ صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حدِّه ولا يزيد عليه، وحدُّه مقدار أَلِف[١]. مثاله على الألف: ﴿مَن قَالَ﴾، والواو ﴿مَن يَقُولُ﴾، والياء: ﴿مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ درجًا[٢] وما أشبهها.

ومثله **مدُّ البدل** من الهمزة عند الجمهور، نحو: ﴿ءَادَمَ﴾، و ﴿ءَازَرَ﴾، و (إيمانا)، و ﴿أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾، سُمِّي بذلك لأنه يُبدل الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها.

---

(١) الأَلِفُ: حركتان، والحركة بمقدار قَبْض الإصْبَع أو بَسْطه.

(٢) أي عند الوصل.

وأما الفرعي: فهو الزائد على الطبيعي، وهو أربعة أقسام: لازم، وواجب، وجائز، وعارض.

وله سببان:

أحدهما: همز يقع بعد حرف المد.

والثاني: سكون كذلك.

فالهمز سبب للواجب والجائز، والسكون سبب للازم والعارض.

فأما اللازم: فهو الذي جاء بعد حرفِ مدِّهِ حرفٌ لازم السكون في حالتي الوصل والوقف، وهو قسمان: كَلِمي، وحرفي.

فالأول نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾، و ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾، و ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾، و ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾.

والثاني نحو: ﴿الٓمٓ﴾، و ﴿الٓمٓصٓ﴾، و ﴿قٓ﴾، و ﴿نٓ﴾، وما أشبهها من حروف الهجاء التي بِنْيَتُها على ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد إلَّا عين، فيجوز فيها التوسُّط أيضًا. وسُمِّي لازمًا للزوم سببه وصلاً ووقفًا، ولزوم مدِّه لجميع القرَّاء.

وأمَّا الواجب: فهو أن يجتمع حرف المدِّ والهمز في كلمة واحدة، ويسمَّى متَّصلاً أيضًا لاتِّصال الهمز بكلمة حرف المد[1]، وسُمِّي واجبًا لوجوب مدِّه عند جميع القرَّاء، مثاله: ﴿جَآءَ﴾، و ﴿وَجِاْىٓءَ﴾، و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾، و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾، و ﴿سَوَآءٌ﴾، و ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾، و ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾.

---

(١) وتشمل هذه العبارة سواء جاء الهمز بعد حرف المدّ في وسط الكلمة وفي آخرها، مثاله: ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ و ﴿يَشَآءُ﴾.

وتفصيل قدر المد مع اختلاف القرَّاء فيه لا يحتمله هذا المختصر، لكن لا يجوز أن ينقص اللازم عن ألفين[1]، ولا المتصل عن ألف ونصف[2]، وحيث قيل بالمد فلا تجوز الزيادة على ثلاث ألفات، واعتبار ذلك كله بعد الأصلي.

وأمَّا الجائز: فهو أن يأتي حرف المد منفصلاً عن الهمزة بأن يكون آخر كلمة والهمزة أولَ أخرى بعدها، نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾، و ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾، و ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، ويسمَّى منفصلاً أيضًا لانفصال الهمز عن كلمة حرف المد، وسُمِّي جائزًا لعدم الاتِّفاق على وجوب مدّه، فإنَّ مِن القرَّاء مَنْ يرى فيه القصر فقط، ومنهم مَنْ يرى فيه المد فقط، ومنهم من يرى فيه الوجهين، ومنهم من يرى فيه التوسُّط فقط، وذلك كله محقق في المطولات فلا نطوِّل بذكره هنا.

وأما العارض: فهو الذي يعرض له السكون لأجل الوقف، سواء كان الحرف الموقوف عليه مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا، نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، و ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، و ﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾، ويسمَّى جائزًا أيضًا لأنه لا يجب مدّه عند أحد من القرَّاء، بل يجوز فيه عند الجميع المد والقصر والتوسط.

وحيث قيل بالقصر في كلمة فلا يجوز أن يُخرَج بها عن المد

---

(١) الراجح في رواية حفص عن عاصم لزوم مدِّ اللازم ست حركات، أي ثلاث ألفات.

(٢) المدّ المتصل في رواية حفص عن عاصم يُمَدّ وجوبًا أربع أو خمس حركات.

الأصلي؛ إذ الخروج عنه خطأ لأنه لا يُتوصل إليه إلاَّ بإسقاط حرف من القرآن وهو غير جائز.

فائدة: الواو والياء إذا سكنا وانفتح ما قبلهما فهما حرفا لِيْن، أي بلا مد[1]، فلا يمد عليهما حينئذ وصلاً، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، و﴿يَوْمَ﴾، و﴿نَوْمٌ﴾، و﴿حُنَيْنٍ﴾، و﴿خَوْفٌ﴾.
ويجوز المد وقفًا إذا وقع بعدهما ساكن، نحو: ﴿خَوْفٌ﴾، و﴿يَوْمَ﴾، و﴿حُنَيْنٍ﴾، وإنما سُمِّيا بذلك لأنهما يخرجان في لين وعدم كلفة على اللسان.

وللمدّ أنواع أُخَر ضربنا عنها؛ لدخول بعضها تحت ما ذكرنا، ولعروض بعضها بسبب الخلاف في القراءة.

* * *

(١) يريد إذا لم يكن ما بعدهما ساكنًا.

باب: أحكام النون الساكنة والتنوين

حد النون الساكنة: نون ساكنة تَثبُت لفظًا وخطًّا ووصلاً ووقفًا، وتكون في الاسم والفعل والحرف.

وحد التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق الآخِر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد.

واعلم أنَّ النون الساكنة والتنوين لهما عند حروف المعجم أربعة أحكام: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء؛ وستأتي مفصَّلة إن شاء الله تعالى:

الحكم الأول: الإظهار:

وهو عبارة عن إظهار النون الساكنة أو التنوين عند أحد حروف الحلق. وهي ستة يجمعها أوائل قول القائل: «أَخِي هَاكَ عِلْمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرِ».

ويكون عند النون في كلمة، نحو: ﴿يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾، و ﴿أَنْعَمْتَ﴾، و ﴿وَٱنْحَرْ﴾، و ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، و ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾.

وفي كلمتين، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، ﴿مِنْ هَادٍ﴾، ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾، ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾، ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾، ونحوها.

وعند التنوين لا يكون إلاَّ في كلمتين، نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾، ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ﴾، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾، ﴿ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾، ﴿فَظًّا غَلِيظَ﴾.

الحكم الثاني: الإدغام:

وهو لغةً: إدخال الشيء في الشيء، **واصطلاحًا**: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا. والمراد به هنا: إدغام النون الساكنة أو التنوين في أحد حروف الإدغام، وهي ستة يجمعها أحرف: «**يرملون**».

فيدغمان[1] في اللام والراء إدغامًا لازمًا بلا غنَّة اتِّفاقًا، نحو: ﴿مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ﴿وَأَلَّوِ[2] ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾، ﴿أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟﴾، ﴿بَشَرًا رَّسُولًا﴾.

ويدغمان في الياء والواو والميم والنون بغنَّة كاملة، بخلافٍ في الياء والواو، نحو: ﴿مَن يَقُولُ﴾، ﴿قَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾، ﴿جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾، ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، ﴿مِّن نَّذِيرٍ﴾، ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ وشبهها.

تـنـبـيـه: محل ذلك إذا كان المُدغم في كلمة والمُدغم فيه في كلمة أخرى، أما إذا كانا في كلمة واحدة فلا يجوز الإدغام بل يتعين

---

(١) أي النون الساكنة والتنوين.

(٢) أصلها: أن لو، أدغمت النون الساكنة في اللام، ورسمت في المصحف هكذا ﴿أَلَّوِ﴾.

الإظهار خوفًا من الالتباس بالمضاعف، وذلك نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾، ﴿قِنْوَانٌ﴾، ﴿الدُّنْيَا﴾.

فائدة: الحروف من حيث هي قسمان: قمرية وشمسية. فالقمرية يجمعها حروف قولك: «ابغ حجك وخف عقيمه»، وحكمها إظهار لام التعريف عندها، نحو: ﴿وَالْفَجْرِ﴾، ﴿وَالْقَمَرَ﴾، ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾. والشمسية ما عداها، وحكمها إدغام لام التعريف فيها، نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾، ﴿وَالشَّمْسِ﴾ وشبهها.

الحكم الثالث: الإقلاب[1]:

وهو عبارة عن قلب النون الساكنة أو التنوين ميمًا ثم إخفائها بغنَّة عند الباء فقط[2]، ويكون في كلمة نحو: ﴿أَنْبِئْهُم﴾، وفي كلمتين نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾، ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ وشبهها.

---

(١) هكذا تعبير المجوِّدين: إقلاب، وفي اللغة: قلب، فلا يقال: أقلب، بل: قَلَب. وهكذا عبَّر الإمام ابن الجزري في النشر ٢/ ٢٦.

(٢) وما شاع من عدم إطباق الشفتين بعضهما على بعض يتجافى عن التلقي الذي عُرف عن كبار المجودين في دمشق مثل الشيخ أحمد الحلواني الكبير وتلامذته جميعًا، وكما عُرف عن قُراء مصر كالشيخ علي محمود والشيخ علي هاشم والشيخ محمد رفعت والشيخ محمد الصيفي والشيخ عبد الفتاح الشعشاعي وأشرطتهم مسجلة. ومن هؤلاء القراء الكبار في دمشق الدكتور الشيخ سعيد الحلواني وأشرطته تشهد بذلك.
فما شاع وابتدع على ألسنة المُحْدَثين من القراء اليوم فهو مخالف للتلقي، ولا يحتج ببعض العبارات لأن التلقي حجَّة على العبارة، وليست العبارة حجة على التلقي. قاله وكتبه: **الشيخ محمد كريِّم راجح رعاه الله**.

الحكم الرابع: الإخفاء:

وهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند باقي حروف الهجاء بغنَّة ألطف من غنَّة الإدغام. والحروف الباقية خمسة عشر حرفًا قد جمعها بعضهم في أوائل هذه الكلمات:

ضَحِكَتْ زَيْنَبُ فَأَبْدَتْ ثَنَايَا	تَرَكَتْنِي سَكْرَانَ دُوْنَ شَرَابِ
طَوَّقَتْنِي ظُلْمًا قَلَائِدَ ذُلٍّ	جَرَّعَتْنِي جُفُونُهَا كَأْسَ صَابِ

واعلم أنَّ الجيم من «جفونها» مكررةٌ لإقامة الوزن، ولذلك لم تُمَيَّز بالأحمر[1] كغيرها.

ويكون في كلمة وفي كلمتين، نحو: ﴿وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾، ﴿وَٱنصُرْنَا﴾، ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ﴾، ونحو: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾، ﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾، ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾، ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾، ﴿فَإِن فَآءُو﴾ ونحوها.

فائدة: الغنَّة صوتٌ أغنّ لا عمل للسان فيه، وهي صفة تابعة للنون والميم الساكنتين والتنوين حيث لا إظهار، ومخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف، ولهذا لو أُمسِك لم يمكن خروجها. وينبغي المحافظة على إظهارها من الميم والنون المشددتين مطلقًا، نحو: ﴿وَلَمَّا﴾، و ﴿ثُمَّ﴾، ﴿وَأَنَّ﴾، و ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾، ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ونحو ذلك.

* * *

(١) يريد المؤلف أن أوائل الحروف من كلمات البيتين أعلاه كتبت في الأصل المخطوط باللون الأحمر تمييزًا لها.

فصل: في أحكام الميم الساكنة

وهي ثلاثة: حالة إدغام، وحالة إخفاء، وحالة إظهار[١].

فالأولى: أن يقع بعدها ميم[٢]، فيجب أن تُدغم فيها بغنَّة كاملة، نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ وشِبْهَــه.

والثانية: أن يقع بعدها باء موحدة[٣]، فيجب أن تُخفى عندها على المختار بغنَّة[٤]، نحو: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾، ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمْ﴾، ﴿مَّا لَهُم

---

(١) وتسمَّى: إدغامًا شفويًا، وإخفاءً شفويًا، وإظهارًا شفويًا، وذلك لخروج حرف الميم من الشفتين.

(٢) ولا يتحقَّق هذا الحكم إلاَّ في كلمتين.

(٣) ولا يتحقَّق هذا الحكم أيضًا إلاَّ في كلمتين.

(٤) وينبغي إطباق الشفتين دون إدخالهما إلى الفم ودون فتحهما، كما مرّ في قلب النون الساكنة والتنوين. وأزيد هنا نصيحة للذين يخالفون ذلك بأن القرآن الكريم تلقي من فم سيدنا جبريل عليه السلام مشافهة، ومن فم رسول الله ﷺ أيضًا مشافهة، وهكذا أخذه القراء والعلماء مشافهة، أما القواعد وكتب التجويد فجاءت بعد ذلك لضبط هذه المشافهة بقدر ما يمكن.

أما العبارة فإنها مهما كانت دقيقة فإنها لا تُعبِّر عن الحرف كما هو، فأي كاتب =

﴿بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ ونحو ذلك.

والثالثة: أن يقع بعدها غير الحرفين المذكورين فيجب إظهارها عنده. ويكون في كلمة، نحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿تُمْسُونَ﴾. وفي كلمتين، نحو: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾، ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ وشبهها.

وتكون أشد إظهارًا إذا وقع بعدها واو وفاء[1]، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

* * *

= يستطيع أن يضبط حرف (P) بعبارة تحدها مهما كان فصيحًا، ولكن عندما تنطق أمامه فإنه ينطق بها كما سمعها. وهذا مثال، وللقرآن المثل الأعلى. فليتَّقِ الله الذين يقرؤون القرآن أو يقرؤونه، ومنهم من أخذوا عني وعن إخواني من القراء، ومنهم من أخذوا عن شيوخي وشيوخ إخواني وقد ماتوا، ولكن ما أدري لماذا خالفوا التلقي. فليعُد هؤلاء الذين يقرؤون على غير مثال التلقي وليتقوا الله، والله ولي التوفيق. قاله وكتبه: **شيخ قراء الشام الشيخ محمد كريِّم راجح حفظه الله.**

(١) وذلك لاتحاد الميم والواو في المخرج، وتقارب مخرج الميم والفاء، فقد يؤدي هذا إلى سَبْق لسان القارىء إلى إخفاء الميم عند الواو والفاء، لذا نبَّه علماء الأداء إلى وجوب تحقيق إظهار الميم عند الواو والفاء.

فصل : في إدغام المتماثلين والمتجانسين

أما المتماثلان: فهما ما اتفقا صفةً ومخرجًا، كالباءين والذالين واللامين، ونحو ذلك.

وأما المتجانسان: فهما ما اتفقا مخرجًا لا صفةً، كاللام والراء إن تقدَّمت اللام على الراء، وإن تأخَّرت عنها وجب الإظهار عند الأكثر، وكالتاء المثناة فوق والدال المهملة والذال المعجمة والظاء المشالة ونحو ذلك.

وحاصله أنه متى التقى حرفان متماثلان أو متجانسان وسكن الأول منهما ولو سكونًا عارضًا وجب إدغام الساكن في المتحرك، ولا فرق بين أن يكونا في كلمة أو كلمتين.

أمثلة المتماثلين: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾، ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ﴾، ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ﴾، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ ونحو ذلك.

والمتجانسين، نحو: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ﴾، ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾، و ﴿إِذ ظَّلَمُوا﴾، ﴿قُل رَّبِّ﴾، ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾[1] وشبهها.

(١) في قراءة حفص عن عاصم هنا سكتة لطيفة فلا يكون إدغام.

تـنـبـيـه: محل ذلك إذا لم يكن أول المتماثلين حرف مد، فإن كان فلا يجوز الإدغام وتعين الإظهار، نحو: ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾، و ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ وأمثالهما. وعلَّة ذلك المحافظة على المد الأصلي لئلا يذهب بالإدغام[1].

وأما ما اختُلف فيه من إدغام دال (قد) وذال (إذ) ولام (هل) و (بل) وتاء التأنيث الساكنة ونحوها في حروف مخصوصة فليس مما نحن فيه، بل ذلك كله من إدغام المتقاربين المختلف فيه كما هو مفصل في محله ولا يليق تفصيله هنا، والله أعلم.

* * *

---

(١) ويستثنى كذلك ما إذا كان أوَّل المثلين هاء سَكْت نحو: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾، ففيها الوجهان: الإدغام والإظهار، والإظهار لا يكون إلاَّ مع سكتة لطيفة.

فصل

وعلى القارىء أن يبيِّن إطباق الطاء من قوله تعالى: ﴿أَحَطتُ﴾، ومن ﴿بَسَطتَ﴾ ونحوهما، لئلا تشتبه بالتاء؛ لكون الطاء سابقة للتاء المجانسة لها بسبب اتحاد المخرج. وطريق ذلك أن تُدغم الطاء في التاء ذاتًا لا صفة؛ لأنَّ الإدغام قسمان: كامل وناقص.

فالكامل: إدراج الحرف الأول في الثاني ذاتًا وصفةً، كالإدغام بلا غنَّة.

والناقص: إدراج الأول في الثاني ذاتًا لا صفةً، كإدغام الطاء في التاء، من نحو: ﴿أَحَطتُ﴾، و ﴿بَسَطتَ﴾، وكالإدغام بغنَّة.

واختلف أهل الأداء في إبقاء صفة استعلاء القاف وإذهابها مع اتفاقهم على الإدغام في ﴿نَخْلُقكُّم﴾[1]، من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ في المرسلات.

* * *

(١) وهذا في غير قراءة السوسي عن أبـي عمرو، أما عنده فالإدغام الكامل متعين.

فصل

الضاد المعجمة والظاء المشالة إذا التقيا يلزم القارىء بيان مخرج كل منهما، نحو: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾، و ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾.

وكذلك عليه بيان الضاد المعجمة من الطاء المهملة من نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾، وبيان الظاء المشالة من التاء من نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ﴾، وبيان الضاد المعجمة من التاء من نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم﴾، ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾، وبيان اللام الساكنة عند النون من نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾، و ﴿وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ﴾، وبيان الحاء الساكنة عند الهاء من نحو قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾، وبيان الغين عند القاف من نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾، وبيان اللام عند التاء من نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾، وبيانها أيضًا من نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾، و ﴿ضَلَلْنَا﴾.

وعلى القارىء أيضًا تمييز الضاد المعجمة من الظاء المشالة مطلقًا[1] نحو ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾، والله أعلم.

* * *

(١) وذلك لتقارب مخرجهما فيخشى إن لم يُميِّز أن تتداخلا، كما يحصل ذلك للأعاجم.

باب: الترقيق والتفخيم

فصل: في أحكام الراء

اعلم أنَّ الراء لا يخلو إما أن تكون متحركة أو ساكنة، فإن كانت متحركة فلا يخلو إما أن تكون حركتها ضمة أو فتحة أو كسرة، فإن كانت ضمة أو فتحة فليس إلاَّ التفخيم.

وإن كانت كسرة فليس إلاَّ الترقيق، أصلية كانت الكسرة أو عارضة، تامة أو ناقصة بسبب روم أو اختلاس أو إمالة، سواء سكن ما قبلها أو تحرك، وسواء وقع بعدها حرف مُستَعِل أو مُستَفِل[1]، وسواء كانت في اسم أو فعل.

وأمثلة ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿رِزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾، ﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ﴾، ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، ﴿وَالْغَارِمِينَ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾، ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ﴾، ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾، ﴿وَانْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ﴾ في قراءة النقل[2]، و﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في قراءة

(١) يُنْظَر كلام المؤلف على حروف الاستعلاء والاستفال ص ٤٨.

(٢) وتقرأ هكذا: وانحرِنّ شانئك.

الاختلاس[1]، و ﴿ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ في قراءة الإمالة.

هذا حكمها وصلاً، وأما حكمها وقفًا فلا يخلو إما أن تقف بالروم أو السكون، فإن وقفتَ بالروم فكالوصل، وإن وقفتَ بالسكون فلا يخلو إما أن يكون قبلها حرف ممال أو لا، فإن كان الأول فمرققة، نحو: ﴿ٱلۡغَارِ﴾، و ﴿ٱلۡقَرَارِ﴾، وكذا إن كان قبلها كسرة، نحو: ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾، و ﴿قُدِرَ﴾، و ﴿أَشِرٌ﴾، أو ياء ساكنة، نحو: ﴿ضَيۡرَۖ﴾، و ﴿خَيۡرٌ﴾، و ﴿غَيۡرِ﴾، و ﴿بَصِيرٗا﴾، و ﴿خَبِيرًا﴾، وكذا إذا حجز بين الكسرة والراء حاجز ليس بحصين، وهو الحرف الساكن ترقق، نحو: ﴿ٱلذِّكۡرَ﴾، و ﴿ٱلسِّحۡرَۖ﴾ وشبههما.

أما إذا كانت ساكنة سكونًا لازمًا أو عارضًا متوسطة كانت أو متطرفة في الوصل أو الوقف فإنها ترقَّق بشرط أن يكون قبلها كسرة لازمة، أو تكون الكسرة والراء في كلمة واحدة وأن لا يكون بعدها حرف استعلاء، وذلك نحو: ﴿مِرۡيَةٖ﴾، و ﴿ٱلۡإِرۡبَةِ﴾، و ﴿فِرۡعَوۡنَ﴾، و ﴿لَشِرۡذِمَةٞ﴾ وما أشبه ذلك.

فقولنا كسرة لازمة احترازًا عن الكسرة العارضة التي في نحو: ﴿ٱرۡكَعُواْ﴾، و ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ﴾، عند الابتداء.

وقولنا: أن تكون الكسرة والراء في كلمة واحدة، احترازًا عن نحو: ﴿أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ﴾، و ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ وصلاً.

وقولنا: أن لا يكون بعدها حرف استعلاء، احترازًا عن نحو:

---

(١) هكذا في الأصل، والصواب: الإمالة أو التقليل.

﴿مِرْصَادًا﴾، و ﴿فِرْقَةٍ﴾، و ﴿قِرْطَاسٍ﴾، ولم يقع في القرآن العظيم بعدها من حروف استعلاء إلاَّ الصاد والطاء والقاف. فأما الراء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾، فمن القرَّاء من فخَّمها لكون[1] بعدها حرف استعلاء، ومنهم من رقَّقها لوقوعها بين كسرتين. وإنما أطلنا الكلام عليها لكثرة أحكامها وقصدًا لإتقانها.

فـائـدة: ترقيق الحرف: إنحافه. وتفخيمه: تسمينه. والأصل في الراء التفخيم.

تـنـبـيـه: مما يجب على القارىء إخفاء تكرير الراء لأنه حرف قابل له، ويتأكد ذلك إذا كانت مشددة؛ لأنَّ القارىء إذا لم يتحرَّز[2] من ذلك جعل من الحرف المشدد حروفًا، ومن المخفف حرفين، وكل ذلك غير جائز. وطريق السلامة من هذا المحذور أن يُلصق اللافظ ظهر لسانه على حنكه لصوقًا محكمًا مرة واحدة بحيث لا يرتعد؛ لأنه متى ارتعد حدث من كل رِعدة[3] حرف.

* * *

---

(١) في هامش نسخة (م): الأولى في التعبير لكون حرف الاستعلاء بعدها، إلاَّ أن يقال أنَّ الظرف فاصل بين الكون وما أُضيف إليه فتنبَّه. اهـ. كاتبه.

(٢) كذا في نسخة (ب)، وفي (م): يتحرَّى.

(٣) في نسخة (م): مرَّة.

فصل: في أحكام اللام من اسم الله تعالى

اعلم أنَّ الاسم الجليل لا يخلو إما أن يكون قبله فتحة أو ضمة أو كسرة.

فإن كان قبله ضمة أو فتحة وجب التفخيم سواء زيدت عليه ميم أو لا، وسواء كانت الضمة والفتحة متصلتين به أو لا، نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾، و ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، و ﴿قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ﴾.

وإن كان قبله كسرة وجب الترقيق سواء كانت متصلة أو منفصلة، أصلية أو عارضة، نحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾، و ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾، و ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾ ونحو ذلك[1].

* * *

(١) والأصل في اللام الترقيقُ عكسَ الراء، ولا تُفخَّم إلاَّ لموجِب. وأما لام غير لفظ الجلالة فيجب ترقيقُها مطلقًا عند حفص عن عاصم.

فصل

ومما يفخَّم أيضًا حروف الاستعلاء، وهي سبعة، يجمعها أحرف: «خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ»، لكن أحرف الإطباق تكون أقواها تفخيمًا، نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾، و ﴿ٱلْحُطَمَةِ﴾، و ﴿تَضْلِيلٍ﴾، و ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ ونحوها.

وأما الحروف المستفلة ـ وهي ما عدا المستعلية ـ فتكون إذًا اثنين وعشرين حرفًا، فحكمها الترقيق إلاَّ الراء ولام الجلالة ففيهما تفصيل، وتقدَّم الكلام عليهما، والألف سيأتي حكمها.

واحذر تفخيم اللامين من قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾، والحاءين من ﴿حَصْحَصَ﴾، والحاء من ﴿ٱلْحَقِّ﴾، والباء من نحو ﴿وَبَٰطِلٌ﴾، و ﴿بَرْقٌ﴾، واللامين من نحو: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، ونحو ذلك.

تنبيه: الألف إذا وقعت بعد حرف مُرقَّق رُقِّقت، نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و ﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾، و ﴿ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، و ﴿وَمِنْهَاجًا﴾ وشبهها، وإذا وقعت بعد حرف مفخَّم فُخِّمت، نحو: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْقَٰنِتِينَ﴾، و ﴿ٱلرَّٰحِمِينَ﴾، و ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، و ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وما أشبهها.

وأما الهمزة فهي مرققة مطلقًا، أي سواء جاء بعدها أو قبلها حرف مرقَّق أو مفخَّم، وسواء كانت متطرفة أو متوسطة، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿وَٱهْدِنَآ﴾، ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾، و﴿أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾، و﴿طَآئِعِينَ﴾، و﴿خَآئِفِينَ﴾ ونحو ذلك.

* * *

فصل: في حروف القلقلة

ويقال: لَقْلَقَة أيضًا، وهي خمسة، يجمعها أحرف: «قطب جد».

وحقيقة القلقلة: إظهار نَبْرة[1] لطيفة حالة النطق بالحرف المقلقل.

وهذه الأحرف لا يخلو إما أن تكون متحركة أو ساكنة، فإن كانت متحركة فليست حروف قلقلة، وإن كانت ساكنة فهي حروف قلقلة. وحاصله أنه متى سكن حرف من هذه الحروف الخمسة وجب أن يُقلقل، ويقلقل في الوقف أكثر[2]، أمثلة ذلك: ﴿ٱلْحَرِيقِ﴾، ﴿يَقْطَعُونَ﴾، ﴿مُحِيطٌ﴾، ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾، ﴿قَرِيبٌ﴾، ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ﴾، ﴿مَّرِيجٍ﴾، ﴿يَجْعَلُونَ﴾، ﴿بِٱلْعِبَادِ﴾، ﴿ٱلْوَدْقَ﴾، وما أشبه ذلك.

* * *

(١) وفي نسخة (م): بترة، وهو تصحيف.

(٢) ويقلقل أكثر في الحرف المشدد الموقوف عليه لأن الحرف المشدد بحرفين فكأنك تقلقل مرتين، نحو: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ و ﴿وَتَبَّ﴾.

فصل: في أحرف الصفير

وهي ثلاثة: الصاد والسين المهملتان، والزاي المعجمة، سُمِّيت بذلك لصوت يخرج معها بصفير[1] يشبه صفير الطائر[2]. وأقواها في ذلك الصاد للإطباق، وتليها الزاي للجهر، ثم السين أضعفها صفيرًا[3].

* * *

(١) لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك إذا سكنت ويأتي كالصفير.

(٢) وقد شبهوها للطائر فقالوا: الصاد تشبه صوت الإوَزّ، والزاي صوت النَّحل، والسين صوت الجراد أو العصفور.

(٣) لذا ينبغي العناية بصفيرها زيادة على الصاد والزاي نظرًا لضَعْفها بالهمس والرّخاوة، وقوتهما بالجهر.

باب: الوقف والابتداء

الوقف لغةً: الكفُّ، **واصطلاحًا**: قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة.

واعلم أنَّ التجويد لا يحصل للقارىء إلاَّ بمعرفة مواضع القطع على الكلم والابتداء بما بعده، وما يُجْتَنَب من ذلك لبشاعته وقبحه. والأصل في الوقف السكون، والابتداء لا يكون إلاَّ بالحركة.

والوقف ثلاثة أقسام:

اختباري[1]: بالباء الموحدة ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع من الموصول، والثابت من المحذوف، والمجرور[2] من المربوط[3].

---

(١) وسُمِّي اختباريًا لأنه يُوقف عليه لسؤال ممتَحِنٍ أو تعليم قارىء كيف يقف، كأن يأمر الأستاذ تلميذه مثلاً بالوقف على كلمة ليختبره في حكمها: من قطع أو وصل، أو إثبات أو حذف، أو وقف عليها بالتاء أو بالهاء.

(٢) المراد المبسوط، مثل: ﴿ رَحْمَتَ﴾.

(٣) وحكم هذا الوقف: الجواز، على أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبدأ بها ويَصِلها بما بعدها إن صلح البدء بها، وإلاَّ بدأ من كلمة قبلها من الكلمات التي يصح البدء بها.

واضطراري: ومتعلقه ضِيْق النفس والعيّ[1].

واختياري: بالياء المثناة تحت، وهو المقصود هنا، وهذا إما قبيح أو غيره؛ لأنَّ اللفظ الموقوف عليه إما أن يستقلَّ بمعنًى أو لا، الثاني القبيحِ، ويأتي.

الأوَّل: ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وحسن.

فأما التام[2]: فهو الذي يَحسُن الوقوف عليه والابتداء بما بعده، وهذا إنما يكون على لفظ لم يتعلق بشيء مما بعده ولا ما بعده به، بأن يكون منقطعًا عما بعده لفظًا ومعنًى. وأكثر ما يوجد في الفواصل ورؤوس الآي وانقطاع الكلم وانتهاء القصص، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾، ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٥﴾ ونحو ذلك.

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، نحو: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٣٤﴾، فـ ﴿أَذِلَّةً﴾ هو آخر كلام بِلْقيس، و ﴿يَفْعَلُونَ﴾ هو رأس الآية[3].

وقد يوجد بعد انقضائها، نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ﴾، فـ ﴿مُّصْبِحِينَ﴾ هو رأس الآية، و ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾ هو تتمة الكلام.

---

(١) فيجوز للقارىء الذي عرض له ما ذُكر الوقف على أية كلمة وإن لم يتم المعنى، ثم يجب عليه أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبتدىء بها إن صلح الابتداء بها وإلاَّ بما قبلها.

(٢) سُمِّي تامًّا: لتمام المعنى وكماله عند الكلمة الموقوف عليها، وعدم الاحتياج إلى ما بعدها لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

(٣) بل هو ذيلها.

وكذلك: ﴿عَلَيۡهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخۡرُفٗاۚ﴾، فرأس الآية ﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾، وتمام الكلام ﴿وَزُخۡرُفٗاۚ﴾؛ لأنه معطوف على ﴿سُقُفٗا﴾. ويُقاس على هذا ما يشبهه.

والوقف التام من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ ابتداء كلام آخر.

وأما الكافي: فهو الذي يُكتفى بالوقف عليه والابتداء بما بعده، وذلك بأن يكون اللفظ الموقوف عليه متعلقًا بما بعده من حيث المعنى لا من حيث اللفظ[1]، نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾، ونحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾[2]، ونحو: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾[3]، وأمثالها.

وأما الحَسَن: فهو الذي يَحسُن الوقوف عليه ولا يَحسُن الابتداء بما بعده، بأن يكون اللفظ الموقوف عليه متعلقًا بما بعده لفظًا ومعنًى[4]، نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، فالوقف عليه حَسَن؛ لأنَّ المعنى مفهوم، ولا يحسن الابتداء بما بعده[5] لكونه تابعًا لما قبله لفظًا ومعنًى.

---

(١) وحكمه كالوقف التام: أنه يَحسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل.

(٢) فما بعدها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٥﴾﴾، فهي مرتبطة بها معنًى لا لفظًا.

(٣) فما بعدها: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ﴾ فهي أيضًا مرتبطة بها معنىً لا لفظًا.

(٤) ينبغي أن يُعلَم أنه يلزم من التعلق اللفظي التعلق في المعنى ولا عكس، فلا يلزم من التعلق بالمعنى التعلق في اللفظ.

(٥) وهو: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾.

ومَحَلُّ النهي عن ذلك إذا لم يكن رأس آية، فإن كان فيجوز الوقف عليها والابتداء بما بعدها ولو كان التعلُّق المذكور موجودًا فيها لورود السنَّة بالوقف[1] على نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، والابتداء ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، ولأنَّ رؤوس الآي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي، فلا بأس بالوقف عليها مع ذلك إن أُمِن اللَّبْسُ.

تنبيه: المراد بالتعلُّق المعنوي أن يتعلَّق المتأخِّر بالمتقدِّم من حيث المعنى لا الإعراب، كالإخبار عن حال المؤمنين والكافرين، أو تمام قصة ونحو ذلك. وباللفظي أن يتعلَّق به من حيث معنى الإعراب لا المعنى؛ لكونه صفة له أو معطوفًا عليه، ونحو ذلك.

وأما القبيح: فهو الوقف على اللفظ الذي لم يستقل بمعنى، كالوقف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى الرافع دون مرفوعه، وعلى الناصب دون منصوبه، وعلى أداة الشرط دون شرطها، وعلى الشرط دون جزائه، وعلى الموصوف دون صفته إذا لم يَتِمَّ معناه

---

(١) وذلك لما روته السيدة أمُّ سَلَمة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ يُقَطِّع قراءته يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ثم يقف، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ ثم يقف، وكان يقرؤها: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾.
الحديث رواه الترمذي ح (٢٩٢٧)، ورواه وأبو داود بلفظ قريب ح (٤٠٠١).
قال الإمام المقرىء أبو عمرو الداني في كتابه «المكتفى في الوقف والابتدا» ص ١٤٧: ولهذا الحديث طرق كثيرة، وهو أصلٌ في هذا الباب.
وقال الإمام ابن الجَزَري في «النشر» ١/ ٢٢٤: رواه أبو داود ساكتًا عليه، والترمذي، وأحمد، وأبو عبيدة، وغيرهم، وهو حديث حَسَن وسنده صحيح.

بدونها، وكذا المعطوف عليه دون المعطوف. لكن إذا اضطُرَّ القارىء لعيٍّ أو غيره إلى الوقف على شيء من ذلك فيجوز له، ولكن ينبغي له أن يبدأ بما قبله.

وأقبح من الوقف على ما ذُكِر الوقف على بعض حروف الكلمة، وأقبح منه الوقف على قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟﴾، وعلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾، فإن وقف عليهما مضطرٌ فلا بأس، لكن لا يبتدىء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾، ولا بقوله: ﴿نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾، بل يبتدىء بما قبله فإن لم يفعل فقد أخطأ خطأ فاحشًا.

تـنـبـيـه: جميع ما ذُكِرَ في الوقف والابتداء إنما هو على سبيل السُّنَّة لا على سبيل الوجوب، فليس شيء منه واجبًا يحنث القارىء بتركه ولا حرامًا يأثم بفعله، بل المقصود منه تحسين القراءة وترتيلها وإعرابها، لأن الوقف والابتداء لا يدلَّان على معنى حتى يأثم القارىء بذهابهما، اللَّـهُمَّ إلاَّ أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه، كأن يقصد الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ﴾، و ﴿إِنِّى كَفَرْتُ﴾، ونحوهما من غير ضرورة، إذ لا يفعل هذا مسلم. فإن لم يقصد ذلك لم يَحرُم، لكن الأحسن اجتناب مثل هذا المحذور للإيهام الحاصل به.

* * *

فصل: في كيفية الوقف

اعلم أنَّ الكلمة الموقوف عليها لا يخلو إما أن تكون متحركة أو ساكنة. فإن كانت ساكنة فليس الوقف عليها إلاَّ بالسكون كالوصل، نحو: ﴿وَٱصْبِرْ﴾، ﴿وَٱسْجُدْ﴾، ﴿وَٱقْتَرِب ۩﴾، ﴿وَٱنْحَرْ﴾ وشبهها.

وإن كانت متحركة فلا يخلو إما أن تكون منوَّنة أو لا.

فإن كانت منوَّنة فلا يخلو إما أن تكون حركتها حركة رفع أو نصب أو خفض.

فإن كانت حركتها حركة رفع أو خفض وقف عليها بالسكون أيضًا، نحو: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ﴾، ﴿مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ وشبهها.

وإن كانت حركة نصب وقف عليها بالألف، نحو: ﴿وَكِيلًا﴾، ﴿شَهِيدًا﴾، ﴿رَّحِيمًا﴾ وما أشبهها.

وإن كانت متحركة غير منوَّنة وقف عليها بالسكون، سواء كانت حركتها ضمة أو فتحة أو كسرة، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ وشبهها.

فائدة: الاسم اللاحقة له تاء التأنيث المتحركة إما أن يكون منوَّنًا أو لا.

فإن كان منونًا وقف عليها بالهاء، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا. وكذلك إن لم يكن منونًا وكانت التاء مربوطة، مثالها: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾، و ﴿ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلزَّكَوٰةَ﴾.

أما نحو: ﴿أَمْوَٰتًا﴾، و ﴿مُّقِيتًا﴾، فيوقف عليه بالألف كما تقدَّم؛ لأنَّ التاء فيه ليست للتأنيث، بل هي من نفس الكلمة.

وإن كانت غير منونة وهي مرسومة مجرورةً[1] فقد جاء عن بعض القرَّاء الوقف عليها بالتاء رعاية للرسم، وعن بعضهم بالهاء على الأصل، وذلك نحو: ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾، و ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾، و ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾، ونحوها مما رسم بالتاء المجرورة في مصحف الإمام.

فائدة: ويجوز الوقف بالروم على غير المنصوب والمفتوح، وهو الإتيان ببعض الحركة، لكن المحذوف منها أكثر؛ وبالإشمام على المرفوع والمضموم فقط، وهو ضم الشفتين بعد الإسكان إشارة إلى

(١) كل هاء كتبت تاء مجرورة أي مبسوطة فإن الإمام أبا عمرو، وابن كثير، والكسائي يقرؤونها بالهاء المربوطة، ويقرؤها بقية القراء السبع بحسب ما رسمت تاء مجرورة أي مبسوطة.

قال الشاطبي:

إذا كُتِبَتْ بالتَّاءِ هَاءُ مُؤَنَّثٍ ... فَبِالهاءِ قِفْ حقًّا رضًى ومُعوِّلا

الضم وترك بعض انفراج بينهما ليخرج منه النَّفَس[1].

والإشمام لا يدركه الأعمى بخلاف الروم فإنه يدركه القريب المصغي مطلقًا.

ولا روم ولا إشمام في حركة عارضة، ولا في حركة ميم الجمع في مذهب من ضمها[2]، ولا في هاء التأنيث التي ترسم تاء مجرورة.

* * *

(١) لا يوجد في قراءة حفص عن عاصم روم وإشمام إلاَّ في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾.

(٢) أي عند الوصل كقراءة ابن كثير وأبـي جعفر.

فصل: في همزة الوصل

وهي التي تَثْبُت في الابتداء وتُحذف في الوصل، وسُمِّيت بذلك لأنه يُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن. واعلم أنَّ للقارىء حالتين: حالة ابتداء وحالة وقف، فكما أنَّ الأصل في الوقف السكون، فالابتداء لا بدَّ أن يكون بالحركة.

وهمزة الوصل تكون في الاسم والفعل.

وأما الفعل: فلا يخلو إما أن يكون أوَّله متحركًا أو ساكنًا، فإن كان متحركًا فلا يحتاج إلى همزة وصل، وإن كان ساكنًا احتاج إليها. ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في حرف غير لام التعريف، ولا في ماضٍ على ثلاثة أحرف، كـ ﴿أَكَلَ﴾، و ﴿أَذِنَ﴾، و ﴿أَمِنَ﴾، ولا في ماض على أربعة، كـ (أكرم) و ﴿أَحْسَنَ﴾ و ﴿أَحْكَمُ﴾ ونحوها، ولا في أمر رباعي: كـ ﴿أَكْرِمِي مَثْوَنْهُ﴾، ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ ونحوهما.

فالهمزة في هذه المواضع كلها همزة قطع مفتوحة مطلقًا إلاَّ في مضارع رباعي فمضمومة مطلقًا.

وتكون همزة الوصل في الماضي الخماسي كـ (انطلق)، والسداسي كـ (اسْتَخْرَج)، وفي أمرهما كـ (انطَلِق) و (اسْتَخْرِج) وأمر

الثلاثي كـ ﴿ اَضْرِبْ﴾ و (اعلم) وحكمهما في الماضي الكسر.

وأما الأمر ففيه تفصيل، وهو أنه إذا كان ثالثه مضمومًا ضمًّا لازمًا، نحو: ﴿ اَنظُرْ﴾ و ﴿ اَخْرُجْ﴾، ابتُدىء بها مضمومة. وإن كان ثالثه مكسورًا كسرًا لازمًا أو مفتوحًا ابتدىء بها مكسورة فيهما، نحو: ﴿ اَضْرِبْ ﴾، و ﴿ اَذْهَبْ ﴾ و (اعلم) وشبهها. فإن كان الضم عارضًا كسرت أيضًا، نحو: ﴿ اَمْشُواْ﴾. وإن كان الكسر عارضًا، نحو: (اغزي يا هند)، ففي الابتداء بهمزة الوصل وجهان: الضم الخالص وإشمامه بالكسر.

وأما الاسم: فهمزة الوصل فيه نوعان: قياسي، وسماعي. فأما القياسي: ففي مصدر الخماسي والسداسي كـ (الانطِلاَق) و (الاستِخْرَاج)[1].

وأما السماعي: فهي عشرة ألفاظ محفوظة، وهي: اسم وابنت وابن وابنم وابنة وامرأة وامرؤ واثنان واثنتان وايمن الله المخصوص بالقسم؛ وحكم هذه الهمزة عند الابتداء الكسر إلاَّ مع لام التعريف فإنَّ حكمها الفتح، والله أعلم بالصواب.

وليكن هذا آخر ما تيسَّر جمعُه في هذه الرسالة، ومن أراد أكثر من ذلك فعليه بالمطوَّلات.

والله المسؤول أن ينفع بها كما نفع بأصلها إنه قريب سميع مجيب

---

(١) مثال الخماسي في المصحف: ﴿ اَخْتِلَٰفِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي اَخْتِلَٰفِ اَلَّيْلِ وَاَلنَّهَارِ ﴾. ومثال السداسي نحو: ﴿ اَسْتِكْبَارًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ اَسْتِكْبَارًا فِي اَلْأَرْضِ وَمَكْرَ اَلسَّيِّيِٕ﴾.

الدعوات، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد سيِّد السادات، وعلى آله وجميع أصحابه أولو[1] الفضل والعنايات، ونسأل الله أن يغفر ذنوبنا ويستر عيوبنا ولا يفضحنا، إنه غافر الزلَّات وساتر العورات وراحم العَبَرات وكاشف العَثَرات، والحمد لله رب العالمين[2].

[وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين. . آمين. وقد نقلت هذه المقدمة من خط شيخنا مصطفى الغزالي، وقد نقلها شيخنا من خط مؤلفها من سادس[3] في عصره وأوانه المحقق الشيخ محمد البلباني الحنبلي رحمه الله الملك الصمداني. . آمين][4]، [5].

---

(١) هكذا جاءت في المخطوط، وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم.

(٢) هذه خاتمة نسخة المتحف البريطاني، وجاء آخر نسخة مكتبة مكة المكرمة: وهذا ما تيسَّر جمعه في هذه المقدمة، ومن أراد أكثر من ذلك فعليه بالمطوَّلات، والله المسؤول أن ينفع بها إنَّه رب الأرض والسمٰوات، وصلَّى الله على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّد سيِّد السادات، وعلى آله وأصحابه أولي الفضل والكرامات، والحمد لله رب العالمين أوَّلاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا.

(٣) هي كذلك في المخطوطة، والذي يبدو أنه لا معنى لها. والظاهر أن السين زائدة، والصواب: (ساد)، والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفين من نسخة المتحف البريطاني ويظهر أنها من زيادة الناسخ.

(٥) تمت القراءة لهذه الرسالة المباركة النافعة على نسخة مكتبة مكة المكرمة بعد صلاة المغرب من ليلة ٢٦ رمضان المبارك سنة ١٤٢١هـ في مكاننا المعهود في الصحن من الحرم تجاه الكعبة بقراءتي ومتابعة الشيخ نظام يعقوبي على الأصل المخطوط وبحضور وسماع ومتابعة من الأستاذ الدكتور عبد الله محارب والأخ العزيز عاشق الكتب الشيخ محمد بن ناصر العجمي، يسَّر المولى الكريم إخراجها بما يليق بها. =

= ❑ وتمت القراءة الثانية لهذه الرسالة ضبطًا لمتنها وهوامشها على شيخ قراء الشام وعين عيون خطبائها وعلمائها الشيخ محمد كريِّم راجح حفظه المولى ونفع بعلومه، وذلك في منزلنا الصيفي ببلدة بحمدون في جبل لبنان، قبيل غروب شمس يوم السبت ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤٢٢هـ، وبحضور وسماع الإخوة الأفاضل: الدكتور حسَّان الطيَّان، والدكتور يحيـى مِيْر عَلَم، والأستاذ بسام الجابـي، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على إمام الهدى ونور الدُّجى، وعلى الآل والصَّحب ومَنْ تَبِـعَ وسار على الدرب ومشى.

وكتبه

رمزي سعد الدين دمشقية

المحتوى

* * *

لِقاءُ العَشْرِ الأَواخِرِ
بِالمَسْجِدِ الحَرامِ
(٢٣)

جُزْءٌ فِيهِ

شُرُوطُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ

عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى النَّصَارَى

وَفِيهِ حَدِيثُ وَاصِلٍ الدِّمَشْقِيِّ وَمُنَاظَرَتِهِ لَهُمْ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

رِوَايَةُ أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَّاكِ
(ت ٣٤٤ هـ)

اعتَنَى بِهِ
نظام محمد صالح يعقوبي

سَاهَمَ بِطَبْعِهِ بَعْضُ أَهْلِ الخَيْرِ مِنَ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَمُحِبِّيهِم

دَارُ البَشَائِرِ الإِسْلَامِيَّةِ

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م



دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb

مقدّمة المعتني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّٰهِ حمداً كثيراً كما أَمَر، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الأنبياء والبشر، سيِّدنا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومَن على دربهم سار واقتفىٰ الأثر.

أمَّا بعد:

فهذا جزء حديثي نفيس من مرويات الإمام المحدِّث أبي عمرو ابن السَّمَّاك رحمه اللّٰه تعالىٰ، أتشرَّف بتقديمه في سلسلة رسائل مجالس العشر الأواخر من رمضان التي نعقدها في المسجد الحرام.

أسأل اللّٰه تعالىٰ أن ينفع به وبسائر الرسائل في هذه السلسلة الميمونة المباركة، وأن تحظى بقَبول أساتذتي ومشايخي وإخواني طلبة العلم، ملتمساً منهم سَدَّ الخلل، وتقويم الزَّلل، مع الستر والمعذرة، والعفو عند المقدرة، والدعاء للفقير إلى الله في هذه الليالي المباركة العشرة.

واللّٰه الموفِّق وهو الهادي إلى سواء السَّبيل.

وصلَّى اللّٰه على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

قاله وكتبه

خويدم العلم والعلماء بالبحرين

نظام محمد صالح يعقوبي

ترجمة صاحب الجزء

اسمه ونسبه:

هو الشَّيخُ الإمام المحدِّثُ المُكْثِرُ الصَّادِقُ، مُسْنِدُ العراق، أبو عَمرو عثمانُ بنُ أحمدَ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ بْن يَزِيد البغداديُّ، الدَّقَّاقُ، ابنُ السَّمَّاك.

شيوخه:

قال الإمام الذهبيُّ في «سِيَر أعلام النُّبلاء»[1]:

سَمِع باعتناء والده من أبي جعفر محمد بن عُبيد اللّٰهِ بن المنادي، وأحمد بن عبد الجبَّار العطاردي، وحَنْبَل بن إسحاق، والحسين بن محمد بن أبي مَعْشر، ومحمد بن الحسين الحُنَيْني، وعبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي كُرْبُزَان، ويحيى بن أبي طالب، والحسن بن مُكْرم، وخلقٍ كثير[2].

---

(١) ١٥/ ٤٤٤.

(٢) انظر بعضهم في: «تاريخ بغداد»، ١١/ ٣٠٢.

بعض مَن حَدَّثَ عَنْه :

حَدَّثَ عنهُ أَئِمَّةٌ أَجِلَّاء، وحفَّاظ نُبلاء، منهم :

١ ــ الإمام الدَّارقطني.

٢ ــ ابنُ شاهين.

٣ ــ الحافظ ابنُ مَنْدَه.

٤ ــ الحافظ الحاكم النّيسابوري.

٥ ــ أبو الحسين بن بِشْران.

٦ ــ أبو علي بن شاذان.

وغيرهم[١].

ثناء العلماء عليه :

• قال الإمام الدارقطني : شيخنا أبو عمرو، كَتَبَ عن العُطارديّ ومَنْ بعدَه، وكتب المصنَّفات الطِّوال بخطّه، وكان من الثقات.

• وقال الحافظ الخطيب البغدادي : كان ابنُ السَّمَّاكِ ثقةً ثَبْتاً يسكن درب الضفادع.

كثرة جمعه وكتابته ونَسْخه :

• قال فيه الدارقطني : . . . أكثر الكتاب، وكتب الكتب الطوال والمصنَّفات بخطّه.

• وقال أبو عبد الله ابنُ بكير : سمعتُ أبا عَمرو ابنَ السَّمَّاك يقول :

---

(١) راجع : «سِيَر أعلام النُّبلاء»، ١٥/ ٤٤٥؛ و «تاريخ بغداد»، ١١/ ٣٠٢.

«ما استكبتُ شيئاً قطُّ غير جزء واحد».

● قال الأزهري: وكان كل ما عنده بخطّه[1].

● وقال الإمام الذهبي: جمع فأوعىٰ، وكتب العالي والنازل، والسَّمينَ والهزيل[2].

وفاته:

تُوُفِّي رحمه اللَّهُ تعالىٰ يوم الجمعة عصراً لأربع بقين من ربيع الأول سنة ٣٤٤هـ، وأُخْرِج يوم السبت ودُفِن في مقابر باب الدير، وصَلَّىٰ عليه ابنه محمَّد، وحُزر مَن حَضَر جنازته بخمسين ألف إنسان[3].

رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ رحمةً واسعة.

آثاره:

١ ــ الدِّيباج (مخطوط) [لم أعرفه].

٢ ــ الأمالي (مخطوط) [ذكرها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس»، ١/ ٢٧٢؛ وهو في الظاهرية، مجموع (٨٩)].

٣ ــ وفيات الشيوخ (مخطوط) [وهو في الظاهرية ضمن مجموع(١٠٦)].

---

(١) «تاريخ بغداد»، ١١/ ٣٠٣.

(٢) «سِيَر أعلام النُّبلاء»، ١٥/ ٤٤٥.

(٣) «تاريخ بغداد»، ١١/ ٣٠٣؛ و «المنتظم»، لابن الجوزي، ١٤/ ٩٩، (ط. دار الكتب العلمية».

• الثلاثة ذكرها الزركلي في «الأعلام»[1] وقال: أجزاء منها في الظاهرية.

٤ ــ هذا الجزء (سيأتي وصفه).

٥ ــ حديثه (ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس»[2]، وقال محقّقه الدكتور يوسف المرعشلي: إنَّ الحافظ رحمه الله ذكره في «المعجم المفهرس» باسم: «فوائد ابن السماك». وذكر الدكتور المرعشلي بعض أجزائه في الظاهرية).

٦ ــ جزء فيه «الأسماء الحُسنىٰ ومواضعها من الكتاب العزيز»[3].

٧ ــ الفرائض المستخرجة من حديث سفيان بن سعيد الثوري، ويُعرف بـ «الثاني عشر من حديث ابن السَّمَّاك»[4] في بعض النسخ.

---

(١) ٤/٢٠٢ (ط ٥، سنة ١٩٨٠م).

(٢) «المجمع المؤسس»، ١/١٤١ ــ ١٤٢، ١٥٦، ٢٨٣، ٥٢١، و ٢/١٥٥، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٨١، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٥٦ ــ ٣٥٧، ٣٧٧، ٤٠٥.
وانظر أيضاً: «المعجم المفهرس»، للحافظ ابن حجر (ط. محمد شكور امرير، مؤسسة الرسالة)، (برقم ٤٦٥)، ٢٧٢ (برقم ١١٣٤)، ٣٠٠ ــ ٣٠١ (١٢٧٥).

(٣) «المجمع المؤسس»، ٢/١٤٢ (برقم ٦٧٥)؛ و «المعجم المفهرس»، ١٠٤ (برقم ٣٤٣).

(٤) «المجمع المؤسس»، ٢/٣٩٥ (برقم ١٠٤٥)؛ و «المعجم المفهرس»، ٧١ (برقم ١٦٩).

٨ ـ أصول السُّنَّة[١].

٩ ـ جزء فيه حديث منكر ونكير، وحديث زريب وصي عيسى عليه السلام، وغير ذلك.

[في الظاهرية ضمن مجموع (٨٦)][٢].

❏ ❏ ❏

(١) «المعجم المفهرس»، ٥٦ (برقم ٧٣)، ط مؤسسة الرسالة.

(٢) راجع فهرس الحديث للعلاَّمة الألباني رحمه الله، ص ٨٤ ــ ٨٥، ١٥٥.

وصف النسخة

وقعت على هذا الجزء ضمن مجموع برقم (OR. 951)، أي المخطوطات الشرقية برقم ٩٥١ في مكتبة جامعة ليدن بهولندا. ويقع الجزء ضمن المجموع في الأوراق (٢١ P ــ ٢٥ P)، وهو ثاني كتاب ضمن المجموع.

ولم يرد في النسخة تاريخ ولا اسم الناسخ.

وعلى النسخة تملُّك على طرَّتها، هذا نصُّه:

(مِن نعم الفتَّاح، علىٰ عليٍّ الملاّح؛ سامحه المولى الأجلّ، إذا قضىٰ منه الأجل. آمين).

● وقد ذكر هذا الجزء ڤورهوف (Voorhoeve) في فهرسة لمخطوطات جامعة ليدن[١]، (ص ١٠٤).



(١) انظر: Handlist of Arabic Manuscripts in the Library of the University of Leiden. (1980), p. 104.

موضوع الجزء

اقتصر الجزء على إسناد رواية عبد الرحمن بن غَنْم للشروط العمرية ورواية واصل الدمشقي وقصة أَسْره ومناظرته للنَّصارى، كما جاء في عنوان النسخة المخطوطة:

(جزء فيه شروط أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه على النَّصارىٰ، وفيه حديث واصل الدمشقي ومناظرته لهم).

ولم يرد فيه غير هاتين الروايتين:

(١) أما الشروط العمرية (وتُعرف أيضاً بالعهد العمري):

فهي مشهورة جدًّا، حتى قال الحافظ ابن قيِّم الجوزية رحمه الله تعالى عنها: (وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها، فإنَّ الأئمة تلقّوها بالقَبول، وذكروها في كتبهم واحتجُّوا بها، ولم يزل ذكر الشروط العمرية على ألسنتهم وفي كتبهم، وقد أنفذها بعده الخلفاء، وعملوا بموجبها)[١].

---

(١) «أحكام أهل الذمة»، ٣/ ١١٦٤ ــ ١١٦٥ (طبعة يوسف البكر وشاكر العاروري).

=

وقد شرحها الحافظ ابن القيم في القسم الأخير من كتابه «أحكام أهل الذمَّة» شرحاً واحياً مفصَّلاً، فكفّى ووفّىٰ جزاه الله خيراً ورحمه رحمةً واسعةً.

- أقول: ولأبـي محمد عبد الله بن أحمد بن زبر القاضي جزء في طرق رواياتها، وهو مطبوع بعنوان: «جزء فيه شروط النصارى».

قام بنشره وتحقيقه المستشرق الأمريكي اليهودي مارك كوهين (Mark Cohen) من جامعة برنستون بأمريكا، نشر الجزء مع دراسة قيِّمة باللغة الإنجليزيَّة ــ ولا تخلو من مآخذ! ــ في مجلَّة القدس للدِّراسات العربية والإسلامية (Juresalem Studies in Arabic and Islam)، في المجلَّد (٢٣) لسنة ١٩٩٩ (ص ١٠٠ ــ ١٥٧)، واعتمد في نشرته على مخطوطة دار الكتب المصرية (تاريخ تيمور رقم ٢٢٥٢)، أو (حديث ٢٢١٩)[1]، ورقم المايكروفلم ٤٨٦٠٨، وحلَّل الشروط تحليلاً أدبيًّا ولغويًّا، فراجعه هناك.

(٢) قصة واصل الدمشقي:

وأمَّا الرواية الثانية في جزئنا هذا فهي عن واصل الدِّمشقي، وقصَّة أسره، ومناظرته مع النَّصارىٰ.

= أقول: وليس هذا موضع التفصيل في أسانيد هذه الشروط وذكر من صحَّحها وضعَّفها، ويكفي ما ذكره الحافظ ابن القيِّم من تلقِّي الأمَّة لها بالقَبول؛ ولكن راجع: «تاريخ دمشق»، ٢/١١٩ ــ ١٢٧، (ط دار إحياء التراث العربـي)، للوقوف على بعض رواياتها، وكذلك: جزء القاضي ابن زبر الآتي ذكره.

(١) تمَّ فهرسة المخطوط تحت فنَّي التاريخ والحديث في دار الكتب المصرية لصلة الكتاب بالفنَّين كما لا يخفى!

وقد ذكر واصلاً هذا الحافظُ أبو القاسم، ابنُ عساكر، في «تاريخ دمشق»[1]، وقال في شأنه:

رجل من أهل دمشق، حكيت له مناظرة مع الروم، إن لم يكن الذي تقدَّم ـ أي المذكور قبله برقم (٨١٠٩)، وهو واصل بن عبد الله السلام ـ فهو غيره.

ولم يذكر فيه ـ ولا في الذي قبله ـ شيئاً يُعرف به، فالله أعلم به وبحاله؛ ولكن القصة ظريفة يمكن أن تضاف إلى أدب المناظرات مع النصارى كقصة مناظرة القاضي الإمام أبي بكر الباقلاني المشهورة معهم!

● وقد ساق الحافظ ابن عساكر القصَّة بطولها بسنده إلى ابن السَّمَّاك، فقال: أنبأنا أبو محمد بن الأكفاني، وعبد الكريم بن حمزة، وأبو الحسن علي بن بركات الخشوعي، قالوا: أخبرنا أبو بكر الخطيب، قال: أنا ابن رزقويه، أنا أبو عمرو بن السَّمَّاك، به.

وهذا دليل على وقوفه على هذا الجزء وروايته له.



(١) ٦٥/٢٨٦ ـ ٢٩٠ برقم (٨١١٠)، (ط. دار إحياء التراث العربي).

سنـد الجزء

● **روى هذا الجزء عن ابن السَّمَّاك:**

(١) علي بن محمد بن بشران:

وهـو الشيـخ العـالـم المعـدِّل، المُسْنِـدُ، أبـو الحسيـن علـي بـن محمد بن عبد الله بن بِشْران، الأُمَوِيُّ البغداديُّ.

وُلِد سنة ٣٢٨هـ، وتُوفِّي سنة ٤١٥هـ.

ترجمته في «سِيَر أعلام النبلاء»، للحافظ الذهبـي[١].

وقال فيها: روى شيئاً كثيراً على سدادٍ وصدقٌ وصحَّة رواية. كان عدلاً وقوراً.

● **ورواه عنه:**

(٢) أبو علي الحسن بن غالب بن علي الحربـي:

تـرجـم لـه الخطيـب فـي «تـاريـخ بغـداد»[٢] وقـال: يعـرف بـابـن المبارك.

---

(١) ١٧/ ٣١١ ـ ٣١٣ (١٨٩).

(٢) ٧/ ٤٠٠ (٣٩٤).

قال الخطيب رحمه الله: كتبنا عنه وكان له سمت وهيبة، وظاهر وصلاح[1]. وكا يقرىء القرآن، فأقرأ بحروف خرق بها الإجماع، وادعى فيها رواية عن بعض الأئمة المتقدِّمين، وجعل لها أسانيد باطلة مستحيلة، فأنكر أهل العلم عليه ذلك إلى أن اسْتُتِيبَ منها...

وقال أيضاً: وادَّعى ابنُ غالب أشياء غير ما ذكرناه تبيَّن فيها كذبه وظهر فيها اختلاقُه.

قال الخطيب رحمه الله: سألت ابنَ غالبٍ عن مولده؟ فقال: في آخر سنة ست وستين وثلاثمائة. ومات في ليلة السبت العاشر من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ودُفِن صبيحة تلك الليلة عند قبر إبراهيم الحربي.

● **ورواه عنه:**

(٣) أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزاز البغدادي، وهو المعروف بقاضي المَرَسْتان، الحنبليُّ:

قال فيه الذهبي: الشيخ الإمام العالمُ المُتَفَنِّنُ، الفَرَضيُّ العدلُ، مُسْنِدُ العَصْرِ.

وُلِدَ سنة ٤٤٢هـ، وتُوُفِّي سنة ٥٣٥هـ.

وترجمته في «سِيَر أعلام النُّبلاء»[2] حافلة تدل على جلالة قدر، وغزارة علم، رحمه الله تعالى.

---

(١) كذا.

(٢) ٢٠/٢٣ ـ ٢٨.

ومن طريف ما ورد في ترجمته أنَّه وقع في أَسْرِ الرُّوم ــ أثناء سفر له ــ وبقي سنةً ونصفاً، وقيَّدوه وغلُّوه، وأرادوهُ على كلمةِ الكُفْرِ، فأبـىٰ، وَتَعَلَّمَ منهم الخطَّ الرُّوميَّ.

وقال السمعاني: وقال لي: أَسَرَتنِي الرُّومُ، وكانوا يقولون لي: قـل: المسيـحُ ابـنُ الله؛ حتَّى نَفْعَـلَ ونَصْنَـعَ فـي حَقِّـكَ!. فمـا قُلْـتُ!. وَتَعَلَّمْتُ الخَطَّ الرُّوميّ. ذكر ذلك كُلَّهُ الإمامُ الذَّهبـيُّ رحمه الله في «سِيَر أعلام النُّبلاء».

أقول: ولعلَّ هذا الأَسْر الرُّوميّ كان دافعاً له إلى رواية قصة واصلِ الأسير الدمشقي عند الروم، واللَّـهُ أعلم!

● **ورواه عنه:**

(٤) الإمام الشَّيخ أبو حفص عمر بن محمد بن مُعَمَّر بن طَبَرْزد:

والطَّبَرْزد بذال معجمة: هو السُّكر.

وهو الشيخ المسند الكبير الرحلةُ، مسند أهل زمانه، وقد تُكُلِّم فيه بكلام لم يثبت أكثره في حقّه، كما هو الظاهر من ترجمة الإمام الذهبـي له في «سِيَر أعلام النُّبلاء»[١]، وأكثر ما قيل فيه يمكن الردّ عليه والذبّ عنه.

قال الإمام الذهبـي في آخر ترجمته: وتُوُفِّي أبو حفص بن طَبَرْزَذ في تاسع رجب سنة سبع وست مئة[٢]، ودُفِن بباب حرب،

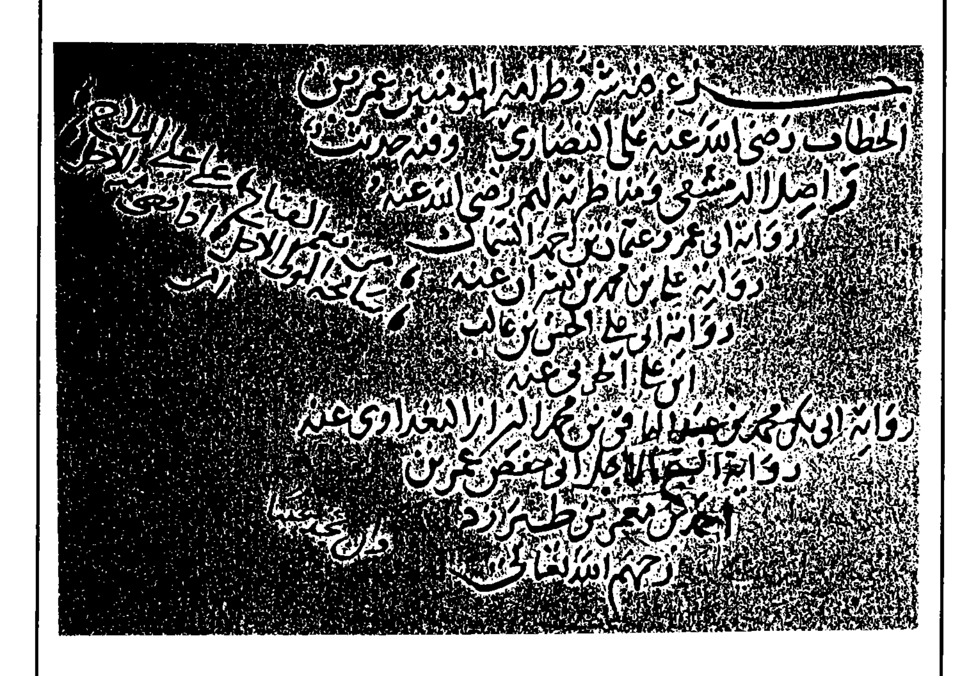
---

(١) ٢١/٥٠٧ (٢٦٦).

(٢) ومولده في ذي الحجَّة سنة ٥١٦هـ.

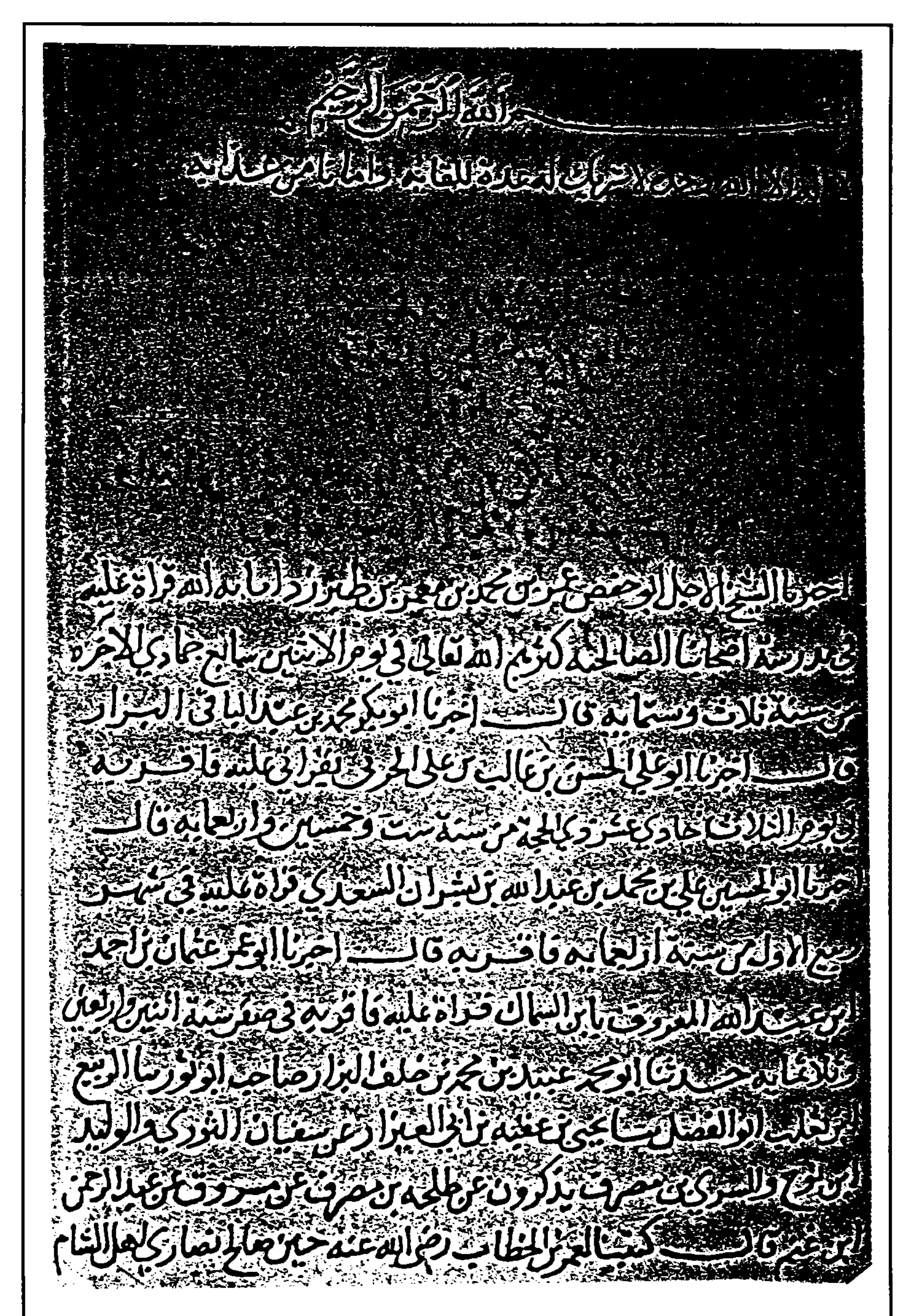
والله يسامحه، فمع ما أبدينا من ضعفه قد تكاثر عليه الطلبة، وانتشر حديثُه في الآفاق وفرح الحُفَّاظُ بعواليه، ثمَّ في الزَّمن الثاني تزاحموا على أصحابه، وحملوا عنه الكثير، وأحسنوا به الظن، والله الموعد، ووثَّقه ابن نقطة. اهـ.





جزء من شروط أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه على النصارى وفيه حديث
واصل الدمشقي ومناظرته لهم رضي الله عنه
رواية أبي عمرو عثمان بن أحمد السماك
رواية علي بن محمد بن بشران عنه
رواية أبي علي الحسن بن غالب
ابن علي المقرئ عنه
رواية أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزاز البغدادي عنه
رواية الشيخ الأجل أبي حفص عمر بن
محمد بن معمر بن طبرزد
رحمهم الله تعالى

صورة صفحة الغلاف


بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

أخبرنا الشيخ الأجل أبو حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد أدام الله ... قراءة عليه
في مدرسة أصحابنا الصالحية كثرها الله تعالى في يوم الاثنين سابع جمادى الآخرة
من سنة ثلاث وستمائة قال أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي البزار
قال أخبرنا أبو علي الحسن بن غالب بن علي الحربي المقرئ بقراءتي عليه فأقر به
في يوم الثلاثاء حادي عشر ذي الحجة من سنة ست وخمسين وأربعمائة قال
أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران السعدي قراءة عليه في شهر
ربيع الأول من سنة أربعمائة فأقر به قال أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد
ابن عبد الله المعروف بابن السماك قراءة عليه فأقر به في صفر سنة اثنين وأربعين
وثلاثمائة حدثنا أبو محمد عبيد بن محمد بن خلف البزار صاحب أبو ثور ثنا الربيع
بن ثعلب أبو الفضل ثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن سفيان الثوري والوليد
ابن نوح والسري بن مصرف يذكرون عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الرحمن
ابن غنم قال كتبنا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى أهل الشام

صورة الورقة الأولى من المخطوطة

صورة الورقة الأخيرة من المخطوطة

لِقاءُ العَشْرِ الأَواخِرِ
بِالمَسْجِدِ الحَرامِ
(٢٣)

جُزْءٌ فِيهِ

شُرُوطُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ

عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى النَّصارَى

وَفِيهِ حَدِيثُ وَاصِلٍ الدِّمَشْقِيِّ وَمُنَاظَرَتِهِ لَهُمْ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

رِوَايَة أَبِي عَمْرو عُثْمَان بْن أَحْمَد السَّمَّاك
رِوَايَة عَلِيّ بن محمَّد بن بِشْران عنه
رِوَايَة أبي علي الحسن بن غالب بن علي الحربي عنه
رِوَايَة أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزاز البغدادي عنه
رِوَايَة الشيخ الأجل أبي حفص عمر بن أحمد بن مُعَمَّر بن طَبَرْزَد
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعالَى

اعتنى به

نظام محمد صالح يعقوبي



[١/ب] / بسم الله الرحمن الرحيم

لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّـٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
عُدَّةً لِلِقَائِهِ وَأَمَاناً مِنْ عَذَابِهِ

أخبرنا الشيخُ الأجلُّ أبو حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد أثابَهُ اللَّـٰهُ قراءةً عليه في مدرسةِ أصحابنا الصالحية ـ كَثَّرَهُم اللَّـٰهُ تَعَالَىٰ ـ في يوم الاثنين سابع جمادىٰ الآخرة من سنةِ ثلاثٍ وستمائة قال:

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي البزَّاز، قال:

أخبرنا أبو علي الحسن بن غالب بن علي الحربـيُّ بقراءتي عليه، فَأَقَرَّ به، في يوم الثُّلاثاء حادي عشر ذِي الحجَّة من سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة، قال:

أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بِشْرَانَ السَّعْدِيُّ قراءةً عليه، في شَهْرِ ربيعِ الأوَّل من سنة أربعمائة، فأَقَرَّ بِهِ، قال:

أخبرنا أبو عَمرو[١] عثمان بن أحمد بن عبد الله، المعروف بابن

(١) الأصل: عمر، خطأ.

السَّمَّاك، قراءةً عليه، فأَقَرَّ بِهِ، في صَفَرَ سنة اثنتين[1] وأربعين وثلاثمائة:

١ ـ حدثنا أبو محمَّد عُبيد بن محمد بن خلف البزار صاحبُ أَبُو ثَوْرٍ[2]، حدثنا الربيع بن ثعلب أبو الفضل[3]، حدثنا يحيىٰ بن عُقبةَ بن أبي العَيْزار[4]، عن سفيانَ الثَّوْريِّ[5]، والوليد بنِ نوحٍ[6]، والسَّرِيِّ بن مصرف[7]، يذكرون عن طلحة بن مصرف[8]، عن

(١) الأصل: اثنين.

(٢) كذا الأصل: أبو ثور؛ وهو جائز على الحكاية، والوجه: أبي ثور. له ترجمة في «تاريخ بغداد»، ١١/ ١٠٠ ـ ١٠١ (٥٧٩٥)، ووثقه الخطيب.

(٣) المروزي ثم البغدادي، له ترجمة في «الجرح والتعديل»، ٣/ ٤٥٦ (برقم ٢٠٦٠)، ونقل توثيقه وأنه أحد العابدين ببغداد. وانظر: «تاريخ بغداد»، ٨/ ٤١٨.

(٤) يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، ضعيف منكر الحديث، كذَّبه ابنُ معين، وذكره الساجي والعقيلي والدولابي وابنُ شاهين في الضعفاء. وقال ابن عدي: عامَّة ما يرويه لا يتابع عليه. وخالفم ابنُ السكن فقال: صالح الحديث. انتهى ملخَّصاً من «لسان الميزان»، ٦/ ٢٧٠ (٩٤٨).
قلت: وهو آفةُ هذا الإسناد هنا.

(٥) الإمام الجليل أمير المؤمنين في الحديث، لا يُسأل عن مثله!

(٦) الوليد بن نوح: لم أعرفه.

(٧) هو السري بن مصرف بن عمرو بن كعب، أو ابن كعب بن عمرو. قال ابنُ أبي حاتم عن أبيه: لم يكن بصاحب حديث. وقال ابن القطان: لا يُعرف، وله حديث في مسح القذال في الوضوء. «لسان الميزان»، ٣/ ١٣ (٤٥).

(٨) طَلْحَة بن مُصَرِّف بن عَمْرو بنَ كَعْب، الهمْدانيُّ، اليامِيُّ، أبو محمد، ويقال: =

مسروق[1]، عن عبد الرحمن بن غَنْمٍ[2] قال:

«كَتَبْنَا لِعُمَرَ بنِ الخَطَّاب رضي الله عنه حينَ صالَحَ نَصَارَىٰ أَهْلِ الشَّام:

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ [٢ / أ]

هذا كتابٌ لعبدِ اللَّـهِ عُمَرَ أميرِ المؤمنين، من نصارىٰ مدينةِ كذا وكذا:

إِنَّكُمْ لَمَّا قَدِمْتُم علينا سَأَلْنَاكُمُ الأمانَ لِأَنْفُسِنا، وذرارينا، وأَمْوالنا، وأهلِ مِلَّتِنا، وشَرَطْنَا لكم على أَنْفُسِنا أن لا نُحْدِثَ في مدائِننا ولا فيما حَوْلنا دَيْراً ولا كنيسةً ولا قِلَّايَةً[3] ولا صومعةَ راهبٍ، ولا نُجَدِّدُ ما خَرِبَ منها، ولا نُحييَ ما كان مِنْهَا في خطط المسلمين.

ولا نمنعَ كنائسَنَا أن ينزلها أحدٌ من المسلمينَ في ليلٍ ولا نهار. وأَنْ نُوَسِّعَ أبوابَها للمارَّةِ وابْنِ السَّبيل. وأن ننزلَ مَنْ نَزَلَها مِنَ المُسْلِمِينَ ثلاثَ لَيَالٍ نُطْعِمُهُمْ.

= أبو عبد الله. ثقة، سيِّد قُرَّاء زمانه، من رجال «تهذيب الكمال»، ١٣/ ٤٣٣ ـ ٤٣٧ (٢٩٨٢).

(١) مسروق بن الأجدع الإمام الفقيه.

(٢) عبد الرحمن بن غَنْم الأشعريُّ الشامي، مختلف في صحبته، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولىٰ من تابعي أهل الشام، وكان يُعرف بصاحب معاذ بن جبل لملازمته إيَّاه. وكان أفقه أهل الشام. راجع: «تهذيب الكمال»، ١٧/ ٣٣٩ ـ ٣٤٣ (٣٩٢٨).

(٣) بهامش الأصل: «الدير كالرباط، والكنيسة كالمسجد، والقلَّاية كالمعبد».

ولا نُؤوي[1] في منازِلنا ولا كنائسنا جاسوساً. ولا نكْتُمَ غِشًّا للمسلمين.

ولا نُعَلِّمَ أَوْلادَنا القرآنَ. ولا نُظْهِرَ شِرْكاً ولا ندعو إليه أحداً. ولا نَمْنَعَ أحداً من ذوي قَرابَتِنَا الدُّخُولَ في الإِسلامِ إِنْ أرادُوه.

وأَنْ نُوَقِّرَ المسلمينَ ونقومَ لهم في مجالسنا إذا أرادُوا الجلوسَ. ولا نَتَشَبَّهَ بهم في شيءٍ من لباسهم: في قَلَنْسُوَةٍ ولا عِمامةٍ، ولا نَعْلَيْنِ، ولا فَرْقِ شَعَرٍ. ولا نتكلمَ بكلامهم، ولا نتكنَّىٰ بكُناهم.

ولا نَرْكبَ السُّروجَ ولا نَتقَلَّدَ السُّيُوفَ، ولا نَتَّخِذَ شَيْئاً مِنَ السِّلاحِ ولا نَحْمِلَهُ معنا. ولا ننقشَ على خواتمنا بالعربيةِ. ولا نبيعَ الخمورَ. وأَنْ نَجُزَّ مَقادِمَ رُؤُوسِنا.

وأَنْ نَلْزَمَ زِيَّنَا[2] حيثُ ما كان[3]. وأَنْ نَشُدَّ زنانيرنا على أَوْسَاطنا. وَأَنْ لا نُظْهِرَ الصَّليبَ عَلَىٰ كَنَائِسنا، وَلاَ نُظْهِرَ صُلْبَانَنَا وَكُتُبَنَا فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ وَلاَ أَسْوَاقِهِم.

---

(١) الأصل: نأوي.

(٢) الأصل: ديننا، وهو تحريف، وكذلك تحرف في «تاريخ دمشق»، لابن عساكر (١/ ١٧٨ ــ ط القديمة)، وهو على الجادة في طبعة دار إحياء التراث العربي الجديدة (٢/ ١٢٠ ــ ١٢١).

(٣) في تاريخ ابن عساكر: حيث ما كنا.

وَلَا نَضْرِبَ بنواقيسنا في كنائسنا إلاَّ ضَرْباً خَفيفاً. ولا نَرْفَعَ أصواتَنَا بالقِراءَةِ في كنائسنا في شَيْءٍ مِن حَضْرَةِ المُسلمين.

ولا نُخْرِجَ شَعَانِينَنَا[1] ولا باعوثاً، ولا نَرْفَعَ أصواتنا مع مَوْتانا، ولا نُظْهِرَ النيرانَ مَعَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ المسلمين ولا أَسْواقهم، ولا نُجاوِرَهم بموتانا.

ولا نَتَّخِذَ مِنَ الرَّقيقِ ما جَرَىٰ عليه سهامُ المسلمين. ولا نَطَّلِعَ عليهم في منازلهم».

• **فَلَمَّا أتيتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه بالكتابِ زادَ فيه:**

«ولا نَضْرِبَ أَحَداً مِنَ الْمُسْلِمِينَ. شَرَطْنَا لَكُم ذلكَ علىٰ أَنْفُسِنَا وأَهْلِ مِلَّتِنَا وقَبِلْنَا عَلَيْهِ الأمانَ؛ فإنْ نحنُ خالَفْنا في شَيءٍ ممَّا شَرَطْنَاهُ لَكُمْ وضَمِنَّاهُ على أَنْفُسِنَا فلا ذِمَّةَ لنا / وقد حلَّ لكم [منَّا][2] ما يَحِلُّ مِن أهل المُعَانَدَةِ والشِّقاقِ». [٢/ب]

---

(١) بهامش الأصل: «الشعنون: الصورة، والباعوث: النفير، وبطل الآن».
قلت: ولكن قال الدكتور صبحي الصَّالح رحمه الله في تعليقه على «أحكام أهل الذمّة»، ٢/ ٦٥٩: (هو اسم عيد من أعياد النصارىٰ على صيغة الجمع ولا مفرد له). اهـ. وقال المعلقّان على الطبعة الجديدة منه: (عيد للنصارى يقع يوم الأحد السابق لعيد الفصح يُحتفل فيه بذكرى دخول عيسى عليه السلام بيت المقدس)، عن المعجم الوسيط بتصرُّف.

(٢) زيادة من ابن عساكر.

٢ ــ وبالإسناد قال:

أخبرنا الشيخُ أبو الحسين علي بن محمد بن محمد بن عبد الله بن بشران السُّكَرِيُّ قال:

أخبرنا أبو عمرو عُثمان بن أحمد بن عبد الله بن السَّمَّاكِ، حدثنا عُبيدُ بن محمد بن خلف البزار، حدثنا الحسن بن الصبَّاح البزَّار[١]، حدثنا محمد بن كثير المصّيصي الصنعاني[٢]، عن مَخْلد بن الحسين[٣]، عن واصلٍ[٤] قال:

---

(١) أبو علي البغدادي، قال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عنه؛ فقال: صدوق، وكان له جلالة عجيبة ببغداد، وكان أحمد بن حنبل يرفع من قدره ويجلّه. «الجرح والتعديل»، ٣/ ١٩ (٧١).

(٢) ضعَّفه أحمد وغيره ووثقه الحسن بن الربيع. «الجرح والتعديل»، ٨/ ٦٩ (٣٠٩).

(٣) هو مَخْلَد بن الحسين الأزديُّ المُهَلَّبِيُّ، أبو محمد البصريُّ، نزيل المصيصة ولذا يُنسب أيضاً إليها، فهو: مصِّيصيٌّ وهو ثقة، عاقل، من رجال «تهذيب الكمال»، ٢٧/ ٣٣١ ــ ٣٣٤ (٥٨٣٣).

● وتحرَّفت (مخلد) في الأصل إلى (محمد)، والتصحيح من «تاريخ ابن عساكر».

(٤) لعله: واصل بن عبد الرحمن البصريّ، أبو حرة، فقد ذكره المزيُّ في ترجمة مخلد بن الحسين المتقدّم أنَّه يروي عنه، وذكر في ترجمته «تهذيب الكمال»، ٣٠/ ٤٠٧ (٦٦٦٥) أنَّه يروي عن مخلد بن الحسين.

وواصلٌ هذا وثَّقه جماعة منهم الإمام أحمد، وضعَّفه بعضهم كالإمام النسائي، والراجح أنَّه ثقة إن شاء الله.

«أُسِرَ غُلامٌ من بني بطارقة الرُّوم ـ وكان غُلاماً جميلاً ـ فلَمَّا صاروا إلىٰ دار السَّلام وَقَعَ إلى الخليفة[1]، وذلك في ولايةِ بني أُمَيَّةَ؛ فَسَمَّاهُ بَشِيراً، وأَمَرَ بِهِ إلى الكُتَّابِ؛ فكَتَبَ وقَرَأَ القُرْآنَ وروىٰ الشِّعْرَ وقاسَ وطَلَبَ الأحاديثَ وحَجَّ. فلَمَّا بَلَغَ واجْتَمَعَ أَتاهُ الشَّيْطانُ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ وذَكَّرَهُ النَّصْرَانِيَّةَ دينَ آبائِهِ؛ فَهَرَبَ مُرْتَدًّا مِنْ دَارِ الإِسلامِ إلى أَرْضِ الرُّومِ؛ لِلَّذي سَبَقَ لَهُ في أُمِّ الكتاب. فَأُتِيَ به مَلِكَ الطَّاغيةِ فَسَأَلَهُ عَنْ حَالِهِ، وما كانَ فيهِ، وما الذي دعاهُ إلى الدخولِ في النَّصْرَانِيَّةِ؟ فَأَخْبَرَهُ برغْبَتِهِ فيه. فَعَظُمَ فِي عَيْنِ المَلَكِ؛ فَرَأَّسَهُ وصَيَّرَهُ بِطْرِيقاً مِن بَطَارِقَتِهِ وأَقْطَعَهُ قُرىً كثيرةً؛ فهي اليوم تُعْرَفُ بِهِ، يُقالُ لها: قُرَىٰ بشير.

وكانَ مِنْ قضاءِ اللَّهِ وقَدَرِهِ أَنَّهُ أُسِرَ ثلاثونَ رَجُلاً مِنَ المسلمين؛ فلمَّا دَخَلُوا علىٰ بشيرٍ، سَائَلَهُم رَجُلاً رَجُلاً عن دينهم، وكانَ فيهم شَيْخٌ مِنْ أهلِ دِمَشْقَ يُقَالُ له: واصل؛ فَسَاءَلَهُ بَشِيرٌ؛ فأبىٰ الشَّيْخُ أَنْ يَرُدَّ عليه شَيْئاً؛ فقالَ بَشِيرٌ: ما لَكَ لاَ تُجيبُني؟

قالَ الشَّيْخُ: لَسْتُ أُجِيبُكَ اليومَ بشيْءٍ!

قالَ بَشِيرٌ للشَّيْخِ: إني سائِلُكَ غَداً فَأَعِدَّ جواباً، وأَمَرَهُ بِالاِنْصِرافِ.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الغدِ بَعَثَ بَشِيرٌ؛ فَأُدْخِلَ الشَّيْخُ إِلَيْهِ،

فَقَالَ بَشِيرٌ: الحمدُ للَّهِ الَّذي كانَ قَبْلَ أن يكونَ شَيْءٌ، وخَلَقَ سَبْعَ سماواتٍ طِباقاً بلا عَوْنٍ كَانَ مَعَهُ مِنْ خَلْقِهِ؛ فَعَجباً لكم معاشِرَ

---

(١) بهامش الأصل: «وهو عبد الملك بن مروان».

العَرَبِ حين تَقُولونَ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾[1]!.

فَسَكَتَ الشَّيْخُ؛ فقالَ لَهُ بَشِيرٌ:

مَا لَكَ لا تُجِيبُني؟ فقالَ: كيفَ أُجِيبُكَ وَأَنَا أَسِيرٌ فِي يَدِكَ؛ فإِنْ أَجَبْتُكَ بما تَهوىٰ أَسْخَطْتُ عَلَيَّ رَبِّي، وهَلَكْتُ في دِيني، وإِنْ أَجَبْتُكَ [٣ / أ] بما لا / تَهْوَىٰ خِفْتُ عَلَىٰ نَفْسي؟

فأَعْطني عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ وما أَخَذَ النَّبِيُّونَ علىٰ الأُمَمِ أَنكَ لَا تَغْدِرِ بي ولا تمْحل[2] بي ولا تَبْغِ بي باغِيَةَ سُوءٍ، وأَنَّكَ إذا سَمِعْتَ الحَقَّ تَنْقَادُ لَهُ.

فقال بشيرٌ: فَلَكَ عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وميثاقُهُ وما أَخَذَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ على النَّبِيِّينَ وما أَخَذَ النَّبِيُّونَ علىٰ الأُمَمِ: أني لا أَغْدِرُ بكَ ولا أمحل بكَ ولا أَبْغي بك باغيةَ سُوءٍ وأنِّي إذا سَمِعْتُ الحقَّ انْقَدْتُ إليهِ.

قال الشَّيخُ: أمَّا ما وَصَفْتَ مِنْ صِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَقَدْ أَحْسَنْتَ الصِّفَةَ. وأَمَّا ما لم يبْلُغ عِلْمُكَ ولم يستحكم عليه رَأْيُكَ أكثرُ، واللَّهُ أَعْظَمُ وأَكْبَرُ ممَّا وَصَفْتَ؛ فلا يَصِفُ الواصفُونَ صِفَتَهُ.

وأَمَّا ما ذَكَرْتَ مِن هاذينِ الرَّجُلَيْنِ؛ فَقَدْ أَسَأْتَ الصِّفَةَ! أَلَمْ يكونا يَأْكُلانِ الطَّعامَ ويَشْرَبَان ويُبَوِّلان ويَتَغَوَّطانِ وينامانِ ويَسْتَيْقِظَان ويَفْرَحَانِ ويَحْزَنَانِ؟

---

(١) آل عمران، الآية (٥٩).

(٢) تمحل: من المحل، وهو المكر والكيد، كما في «القاموس» وغيره.

قَالَ بَشِير: بَلَىٰ.

قَالَ: فَلِمَ فَرَّقْتُمْ بَيْنَهُمَا؟

قَالَ بَشِير: لِأَنَّ عِيسى ابن مريم ــ عليه السَّلام ــ كانَ لَهُ رُوحانِ اثنتانِ في جَسَدٍ وَاحِدٍ: روحٌ يعلمُ بها الغيوبَ وما في قَعْرِ البحارِ وما ينحاث(١) من ورق الأشجار. وروحٌ يُبرىءُ بها الأَكمهَ والأَبْرَصَ ويُحْيِي بها الموتىٰ.

قَالَ الشَّيخُ: رُوحان اثنتانِ في جسدٍ واحد؟!!

قَالَ بَشِير: نعم.

قَالَ الشَّيخُ: فهل كانت القويَّةُ تَعْرِفُ مَوْضِعَ الضَّعِيفَةِ بَيْنَهُمَا أَمْ لا؟

قَالَ بَشِير: قَاتَلَكَ اللّـه! ماذا تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ إِنْ قُلْتُ إِنَّها لاَ تَعْلَمُ؟ وماذا تُرِيدُ إِنْ قُلْتُ إِنَّها تَعْلَمُ؟

قَالَ الشَّيخُ: إِنْ قُلْتَ إِنَّهَا تَعْلَمُ، قُلْتُ: فَمَا يُغني عنها قُوَّتُها حين لا تَطْرُدُ هذه الآفاتِ عنها!؟ وإِنْ قُلْتَ إِنَّها لا تَعْلَمُ، قُلْتُ: فكيفَ تَعْلَمُ الْغُيُوبَ وَلاَ تَعْلَمُ مَوْضِعَ رُوحٍ معها في جَسَدٍ واحِدٍ؟! فَسَكَت بَشِيرٌ!

قَالَ الشَّيخُ: أَسْأَلُكَ باللّـهِ! هَلْ عَبَدْتُمُ الصَّلِيبَ مَثَلاً لعيسى بن مريمَ أَنَّهُ صُلِبَ؟

---

(١) بهامش الأصل: «الإنحاث: السقوط».

وفي «تاريخ دمشق»: يتحات؛ بالتاء المثناة بدلاً من النون.

قَالَ بَشِير: نعم.

قَالَ الشَّيخُ: فبرضىً كانَ مِنْهُ أَمْ بِسَخَطٍ؟

قَالَ بَشِير: هذه أُخْتُ تِلْكَ! ماذا تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ؟ إِنْ قُلْتُ: برضىً مِنْهُ، قُلْتَ: ما نَقِمْتُم؟ أُعطوا ما سألوا وأرادوا؟ وإِنْ قُلْتُ: بِسَخَطٍ، قُلْتَ: فَلِمَ تَعبُدونَ ما لاَ يَمْنَعُ نَفْسَهُ؟

[٣/ب] ثُمَّ قَالَ / الشيخُ لبشير: نَشَدْتُكَ باللَّـهِ! هَلْ كَانَ عِيسَى يَأْكُلُ الطَّعَامَ ويَشْرَبُ ويَصُومُ ويُصَلِّي ويَبُولُ وَيَتَغَوَّطُ وَيَنَامُ ويَسْتَيْقِظُ ويَفْرَحُ ويحزنُ؟

قَالَ: نعم.

قَالَ الشَّيخُ: نَشَدْتُكَ باللَّـهِ! لِمَنْ كَانَ يصومُ ويُصَلِّي؟

قَالَ: للَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ ثُمَّ قَالَ بَشِيرٌ: والضَّارِّ النَّافعِ، ما ينبغي لمثلكَ أن يعيشَ في النصرانية! أُرَاكَ رَجُلاً قد تَعَلَّمْتَ الكلامَ، وأنا رَجُلٌ صاحبُ سَيْفٍ، ولكن غداً آتيكَ بمن يُخْزِيكَ اللَّـهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ!

ثُمَّ أَمَرَهُ بالاِنْصِرَافِ.

فَلَمَّا كَانَ مِن غَدٍ، بَعَثَ بَشِيرٌ إلى الشَّيْخِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ إذا عِنْدَهُ قِسٌّ عَظِيمُ اللحيةِ.

قَالَ لَهُ بَشِيرٌ: إِنَّ هذا رَجُلٌ مِنَ العَرَبِ لَهُ عِلْمٌ وعَقْلٌ وَأَصْلٌ في العرب، وقد أحبَّ الدخولَ في ديننا؛ فَكَلِّمْهُ حَتَّى تُنَصِّرَهُ؛ فَسَجَدَ القِسُّ لِبَشِيرٍ وقَالَ: قَدِيماً أتيتَ إلىٰ الخيرِ وهذا أَفْضَلُ مِمَّا أَتَيْتَ إليَّ.

ثُمَّ أَقْبَلَ القِسُّ عَلَىٰ الشَّيْخِ فقَالَ: أَيُّهَا الشيَّخُ! مَا أَنْتَ بالكبيرِ الذي قد ذهبَ عَقْلُهُ وتَفَرَّقَ عَنْهُ حِلْمُهُ [ولا أنت بالصغير الذي لم يستكمل عقله ولم يبلغ حلمه][1]، غداً أغطسُكَ في المعموديَّةِ غَطْسةً تَخرجُ منها كيومَ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ!

قَالَ الشَّيخُ: وما هذهِ المَعْمُودِيَّةُ؟

قَالَ القِسُّ: ماءٌ مُقَدَّسٌ.

قَالَ الشَّيخُ: مَنْ قَدَّسَهُ؟

قَالَ القِسُّ: قَدَّسْتُهُ أنا والأساقِفَةُ قَبْلِي.

قَالَ الشَّيخُ: فهل كان لكم ذنوبٌ وخطايا؟

قَالَ القِسُّ: نعم؛ غير أنَّها كثيرة.

قَالَ الشَّيخُ: فهل يُقَدِّسُ الماءَ مَنْ لاَ يُقَدِّسُ نَفْسَهُ؟

قَالَ: فَسَكَتَ القِسُّ؛ ثُمَّ قَالَ: إنِّي لَمْ أُقَدِّسْهُ أَنَا!

قَالَ الشَّيخُ: فكيفَ كانت القِصَّةُ إِذَنْ؟

قَالَ القِسُّ: إنَّما كانت سُنَّةً مِنْ عيسىٰ بن مَرْيَمَ.

قَالَ الشَّيخُ: فكيفَ كانَ الأمرُ؟

قَالَ القِسُّ: إنَّ يحيىٰ بن زكريا أَغْطَسَ عيسى ابن مريمَ ــ عليهم السَّلام ــ بالأُرْدُن[2] غطسةً ومَسَحَ بِرَأْسِهِ وَدَعَا لَهُ بِالبَرَكَةِ.

(١) من «تاريخ ابن عساكر».

(٢) بهامش الأصل: «الأردن: نهر حماه، وهو العاصي».

قَالَ الشَّيخُ: فاحتاجَ عيسىٰ إلىٰ يحيـىٰ يمسحُ رَأْسَهُ ويدعو له بالبركةِ؟! فاعبدوا يحيـىٰ، فيحيـىٰ خيرٌ لكم من عيسىٰ إذن؟

فَسَكَتَ القِسُّ؛ فاستلقىٰ بَشِيرٌ علىٰ فِرَاشِهِ وأَدْخَلَ كُمَّهُ في فيهِ وجَعَلَ يَضْحَكُ؛ قَالَ لِلْقِسِّ: قُمْ أَخْزَاكَ اللّـٰهُ، دَعَوْتُكَ لِتُنَصِّرَهُ فإِذَا أَنْتَ قَد أَسْلَمْتَ!

قَالَ: ثُمَّ إِنَّ أَمْرَ الشَّيْخِ بَلَغَ المَلِكَ؛ فَبَعَثَ إليهِ؛ فَقَالَ: ما هذا الذي قد بلغني عنكَ وعن تَنَقُّصِكَ ديننا وَوَقِيعَتِكَ؟

قَالَ الشَّيخُ: [إنَّ لي دِيناً كُنْتُ سُئِلْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا نصصت عنه [٤ / أ] / سُئِلتُ عنهُ][1]؛ فَلَمَّا لمْ أَجِدْ بُدًّا للذبِّ عَنْهُ ذَبَبْتُ عنه.

قَالَ المَلِكُ: فهل في يَدِكَ حُجَجٌ؟

قَالَ الشَّيخُ: نعم! ادْعُ إليَّ مَن شِئْتَ يُحاجِجْنِي؛ فإنْ كان الحقُّ في يدي؛ فَلِمَ تَلومني[2] عَنِ الذَّبِّ عَنِ الحَقِّ؟ وإن كانَ الحق في يديكَ، رَجَعْتُ إلى الحقِّ.

فَدَعَا الملكُ بعظيمِ النصرانية؛ فلمَّا دخل عليه سَجَدَ لَهُ الملكُ ومَن عِنْدَهُ أَجْمَعُون.

قَالَ الشَّيخُ: أَيُّهَا الملك، مَنْ هذا؟

---

(١) العبارة مضطربة هنا، وفي «تاريخ دمشق»، (٦٥/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩): (إنَّ لي ديناً كنتُ ساكتاً عنه، فلما سُئِلتُ عنه لم أجد بُدًّا من الذبِّ عنه). وكذلك العبارة في «مختصر تاريخ دمشق»، لابن منظور ٢٦/ ٢٤٩.

(٢) كذا، وفي «تاريخ دمشق»: تَلُمني؛ وهو الصواب.

قَالَ الملكُ: هذا رَأْسُ النَّصرانِيَّةِ، هذا الذي تَأْخُذُ النَّصْرَانِيَّةُ دينَها عنه.

قَالَ الشَّيخُ: فهل لَهُ مِنْ ولدٍ أَمْ هَلْ لَهُ مِن امرأةٍ أَمْ هل لَهُ مِن عَقِبٍ؟

قَالَ الملكُ: ما لكَ خزاكَ اللَّـهُ! هذا أزكىٰ وَأَطْهَرُ أَنْ يُدَنَّس بالحيضِ[1]! هذا أزكىٰ وأطهرُ من ذلك.

قَالَ الشَّيخُ: فأنتم تكرهونَ لآدميٍّ يكونُ مِنْهُ ما يكونُ من بني آدم من الغائطِ والبول والنوم والسهر وبأحدكم[2] من ذكر النساءِ، وتزعمونَ أَنَّ رَبَّ العالمين سَكَنَ في ظُلْمَةِ الأَحْشَاءِ[3] وضيق الرَّحِمِ وَدُنِّس بالحيضِ؟

قَالَ القِسُّ: هذ شيطانٌ مِنْ شَيَاطِينِ العَرَبِ رَمَىٰ بِهِ البَحْرُ إليكُم؛ فأخرِجوهُ مِنْ حيثُ جاء.

فأَقْبَلَ الشَّيْخُ على القِسِّ، فَقَالَ: عَبَدْتُمْ عيسى ابن مريمَ أَنَّهُ لا أَبَ له؛ فهذا آدم لا أبَ له ولا أُمَّ، خَلَقَهُ اللَّـهُ عَزَّ وَجَلَّ بِيَدِهِ وأَسْجَدَ لَهُ مَلَائِكَتَهُ؛ فَضُمُّوا آدمَ مَعَ عِيسىٰ حَتَّى يكونَ لَكُم إِلَـهَانِ اثنانِ!؟

فَإِنْ كُنْتُم إنَّما عبدتموه لِأَنَّهُ أَحْيَا المَوْتَىٰ؛ فهذا حزقيل[4] تجدونَهُ

---

(١) في «تاريخ ابن عساكر»، ٦٥/ ٢٨٩: [هو أزكىٰ وأطهر من أن يتدنَّس بالنساء، هذا أزكىٰ وأطهر من أن ينسبَ إليه ولد، وهذا أزكىٰ وأطهر من أن يتدنَّس بالحيض، هذا أزكىٰ وأطهر من ذلك]. وكأن في الأصل سقطاً. والله أعلم.

(٢) في الأصل: ويأخذكم، وهو تحريف.

(٣) «تاريخ دمشق»: البطن.

(٤) بهامش الأصل: «وحزقيل بن بوذي من أنبياء بني إسرائيل، وله كتاب».

مكتوباً عندكم في التوراةِ والإنجيل، لا نُنْكِرُهُ نحنُ ولا أَنْتُمْ، مَرَّ بميت فدعا اللَّـهُ عَزَّ وَجَلَّ له فأَحْياه حتَّى كَلَّمَهُ؛ فَضُمُّوا حزقيل مع عيسىٰ حتَّى يكونَ لكم حزقيل ثالثَ ثلاثة!؟

وَإِن كُنْتُمْ إنما عبدتموهُ لِأَنَّهُ أَراكُم العجبَ، فهذا يوشع بن نون قاتل قومه، حتَّى غربت الشمس؛ قال لها: ارجعي بإذنِ اللَّـهِ؛ فَرَجَعَتْ اثني عَشَرَ بُرْجاً؛ فَضُمُّوا يوشعَ بن نون مع عيسىٰ يكون لكم رابع أَرْبَعة؟!

وَإِنْ كُنْتُم إنَّما عبدتموه لِأَنَّهُ عُرِجَ بِهِ إلىٰ السَّماءِ، فَمِنْ[1] ملائكةِ اللَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعَ كُلِّ نَفْسٍ اثنان بالليل واثنان بالنَّهار يَعْرُجونَ إلى السَّماءِ، ما لو ذَهَبْنَا نَعُدُّهم لَالْتَبَسَ علينا عقولنا واختلطَ علينا دينُنا وما ازْدَدْنا في دينِنَا إلَّا تَحَيُّراً!؟

ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا القِسُّ: أَخْبِرني عَنْ رَجُلٍ حَلَّ بِهِ مَوْتٌ، أَيَكُونُ أهونَ عليه أَوِ القَتْل؟

قَالَ القِسُّ: القتل.

[٤/ب] قَالَ: فَلِمَ لَمْ يقتل عيسى أُمَّهُ، /عَذَّبَهَا بنَزْعِ النَّفْس[2]؟ إِنْ قُلْتَ إِنَّهُ قَتَلَهَا؛ فما بَرَّ أُمَّهُ من قَتَلَهَا!؟ وإِنْ قُلْتَ إِنَّهُ لم يَقْتُلْهَا؛ ما بَرَّ أُمَّهُ مَنْ عَذَّبَها بنَزْعِ النَّفْس؟!

---

(١) في «تاريخ دمشق»: فثم.

(٢) ها هنا سقط في «تاريخ دمشق» المطبوع واضطراب يُصلح من نسختنا هذه، فانتبه.

قَالَ القِسُّ: اذهبوا بهِ إلى الكنيسة العُظمَىٰ، فَإِنَّهُ لا يَدخُلها أحدٌ إلاَّ تَنَصَّرَ!

قَالَ الملكُ: اذهبوا به.

قَالَ الشَّيخُ: لماذا يُذْهبُ بـي ولا حُجَّةَ عليَّ دُحِضَتْ؟

قَالَ الملكُ: لن يَضُرَّك، إنَّما هو بَيْتٌ مِن بُيُوتِ رَبِّكَ عَزَّ وَجَلَّ، تذكرُ اللَّـهَ عَزَّ وَجَلَّ فيه.

قَالَ الشَّيخُ: إنْ كانَ هكذا فلا بَأْسَ.

قَالَ: فذهبوا به؛ فلمَّا دَخَلَ الكنيسة، وَضَعَ أُصْبعيه في أُذُنَيْهِ ورَفَعَ صَوْتَهُ بالأذانِ؛ فجزعوا لذلك جزعاً شديداً وضَرَبُوهُ ولَبَّبُوهُ[1] وجاؤوا بِهِ إلى المَلك؛ فقالوا[2]: أَيُّهَا الملك! أَحَلَّ بِنَفْسِهِ القَتْلَ!

فقَالَ لَهُ الملكُ: لم أَحْلَلْتَ بِنَفْسِكَ القَتْلَ؟

فَقَالَ: أَيُّهَا الملكُ، أينَ ذُهِبَ بـي.

قَالَ ذَهَبُوا بكَ إلىٰ بَيْتٍ مِن بُيُوتِ اللَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ لِتَذْكُرَ فِيهِ رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَّ!

قَالَ: فَقَدْ دَخَلْتُ وذَكَرْتُ ربـي بلساني وعَظَّمْتُه بقلبـي، فإن كان كُلما ذُكِرَ اللَّـهُ في كنائِسِكُمْ يَصْغُرُ دينُكم؛ فزادكُمُ اللَّـهُ صَغاراً!

قَالَ المَلك: صَدَقَ، ولا سبيلَ لكم عليه.

---

(١) بهامش الأصل: «التلبب: الخنق».

(٢) هنا نقص وسقط في «تاريخ دمشق» أيضاً، يقوم من نسختنا هذه.

قالوا: أَيُّها الملكُ! لا نرضى حتَّى تَقْتُلَهُ.

قَالَ الشَّيخُ: إِنَّكُمْ مَتَى قَتَلْتُمُوني، فَبَلَغَ ذلكَ مَلِكَنا وَضَعَ يَدَهُ في قَتْلِ القِسِّيسينَ والأَساقِفَةِ وخَرَّبَ الكَنَائِسَ وكَسَرَ الصُّلُبَانَ ومنعَ النواقيس.

قَالَ: فَإِنَّهُ يَفْعَلُ؟

قَالَ: نعم! فَلاَ تَشُكُّوا!

فَفَكَّروا في ذلكَ؛ فَتَركوه.

قَالَ الشَّيخُ: أَيُّهَا الملكُ! ما عابَ أهلُ الكتاب علىٰ أَهْلِ الأَوْثَانِ؟

قَالَ: بما عبدوا ما عملوا بأيديهم.

قَالَ: فهل أنتم تعبدون ما عملتُم بأيديكم هذا الذي في كنائسكم؟ فَإِنْ كان في الإنجيل؛ فلا كلامَ لنا فيه، وإن لم يكن في الإنجيل فلم تُشَبِّهُ دينكَ بدينِ أَهْلِ الأَوْثَانِ؟

قَالَ الملكُ: صَدَقَ؛ هل تجدونَ في الإنجيل؟

قَالَ القِسُّ: لا.

قال الملك: فلم تشبّه ديني بدين أَهْلِ الأوثانِ؟ فَأَمَرَ بِنَقْضِ الكَنَائِسِ؛ فجعلوا يَنْقضونها ويبكون.

قَالَ القِسُّ: إنَّ هذا لشيطانٌ من شياطينِ العَرَبِ رَمَىٰ به البحرُ إليكم؛ فَأَخْرِجُوهُ مِن حيثُ جاءَ؛ فلا يقطر من دمِهِ قطرةٌ في بلادكم؛ فيفسدُ عليكُم دينكم؛ فَوَكَّلُوا به رجالاً؛ فأخرجوه إلى بلاد دمشق،

وَوَضَعَ الملكُ يَدَهُ في قَتْلِ القِسِّيسينَ والأَسَاقِفَةِ والبَطَارقةِ /حتَّى هَرَبْوا [٥ / أ]
إلى الشَّام لأنَّهم لم يجدوا أحداً يُحاجّه.

تَمَّ الحديثُ بحمدِ اللّٰهِ وعَوْنه.

وصَلَّى اللّٰه على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم(١).



(١) فَرَغْتُ مِن نسخها بالمسجد الحرام تُجاه الكعبة المشرَّفة قبيل أذان العصر يوم الاثنين ٢٢ رمضان المبارك ١٤٢١هـ، والحمد لله وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

● قابلتُهُ بأصله المصور مع أخي وقرة عيني وحبيبي في الله فضيلة الشيخ المحقق والباحث المدقق تُفاحةِ الكويت محمد بن ناصر العجمي وصورة الأصل بيده وبقراءتي من منسوختي مع أذان العصر بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المشرَّفة يوم الاثنين ٢٢ رمضان المبارك ١٤٢١هـ، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً. آمين.

● فرغتُ من كتابة التعليقات والمقدمة بعد صلاة الفجر يوم الأربعاء ٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ، الموافق ١٥/٨/٢٠٠١م بمكتبتي العامرة بأم الحصم من البحرين حرسها الله تعالى من الآفات والفتن ما ظهر منها وما بطن بمنِّه وكرمه، آمين.

والحمد لله وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

قاله وكتبه الفقير إلى الله تعالى خويدم العلم والعلماء بدولة البحرين: نظام بن محمد صالح يعقوبي العباسي، نفعه الله بالعلم وزيَّنه بالحلم، آمين.

المحتوى

• • •

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٢٤)

نشر الألوية التشريف

بالإعلام والتعريف
بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف

للشيخ محمد بن علان البكري الصديقي المكي الشافعي
(المولود سنة ٩٩٦ والمتوفى سنة ١٠٥٧)

اعتنى به
محمد أبو بكر عبد الله باذيب

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من النفحات الربانية والعطايا الإلهية، تكاتف الجهود وتظافر الهمم، وتشمير السواعد لخدمة التراث الإسلامي وإبراز مكنوناته. . .

وما هذه المجالس التي تعقد في رحاب البيت الحرام في أجواء العشر الأواخر منه ــ في جو مفعم بالإيمان والمحبة والشوق إلى الله سبحانه واستنزال رحماته التي وعد بها المؤمنين من عباده في هذا الشهر العظيم خاصة وفي غيره من الأيام والشهور عامة ــ إلاَّ مظهر من مظاهر النعمة والرحمة والنفحات. .

ولما كانت هذه المجالس العشرية الآخرية تعقد في صحن المسجد الحرام أمام الكعبة المشرفة المعظمة، فقد عرضت على الإخوان الكرام القائمين على هذه المجالس المباركة هذه الرسالة اللطيفة للإمام ابن علان رحمه الله تعالىٰ والمتعلقة بهذه البَنِيَّة المعظمة المشرفة، أول بيت وضع للناس. . . فكان لها وقع طيب وقبول عند الجميع. .

لأن موضوع الرسالة جديد ومهم، ولم يسبق أن طبع كتاب مستقل يتحدث عن الموضوع نفسه، وإن كانت كتب التاريخ المكي طافحة بتفاصيل ما ورد فيه وغير

ذلك، أضف إلى أنه لم ينشر من كتب ابن علان إلاَّ النزر اليسير، فهو على شهرته الكبيرة لم يطبع من كتبه إلاَّ شرحيه على رياض الصالحين والأذكار للإمام النووي، وغير شرحه على «التعرف» لابن حجر الهيتمي. . . هذا حسب علمي.

وإن كانت رسالته أو كتابه الفريد «إنباء المؤيد» قد حُقِّق تحقيقاً علمياً ونيل به بعض الشهادات العلمية، إلاَّ أنه لم يخرج أو بالأحرى لم يدخل حيز الطباعة. . .

وهناك مميزات أخرى لهذه الرسالة لا أطيل بذكرها. . .

ولعل من أهم المميزات لخدمة ونشر هذه الرسالة الهامة واللطيفة في بابها. . . هو مناسبتها التامة لزمان ومكان انعقاد هذه المجالس الرمضانية، التي نسأل الله أن يديم عافيته على أعضائها ويوفقهم لإخراج وإبراز الجديد والمفيد دائماً.

كما نسأل الله تعالىٰ أن ينفع بهذه الرسالة كل من قرأها، ونرجو أن نكون قد وفقنا في الاختيار، وحسن الخدمة والعرض، ورحم الله امرءاً أهدى إلينا عيوبنا. . . وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

محمد أبو بكر عبد الله باذيب

جدة في ١٢ ربيع الأول ١٤٢٢هـ

ترجمة المصنف[1]

(٩٨٠ ـ ١٠٥٨هـ)

هو الشيخ الإمام العلامة الفقيه المؤرخ المحدث المتفنن محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم بن محمد علان بن عبد الملك ابن علي بن علي بن مبارك شاه الصديقي البكري المكي[2].

---

(١) مصادر الترجمة: خلاصة الأثر للمحبي: ٤/ ١٨٤ ـ ١٨٩، الجواهر والدرر في تاريخ القرن الحادي عشر، للعلامة محمد بن أبي بكر الشِّلِّي (مخطوط)، التاريخ والمؤرخون في مكة، للحبيب الهيلة: ٣١٤ ـ ٣٣٠، الأعلام للزركلي: ٦/٢٩٣، نشر النور والزهر «المختصر»، لميرداد. الأسر القرشية أعيان مكة المحمية، عبد الله صديق: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) هناك اضطراب واضح في اسم المصنِّف وسرد نسبه إلى جده عبد الملك، فما نقلته هنا هو ما ذكره العلامة السيد المحبي في «الخلاصة»، وأما الشِّلِّي في «الجواهر» فجعله: محمد بن علي بن محمد بن علان بن محمد علان بن إبراهيم بن محمد بن علان. . . وهذا غالباً وهم من الناسخ لأن محمد علي ومحمد علان اسمان مركبان، وهذا النسب بهذا الشكل خطأ محض.
واعتمد الزركلي ما جاء في الخلاصة، ولم يتعرض الدكتور الهيلة لشيء من هذا. . . وسيأتي في اسم جده وبقية الأسرة شيء من هذا الاضطراب أيضاً، ولكنه يزول بمعرفة ضبط عدد الآباء الذين عددهم الشهاب بن علان في أبياته الواردة، وبه يحقق نسب المصنف وبقية أعلام أسرته، والتحقيق: أن محمد علان بن عبد الملك الذي هو والد إبراهيم اسم مركب وليس كما في «الخلاصة» أنه محمد بن علان.

مولده بمكة المشرفة، حدود عام ٩٨٠ كما ذكر العجيمي[١]، وبها نشأ وطلب العلم، وأخذ عن كبار علماء الحرمين الشريفين والوافدين عليها.

أسرته:

آل علان من الأسر المكية العلمية العريقة، وقد اشتهر أفرادها بين القرنين الثامن والحادي عشر الهجريين... ومرجعهم في النسب إلى الخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه كما أطبق عليه المؤرخون.

وقد عرف من هذه الأسرة الكريمة عدد من العلماء والأفاضل، وفيهم أو غالبهم مصنفون ذووا مصنفات نافعة جليلة.

ونذكر أولاً أصولهم في النسب ثم نعرض لمشاهير (آل علان):

١ ـ الجد الأعلى للأسرة: علي بن مباركشاه[٢] بن أبي بكر بن محمود بن محمد بن أبي محمد بن طاهر بن حنون بن علان بن حسين بن عبد الله بن يونس بن يوسف بن إسحاق بن عمر بن زيد بن محمد بن الصدِّيق الأكبر خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر بن أبي قحافة التيمي القرشي.. البكري الصديقي.

وهذا النسب ساقه المحبي منظوماً على لسان الشيخ العلامة أحمد بن إبراهيم بن علان ـ ستأتي ترجمته ـ وهو قوله:

أيا سائلي عن نسبتي كيف حالها ... جدود لي إلى الصديق عشرون فاعدد

خليل وعلان وعبدُ مليكِهِم ... عليٌّ عليٌّ ذو النعيم المؤبَّدِ

مبارك شاه حاوي المجد بعدهم ... أبو بكر المحمود نجل محمد...

ووالده قد جاء يكنى باسمه ... فطاهر حنون الذي هو مهتدي

وعلان كان جاء وهو حسينهم ... عفيف أتى فيهم ويونس ذو اليد

---

(١) خبايا الزوايا (مخطوط): ١٠٦/ ب.

(٢) له ترجمة في الدرر الكامنة: ٣/ ٥٧، ترجمة رقم (٢٨٥٢).

ويـوسـف إسحـاق وعمـران قـد أتـى　　وزيــد بــه كـل الخـلائـق تقتـدي

ومـن بعـده حـاوي الفخـار محمـد　　ووالـده الصـديـق ذخـري ومنجـدي[1]

٢ ـ عبد الملك بن علي بن علي بن مبارك شاه الصديقي، توفي سنة ٨٩٦هـ، له كتاب «الحبل المتين» في الأذكار[2].

٣ ـ الشيخ محمد علان بن عبد الملك بن علي بن علي الصديقي، من أهل القرن العاشر، لم يترجم له أحد من المؤرخين، وإنما ورد اسمه في ديباجة كتابه «مثير شوق الأنام»، ونقل المصنف ـ حفيده ـ عن كتابه في هذه الرسالة وقال: نقل جدي في كتابه «مثير شوق الأنام»... إلخ[3].

٤ ـ شهاب الدين أحمد بن إبراهيم بن محمد علان بن عبد الملك الصديقي البكري المكي النقشبندي المتوفى سنة ١٠٣٣هـ، والمولود بها سنة ٩٧٥هـ[4].

٥ ـ غياث الدين بن محمد علي بن علان المكي... من أهل القرن الحادي عشر، وهو ابن مصنف هذا الكتاب، لم يترجم له سوى مرداد في «نشر النور» فقال: غياث الدين بن جمال الدين العلامة محمد علي بن علان المكي الصديقي الشافعي، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وجد واجتهد في تحصيل العلوم، فقرأ على والده وعلى غيره من أفاضل البلد الحرام. وألف التآليف المجيدة. فمن تآليفه: ذيل كتاب «روضة الصفا في آداب زيارة المصطفى لوالده». ولم أقف له على ولادة ووفاة إلاَّ أنه من أهل القرن الحادي عشر. اهـ[5].

---

(١) خلاصة الأثر: ١/ ٨٨، ٨٩.

(٢) له ترجمة في: الضوء اللامع للسخاوي: ٥/ ٨٦ ـ ٨٧، وهدية العارفين للبغدادي ١/ ٦٣٧، وكشف الظنون: ٦٢٩، عن «التاريخ والمؤرخون»، للهيلة: ص ٣١١.

(٣) يأتي النقل عنه ص ٧٧.

(٤) خبايا الزوايا، للشيخ حسن العجيمي الحنفي (مخطوط): ٢١٠، ٢١١، ونقله عنه ميرداد في نشر النور: المختصر ص ١٠٥، ١٠٦، وترجم له المحبي في الخلاصة: ١/ ١٥٧، والهيلة في التاريخ والمؤرخون: ٣١٤، وذكر مراجع أخرى لترجمته، والأعلام: ١/ ٨٨.

(٥) مرداد: «المختصر» ٣٨٦، التاريخ والمؤرخون: ص ٣٣٠.

* وأعتقد أن نسل هذه الأسرة الكريمة قد انقرض، فسبحان من له الدوام والبقاء[1].

شيوخه:

نعود إلى ترجمة مصنف هذه الرسالة وقد ذكرنا أشهر علماء آل علان المكيين. . . فنذكر شيوخه.

فمن أعلام شيوخه الذين تلقى عنهم العلوم الشرعية وآلاتها وأفاد منهم:

العلامة عبد الملك العصامي[2]، والمحدث المتفنن الشيخ العلامة محمد بن محمد بن جار الله بن فهد الهاشمي المكي[3]، والسيد العلامة الفقيه عمر بن عبد الرحيم البصري[4]، والعلامة الشيخ عبد الرحيم بن حسان الحنفي المكي[5] تلقى عنه علم النحو، وعمه الشيخ أحمد بن علان[6] أخذ عنه القراءات والحديث والفقه والتصوف، وعلي بن جار الله بن ظهيرة[7] وطبقتهم.

ومن الوافدين على مكة المشرفة: العلامة الجليل الشيخ عبد الرحمن بن

---

(١) الأسر القرشية أعيان مكة المحمية؛ عبد الله صديق: ٢٢٣.

(٢) توفي سنة ١٠٣٧هـ، وهو (الجد) المعروف بمُلاّ عصام.

(٣) ذكره المحبـي ونقله عنه د. الهيلة، وهو وهم واضح، لأن خاتمة علماء آل فهد هو محمد بن عبد العزيز المعروف بجار الله بن فهد توفي سنة ٩٥٤هـ. وإنما هو علي بن جار الله بن ظهيرة، فالتبس الاسم على العلاّمة المحبـي، وهو المصرح به في «خبايا الزوايا»، والله أعلم.

(٤) السيد عمر البصري، توفي سنة ١٠٣٧. ترجمته في: خلاصة الأثر ٣/ ٢١٠ ـ ٢١٢.

(٥) عبد الرحيم بن أبـي بكر بن حسّان المكي، توفي سنة ١٠١٤هـ. خلاصة الأثر ٢/٤٠٦، ٤٠٧.

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) توفي سنة ١٠١٠هـ، وقد جاوز التسعين. الخلاصة ٣/ ١٥٠ ـ ١٥١، المختصر ص ٣٦١.

محمد الشربيني العثماني الشافعي[1] روى عنه صحيح البخاري وكتب السنة «إجازة». والعلامة مفتي الحنفية بمصر الشيخ عبد الله النحراوي، والعلامة الشيخ حسن البوريني الدمشقي[2]. والشيخ العلامة المحدث محمد حجازي الواعظ[3]، أجازه عام ١٠٢٠هـ.

مكانته العلمية:

وصفه معاصره والراوي عنه بالإجازة العامة الشيخ العلامة حسن بن علي العجيمي الحنفي بقوله: حافظ عصره، وإمام وقته، فارس التفسير، وجهبذ الحديث، وفخر علماء مكة عند المصنفين في القديم والحديث.. ولم يزل في الاشتغال حتى اشتهر وارتفع صيته وولع بالتأليف، فصنف أكثر من أربعمائة مؤلف ما بين مطول ومختصر، ولذا كان الشيخ عبد الرحمن الخياري يقول: إنه سيوطي زمانه.

وكان يعقد مجالس الإملاء في الحديث وغيره فيقرأ ما بين المغرب والعشاء البخاري، وينشىء في كل ليلة خطبة مناسبة لمعنى الحديث الذي يقرأه، وكان يورد كلام الشراح عن حفظه بما يبهر عقول السامعين... ومع ذلك لم تكن لأهالي مكة عناية بالقراءة عليه، فقلما يحضر منهم واحد أو اثنان، وأكثرهم من الجاويين وأهل اليمن، وكان من جملة الملازمين للقراءة عليه الإمام فضل الطبري والشيخ أحمد الأسدي. وكان قوي الاستحضار حتى للفقه، فربما مر في السوق فيعرض عليه سؤال أو أسئلة فيكتب عليها وهو ماشٍ..

ثم قال: وشملتني ولله الحمد إجازته لمن سمع شيئاً منه.

---

(١) توفي سنة ١٠١٤هـ، وهو ابن العلامة شمس الدين محمد الشربيني صاحب «مغني المحتاج»، ترجمته في «خلاصة الأثر»: ٢/ ٣٧٨.

(٢) الحسن بن محمد البوريني (٩٦٣ ــ ١٠٢٤هـ). خلاصة الأثر ٢/ ٥١ ــ ٦٢.

(٣) محمد حجازي الواعظ القلقشندي (٩٧٥ ــ ١٠٣٥). خلاصة الأثر ٤/ ١٧٤.

ثم قال رحمه الله: واتفق له ختم البخاري أو قرأ مجلس الختم منه في باطن الكعبة لما انهدمت في سنة [١٠٣٩هـ][١]، فقام الشيخ محمد الشيبي وأعانه جمع من معاصريه ليمنعه الشريف، فما تم لهم، ولم يزل على كمال في الاشتغال بالعلم تدريساً وتأليفاً حتى توفي إلى رحمة الله تعالى في سنة ثمان وخمسين بعد الألف ودفن بالمعلاة في مقبرة آبائه عند قبة السيدة خديجة الكبرى رضي الله عنها. انتهى كلام الشيخ حسن عجيمي، وهو مفيد في الباب ويغني عن غيره من أقوال غيره من المؤرخين.

مصنفاته[٢]:

تقدم في كلام العجيمي أن مصنفات الإمام ابن علان جاوزت الأربعمائة مصنف، وإذا أردنا أن نسردها ونعددها لطال بنا الكلام، ولكن سأورد أهمها وأشهرها، ثم أخصص بالذكر منها ما صنفه في خصوص البيت الحرام وما ألفه عن هذه الحادثة بالذات...

فمن مؤلفاته الشهيرة والمتداولة:

١ ـ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: شرح على الكتاب المعروف للإمام النووي، مطبوع ومتداول في ٤ مجلدات.

٢ ـ الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: شرح على كتاب الأذكار الشهير للإمام النووي، مطبوع في ٤ مجلدات هو الآخر.

٣ ـ التلطف شرح التعرف في الأصلين والتصوف: والمتن للشيخ الإمام

---

(١) بياض بالأصل.

(٢) لمعرفة مصنفات الإمام الشيخ محمد علي بن علان، ينظر: التاريخ والمؤرخون، للهيلة: ٣١٦ ـ ٣٣٠، وذكر أنه استفاد من مقدمة الأخ الباحث خالد الخالدي لتحقيق كتاب «إنباء المؤيد الجليل مراد»، للمصنف، وأنه أحصى مصنفاته فبلغت ٩١ مصنفاً بين كتاب ورسالة، وذكر مواضع نسخها في مكتبات العالم.

الفقيه ابن حجر الهيتمي المكي، طبع بالمطبعة الماجدية بمكة.

هذه أشهر مصنفاته، وقد انتشرت لا سيما الأولان منها وتداولها طلاب العلم في أرجاء العالم الإسلامي.

وعدد الدكتور ـ الهيلة ٢٢ كتاباً له في غير علم التاريخ... منها:

٤ ـ بدائع المعاني في بيان عقيدة الشيباني: منه نسخة بمكتبة الأوقاف، بغداد، رقم ٤٨١١/ ٢.

٥ ـ حدائق الألباب في علم قواعد الإعراب: يوجد بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، رقم (١٠٠) مجاميع.

٦ ـ العقد الفريد في تحقيق التوحيد: منه نسخة بمكتبة المتحف الوطني ـ جاكرتا أندونيسيا، رقم (D C L I).

٧ ـ المقرب في معرفة ما في القرآن من المعرب: نسخة بالمحمودية بالمدينة المنورة، (١٠٠) مجاميع.

٨ ـ مفتاح البلاد في فضائل الغزو والجهاد: نسخة بمكتبة برلين (٤٠٩١).

ثم عدد د. الهيلة مصنفاته في التاريخ وجعلها خمسة أقسام[1]:

(أ) في السيرة النبوية: بلغت سبعة مؤلفات.

(ب) في تاريخ مكة المكرمة: بلغت ٢١ مؤلفاً، منها عشرة مؤلفات خص بها حادثة السيل الذي هدم الكعبة الشريفة في عهد السلطان مراد خان، وسيأتي تفصيلها.

(ج) في تاريخ آل عثمان: ٣ مؤلفات.

(ع) في التراجم عامة: ٥ مؤلفات.

(هـ) موضوعات أخرى: ٣ مؤلفات

---

(١) التاريخ والمؤرخون: ٣١٩، ٣٣٠.

مصنفات ابن علان في حادث السيل الذي هدم البيت الحرام عام ١٠٣٩هـ:

كان ذلك حدثاً هاماً وتاريخياً يستحق التأليف فيه؛ لتعلقه بأقدس المواطن الشريفة التي تمس أهم رموز الدين الإسلامي، وهو البيت الحرام ﴿أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾، والذي يتجه إليه المسلمون في أنحاء العالم الإسلامي كل يوم خمس مرات في صلواتهم المفروضة فضلاً عن غيرها. . .

فقد راع ذلك الأمر الشيخ محمد علي بن علان وغيره من علماء الحرمين وعلماء مصر وإسطنبول، لا سيما بعد رجوع الخليفة العثماني وولاته على الحرمين إلى العلماء لمشاورتهم في كيفية إعادة بناء البيت الحرام وطريقة العمل في ذلك، وكثر السؤال عن حكم ذلك العمل ومن الذي يقوم به، هل هو الخليفة أم الوالي. . . إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالموضوع وجوانبه.

فكان أن صنف ابن علان عشر رسائل تناول فيها هذا الموضوع من جوانبه كلها، وهذه الرسالة واحدة منها، أما بقيتها فهي:

١ ــ إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقط منه بيت الله الحرام: ذكره المصنف في عدد من كتبه الأخرى، منها «نشر الألوية» ــ هذه الرسالة ــ و «إنباء المؤيد» وغيرها، وهو المسمى بالتاريخ الكبير، وقال: إنه استوفى فيه جميع عمارات الكعبة الإحدى عشر.

منه نسخة خطية بمكتبة برلين (٣٠٨٠)، ولكنها نسبت لغيره[١].

٢ ــ إنباء المؤيد الجليل مراد ببناء بيت الوهاب الجواد: وقد فصل فيه الحوادث اليومية التي واكبت بناء الكعبة الشريفة وعمارتها، وأرخها يوماً يوماً. وهو ملخص من كتابه السابق كما ذكر في ديباجته.

وقد تابع المصنف العمل في عمارة الكعبة الشريفة متابعة دقيقة، بل إنه ساعد

---

(١) التاريخ والمؤرخون: ٣٢١، وذكر أنها نسبت للعلامة تقي الدين بن زكريا الأموي العثماني الماتريدي الحنفي المتوفى سنة ١٠٥٠هـ.

في بناء البيت الشريف، وكان يحمل النورة والحجارة على كاهله معاونةً للبنائين، وكان كلما وصل العمال إلى جهة من جهات الكعبة صنف لهم رسالة تتعلق بذلك يرشدهم فيها للأصلح، وكان كلما اختلف مع النظار على البناء في أمر ما صنف رسالة يوضح لهم وجهة نظره الشرعية.

وذكر د. الحبيب الهيلة أن للكتاب ٤ نسخ خطية، وأنه حقق بجامعة الملك سعود (الرياض سابقاً) على يد الباحث خالد عزام الخالدي ونال به رسالة الماجستير سنة ١٤٠٦هـ، واعتمد على تلك النسخ الأربع(١).

٣ ــ نشر ألوية التشريف بالإعلام والتعريف بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف: وهو هذا الذي نقدم له.

وروماً للاختصار فإنا نذكر سبب تأليفه في هذا الموضع ثم نرجىء الحديث عن النسخة المعتمدة وطريقة العمل فيها.

قال العلامة المحبـي في خلاصة الأثر ١٨٨/٤: سببه أن البيت العتيق لما سقط سأل الشريف مسعود ــ صاحب مكة إذ ذاك ــ العلماء عن حكم عمارته، فأجابوا بأنه فرض كفاية على سائر المسلمين، ولشريف مكة تعاطي ذلك، وأنه يعمره ولو أنه من القناديل التي لم يعلم أنها عينت من واقفها لعين العمارة، ووافقهم صاحب الترجمة أولاً، ثم ظهر له أن هذا العمل لا يتوجه إلاَّ إلى السلطان الأعظم، وتوقف معظم العلماء عن موافقته فألف المؤلف المذكور، ثم بلغه توقفهم عن دليله في ذلك، فألف مؤلفاً آخر سماه: «البيان والإعلام في توجيه فرضية عمارة الساقط من البيت لسلطان الإسلام». انتهى.

٤ ــ البيان والإعلام في توجيه عمارة الساقط من البيت لسلطان الإسلام: وتقدم سبب تأليفه، وذكره أيضاً المصنف في «إنباء المؤيد الجليل» والشلّي في عقد

---

(١) التاريخ والمؤرخون: ٣٢١ ــ ٣٢٤.

الجواهر. منه نسخة خطية بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة مجموع (١٦٤٥) في ٣ ورقات[١].

٥ ــ رسالة في منع وضع الستائر لوجه الكعبة كلها بقدر سمكها: ذكرها بنفسه في «إنباء المؤيد الجليل» ص ٧٩، وقال: إنه بيَّن فيها وجه منع البنائين في عمارة الكعبة من سترها تماماً عند قيامهم بعملهم، مما يؤدي إلى إخفائها وبطلان صلاة كثير من الناس[٢].

٦ ــ فتح الكريم الفتاح في حكم ما سد به البيت من حصر وأعواد وألواح: ذكره المؤلف في «إنباء المؤيد الجليل مراد» ص ٨، ٩، وقال عنه: بينت فيه عمل المهندسين والصناع أتم بيان، وعدد الأعواد وأصحابها، والحصر المسدود بها باقي العمارة وأصحابها. وذكره الشلِّي في عقد الجواهر، والبغدادي في إيضاح المكنون ٢/ ١٧٠[٣].

٧ ــ فتح القدير في الأعمال التي يحتاج إليها من حصل له بالملك على البيت ولاية التعمير: رسالة في الأعمال التي يحتاجها النائب في عمارة البيت. ذكرها المؤلف في إنباء المؤيد الجليل مراد: ص ١٢، والشلِّي في الجواهر، والبغدادي في الإيضاح.

٨ ــ إيضاح تلخيص بديع المعاني في بيان منع هدم الجدار اليماني: رسالة ذكرها المؤلف في «إنباء المؤيد الجليل» ص ٢٦، وقال: إنه كتبها حين أراد بعض البنائين في العمارة هدم الجدار اليماني وإعادة بنائه. وكان يرى عدم هدمه؛ لعدم وجود ضرورة لذلك، فوضع هذه الرسالة ونسخ منها ثلاث نسخ إحداها موجهة إلى قاضي مكة، والأخرى إلى ناظر عمارة الحرم، والثالثة إلى شيخ الحرم، وكان تأليفها

(١) التاريخ والمؤرخون: ٣٢٤.
(٢) السابق: ٣٢٦.
(٣) السابق: ٣٢٧.

في جمادى الأولى سنة ١٠٤٠هـ[١].

٩ ــ مؤلف في باب الكعبة: ذكره في «إنباء المؤيد» ص ٧٠، قال: وقد أفردت لباب الكعبة مؤلفاً استوعبت فيه عمارته وبيان تغييراته[٢].

١٠ ــ المواهب والفتوح بعمارة المقام الإبراهيمي وباب الكعبة وسقفها والسطوح: ذكره الشلِّي والمحبي، والبغدادي في هدية العارفين ٢/ ٢٨٣، وفي إيضاح المكنون: ١/ ٨٢[٣].

منقبة كبيرة لابن علان رحمه الله:

هذا... ولابن علان شهرة عند المؤرخين بوصفه قارىء لصحيح البخاري في جوف الكعبة، وهذه منقبة جليلة اختص بها، وقد تقدم في كلام العجيمي الإشارة إلى ذلك، ولما كثر عليه الانتقاد والكلام صنف في المسألة رسالة سماها: «القول الحق والنقل الصحيح بجواز أن يدرس في جوف الكعبة الحديث الصحيح»، وتحدث هو عن تفاصيل ما جرى في هذه المسألة في «إنباء المؤيد الجليل» ص ٧٩، ومن هذا الكتاب نسخة بالمحمودية بالمدينة المنورة (١٦٤٥) مجموع، في ١٨ ورقة[٤].

وله فيما يتعلق بتاريخ مكة وفضائلها، والتاريخ عموماً مصنفات أخرى أعرضنا عنها خشية التطويل، ومن أراد معرفتها فعليه بكتاب الدكتور الهيلة المذكور، ومقدمة تحقيق «إنباء المؤيد» للباحث الخالدي.

---

(١) التاريخ والمؤرخون: ٣٢٤.

(٢) السابق: ٣٢٨.

(٣) السابق: ٣٢٠.

(٤) التاريخ والمؤرخون: ص ٣٢٨، لم يسبق لأحد من المسلمين أن نال هذه المنقبة الجليلة أو فعل نحو ذلك الفعل، وهو إقراء الجامع الصحيح للإمام البخاري في جوف الكعبة الشريفة إلَّا لابن علان، وقد كان يفخر بهذا على غيره، حتى أنه قد يصدر ذكرها في بعض مقدمات كتبه كما فعل في التلطف (ص ١) بقوله: «وبعد، فيقول فقير رحمة مولاه، اللائذ به في سره ونجواه، المؤهل بحكمة الله لإقراء صحيح البخاري وختمه بجوف كعبة الله...» إلخ.

ذكر بعض من أَرَّخ لهذه الحادثة العظيمة:

وللإلمام بموضوع الرسالة والإتيان عليها من جوانبها فإنه من المهم والمفيد معرفة أصداء الحادثة، وذكر من صنف فيها آنذاك غير المصنف، وهم قسمان: قسم أفردوا بعض المسائل بمصنفات مستقلة، وقسم تحدثوا عن الحادثة ضمن مؤلفاتهم التاريخية.

* **فممن أفرد مصنفاً في حادثة البناء من معاصري المؤلف ابن علان:**

١ ــ العلامة خالد بن محمد الجعفري (ت ١٠٤٤هـ)... له رسالة تتعلق ببناء الكعبة نقل عنها ميرداد في نشر النور (المختصر: ١٨٦، ١٨٧)[١].

٢ ــ العلامة خليفة بن أبي الفرج الزمزمي (ت نحو ١٠٦٢هـ)... له رسالة «الدرر المنفية في تاريخ بناء الكعبة الشريفة»[٢].

٣ ــ العلامة إبراهيم بن يوسف المهتار الرومي (ت ١٠٧١هـ): له «در النظم في وقوع أركان البيت المعظم»[٣].

٤ ــ العلامة الفقيه الشيخ حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ): الفقيه الحنفي مصنف «مراقي الفلاح»، له «إسعاد آل عثمان المكرم ببناء بيت الله المحرم»، ذكره في ذيل كشف الظنون، وله «أعظم القربة في تعظيم الكعبة» هدية: ٢/ ٣٣٨[٤].

٥ ــ العلامة المؤرخ علي بن عبد القادر الطبري (ت ١٠٧٠هـ): من تلامذة ابن علان رحمه الله، له في خصوص الموضوع «تحفة الكرام بأخبار عمارة السقف

---

(١) التاريخ والمؤرخون: ٣٠٨، خلاصة الأثر: ٢/ ١٢٩.

(٢) التاريخ والمؤرخون: ٣٣١، خلاصة الأثر: ٢/ ١٣٢، أعلام: ٢/ ٣١٢.

(٣) التاريخ والمؤرخون: ٣٤٦، أعلام: ١/ ٨٢.

(٤) خلاصة الأثر: ٢/ ٣٨، معجم الموضوعات المطروقة للبحَّاثة عبد الله محمد الحبشي (الكعبة).

والباب من البيت الحرام» (ذيل الكشف)، وله «الأقوال المعلمة في وقوع الكعبة المعظمة»، وله «شن الغارة على مانع الستارة»، رد بهذا الأخير على شيخه ابن علان في منعه وضع الستارة على الكعبة حال عمارتها[١].

٦ ـ العلامة إبراهيم بن محمد بن عيسى الميموني المصري (٩٩١ ـ ١٠٧٩هـ): وصنف: «تهنئة أهل الإسلام بتجديد بيت الله الحرام» منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس، وطبع مؤخراً عام ١٤١٨هـ، وصدر عن دار الباز بمكة[٢].

٧ ـ العلامة عبد العال... مصري، له «الزلف والقربة في تعمير ما سقط من الكعبة»، ذكره صاحب هدية العارفين: ١/ ٢٤٥[٣].

* **وأما الذين تحدثوا عن هذه الحادثة ضمن مصنفاتهم في تاريخ مكة عموماً، أو في مصنفات أخرى**؛ فمن المعاصرين للحادثة:

١ ـ العلامة علي بن عبد القادر الطبري (ت ١٠٧٠هـ) تقدم ذكره، في كتابه «الأرج المسكي في التاريخ المكي»[٤].

٢ ـ العلامة محمد بن أحمد الأسدي المكي (ت ١٠٦٦هـ) في كتابه «إخبار الكرام بأخبار بيت الله الحرام»[٥]، وهو والطبري السابق من تلامذة ابن علان.

٣ ـ العلامة علي بن برهان الدين الحلبي صاحب السيرة الحلبية (ت ١٠٤٤هـ) ضمن المجلد الأول من سيرته المذكورة.

٤ ـ العلامة المتفنن المؤرخ الفلكي الأديب السيد محمد بن أبي بكر الشلِّي باعلوي الحسيني الحضرمي ثم المكي (ت ١٠٩٣هـ) في كتابيه: «الجواهر والدرر»

---

(١) التاريخ والمؤرخون في مكة: ٣٤٣، خلاصة الأثر: ٢/ ١٦١، أعلام ٤/ ٣٠١.

(٢) خلاصة الأثر: ١/ ٤٥، الأعلام: ١/ ٦٧، معجم الموضوعات المطروقة (الكعبة).

(٣) معجم الموضوعات المطروقة (الكعبة).

(٤) وهو مطبوع.

(٥) صدر عن دار الصحوة عام ١٤٠٥هـ، ص: ١٤٨ ـ ١٥٧.

في حوادث عام ١٠٣٩هـ و «النهر المورود في أخبار ملوك مكة القتاديين أهل النجدة والجود» وهو لدي مصور عن نسخة نادرة، يسر الله تحقيقه وإخراجه.

٥ ــ السيد العلامة الأديب عبد الله بن جعفر العلوي الحسيني الحضرمي ثم المكي (ت ١١٦٦هـ) في رسالته «تذكرة المتذكر بما جرى من السيل المستبحر»، لدي مصورة عن نسخة بخط مصنفه محفوظة بالتيمورية برقم (١٢٥٧).

٦ ــ العلامة المؤرخ علي بن تاج الدين السنجاري المكي (ت ١١٢٥هـ) في كتابه النفيس المفيد: «منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم»[(١)].

* وكل من أتى من بعدهم فإنما استقى من هذه المصنفات كالإمام أحمد زيني دحلان في تاريخ أمراء البلد الحرام، والعلامة حسين باسلامة في تاريخ الكعبة المشرفة، وشيخنا العلامة المتفنن عبد الفتاح راوه في كتابه عن أمراء مكة، وغيرهم.

ملاحظة: المؤرخون الذين عاصروا حادثة سقوط الكعبة الشريفة وصنفوا فيها كان معظمهم مكيين، إلَّا أن هناك عدداً منهم من علماء مصر، وإنما صنفوا في الحادثة مع بعدهم عنها لأن والي مصر الوزير محمد باشا سبط الوزير رستم باشا (ت ١٠٥٦هـ) كان جمع العلماء بعد أن وصلته فتاوى علماء الحجاز بشأن عمارة ما سقط من البيت، فاجتمع لديه: العلامة حسن الشرنبلالي، والعلامة الحلبي صاحب السيرة، والعلامة إبراهيم الميموني وغيرهم... وقد تقدم ذكر مصنفاتهم وغيرهم آنفاً[(٢)]...



(١) صدر عن جامعة أم القرى بمكة المكرمة في ٦ مجلدات، بتحقيق د. ماجدة زكريا.

(٢) وكان اجتماعهم في ١٠٣٩هـ، كما ذكر الميموني الذي أنهى تصنيف كتابه في ذي الحجة ١٠٣٩هـ، بينما في المطبوع من السيرة الحلبية ١/ ٢٧٩: أنه في سنة ١٠٤٣هـ، ولعله خطأ مطبعي أو من الناسخ، وهذا التاريخ غير صحيح.

بنايات الكعبة المشرفة عبر العصور وأسبابها، ونبذة عن السيول التي دهمت المسجد الحرام

عبر العصور التاريخية، ومنذ قديم الزمن تعرض البيت الحرام إلى إعادة بنائه ثلاث عشرة مرة، منذ أن بنته الملائكة على بعض الأقوال إن صحّت. . . وكان العمل في بعضها ترميماً وعمارة فقط وليس بناء من الأساس. . . وهذه المرات هي:

١ ــ بناء الملائكة.

٢ ــ بناء آدم أبـي البشر عليه بالسلام.

٣ ــ بناء شيث بن آدم عليهما السلام.

٤ ــ بناء إبرهيم الخليل أبـي الأنبياء عليه السلام.

٥ ــ بناء جُرهم.

٦ ــ بناء العماليق.

٧ ــ بناء قصي بن كلاب نحو عام ٤٥٠ للميلاد.

٨ ــ بناء قريش قبل البعثة بخمس سنوات (نحو عام ٦٠٦ للميلاد).

٩ ــ بناء ابن الزبير رضي الله عنهما عام ٦٥هـ.

١٠ــ بناء الحجاج بن يوسف الثقفي عام ٧٤هـ.

١١ــ عمارة السلطان العثماني مراد خان عام ١٠٣٩هـ ــ ١٠٤٠هـ، والذي يدور موضوع هذه الرسالة حولها.

١٢ــ ترميم عام ١٣٧٧هـ، في عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله.

١٣ـ ترميمها مؤخراً عام ١٤١٨هـ، في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وفقه الله.

ولجماعة من المؤرخين رأي في بعض ما ذكر، قال العلامة الحلبي في سيرته «الحلبية»: «والحق أن الكعبة لم تبن جميعها إلاَّ ثلاث مرات: الأول بناء إبراهيم الخليل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم. والثاني: بناء قريش، وكان بينهما ألفا سنة وسبعمائة سنة وخمس وسبعون سنة. والثالثة: بناء عبد الله بن الزبير، أي وكان بينهما نحو اثنتين وثمانين سنة.

وأما بناء الملائكة وبناء آدم وبناء شيث فلم يصح. وأما بناء جرهم والعمالقة وقصي فإنما كان ترميماً، ولم تبن بعد هدمها جميعها إلاَّ مرتين: مرة زمن قريش، ومرة زمن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه. اهـ[(١)].

ومن جملة أسباب إعادة البناء أو العمارة: الحرائق، كما حدث زمن قريش وزمن ابن الزبير.

ومنها أو من أعظم الأسباب وأدعاها لذلك: السيول العظيمة التي تدهم المسجد الحرام بين الفينة والأخرى.

نبذة عن السيول بمكة:

وقد بلغت إحصائية السيول التي دهمت المسجد الحرام، من زمن جرهم في الجاهلية إلى سنة ١٣٨٤هـ: (٨٩) تسعة وثمانين سيلاً، حسبما ورد في «التاريخ القويم» للمؤرخ المكي محمد طاهر الكردي رحمه الله[(٢)]. وكان من أعظم تلك السيول سيل عام ١٠٣٩هـ، والذي هدمت بسببه الكعبة المشرفة وطاحت جدرانها كما سيأتي تفصيله في هذه الرسالة...

---

(١) السيرة الحلبية: ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ط دار المعرفة ـ بيروت. وينظر كتاب: «تاريخ الكعبة الشريفة»، للمؤرخ حسين عبد الله بن سلامة المكي.

(٢) التاريخ القويم: ٢/ ١٩٤ ـ ٢٠٠، الطبعة الأولى.

وسبب دخول هذه السيول إلى المسجد الحرام هو الموقع الجغرافي لمكة المكرمة، إذ أنها واقعة في وادٍ تحف به الجبال من كل جانب، فإذا نزلت الأمطار عليها بشدة نزلت المياه من جميع الجبال، ومن المرتفعات وغيرها إلى المواضع المنخفضة بمكة، فتجمعت في أزقتها وشوارعها، وإذا زادت الأمطار في ضواحيها جاءت السيول من أعاليها من جهة منى إلى داخل مكة، فتدخل المسجد الحرام فتحدث به الأضرار الجسيمة، وكذا تفعل بالبيوت القديمة الواقعة حوله[1].

مجرى السيل بمكة قديماً:

كانت السيول قديماً تنزل من جهة منى ومن جهة حراء إلى مكة، ثم ينزل بطن الوادي من طريق المدعى أي من الموضع الذي كان يرى منه البيت الحرام، وكان هذا الموضع في عهده ﷺ غير مرتفع، ولم يرتفع إلاَّ بعد أن ردمه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالصخور العظام ليمنع السيل عن المسجد الحرام، وكان يسمى «ردم بني جمح».

وبعد حدوث هذا الردم امتنع السيل من الدخول من جهة المدعى، لكنه صار يأتي من جهة سوق الليل ومن جهة الغزة إلى جهة الحرم ومنه إلى المسفلة، ولكن هناك سيل يسمى «سيل جياد» كان يسيل كل عشر سنوات ويصطدم بسيل وادي إبراهيم فيوقفه عن المسيل فيدخل المسجد الحرام، كما ذكر ذلك القطبي في «الإعلام» وأيده عليه المؤرخ الكردي رحمهما الله[2].

ثم قال الكردي بعد أن ساق كلام القطبي: فمن عصره بل من قبل عصره [أي من القرن العاشر] والسيول لا تزال تدخل المسجد الحرام إذا عظمت وقويت إلى عصرنا هذا، أي إلى سنة ١٣٧٥هـ، ألف وثلاثمائة وخمس وسبعين هجرية.

ثم لما ابتدأوا بتوسيع المسجد الحرام في السنة المذكورة عملوا نفقاً خاصاً للسيول خلف المسعى من جهة الصفا تمر منه السيول وتخرج إلى المسفلة من جهة

---

(١) التاريخ القويم: ٢/ ١٩٣.

(٢) السابق: ٢/ ٢٠٢.

السوق الصغير فلا تدخل المسجد الحرام، اللهم إلاَّ ما يتجمع من مياه الأمطار النازلة عليه. فلما صدر أمر جلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود بتوسعة المسجد الحرام وباشروا العمل فعلاً في أول سنة ١٣٧٥هـ. . . جعلوا ممر السيل عن طريق الهجلة وبالمسفلة تحت الأرض في نفق خاص لذلك[١].

وملخص ما عملته حكومة جلالة الملك سعود رحمه الله في هذا الصدد:

١ ــ أنشئت تحت الطبقة الأولى ــ بالحرم ــ طبقة من الأقبية ارتفاعها ثلاثة أمتار ونصف المتر، وسطحها في مستوى الأرض.

٢ ــ أنشيء مجرى خاص يمتد من أسفل رصيف الجهة الجنوبية من شارع القشاشية ويمر تحت منطقة الصفا، ثم تحت رصيف الشارع الجديد، ويبلغ عرض هذا المجرى خمسة أمتار وارتفاعه ما بين أربعة أمتار وستة، والغاية منه تحويل مجرى السيل الذي طالما اخترق المسعى وتسبب في تسرب المياه من أبواب المسجد.

٣ ــ وفي المرحلة الثانية من التوسعة السعودية **١٣٧٩هـ** أنهي بناء وسقف القسم المتبقي من مجرى السيل، فامتد إلى الجهة المقابلة لباب أم هاني، وإلى الطريق الجديدة في السوق الصغير، ثم إلى طريق الهجلة، حيث انتهى بفوّهة يندفع منها الماء إلى أرض منخفضة فنحو المسفلة.

وهكذا تم التغلب ــ بصورة كبيرة ــ على السيول المداهمة للمسجد الحرام بجهد وصبر وتفانٍ وسهر من حكومة المملكة العربية السعودية على راحة المصلين في أشرف بقعة وأفضل موقع، ويمثل هذا العمل جزءاً عزيزاً وغالياً من أجزاء كثيرة تقدمها هذه الدولة المشرفة لخدمة الإسلام والمسلمين، وخدمة بيوت الله والحرمين الشريفين منها بخاصة، بسخاء لا نظير له على مر التاريخ[٢].

---

(١) التاريخ القويم: ٢/ ٢٠٣.

(٢) من مقال لشقيقي الأكبر الأستاذ عمر أبو بكر باذيب نزيل المدينة المنورة بعنوان «السيول في المسجد الحرام والجهود التي بذلت في تحويلها عنه»، نشر في ملحق التراث (عدد ٤٥) في صحيفة المدينة السعودية بتاريخ الخميس ٧ رمضان ١٤١٧هـ.

جهود وأعمال الدولة السعودية حرسها الله في تـرميم الكعبـة الشريفـة وإصـلاحهـا :

إضافة إلى ما ذكر عن عناية هذه الدولة حرسها الله من كيد حسادها بالحفاظ على سلامة المسلمين والوافدين على مكة المكرمة وحماية المسجد الحرام من السيول المداهمة له، فإن لها أيضاً ــ أيد الله حكامها لنصرة الدين ــ عناية واهتمام بذات البيت الحرام والكعبة المعظمة. . . فمن ذلك :

١ ــ ما تم في عهد الملك سعود رحمه الله تعالى، إذ حصل لسقف الكعبة المعظمة الأعلى خراب ملزم لإصلاحه وتغييره بكامله، وأما الأسفل فكان قد تآكل بفعل الأرضة والسوس.

فأمر جلالته رحمه الله بتشكيل هيئة علمية وهيئة فنية، كان ضمن الأولى معالي الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ، والسيد العلامة علوي بن عباس المالكي، ومعالي الشيخ محمد علي الحركان. ومن الأخرى: محمد بن لادن، ومحمد صالح قزاز، وغيرهم.

وبعد أن رفع تقرير بما يلزم إصلاحه، صدر أمر ملكي في أواخر محرم ١٣٧٧هـ، وبدأ العمل فعلاً في ٢١ جمادى الثانية من نفس العام، وكان تمامه والفراغ منه ليلة الاثنين ٢٧ شعبان من العام نفسه (١٣٧٧هـ)[١].

٢ ــ ومن مظاهر عناية الحكومة السعودية أيدها الله أيضاً في هذا الصدد: ما تم عمله في سقف الكعبة الشريفة وأساساتها المعظمة عام ١٤١٨هـ في عهد

---

(١) ينظر لمعرفة كافة تفاصيل ذلك العمل المبرور كتاب «التاريخ القويم»، للشيخ محمد طاهر الكردي الخطاط المكي رحمه الله تعالى: ٦٨/٤ ــ ١٠٠. وهو بعمله ذلك وتقييده لكل صغيرة وكبيرة يشبه تماماً ما قام به العلامة الإمام محمد بن علان في تصانيفه التي ذكرت سابقاً، فرحمهما الله تعالى وجزاهما كل خير لقاء ما قاما به من تأريخ هذه الحوادث المهمة.

حضرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود أَيَّده الله.

آخر عمليات ترميم البيت الحرام[1]:

في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ـ أيده الله ـ تمت أعمال ترميم الكعبة الشريفة، ونظراً لكونها تمثل امتداداً لموضوع هذا الكتاب فإنه لا يحسن بنا أن نغفلها عن الذكر في هذه المقدمة، ولأنها عمل تاريخي وحدث هام في تاريخ الكعبة الشريفة، ولا سيما أنها وُثِّقت ودُوِّنت مراحلها بأعلى درجات التوثيق من تصوير وكتابة ومتابعة شخصية من قبل كبار الشخصيات في الدولة والمفوضين للإشراف على هذا العمل الجليل...

البداية:

في أوائل شهر ذي الحجة من عام ١٤١٥هـ صدر الأمر السامي الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بإصلاح فواصل الحجارة الخارجية للكعبة المشرفة لوجود بعض الفجوات بها بسبب تآكلها وتعريها الناتجة عن عوامل الزمن والتجوية، التي أثرت في أوجه الحجارة الخارجية وعملت فجوات بها بل ونخرت في لياسة الفواصل بين الحجارة سواء العليا أو السفلى.

فجرى العمل فيها على أكمل الصور وأتقنها، واتخذ لها طريقة فنية حديثة تضمن سلامة أحجار الكعبة المشرفة وصيانتها عن حدوث مثل هذا لمدة طويلة (أكبر عمر افتراضي).

وبعد فراغ العمل وسد الفجوات وجد أن الأَرَضَة والفطريات كانت هي السبب الأكبر في حدوث ذلك الخلل، مما لا يستبعد معه أن تكون تلك الآثار قد تغلغلت إلى داخل جدر الكعبة (أي في جوفها).

---

(١) نقلاً عن كتاب «الكعبة المعظمة والحرمان الشريفان عمارة وتاريخاً»، تأليف عبيد الله محمد أمين كردي، المطبوع على نفقة (مجموعة بن لادن السعودية) تحت إشراف المهندس بكر بن محمد عوض بن لادن.

فتم القيام بمجهودات دراسية وأعمال فنية وهندسية في داخل الكعبة المشرفة للوقوف على جلية الأمر، فتبين وجود أعداد مهولة من حشرات الأرضة والفطريات في جوف الكعبة، أما السقف فقد تبين تآكل وتلف كبير فيه، فكانت النتيجة الحتمية لهذا الوضع هو القيام بأعمال الترميم والإصلاحات التي أصبحت ضرورة ملحة.

وقد باشرت «مجموعة بن لادن السعودية» كافة أعمال الترميم، ونالت شرف خدمة البيت الحرام. وكانت بداية أعمال الترميم في العاشر من شهر محرم عام ١٤١٧ للهجرة... وأول ما بدىء به هو عمل ستار خشبي أبيض يحيط بالكعبة، وسمح في الأسابيع الأولى لكافة الناس بالدخول إلى الكعبة من خلال ذلك الستار، فدخل ألوف من الناس إلى جوف الكعبة المشرفة وشهدوا بأنفسهم ما بداخلها من شقوق وأمور مهولة تستدعي وجوب تلك الأعمال وضرورة الترميم...

وهذا الإشهاد لم يكن بدعاً، فقد أشهد ابن الزبير رضي الله عنهما من قبل على ما قام به من ترميم وبناء في زمنه... وأيضاً فالملك سعود أشهد أيضاً في العصر الأخير.

وقد تمت أعمال الترميم على النحو التالي:

المرحلة الأولى: اشتملت على الفحص على المداميك (الصفوف) الأربعة العليا.

المرحلة الثانية: من أسفل المداميك إلى الأرضية الداخلية للكعبة.

ففي هاتين المرحلتين تم تصفية الفجوات بين الأحجار، وحقنت الفراغات بمواد (خلطة) إسمنتية ذات مواصفات عالية. وعولجت أيضاً البطانة الداخلية للكعبة الشريفة معالجة تامة، ودعمت الجوانب بدعائم خشبية أفقية، على مسافات متناسبة، ونظفت بالمياه النقية، ثم حشيت بالمادة (الخلطة) القوية أيضاً.

المرحلة الثالثة: وتعتبر أهم هذه المراحل على الإطلاق، إذ أنه تم الكشف على الأساسات بحفر أرضية الكعبة الشريفة إلى مستوى منسوب المطاف الحالي

بمقدار ٢,٢م، بل وزيد في الحفر بمقدار ٤٠ إلى ٧٠ سم، وعوينت من خلال الحفر الأساسات الشريفة فوجدت سليمة بدرجة عالية.

يقول الأستاذ عبيد الله كردي: ولم يكن الإقدام على ذلك الحفر بالأمر الهين أو السهل أو مما يحسن التسرع فيه، كما أنه ليس من الحكمة أن يتم ترميم جدار الكعبة ترميماً شاملاً دون تفقد القاعدة التي هي أصل فيها.

لهذا كانت الخطوة الأولى في هذه المرحلة هو الاستكشاف للتعرف على مدى الحاجة للنزول في أعماق الترميم إلى القاعدة. وبعد الخبر والمعاينة وجد أن الحال فيها أفضل بكثير مما كان عليه الحال في الحوائط العليا، إلاَّ أن بوادر التأثيرات السلبية للمستقبل كانت ظاهرة، وذلك فيما إذا ترك الوضع على ما هو عليه، فاستقر القرار بضرورة الحفر والترميم.

فتم الحفر الكامل لأرضية الكعبة المشرفة، ثم الترميم بنفس الأسلوب الذي تم به ترميم الحوائط العليا، وبنفس التقسيم للشرائح الرأسية، وكأن العملية امتداد متطابق لما تم من عمل في الحوائط العلوية، إلاَّ أنه من باب الاحتياط امتد العمل إلى أسفل منسوب المطاف بما يتراوح بين نصف المتر وثلاثة أرباع المتر تقريباً، وهي المسافة التي تصل إلى الأحجار القوية المتماسكة، والتي لا تحتاج إلى إعادة بناء، انتهى.

ثم تكلم مصنف ذلك الكتاب أو التقرير عن بقية الأعمال التي نفذت أثناء عمليات الترميم الشاملة التابعة كحجر إسماعيل عليه السلام، وبسط الكلام عن كيفية إعادة بناء السقف والأعمدة الداخلية للكعبة وما إلى ذلك، وقد نقلت هنا ما يتعلق بهذا الحدث التاريخي الهام بما يناسب المقام، ولأن هذا الحديث الكبير من صميم موضوع هذه الرسالة، نسأل الله أن يجزي من قام على ذلك خير الجزاء.



وصف النسخة المعتمدة في التحقيق ومنهج العمل في تحقيقها

حصلت على النسخة التي لعلها الوحيدة من هذه الرسالة بالتصوير من مكتبة «الأحقاف» للمخطوطات الكائنة بجامع (تريم) بحضرموت، وهي تحت رقم (٢٧٢٧) ضمن مجموع.

كتبت هذه النسخة في حياة المصنف سنة ١٠٤٠هـ «نهار الثلاثاء خامس عشري جمادى الأخرى...» على يد ناسخها: عمر بن علي بن أحمد بن عمر العرشاني الموزعي الشافعي الأشعري... وتقع في (٩) ورقات، ١٨ صفحة، ٢٧ سطراً. وكتب على صفحة العنوان[١]:

كتاب نشر ألوية الشَّريف[٢]، بالإعلام والتعريف بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف. تأليف سيدنا ومولانا الشيخ العلامة العمدة الفهامة القدوة المحقق النحرير المدقق، خادم السنّة النبوية بالحرم المكي، مولانا الشيخ محمد بن علي بن علان البكري الصديقي الشافعي، متع الله بوجوده الوجود، ونفع به وبعلومه كل موجود، آمين اللهم آمين، م.

---

(١) انظر: صور المخطوط ص ٣٠.

(٢) كذا بالأصل (الشريف) وهو غير صحيح، والصواب (التشريف) كما أجمعت عليه كافة المصادر، وهو ما أثبت في صفحة العنوان.

وأسفل ذلك بخط الناسخ:

للمؤلف في تاريخ قصة السيل:

يـا مـن سنـا مصبـاحـه	يضـيء بغيـر زيـت
ومـن لـه تطلـع	إلـى معـالـي الصـوت
إن تبـغ عـام سيلنـا	سيـل بـه كـم ميْـتِ
وفيـه هـدم كعبـة	أكـرِمْ بـه مـن بيـت
مُقـدَّر كـل كـذا	تـاريخـه فـي بيـت
بـالقَـدَر الإلهـي	بـدا سقـوط البيـت
	سنـة ١٠٣٩هـ

عملي في الرسالة

لما حصلت على الرسالة بالتصوير من الأصل بالمكتبة المذكورة، بحثت في فهارس مكتبة مكة المكرمة ومكتبة الحرم المكي، وغيرها، وتتبعت مواضع ترجمة لابن علان، وخاصة كتاب العلامة الدكتور الهيلة «التاريخ والمؤرخون في مكة» أملاً في الحصول على نسخة أخرى منها فلم أظفر بذلك.

وبعد أن وقع اختياري عليها في لقاء العشر الأواخر وموافقة الإخوة الأجلاء الأفاضل، قمت بالاتصال بالدكتور الشيخ عبد الوهاب أبو سليمان لمعرفته واطلاعه على نفائس التراث المكي، فأخبرني أنه لم يقف على هذه الرسالة، وقال: ابدأ بالعمل فيها فلعلها الوحيدة.

وبالفعل، قمت بالعمل عليها كما يرى القارىء الكريم:

١ ـ قمت بنسخها من الأصل ثم مقابلتها به مع شيخنا الفاضل نظام يعقوبي حفظه الله، بصحن الحرم الشريف.

٢ ـ قدمت للرسالة بتعريف عن مؤلفها، وتحدَّثت عن مصنفاته العشرة في خصوص حادثة السقوط والعمارة وغير ذلك، وعرَّفت بأسرته ومشاهير علمائها بإيجاز، وذكرت من صنف في موضوع الرسالة من معاصريه وغيرهم.

٣ ــ خرجت الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الواردة.

٤ ــ عرفت بالأعلام في الغالب.

٥ ــ رجعت إلى بعض مصادر المؤلف لا سيما رسالة ابن حجر الهيتمي «المناهل العذبة» وهي مخطوطة زوّدني بمصورة لها الأخُ الفاضل أمجد رشيد محمد الأردني ــ أحد طلاب العلم النابهين من أهل عمّان ــ فجزاه الله خيراً، وقد أخبرني أنه يعمل على تحقيقها، فأرجو له التوفيق.

٦ ــ واجهت بعض الصعوبة في قراءة بعض الكلمات بالمخطوط، وأيضاً وجود خروم في غالب الصفحات. فما تمكنت من قراءته أوردته، وما لم أتمكن، أثبته كما ورد وعلقت عليه.

٧ ــ علقت على بعض المواضع بما يزيد القارىء فائدة من بعض المراجع الهامة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني إنه جواد كريم، كما أرجو من القراء الكرام أن لا ينسوني ووالدي وشيوخي من دعوة صالحة بظهر الغيب! وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

وصلّى الله وسلّم على سيِّدنا وأسعدنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

محمد أبو بكر باذيب

حرر بجدة في ١٩ صفر الخير ١٤٢٢هـ

كتاب نشر ألوية التشريف بالإعلام والتعريف
بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف
تأليف سيدنا ومولانا الشيخ العلامة الحبر الفهامة
القدوة المحقق النحرير المدقق خادم السنة
النبوية بالحرم المكي مولانا الشيخ محمد
بن علي بن علان البكري الصديقي
الشافعي متع الله بوجوده
الوجود وبقائه والعلوم
كل موجود آمين اللهم
آمين

أوراق شعر ٩

للمؤلف في تاريخ قصة السيل

يا من سنا مصباحه يضيء بعز بيته ومن له تطلع إلى المعالي [illegible]
إن تبغ عام سيلنا سيل به ثم مثبت وفيه هدم كعبة الرحمن [illegible]
مقدر كل كذا تاريخه في نكت بالقدر الإلهي بعد اسقوط البيت

سنة ١٠٣٩

صورة عنوان الرسالة من النسخة المعتمدة في التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم . نحمدك اللهم
يا من أدرج الألطاف في أقضيته ، وأظهر بتصاريف مقدراته باهر قدرته ،
ونصلي ونسلم على نبيك محمد وإخوانه وآله وصحبه وعترته صلاة
وسلاماً دائمين بدوام التجليات الربانية على بيت الله وكعبته وبعد
فقد ظهر في صفحات عالم الشهادة ما جرت به الأقلام في عالم القضاء والقدر ، وبرز ما
أدهش الألباب وأذهل العقول والفكر من المصيبة التي لم يصب أحد بعد
مصيبتهم بموت المصطفى صلى الله عليه وسلم بأعظم منها بلية ولم ينقل نظيرها في
في الإسلام أصلاً ولا وقع مثلها في الجاهلية ، وذلك سقوط الجانب الشامي الذي بناه
الحجاج من البيت الحرام وجملة ما تساقط من سقف البيت من ذلك الجانب الشامي ومن
الجانب الشرقي إلى الحجر أعمدة في الباب ، وسقط من الجانب الغربي نحو النصف بلا ارتياب
[illegible] من الركنين المنهدم بعضها آيل إلى السقوط من غير شبهة ولا شك
في [illegible] للسقوط وكذا سقف البيت الشريف لم يكن بعض أخشابه وكثير منها ذات لعلبة
أرضه ترابه ، وكان ذلك بمطر غزير وسيل كثير دخل الكعبة وعلا عن قناديلها نحو ذراع ،
وذلك في عصر الأربعاء تاسع عشر شهر شعبان سنة تسع وثلاثين وألف بتقديم الفوقية وكان
سقوط ما ذكر من البيت المكرم في عصر يوم الخميس الثاني لليوم المتقدم ، وتعلقت من القناديل
الثلاثة اثنان بالذي يلي الحجر بثلاث قوائم قائمة زاي العتبات وأخذ بجانب الى بعامه
وآخران في الجانبين تحصيلاً للسلامة والسفلى الوسطى على بقائها من جانب الجدار الغربي
ونزح ما كان في الحجر والمطاف من أحجار البيت الحرام والجبس والخشب اللذين كان بهما البناء
التام ، وأخذ الرخام الذي كان في تلك الجدر الكريمة وجمع أولاً في مقام الحنفي ثم جمع في حرم
مقابلة له وبقيته ، وجمع الفضة الطاق وجعلت في خزانة المال الصنو سقاية الحاج
وكان الشروع في النزح صبح يوم الجمعة وتمامه يوم الأحد ثاني عشري شعبان وقبل
عقد مجلس في موضع المكبرين من المقام الحنفي في شأن البدار بالعمارة البناء وطرمه وهدم ما
قال أهل الخبرة إنه آيل إلى السقوط خشية الضرر به وقبل تحريره كتبت أوراقاً مما في
المناهج العذبة في إصلاح ما وهى من الكعبة للشيخ المحقق شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيتمي الشافعي من طلب عمل ما كان فيه خلل في البيت أو حاجة أو استحسان وكذا
رأي الجماعة وأن ذلك يبادر به مبادرة المتقرب ومسارعة لمرضاة الرب ، وأن عمارته
تكون مما به من المال إذ لم يعلم لمرضاه أعيان مصرفه وما كان كذلك يصرف منه
للحاجة وكذا يعمر مما تبرع به متبرع غلب الظن حل ماله أو من مال بيت مال خلى

عن

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

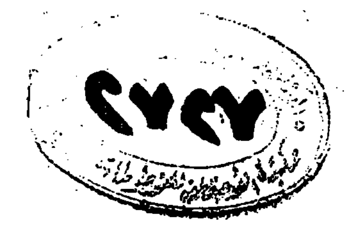
٩

مالك ... فصار هذا كالإجماع على أنه لا يجوز التعرض له بهدم أو تغيير فخرج من ذلك
الجواب بأنه لا يجوز هدم الكعبة والزيادة فيها فلو زيد البناء على بنائها الآن حيث صحة المنع فلو
زيد على كل حال فيجب على الرأي إصابة العين لأنه يستثنيها بذلك أما الحكم بهدم الزيادة
فظاهر انتهى ملخصا وتحصل استحرم الزيادة في شيء من طولها وعرضها من أي جهة كانت
وسمكها مطلقاه وهذا ما يتعلق بأمر هدم الحجارة وحكم متوليها وبيان ما توضع فيه
الحجارة بعد عملها وما يتعلق من المال فيها وقد ذكرنا فيها ما استندنا إليه من أن
توجه الخطاب بالحجارة إنما هو لسلطان الإسلام وناشر ألوية العدل بين الأنام خادم
الحرمين الشريفين مولانا السلطان مراد خان نصره الله وأيد به الدين وقمع به البغاة
والمفسدين فإن كان صوابا وهو المأمول من فضل الله وتوفيقه فهو من منة الله تعالى
وإحسانه وإن كان بخلاف ذلك فلا يلام المرء بعد الاجتهاد والله يلهمنا التوفيق والسداد
ويأخذ بنواصينا للرشاد ويجعلنا ممن انتصب لبيان الشريعة الشريفة ونشرها في
أم البلاد ويمن علينا بالحفظ من الزيغ في الحال وتبيين المراد وبالوفاة على الإسلام
وكمال الإيمان والمجاورة بجاه حبيبه سيد العباد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه
الأمجاد إلى يوم الحشر والمعاد آمين آمين

وكان الفراغ من تحصيله نهار الثلاثاء خامس عشري جمادى الآخرة أحد شهور سنة أربعين بعد ١٠٤٠
الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

في يومه الحمد الفقير إلى الله تعالى
عمر بن علي بن أحمد بن عمر ...
... الشافعي الأشعري ...
... في الدارين ...

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٢٤)

نشر الألوية التشريف

بالإعلام والتعريف

بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف

للشيخ محمد بن علان البكري الصديقي المكي الشافعي
(المولود سنة ٩٩٦ والمتوفى سنة ١٠٥٧)

اعتنى به
محمد أبو بكر عبد الله باذيب



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من أدرج ألطافه في أقضيته، وأظهر بتصاريف مقدراته باهر قدرته، ونصلي ونسلِّم على نبيك محمد وإخوانه وآل كل وصحبه وعترته، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام التجليات الربانية على بيت الله وكعبته، **وبعد**:

[سبب تأليف الكتاب]:

فقد ظهر في صفحات عالم الشهادة ما جرى به القلم في عالم القضاء والقدر، وبرز ما أدهش الألباب وأذهل العقول والفكر، من المصيبة التي لم يصب العباد بعد مصيبتهم بموت المصطفى ﷺ بأعظم منها بلية، ولم ينقل نظيرها في الإسلام أصلاً ولا صح مثلها في الجاهلية.

وذلك: سقوط الجانب الشامي الذي بناه الحَجَّاج من البيت الحرام، وجملة صالحة من سقف البيت من ذلك الجانب الشام[1]. ومن الجانب الشرقي إلى حد عضادتي الباب[2]، وسلخ الجانب الغربي لنحو النصف بلا ارتياب، وبعض الركن الباقي من الركنين المنهدم بعضها آيل إلى السقوط، من غير شبهةٍ ولا شكٍ في تداعيه للهبوط، وكذا أسقف البيت الشريف نزلت بعض أخشابه، وكثير منها ذاب لغلبة أَرَضَةِ ترابه.

---

(١) كذا الأصل من أجل السجع مع كلمة الحرام السابقة، والمقصود: الشامي.

(٢) عضادتا الباب: الخشبتان المنصوبتان عن يمين الداخل منه وشماله. اهـ. «لسان العرب» (عضد).

[وصف ما حل بالبيت الحرام بسبب الأمطار]:

وكان ذلك لمطر غزير، وسيل كبير[1]، دخل الكعبة وعلا عن قفلها نحو ذراع، وذلك في عصر يوم الأربعاء تاسع شهر شعبان سنة تسع وثلاثين وألف ــ بتقديم الفوقية ــ [١٠٣٩هـ].

وكان سقوط ما ذكر من البيت المكرم، في عصر يوم الخميس التالي لليوم المقدم، فعُلّقت من البساتل[2] الثلاثة اثنان. فالذي يلي الحِجْر بثلاث قوائم قائمة رأي العيان: واحد بجانب الدعامة، وآخران في الجانبين تحصيلاً للسلامة. والبستل الوسط علق بقائم من جانب الجدار الغربـي.

وبُرِّح[3] ما كان في الحجر والمطاف من أحجار البيت الحرام، والجبس والجير اللذين كان بهما البناء التام، وأخذ الرخام الذي كان في تلك الجدر الكريمة، وجمع أولاً في مقام الحنفي ثم جمع في حجرة مقابلة له وسيمة، وجمعت القضب النطاق وجمعت في خـزانة المال لصق سقاية العباس[4]، وكان الشروع

(١) قال باسلامة: وجرى منه في آخر يوم الأربعاء سيل عظيم لم تر العين مثله... ودخل المسجد الحرام وملأ غالبه، ودخل الكعبة المشرفة من بابها ووصل إلى نصف جدارها، وبلغ في الحرم إلى طوق القناديل، ودخل بيوت أهل مكة المكرمة وأخرج الأمتعة وذهب بها إلى أسفل مكة، ومات بسبب ذلك داخل المسجد الحرام وخارجه خلق كثير. قال ابن علان: وخرص من مات فيه في النهار والليل نحو ألف إنسان... تاريخ الكعبة: ٧١، ٧٢، منائح الكرم: ١/ ٦٥ ــ ٦٧.

(٢) لعلها لفظة فارسية. وفي «التاريخ القويم»، للكردي ٣/ ٢١٢ نقلاً عن «إنباء المؤيد الجليل» قوله: ونقل ما فيها ــ أي الكعبة ــ من القناديل إلى بيت السادن، وعلق باقي أخشاب سقفه خوفاً عليه من السقوط. انتهى.

(٣) بـرح الشـيء: وضـع فـي مكـان ظـاهـر أو بـارز، مـن الأرض البراح: أي الظـاهـرة البـارزة. والبراح: الظهور والبروز. لسان العرب: مادة (برح).

(٤) قال باسلامة بعد أن ذكر حوادث يوم الجمعة ٢١ شعبان وأن الذي صلّى بالناس يومها فايز بن ظهيرة القرشي: ثم بعد الفراغ من الصلاة شرعوا في رفع الحجارة التي سقطت من الكعبة =

في التبريح صبح يوم الجمعة، وتمامه يوم الأحد ثالث عشري شعبان.

[ذكر المجلس الذي عقد للعلماء لمناقشة الوضع]:

وقد عقد مجلس(١) في موضع المكبرين من المقام الحنفي في شأن البدار بعمارة الساقط منه وهدم ما قال أهل الخبرة أنه آيل إلى السقوط خشية التضرر به، وفيما يعمر به.

[رأي المؤلف «القديم» في شأن العمارة]:

فكنت أرى أخذاً مما في «المناهل العذبة في إصلاح ما وهى من الكعبة»، للشيخ المحقق شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، من طلب عمل ما كان فيه خلل في البيت، أو حاجة أو استحسان ـ وكذا رأى الجماعة ـ، وأن ذلك يبادر به مبادرةً للقُرب، ومسارعةً لمرضاة الرب، وأن عمارته تكون مما به من المال، إذ لم يعلم لمرصَده اعتبارُ مصرِفٍ معين، وما كان كذلك يصرف منه للعمارة، وكذا يعمر مما تبرع به متبرعٌ غالبُ الظن حِلُّ مالِه، أو من مال بيت مالٍ خَلِي عن الحرام فيما يظهر، وأن ذلك لا يحتاج لمراجعة مولانا السلطان الأعظم، بل يشرع في العمل ويرسل إليه بالأمر. وكُتِب في المسألة سؤال، وكتب عليه مفتو العصر بذلك، وكتبت معهم(٢). . .

= المشرفة، فمنها ما جعلوه خلف المقام الحنفي، ومنها ما جعلوه عند ممشى باب السلا بقرب المنبر، وصفوا الصغار منها بين المقام الحنفي وحاشية المطاف، ونقل العتالون الأحجار الكبار ووضعوها في صحن المسجد، ونقلوا الجباب إلى ما تحت مدرسة السلطان سليمان التي هي مركز المحكمة الشرعية الكبرى.

(١) كان انعقاد ذلك المجلس يوم السبت ٢٢ شعبان، بحضور الشريف مسعود وعلماء مكة والأعيان، وممن حضره: الشيخ ابن علان المصنف من الشافعية، وخالد البصير المالكي، والقاضي عبد الله بن أبي بكر الحنبلي، والقاضي أحمد بن عيسى المرشدي الحنفي. منائح الكرم: ٤/ ٧٢.

(٢) وفي إنباء المؤيد الجليل: أن الجماعة طلبوا من المصنف أن يحضر لهم كتاب ابن حجر المذكور فأحضره، وجلس القاضي تاج الدين المالكي يقرؤه عليهم لمدة عشرة أيام، حتى =

[عدول المؤلف عن رأيه الأول]:

ثم تأملتُ بعدُ ونظرت، وراجعتُ الفكْرَ وتفكرت، فرأيت أن ما ألَّف فيه ابنُ حجر إنما هو في أمر رُفع للسلطان وبرز أمره بالعمل، ثم اختُلف بعد تحقق وجود الأمر السلطاني الذي يرجع فيه إلى ذلك: أيكفي مسوِّغاً لهدم ما آل إلى السقوط وقال أهل الخبرة به؟ أو لا بدَّ بعد تحقُّق الإذن من وجود السقوط بالفعل؟

فموضوع رسالته في حكم ما خُشي سقوطه ولم يسقُط بعد، وقد رُفع للسلطان فأذن بالهدم[1].

وكون ابن حجر لما نقل أقوال الأئمة بعدُ لم يذكر اعتبار ذلك لا يضر، لأن الأصل الانسحاب والاستصحاب حتى يأتي ما يعارضه. وأيضاً، فانظر لجميع عماراته منذ أيام قريش إلى الآن، لم ينقل أنه عمل فيها إلاَّ بعد عرض ذلك الداعي للعمل على السلطان في ذلك، والوقوف عند أمره. ولما كان الأمر زمن قريش منتشراً في بطونه، لم يعمرها إلاَّ مجموع البطون الذي لهم الأمر بمكة، ومن أراد ذلك فلينظر «تاريخ الفاسي» وغيره، وقد لخصه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»[2].

[الرد على من أنكر جواز تأخير العمارة إلى ورود أمر السلطان]:

وقول بعض الناس أن يؤدي عدم المبادرة بعمارتها إلى سقوط منزلتها ونقصان هيبتها، وقد جاء في حديث مرفوع حسن رواه الإمام أحمد وابن ماجه:

= اهتدوا إلى الرأي الأول، ثم خالفهم المصنف إلى غير ذلك، وصنف هذه الرسالة. منائح الكرم: ٤/ ٧٢، ٧٣.

(١) وبيان ذلك من قول ابن حجر في مقدمة «المناهل العذبة»: [١/ ب]: وبعد: فإنه ورد. . . أوامر مولانا سلطان الإسلام والمسلمين. . . بترميم ما تشعث في الكعبة المعظمة. . . إلخ. فهذا شاهد ما ذكره المصنف رحمه الله.

(٢) ينظر: كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، الأحاديث ١٥٨٢ ــ ١٥٨٦، فتح الباري: ٤/ ٢٢٩ ــ ٢٤٣ ط الفكر.

«لا تزال هذه الأمة بخير ما عظموا هذه الحرمة حق تعظيمها فإذا ضيَّعوها هلكوا»[1]، يُرَدُّ بأن ذلك ليس بالقوي كما أشار إليه ابن حجر الهيتمي بقوله بعد سوقه: (إنه استدلال لا بأس به عند من يراعي المصالح المرسلة التي قال المحققون أنها لا تختص بالمالكية بل ما من مذهب من المذاهب الأربعة إلاَّ وعمل بها في مسائل كثيرة، لكن المالكية لما أكثروا من رعايتها نسب القول بها إليهم). انتهى[2].

فتأمل قوله: (إنه استدلال لا بأس به)، ولم يصفه بالدقة أو القوة أو نحو ذلك، مما يدل على وقعه عنده، فإن نفي البأس إنما يستعمل في محل يتوهم فيه ثبوته ويقوى ذلك الوهم، فيحتاج للنص على نفيه.

ويبين ذلك ابن حجر نفسه، قال في رد قول من قال بأن منع مالك للمنصور أو لولده من الهدم والإعادة على بناء ابن الزبير خوف ذهاب الهيبة، ما لفظه: (إذ تغيير الملوك لها حتى تذهب هيبتها من القلوب مع ما استقر في النفوس من تعظيمها، بعيد جداً، فهو متوهم لا مظنون). انتهى[3].

---

(١) ابن ماجه حديث (٣١١٠)، وأحمد في مسند عياش بن أبـي ربيعة حديث (١٩٠٧٢).

(٢) المناهل العذبة: ٩/ ب.

(٣) المناهل العذبة: ١٠/ ب. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: ٤/ ٢٤٢: حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور، أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير، فناشده مالك في ذلك، وقال: أخشى أن يصير ملعبة للملوك، فتركه. قلت: وهذا بعينه خشيه جدهم الأعلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويجدد بناءها بأن يرم ما وهى منها، ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص... إلخ. ومثله في المناهل العذبة: ص ٢٤/ أ.
ومناسبة إيراد المصنف هذه النقول إرادته تأييد ما ذهب هو إليه من منع هدم ما آل إلى السقوط من جدران الكعبة، وله في ذلك رسالة تقدم ذكرها في ترجمته، ولكن الاستفتاء الذي جرى بعد ذلك جرى أفتى فيه بقية العلماء بالجواز، وهدم فعلاً كل ما كان آيلاً للسقوط في جمادى الآخرة ١٠٤٠هـ. ينظر تفاصيل تلك الفتاوى في: «التاريخ القويم»: ٣/ ٢٠٩ ــ ٢١١.

[رأي المصنف في ستر الكعبة بالألواح]:

وبتسليمِ ذلك وقوّته فيندفع بأن يسد ما تهدم بأعواد ونحوها يسدل عليها الثوب، كما فَعل ابن الزبير رضي الله عنهما في زمنه، على أنه لا يقاس على ما وقع من ابن الزبير، لأن ابن الزبير هدمها أجمع، وصيَّر أرضها بلقع، وأخلى الأبنية من جوانبها الأربع، فطلب منه أن يجعل تلك الأعمدة ويكسوها ليطوف الناس حول ذلك[1]، ولتصح صلاة من يرى توقف صحة الصلاة ولو للخارج على وجود الشاخص.

[ذكر من قال باشتراط وجود الشاخص]:

وقد قال به من الأئمة الأربعة مالك رضي الله عنه، وفصل إمامنا الشافعي رضي الله عنه بين المصلي داخلها، فاعتبره لصحتها بشرط أن يكون طوله ثلثي ذراع، والمصلي خارجها فلا يعتبره[2].

---

(١) حاصله أن المصنف رحمه الله كان يرى عدم جواز ستر الكعبة بالخشب أو غيره، ورد على من قاس جوازه بما فعله ابن الزبير بأنه قياس مع الفارق، لما ذكر، وكان هذا رأيه، ولكن الذي جرى هو سترها بخشب وخصف، وألبست ثوباً أخضر، وجلبت الأخشاب من جدة واستغرق جلبها شهراً كاملاً، وتم عمله في ١٧ شوال من تلك السنة. وللمصنف رسالة في منع الستر، وردّ عليه تلميذه العلامة الطبري برسالة أخرى، تقدم ذكرهما.

(٢) أي الشاخص، وهذه المسألة محل بحث وخلاف بين الحنفية والشافعية، قال الإمام ابن حجر الهيتمي في «الإمداد»: ورقة ٧٦/ ب (مخطوط): وإنما يكتفى بتوجه الشاخص المذكور دون المذكور [أي شاخص السترة للمصلي خارج الكعبة] بالنسبة لمن هو فيه أي في البيت أو عليه، بخلاف الخارج عنه، فإنه يكفي توجهه للهواء كما مر، والفرق أن ذلك يعد متوجهاً إليها بخلاف هذا. انتهى. ثم ذكر أوجه الفرق، وقال في التحفة: وإنما جاز استقبال هوائها لمن هو خارجها، هدمت أو وجدت، لأنه يسمى عرفاً مستقبلاً لها، بخلاف من فيها لأنه في هوائها ولا يسمى عرفاً مستقبلاً لها، فاندفع ما شنع به بعض الحنفية غفلة عن رعاية العرف المناط به ضابط الاستقبال اتفاقاً. انتهى.

وقال الملا علي القاري رحمه الله في مناسكه المسماة «المسلك المتقسط» ص ١٠١ ــ ١٠٣ مع =

[بيان أن تعظيم الكعبة إنما هو بحفظ حرمتها والوقوف عند حدود الشرع لا بمجرد عمارتها]:

وفرق الأصحاب مما يرد به قول بعض: إن قول الشافعي بما ذكر حكم عجيب، وفرق غريب، وما نحن فيه: الأبنية باقية حتى في الجوانب المتساقطة، وتعظيم الحرمة منه الانكفاف عن المعاصي وحفظ الأوامر عنده.

فقد ذكر الحافظ السيوطي في «الدر المنثور»[1] عن مجاهد: أنه رأى البيت في المنام يشكو إلى النبي ﷺ المعاصي التي تفعل عنده، وقال: لئن لم يتركوا ذلك لأنتقضن من بين أيديهم حجراً حجراً.

وروي عن وهب بن الورد[2] أنه سمع بين ثوب البيت والبيت صوتاً فيه لين: لئن لم ينته الطائفون حولي عن التفكّه بالحديث لأنتقضن من بين أيديهم . . . ، الأثر[3]. وأنه أوّل ذلك بأن البيت يشكو لجبريل ما يلقاه من ذلك.

فليس ترك التعظيم المرتب عليه الهلاك مجرد ترك البدار إلى العمارة، بل

= حاشيته «إرشاد الساري»، للعلامة حسين عبد الغني المكي: ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتفعاً عن البيت أي من جدرانه كما صرح به صاحب الغاية، جاز، لأن حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى، ولذا صحت الصلاة فوق جبل أبي قبيس إجماعاً، حتى لو انهدم البيت ـ نعوذ بالله ـ جاز الصلاة إلى البقعة، وفيها أيضاً عندنا خلافاً للشافعي في الصلاة داخلها بلا حائل، لتحقق الخروج العام بالنسبة إلى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فإنهم يكونون جمعاً محصوراً أو واحداً مغموراً، فلا حرج بالنسبة إليهم لا سيما إذا كان يمكنهم الخروج، وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة في «شرح الوقاية» إن هذا فرع عجيب من الشافعية، وإنما حققت أنا هذه المسألة من المشايخ البكرية. انتهى. وأورد العلامة الشيخ حسين عبد الغني في حاشيته ص ١٠١، ١٠٢ فتوى للملا علي القاري رحمه الله في المسألة فلتنظر فيه.

(١) الدر المنثور: ١/ ٣٣٠.

(٢) كذا بالأصل، وصوابه: وهيب ـ بالتصغير ـ بن الورد، من كبار العباد المتجردين لترك الدنيا، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة. تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٤.

(٣) أخرجه المفضل الجندي في «فضائل مكة».

هو ترك حفظ الحدود والوقوف عند أمر المعبود. وإن كانت عمارتها من حفظ حرمتها، إلاَّ أنه لما عارضها ما يأتي صار تأخيرها غير مخل بتعظيم المسلمين حرمتها، لأن ما ترك لعذر كالمفعول.

[شروع المصنف في التأليف]:

وحين إذ علمت ذلك، رجعت ورأيت أن الخطاب بإشادة البيت الحرام وتعميره وتشييده وإحكامه [. . .][1] إنما هو لخليفة الله في أرضه، المنصوب لنشر راية أحكام الله في طول البلد وعرضه، خادم الحرمين الشريفين، مولانا السلطان مراد خان[2]، زاده الله من المكانة، ووفقه لإقامة الحق وأعانه ونصره، ثم يتوجه الخطاب بعده لمن وجهه فيه، ورفع ذكره بهذا الشرف النبيه.

وكتبت على السؤال المكتوب ثانياً لترك السؤال الأول، وما كتب عليه ما لفظه: وإمام المخاطبين بهذا الفرض المقدم، مولانا سلطان الإسلام والمسلمين المكرم[3]. فرأيت بعضاً توقف في ذلك، وبعضاً أبى من سلوك هذه المسالك،

---

(١) ما بين القوسين غير واضح بالأصل.

(٢) هو السلطان مراد خان الرابع ابن السلطان أحمد ابن السلطان محمد ابن السلطان مراد الثالث ابن السلطان سليم العثماني، مولده سنة ١٠١٨، وقيل ١٠٢١هـ، وتولى الخلافة وبويع له اتفاقاً سنة ١٠٣٢ وعمره ١١ سنة وسبعة أشهر، وقيل ١٤ سنة، وهو الخليفة السابع عشر من السلاطين العثمانيين، ويعرف لدى المؤرخين بفاتح بغداد. من مناقبه: أمره بمنع القهاوي في جميع ممالكه، ومنعه شرب الدخان والنشوق، وكان يجازي على ذلك، كان بطلاً شجعاً قوي الجأش، مات سنة ١٠٤٩هـ، عن ٢٨ عاماً، ومدة حكمه ١٧ سنة. خلاصة الأثر: ٤/ ٣٣٦ ـ ٣٤١، التاريخ القويم: ٣/ ٢٣٨.

(٣) نقل السنجاري في «المنائح» عن «إنباء المؤيد الجليل» بعد أن ذكر رجوع المصنف عن رأيه: أن الشريف مسعود أمر بتغيير صورة السؤال، وكتب عليه العلماء مرة أخرى، وذلك بعد تصنيف ابن علان لهذا الكتاب، قال: وكتب الجماعة كما كتبوا أولاً، وكتبت عليه: والمخاطب بهذا الفرض ـ أي عمارة الكعبة الغراء ـ سلطان الإسلام المكرم مولانا السلطان مراد خان، ثم نائبه مولانا الشريف، والله الموفق. منائح: ٤/ ٧٤. ولم يورد ذكر الشريف هنا لأن هذه الرسالة صنفت قبل الاستفتاء الثاني كما يظهر.

واستعنت الله تعالى في تحرير هذا الجزء اللطيف، والعقد المنيف، وسميته:

نشر ألوية التشريف بالإعلام والتعريف
بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف

وبالله أعتضد، وعليه أعتمد، وهو حسبي ونعم الوكيل، لا رب غيره ولا خير إلاَّ خيره.

* * *

(الشاهد الأول)

فمن الشواهد لما ذكرته:

قصَّة سيل أم نهشل[1]، وهو سيل كان في عهد خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، فحمل المقام[2] من مكانه، ووجد بأسفل مكة، وغبي مكانه الذي كان فيه، فربط بلصق الكعبة، بأستارها، وكتب إلى عمر فجاء فزعاً، ودخل مكة محرماً بعمرة، ورد المقام لمكانه الذي كان به، لأن المطلب بن أبي وداعة السهمي[3] كان وقع في باله احتمالاً وقوع هذا الأمر، فأخذ قدر

---

(١) أم نهشل هي بنت عبيدة بن أبي أحيحة، ونسب ذلك السيل إليها لكونه حملها في طريقه من أعلى مكة إلى أسفلها واستخرجت من أسفل مكة، واقتلع ذلك السيل مقام إبراهيم عليه السلام، فلم يفعل الناس شيئاً حتى قدم الخليفة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه. وكان ذلك عام ١٧ للهجرة.

(٢) المقام: هو مقام إبراهيم خليل الرحمن، في المسجد الحرام قبالة باب البيت، وهو موضع معروف، وعن ابن عباس وابن عمرو: أن المقام والحجر الأسود من الجنة. تهذيب الأسماء: ٣/ ١٥٥ بتصرف يسير.

(٣) هو المطلب بن أبي وداعة الحارث بن أبي صبيرة بن سعيد السهمي القرشي، أمه أروى بنت الحارث بن عبد المطلب، روى له مسلم حديثه عن حفصة في صلاة السبحة قاعداً، قال الواقدي: نزل المدينة وله بها دار، وبقي دهراً ومات بها، وذكره ابن سعد في مسلمة الفتح. تهذيب التهذيب: ٤/ ٩٤.

ما بينه بين البيت، وبين زمزم وبين الركن.

وقد بسطنا القصة في الباب الرابع من كتابنا «إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقط منه البيت الحرام، وما يتعلق به من عمارة وحكم وأحكام».

وجـه الاستشهـاد:

أنه كان بمكة من الصحابة عدد كثير من مسلمة الفتح وغيرهم ومن التابعين ما لا يمكن حصره، فلو كان مثل هذا الأمر المهم الشأن مما يطلب عمله من عموم الناس على سبيل فرض الكفاية ولا يتوقف على إذن الإمام وما يصدر عن نظره لما توانوا في ذلك ولا فتروا فيه، ولبحثوا عن علم مكانه كما بحث عنه فوقفوا عليه، لكن إمساكهم اليد عن تعاطي عمل ذلك دليل على أن المخاطب بعمل أمثال ذلك إنما هو أئمة المسلمين وخلفاؤهم لا الآحاد ولو كانوا ذوي قدرة، ولا عمال الخلفاء على البلاد.

ولا شك أن المقام الإبراهيمي له شرف ومكانة[1]، ويتعلق به بعض الأحكام كطلب صلاة ركعتي الطواف خلفه، وبتأخير وضعه محله خصوصاً مع اشتباهه يفوت هذا الفضل، فاغتفروا التأخير المترتب عليه فوات هذه السنّة مع إمكان وقوفهم على حقيقة الأمر واستكشاف موضعه ووضعه فيه إلى أن يصل الأمر للخليفة إذ ذاك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فدل على أن المخاطب بعمارة ذلك وما شابهه من المواضع الأكيدة الحرمة كالكعبة وحدود الحرم وعمارة موضع حجرته ﷺ إنما هو الإمام الأعظم، مع ما في مباشرة الآحاد لذلك من التعريض للفتنة ولإهمال أمر الخلافة ولا شك أن ما يؤدي لذلك ممنوع.

---

(١) قال الإمام النووي في تهذيب الأسماء ٣/ ١٥٥: وهو موضع معروف، هذا مراد الفقهاء بقولهم يصلي ركعتي الطواف خلف المقام وشبه ذلك من ألفاظهم، وأما المفسرون فقد اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً منتشراً، انتهى. وينظر: «التاريخ القويم»، للكردي: ٤/ ١٠ ــ ٦٥، ففيه تفصيل مفيد شاف.

وإذا ترك ﷺ هدم بناء قريش للكعبة ــ وقد أخرجوا منها أذرعاً أدخلوها في الحجر ــ خوفاً من قالة الناس، على ما قاله ابن هبيرة على ما فيه، فترك ما فيه الفتنة مع السلطان الأعظم أولى، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، فهذا ــ لو سلم أن العمارة لما انهدم منه فرض كفاية ــ مبين أن البعض المبهم المخاطب به هو إمام المسلمين لا بعضٌ غيرُه.

[توجيه كلام النووي في شرح مسلم]:

قال الإمام النووي في «شرح مسلم»: أخبر ﷺ أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم مصلحة، ولكن عارضه مفسدة أعظم منه خوف فتنة بعض من أسلم قريباً، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة، ويرون تغييرها عظيماً، فتركها النبي ﷺ.

وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام، منها: إذا تعارضت المصالح أو مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدىء بالأهم، لأن النبي ﷺ أخبر بأن إعادتها لقواعد إبراهيم عليه السلام مصلحة، تَرَكَها درءاً لمفسدة فتنة حديثي العهد بالإسلام منهم، أي ردة بعض من أسلم منهم بنقض بنائهم الذي يعدونه من أكمل شرفهم. انتهى ملخصاً[1].

وقال البدر الدماميني في «المصابيح»[2]: في الحديث دليل على ارتكاب

---

(١) شرح مسلم للنووي: ٩/ ٤٥٤، باب نقض الكعبة وبنائها، كتاب الحج، حديث (١٣٣٣)، ونقل المصنف فيه تقديم وتأخير.

(٢) هو شرح على الجامع الصحيح للبخاري يسمّى «مصابيح الجامع»، لا يزال مخطوطاً، منه نسخة في مجلد ضخم في مكتبة جامع (أدوز) بالسوس، ومؤلفه هو الإمام العلامة محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني المخزومي، مولده بالإسكندرية سنة ٧٦٣، ووفاته بالهند سنة ٨٢٧هـ، دخل اليمن ودمشق وغيرها، له مصنفات عديدة: شذرات الذهب: ٧/ ١٨١، والضوء اللامع: ٧/ ١٨٤، والأعلام: ٦/ ٥٧.

أيسر الضررين دفعاً لأكبرهما، لأنَّ قصور البيت أيسر من افتتان طائفة من المسلمين، ورجوعهم عن دينهم، انتهى.

مع ما في توجيه خطاب سنيته ذلك إلى ذوي القدرة من جميع المسلمين من التنازع والتدافع والإفضاء إلى التجاذب والـ. . .[1]، فإن في نفس كلٍ محبة التقدم لهذا الأمر والأثرة به، ودفع من يعارضه فيه، وفي ذلك مفسدة أي مفسدة.

وأيضاً فإذا وُجِّهَ فرضُ الكفاية لذوي القدرة من كل المسلمين زعم كل ذي يسار أنه قادر على ذلك الدخول في ذلك الأمر والاختصاص به أنه من أهل الوجوب[2]، فربما يحاول الشروع ويوكل الأمر لدعواه إليه أنه من جملة من توجه إليه الخطاب، ولا قدرة له في نفس الأمر على ذلك، فقد يمتنع غيره من أصحاب القدرة من إتمام العمل أنفَةً من تقدُّم ذلك الغير عليه كما هو شأن نفوس أرباب الدنيا وأهلها، وبجعل الخطاب متوجهاً في ذلك للخليفة الأعظم يندفع هذا كله.

[الاستئناس بكلام لابن الصلاح]:

وقد جاء ما يستأنس به لذلك؛ فقد نقل علماء الأثر عن ابن الصلاح أنه منع التصحيح والتحسين للحديث في الأعصر الأخيرة. قال مَن بَعده مِن المحققين: عَمِل ابن الصلاح نفسه بخلاف ما قاله هو، فصحح أحاديث، فدل على أن كلامه إنما هو من باب سد الباب، وأن لا يتوهم من حصلت له شَمَّةٌ من ذلك الفن أنه أهل لذلك، وليس أهلاً في نفس الأمر، فيقع في ما ليس له، فسَدّ الباب رأساً[3].

---

(١) في هذا الموضع خرم بالأصل.

(٢) هكذا العبارة بالأصل، وفيها اضطراب، ولعلها: زعم كل ذي يسار أنه قادر على الدخول في ذلك الأمر والاختصاص به وأنه من أهل. . . إلخ.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، وعبارته فيها: «فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد. . . إلخ»، وخالفه جماعة منهم الإمام النووي، فقد قال في «التقريب»: ص ١١٤ مع «التدريب»: «الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته» انتهى. وقد أشبع =

وإنما لم يلاحظ هذا الملحظ الأولون[1]:

أولاً: لقوة العلم وتمكنهم منه.

وثانياً: لعلمهم بما عند أهله من قوة الدين المانعة من دخول المرء فيما لم يصل إليه، ولا كذلك أهل العصر الأخير؛ «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ»[2].

* * *

(الشاهد الثاني)

ومن الشواهد لما ذكرناه أيضاً:

أن الحريق الواقع بالمدينة النبوية ليلة الجمعة أول شهر رمضان سنة ستمائة وأربع وخمسين[3]، وعمل في الحجرة المحيطة بالقبور الشريفة الثلاثة، وتساقطت الأبنية عليها وأخذ الحريق جميع سقف المسجد النبوي، وبقيت الدعائم تتمايل عند هبوب الرياح، وذهب رصاص بعض الأساطين فسقطت، وكان إذ ذلك بالمدينة من العلماء الصالحين والأتقياء والفالحين ما يومىء إليه «تاريخ ابن فرحون»[4]، إذ ذكر خلفهم من بقايا أهل ذلك القرن وأهل القرن الثامن.

= الكلام على هذه المسألة الإمام السيوطي في «التدريب»: ١١٤ ــ ١٢٢، وكذا العلامة اللكنوي في «الأجوبة الفاضلة» في إجابة السؤال الثالث: ١٤٩ ــ ١٥٩، وينظر معه: «التعليقات الحافلة»، لفضيلة مولانا وشيخنا العلامة سيدي عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

(١) لعله يعني ملحظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى.

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان من حديث أبـي هريرة (٣٧٠)، ومن حديث ابن عمر (٣٧١).

(٣) تفاصيل ذلك الحادث الجلل في «خلاصة الوفاء»، للسمهودي: ٥٩٨ ــ ٦٤٧.

(٤) وهو المسمى «نصيحة المشاور وتعزية المجاور»، للعلامة الإمام الفقيه أبـي محمد عبد الله بن =

وقال السيد المحقق القدوة المدقق عالِمُ طيبةَ السمهوديُ[1] في تاريخه «خلاصة الوفاء»: في صبيحة الجمعة عزلوا موضعاً للصلاة وكتبوا بذلك للخليفة المعتصم بالله ابن المستنصر بالله العباسي[2]، فوصلت الآلات صحبة الصناع مع الركب العراقي في أوائل سنة خمس وخمسين وستمائة، وقصدوا إزالة ما وقع من السقف على القبور الثلاثة الكريمة، فلم يجسروا على ذلك.

واتفق رأي المنيف بن شيحه بن هاشم بن مهنا الحسني[3] مع رأي أكابر الحرم أن يطالَع الإمام المعتصم بذلك فيفعل ما يصل إليه أمره، فأرسلوا بذلك فلم يصل جوابه لاشتغاله وأهل دولته بإزعاج التتار لهم واستيلائهم على جميع أعمال بغداد في تلك السنة، فترك الرد على حاله ولم يجسر أحد على التعرض لهذه العظيمة التي دون مرامها تزل الأقدام، ولا يتأتى من أحد بادىء بدئه الدخول فيه والإقدام، انتهى[4].

= محمد بن فرحون المالكي (٦٩٣ ـ ٧٦٩)، مولده ووفاته بالمدينة المنورة، طبع تاريخه سنة ١٤١٧هـ، وصدر عن دار المدينة المنورة بعناية الأخ الأستاذ حسين محمد علي شكري.

(١) هو السيد الشريف العلامة المحقق الحجة نور الدين علي بن أحمد السمهودي الحسني، نزيل المدينة المنورة ومفتيها وعالمها، ولد سنة ٨٤٤هـ، وتوفي سنة ٩١١هـ. له تصانيف مفيدة جليلة القدر، منها: «جواهر العقدين في فضل الشرفين»، و «وفاء الوفاء» و «خلاصة الوفاء» كلاهما في تاريخ المدينة المنورة.

(٢) كذا بالأصل، وصوابه: المستعصم، وهو عبد الله بن منصور (المستنصر) بن محمد (الظاهر) العباسي، من سلالة هارون الرشيد، آخر خلفاء الدولة العباسية بالعراق، ولد ببغداد سنة ٦٠٩هـ، وولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٦٤٠هـ في حين لم يبق للخلفاء غير دار الملك ببغداد، وقتله هلاكو سنة ٦٥٦هـ. الأعلام: ٤/ ١٤٠.

(٣) هو الشريف أمير المدينة المنورة: منيف بن شيحه بن هاشم بن قاسم بن مهنّا. . . الحسني، أبو الحسين، تولى إمارة المدينة انتزاعاً من أخيه عيسى سنة ٦٤٩هـ، وتوفي سنة ٦٥٧، وتولى بعده أخوه جماز. . . ينظر: تاريخ ابن فرحون: ٢٣٣، ٢٤٧ ـ ٢٤٨ وما بعدها.

(٤) وفاء الوفا: ٦٠٠ ـ ٦٠١، وفيها زيادة على ما نقله المصنف عن الخلاصة.

وفيه أيضاً[١]: قيل في فصل تاريخ العمارة المتجددة بالحجرة الشريفة: أن السلطان قايتباي[٢] لما ذكر له الحاجة بالحجرة للعمارة فوض أمر ذلك للشمس ابن الزمن وذلك عام أحد وثمانين[٣]، وأن بعد عمارته لها أخرج ما سقط من السقف في الحريق المذكور على القبور الثلاثة، وأنه لم يتأت إزالته إلاَّ بالعتلة والمساحي.

قال السمهودي في الفصل الذي ذكر فيه الحريق: وكنت أتعجب من ذلك ـ أي إبقاء ما سقط من. . .[٤] على القبور الثلاثة، وأرى الأدب والتعظيم في المبادرة لإزالة ذلك، وظننته. . .[٥] لارتكاب شيء من سوء أدب، ووضعت فيه تأليفاً، حتى رأيت ما فعلوا حال إزالة ذلك فعلمت عذر أهل ذلك الزمان ووجه توقفهم، ولذا لم أحضر إزالة ما في جوف الحجرة الشريفة بعد الاستخارة، انتهى[٦].

[الحريق الذي وقع زمن السمهودي]:

وقال السمهودي أيضاً: ثم احترق المسجد النبوي ثانياً في الثلث الأخير ليلة الثالث عشر من شهر رمضان سنة إحدى[٧] وثمانين وثمانمائة، واستولى

(١) وفاء الوفا: ٦٠٥ ـ ٦٠٨.

(٢) السلطان الأشرف قايتباي المحمودي الأشرفي، سلطان الديار المصرية، من المماليك الجراكسة، اشتراه برسباي صغيراً سنة ٨٣٩هـ وانتهى إلى أن صار (أتابك) العسكر سنة ٨٧٢هـ، وفيها بويع بالسلطنة، وكانت مدته حافلة بالعظائم والحروب، وسيرته من أطول السير، مولده سنة ٨١٥هـ ووفاته سنة ٩٠١هـ، ينظر: ابن إياس «بدائع الزهور»: ٢/ ٩٠ ـ ٣٠٣، والنور السافر، والأعلام: ٥/ ١٨٨.

(٣) كذا بالأصل، وصوابه: واحد وثمانين، أي وثمانمائة، وتفصيل تلك العمارة في الوفاء: ٦١٧ ـ ٦٣٣.

(٤) خرم بالأصل.

(٥) خرم بالأصل.

(٦) ينظر: وفاء الوفا: ٦٠١ ـ ٦٠٢.

(٧) كذا بالأصل، والصواب: سنة ست وثمانين (٦٨٦) كما في وفاء الوفا: ٦٣٣.

الحريق على سائر سقف المسجد، وبدأوا منه لما أصبحوا بطفيء ما وقع على القبة اللطيفة التي جعلت بدلاً عن سقف الحجرة الشريفة. وكان الساقط عليها حريق القبة الزرقاء الطاهرة بالسقف الأعلى ورضاضها وسقف المسجد الذي كان بين القبتين، ولم يصل إلى جوف الحجرة شيء من هدم هذا الحريق لسلامة القبة السفلى المذكورة وعدم تأثير النار فيها مع ما سقط عليها كأمثال الجبال، مع أن بعضها من الحجر الأبيض الذي يسرع تأثره بالنار.

وقد أثرت هذه النار في أحجار الأساطين وهي من الحجر الأسود حتى تفتت بعضها وتهشم، وعدة ما سقط منها مائة وبضع وعشرون أسطوانة، وَمَنَّ الله بسلامة الأسطوانات الملاصقة للحجرة الشريفة، ثم كتبوا لسلطان زماننا الأشرف قايتباي ذلك، ونظفوا مقدم المسجد ونقلوا هدمه إلى مؤخره.

وفي ذلك كله عبرة تامة وموعظة أبرزها الله للإنذار، فخص بها حضرة النبي ﷺ، وقد ثبت أن أعمال أمته تعرض عليه، فلما ساءت منا الأعمال المعروضة ناسب ذلك الإنذار بظهور عنوان النار المجازى بها في موضع عرضها، وأنا وجل مما يعقب ذلك حيث لم يحصل الاتعاظ والانزجار، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾﴾ [الإسراء: ٥٩]، وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾﴾ [الزمر: ١٦]، انتهى كلام المحقق السيد السمهودي ملخصاً.

وجه الاستشهاد لما قلناه:

أنه كان بالمدينة من العلماء الكرام والأولياء الفخام في الحريق الأوّل[١] ما ينبىءُ عنهم ذِكْرُ ابن فرحون لخلَفِهم في «تاريخه» لمن أدركه من أهل المدينة تركَهُم المبادرةَ لعمارةِ ذلك الموضع اللطيف بالقبر الذي هو أشرف من الكعبة

(١) الذي شب سنة ٦٥٤هـ.

اتفاقاً بل ومن العرش والكرسي[1]، ورفعهم أمر ذلك للخليفة، وانتظارهم لما برز منه من الأمر دليل أنهم رأوا الخطاب بعمارة مثل ذلك المحل الجليل العظيم ليس متوجهاً لكل ذي قدرة من المسلمين بل لخليفتهم القائم بإقامة أحكام شريعتهم وملتهم.

وكان بالمدينة في الحريق الثاني[2] محققُها السيدُ السَّمهوديُّ الذي قال في حقه الحافظ السيوطي[3]: (وناهيك به حافظ طيبة، وقد كان من أئمة الدين علماً وديناً، وعدم مبالاة في إقامة الحق بأحد)، فموافقته على ترك التعمير لما احترق منه ورفع الأمر لسلطان عصره شاهدٌ وأيُّ شاهد.

وقول بعض الأفاضل لما استشهدت بذلك: ـ هذا سَوقُ حكايةٍ ما وقع لا شاهدَ فيه للمدَّعَى ـ مردودٌ، فإن سياقَه قضيةٌ لما صدر في الحريق الثاني أنه ممن أقرَّ على ما فعلوه في كَتْبِهم بذلك لسلطان عصره ورضاهُ به، وأنّه الشرعُ، إذ لو كان غير مُقِرٍّ على ذلك لأنكره عليهم باللسان [. . .][4] إنه منكر كما أنكر غيره، وألف فيه وما خاف من معارضه.

وبفرض وجود ما يمنع من التصريح بالإنكار على الكاتبين في ذلك فكان يذكره في أنهم ارتكبوا بالتأخير للعمل انتظاراً لمجيء جواب السلطان ترك ما توجه عليهم من الخطاب بالفرض الكفائي بعمل ذلك، كما ذكر فيه أشياء من

---

(١) أول من قال بهذا القول هو الإمام أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي صاحب «الفنون»، وللعلامة الشيخ الفقيه محمد بن سليمان الكردي المدني الشافعي تفصيل وبحث في المسألة في كتابه «الفوائد المدنية بمن يفتي بقوله من متأخري الشافعية»، مطبوع بهامش فتاواه بمصر.

(٢) الذي وقع سنة ٨٨٦هـ.

(٣) الحافظ الجلال السيوطي، أشهر من أن يعرف، توفي هو السمهودي في سنة واحدة عام ٩١١هـ، رحمهما الله تعالى.

(٤) غير واضحة بالأصل، ولعلها: . . . ولقال.

المنكرات وحذر منها، وحرص على إزالتها. فعَدَمُ إنكاره ذلك دليلٌ على أنه رأَى توجُّه فرضِ عمارةِ ذلك وما شاكله للسلطان دون غيره.

وقد ذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي في رسالته نظير ذلك في أول المقدمة فقال ما لفظه: (وما يقال: يحتمل أنهم كانوا ــ يعني جماعة القضاة بمكة إذ ذاك ــ مُكرَهِين فهو فاسد!، وما الحاملُ للإمام الفاسيِّ على أن يحضر هو والقضاةَ مكْرَهين ثم لا يدركون ذلك؟، بل يذكُرُ ما هو صريح في رضى الحاضرين وأن ذلك ما فعل إلاَّ بإذنهم...)، انتهى[١].

وقال في أثناء البحث الثالث في الكلام على أن يحتمل أن عدم إنكار العلماء لعلمهم بعدم التأثير ما لفظه: (ولئن تنزّلنا فالإنكار لا ينحصر في ذلك، بل من جملته بيان حكم ذلك في كتبهم وأنه منكر وممنوع)، انتهى[٢]، وهو مؤيِّد لما ذكرته من الاستشهاد بإقرارِ السيد السمهودي، والحمد لله.

وقد أفتى شيخنا شيخ الإسلام علي بن جار الله الحنفي[٣]، والشيخ

---

(١) المناهل العذبة: ٣/ أ ــ ٣/ ب. ولتمام الفائدة ننقل عبارته بنصها، قال رحمه الله: (المقدمة: اعلم أن الذي أقوله وأفتي به على قواعد أئمتنا أنه يجوز بل يطلب إصلاح ما تشعث من سقف الكعبة وجدارها وميزابها وعتبتها ورخامها، كما وقع عليه الإجماع العقلي الآتي بيانه وتقرير العلماء عليه من لدن ابن الزبير رضي الله عنهما إلى يومنا هذا، وأنه يجوز التوصل إلى بناء حقيقة ما ظن اختلاله من نحو سقفها بكشف ما يعلم به أمره، كما وقع نظيره مما يأتي بيانه أيضاً، بل سيأتي عن الفاسي أنه وجماعة من قضاة مكة وأمير العمارة الذي ندبه لها برسباي وأعيانها، اجتمعوا بالكعبة لما خافوا من سارية من سواريها ظهر بها ميل، فكشفوا من فوقها فوجدت صحيحة، وردت حتى استقامت، وهذا منه كالقضاة وغيرهم صريح فيما قلته آخراً من جواز الكشف المذكور، فتأمله فإنه واضح، وما يقال: يحتمل... إلخ) انتهى.

(٢) المناهل العذبة: ورقة ٧، وجه أ.

(٣) هو الفقيه العلامة الإمام علي بن جار الله بن ظهيرة القرشي الحنفي المكي، الخطيب العالم البحر العمدة، توفي بمكة سنة ١٠١٠هـ، له مصنفات. وأخذ عنه جماعة من علماء مكة. خلاصة الأثر: ٣/ ١٥٠، والمختصر لمرداد: ٣٦١ ــ ٣٦٢.

شمس الدين محمد البهنسي الشافعي[1] باعتماد ما يسوقه ثقات المؤرخين المعروفين بالصدق والأمانة والدين وترتب الأحكام على ما يذكرونه وهذا منه.

وبعد حين رأيت كثيراً ممن يعارض أخذ هذا الذي ذكرته وصار يستدل به على ما قلته.

فالحمد لله على وضوح الأمر وانجلائه للمخالف. وقد قال إمامنا الشافعي رضي الله عنه: وددت لو أن الناس أخذوا هذا العلم ولم ينسب إلي منه شيء.

* * *

(الشاهد الثالث)

[اقتلاع القرامطة للحجر الأسود]

ومن الشواهد لذلك:

أن الحجر الأسود[2] لما قلعته القرامطة[3] من مكانه من البيت الحرام عام فتنتهم سنة سبع عشرة وثلثمائة، ونقلوه إلى جامع الكوفة وعلقوه بالأسطوانة

---

(١) العلامة محمد بن محمد بن عبد الرحمن البهنسي العقيلي الشافعي، شمس الدين، النقشبندي الخلوتي، فاضل متصوف، جاور بمكة سنة ٩٩٥هـ، وتوفي بها سنة ١٠٠١هـ، له مصنفات. الأعلام: ٧/ ٦١.

(٢) الحجر الأسود زاده الله شرفاً هو في ركن البيت الذي يلي باب البيت من جانب المشرق، ويقال له الركن الأسود، ويقال له وللركن اليماني: الركنان اليمانيان، وارتفاعه من الأرض ذراعان وثلثا ذراع، قاله الأزرقي. تهذيب الأسماء واللغات: ٣/ ٨١.

(٣) القرامطة هم فرقة من الباطنية نسبوا إلى حمدان قرمط، والكلام عن تاريخهم وفرقهم وما يتبع ذلك يطول جداً، وحاصل ما يقال في معتقدهم ما لخصه الإمام أبو منصور البغدادي بقوله: قال عبد القاهر: الذي يصح عندي من دين الباطنية أنهم دهرية زنادقة يقولون بقدم العالم وينكرون الرسل والشرائع، انتهى. وينظر الكتاب الموسوعي: «دائرة معارف القرن العشرين»، لمحمد فريد وجدي: ٧/ ٧١٣ ــ ٧٣٤.

الرابعة عشر[1] منه لزعمهم الفاسد أن الحج ينتقل إليهم، واستمر كذلك بضعة وعشرين عاماً[2] لم ينتدب لاستنقاذه من أيديهم وإعادته لمكانه ببذل المال أحد من مياسير المسلمين، ولا نقل عن أحد من علماء عصرهم توجيه خطاب فرض الكفاية إلى أحد منهم، حتى انتدب له الخليفة العباسي المقتدر بالله وقيل المطيع لله[3]، مع أن رده لمكانه فرض معلوم بإظهار فرضيته، فقد استعيذ بالله من رفعه من مكانه[4].

قال الفقهاء: ولو رفع الحجر من مكانه والعياذ بالله تعالىٰ، انتقلت أحكامه للركن[5]. فتخَلُّفُ أهل ذلك العصر من العلماء أو الصالحين المياسير

---

(١) في «الجامع اللطيف»، لابن ظهيرة: ص ٣٨: أنه علق في الأسطوانة السابعة.

(٢) كانت مدة مكثه عندهم: اثنان وعشرون سنة إلاَّ شهراً، كذا في «الجامع اللطيف» ص ٣٨، وفي «تاريخ الكعبة»، لباسلامة ص ١١٥: إلاَّ أربعة أيام.

(٣) هناك شك عند بعض من المؤرخين واضطراب في تعيين الخليفة الذي أعيد الحجر الأسود في عهده، وتحقيق الأمر: أن الحجر الأسود أخذ سنة ٣١٧هـ ومكث ٢٢ عاماً، أي أنه أعيد سنة ٣٣٩هـ، وكان الخليفة آنذاك هو المطيع لله أبو العباس الفضل بن جعفر (المقتدر بالله) وكان حكمه من سنة ٣٣٤هـ إلى ٣٦٤هـ، هذا ما نقله الزركلي عن تاريخ المسعودي الذي عاش في ذلك الزمان، (إذ وفاته سنة ٣٤٥هـ). الأعلام: ٥/١٤٧.
وما ذكره بعض المؤرخين من أنه أعيد زمن الخليفة المقتدر فلا يصح لأنه توفي سنة ٣٢٠هـ، وإنما أخذ الحجر في عهده، وما ذكره البعض من أن المطيع اشتراه من أبـي طاهر القرمطي فلا يصح أيضاً لأن وفاة القرمطي المذكور كانت سنة ٣٣٢هـ. ينظر: «تاريخ الكعبة»، لباسلامة: ١١٥ ــ ١١٨ (ط مصر ١٤٢٠هـ)، والأعلام: ٢/١٢١.

(٤) منها حديث: «استمتعوا من هذا البيت فإنه يهدم مرتين ويرفع في الثالثة»، وفي رواية: «يهدم مرتين ويرفع الحجر الأسود في الثالثة»، روى الأول الحاكم في «المستدرك» ١/٣٠٦ وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٧٥٣)، وينظر: «تهنئة أهل الإسلام»، للميموني ٥٢ ــ ٥٣.

(٥) قال الإمام جار الله ابن ظهيرة الحنفي في «الجامع اللطيف» ص ٣٩: لو أزيل الحجر من موضعه والعياذ بالله تعالىٰ استلم ركنه وقبله وسجد عليه، كذا نقله القاضي عز الدين بن =

عن استنقاذه بأنفسهم أو أمر الاعتناء به من المتغلب عليه وإعادته لمحله ووكول فرض مثل ذلك إلى الخليفة شاهد على توجه فرض مثل هذه الأعمال للخليفة دون الآحاد، فتقاعدوا عنه لئلا يقعوا في الافتئات على ولي الأمر.

[توجيه المصنف لمعنى ما ورد في صحيح مسلم]:

ومما فتح الله علي به: أن حديث الصحيح يومىء إلى توجه فرض الخطاب بعمارة الكعبة للخليفة عن المصطفى ﷺ، وهو خليفة كل عصر وسلطانه على الحرم المكي، وذلك أنه ﷺ قال: «لولا حِدْثان[1] قومك بعهد لهدمت الكعبة. . .» الحديث[2]. وقال في الحديث الآخر: «إن بدا لقومك أن يهدموها فتعالي. . .»، إلى آخر الحديث[3].

= جماعة [عن] الدارمي من الشافعية، واستشكله بعض علمائهم، ووجهه الجد رحمه الله وقال: إن الخصوصية التي تثبت للحجر من كونه يمين الله في الأرض ويشهد لمن استلمه بحق، وتقبيله عليه السلام له غير موجود في الركن الذي هو فيه، انتهى.

أقول: لم أقف على نقل لأصحابنا في صحة ذلك، وما ذكره الجد من التوجيه في غاية القبول، وربما يوافق أصولنا لأنه حيث ثبت هذا الحكم للحجر اقتصر عليه واختص به، دون الركن، فلا ينتقل الحكم إلى الركن ولا يقوم بدلاً عن الحجر، لأن من أصلنا أن نصب البدل بالرأي لا يجوز، أما من أراد الطواف ووقف مستقبل الركن ورفع يديه لأجل النية فينبغي الجواز لأنه محل البداءة، فتأمل، انتهى.

وقال العلامة الخطيب الشربيني ـ من الشافعية ـ في «المغني»: ١/ ٤٨٨: ويسن أن يكون التقبيل والسجود ثلاثاً كما في «المجموع» عن الأصحاب، وهذا الحكم إنما هو للركن، حتى لو نُحِّيَ الحجَر أو وضع في موضع آخر من الكعبة استلم الركن الذي كان فيه وقبله وسجد عليه، حكاه في «المجموع» عن الدارمي وسكت عليه. انتهى.

(١) حِدْثان؛ بكسر الحاء وإسكان الدال: أي قرب عهدهم بالكفر، والله أعلم. شرح مسلم للإمام النووي.

(٢) صحيح البخاري كتاب الحج باب فضل مكة وبنيانها، الأحاديث (١٥٨٢) ـ (١٥٨٦)، ومسلم كتاب الحج، حديث (١٣٣٣).

(٣) هو عند مسلم من بعض طرق حديث عائشة رضي الله عنها، (١٣٣٣).

وجه الإيماء في الحديث الأول:

[. . .][1] الهدم وإدخال الحجر وجعل البابين لها إليه دون غيره من باقي المسلمين، فدل على أنه المخاطب بذلك دون غيره، وإذ لو كان الخطاب عاماً على الكفاية لقال: «لَهُدِمت الكعبة وبُنِيَت» بالأفعال المجهولة، إيماءً إلى عدم توجيه الخطاب إلى واحد بعينه، لأنّ القصد وجودُ الفعلِ من غير نظرٍ إلى خصوصِ الفاعل إذ ذلك شأنُ فرضِ الكفاية. أو قال: «لولا حِدْثانُ قومك بجاهلية لطُلِب من المسلمين هدمُه وإعادتُه. . .» إلى آخره، فيكون ذلك نظير قوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

فكلٌّ من الثلاثة المذكورةِ في الآية فرضُ كفاية على الأمة، وعُبِّر عنه بما ذكر فيها، وهو في حقه فرض عين كما ذكروه في الخصائص. ولذا خص بالخطاب بقوله: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. فيؤخذ من عدول المصطفى ﷺ عن كلٍّ من ذينك العبارتين وما في معناهما إلى ما عبَّر به أنّ الخطابَ بعمارةِ البيتِ الحرام متوجِّهٌ لإمام المسلمين وملاذِهم وهو النبيُّ ﷺ وبعده الخلفاء عنه في الأمة.

ووجهه في الحديث الثاني:

أنه لم يبْدُ لأحد من قوم عائشة أن يعيدَ البيتَ لقواعدِ إبراهيم سوى ابن أختها[2] عبد الله بن الزبير[3] رضي الله عنهما، وهو كان خليفة على الحجاز

---

(١) خرم بالأصل.

(٢) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

(٣) عبد الله بن الزبير بن العوام، رضي الله عنهما، أبوه من العشرة المبشرين، وأمه أسماء، وجده الصديق، وجدته لأبيه صفية عمة رسول الله ﷺ، وعمة أبيه خديجة بنت خويلد، وخالته أم المؤمنين عائشة، وهو أول مولود ولد للمهاجرين بالمدينة بعد الهجرة، وحنكه =

ومصر والعراق واليمن[1].

فـ (قومٌ) وإن كان عامًّا في الخبر لفظاً لأنه اسم جمع واحده رجل كما في «المصباح المنير» للفيومي، أو جمع قائم، أو مصدرٌ وصِفَ به كما قاله القاضي البيضاوي، ومضافٌ، إلَّا أن المرادَ منه بشهادة الوِجْدانِ واحدٌ وهو ابنُ الزبير، فيكون عاماً مخصوصاً أو مراداً به خاص.

ولم يقع تعميرُ البيت من أحد من قوم عائشة غير ابن الزبير، وأضيف لها[2] مع أنه من بني أسد بن عبد العزى[3] وهي من بني تيم[4] لأنها كانت تبنته حتى كنّيت به[5]، ولذا خصها بالتعريف لما بينها وبينه من الاختصاص، فيكون فيه الإيماءُ إلى مُغَيّبٍ هي خلافتُه، فتعمِيرُه البيتَ الحرام، والله أعلم.

* * *

= رسول الله ﷺ وسماه عبد الله وكناه أبا بكر بكنية جده، ولد في السنة الأولى للهجرة، وقتل شهيداً سنة ٧٣هـ، ومناقبه عظيمة وكثيرة. من تهذيب الأسماء: ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(١) بويع له بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية منتصف شهر ربيع الأول سنة ٦٤هـ، وأطاعه أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وجدد عمارة الكعبة. تهذيب الأسماء: المصدر السابق.

(٢) أي بكونه من قومها.

(٣) تمام نسب ابن الزبير رضي الله عنهما: عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب... إلخ. «التبيين في نسب القرشين»، لابن قدامة: ص ٢٢٣.

(٤) تمام نسب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: هي عائشة بنت أبـي بكر الصديق عبد الله العتيق بن أبـي قحافة عثمان بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة... «التبيين»: ص ٢٦٩.

(٥) قال الإمام النووي: كنية عائشة أم عبد الله، كناها رسول الله ﷺ أم عبد الله بابن أختها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم أجمعين. تهذيب الأسماء: ٢/ ٣٥١.

(الشاهد الرابع)

ومن الشواهد لما قلناه:

ما ذكره الأزرقي في «تاريخه» فيما جاء في تجريد الكعبة وأول من جردها، قال: فلما كان معاوية كساها الديباج مع القباطي، فقال شيبة بن عثمان[(١)]: لو طرح عنها ما عليها من كسى (كذا) الجاهلية. فخفف عنها حتى لا يكون عليها مما مسه المشركون شيء لنجاستهم، فكتب في ذلك إلى معاوية بن أبـي سفيان وهو بالشام فكتب إليه أن جردها. انتهى[(٢)].

---

(١) هو شيبة بن عثمان (الأوقص) بن أبـي طلحة عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار العبدري القرشي الحجبـي، أمه أم جميل بنت عمير بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار أخت مصعب بن عمير، أسلم عام الفتح وقيل يوم حنين، روى عن رسول الله ﷺ، وأعطاه هو وابن عمه عثمان بن طلحة بن أبـي طلحة مفتاح الكعبة يوم الفتح جمعاً بين الأقوال والروايات، وعند ابن سعد أنه قال لشيبة: «دونك هذا فأنت أمين الله على بيته»، وقال مصعب الزبيري: دفع إليه وإلى عثمان بن طلحة وقال: «خذوها يا بني طلحة خالدة تالدة لا يأخذها منكم إلاَّ ظالم».

وعند ابن هشام: أنه قال: «أين عثمان بن طلحة؟» فدعي له، فقال: «هاك مفتاح الكعبة اليوم يوم بر ووفاء». وذكر الواقدي أنه أعطاه لعثمان يوم الفتح وأنه ولي الحجابة إلى أن مات سنة ٤٢هـ، ثم وليها بعده شيبة إلى أن مات سنة ٥٩هـ على أصح الأقوال في خلافة معاوية الذي توفي سنة ٦٠هـ على الصحيح. ينظر: الإصابة ترجمة (٣٩٤٩)، وسيرة ابن هشام: ٤/ ٦١، تهذيب الأسماء: ١/ ٣٢١، تاريخ الكعبة لباسلامة، وفيه تفصيل أمر السدانة والحجابة: ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) «أخبار مكة» للأزرقي: ١/ ٢٦٠، جاء في «أخبار مكة»، للفاكهي: ٥/ ٢٣٢ ما يؤيد هذا وفيه زيادة إيضاح: روى الفاكهي عن بعض المكيين أن شيبة بن عثمان استأذن معاوية في تجريد الكعبة فأذن له، فكان أول من جردها من الخلفاء، وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شيئاً فوق شيء، انتهى.

وجـه الشاهـد:

أن شيبة الصحابـي إذ رأى توقف هذا الأمر اليسير في الكعبة على العرض على الخليفة دون عامله على مكة، فلأن يتوقف تعمير البيت على العرض عليه بالأولى، ولعل هذا أقوى شاهد لما نحن فيه.

* * *

(الشاهد الخامس)

ومن الشواهد لما قلناه:

قول الماوردي[1] في «الأحكام السلطانية»: والذي يلزم الإمام من أمور المسلمين عشرة أشياء:

أحدها: حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من زلل...

ثم قال: الخامس: تحصين الثغور بالعدة المانعة، والقوة الدافعة، انتهى ملخصاً[2].

---

(١) هو الإمام الكبير الفقيه المفسِّر الأصولي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي نسبة لبيع ماء الورد، البغدادي، ولد سنة ٣٧٠هـ، وتوفي سنة ٤٥٠هـ، ولي القضاء ببلاد كثيرة، من كبار الشافعية في وقته، من شيوخه الإمام القشيري صاحب الرسالة، والصيمري وأبو حامد الإسفراييني في الفقه، وعنه الخطيب البغدادي، صنف الكتب العظيمة، منها: الحاوي الكبير في فقه الشافعية، والأحكام السلطانية، وأدب الدنيا والدين، وأعلام النبوة، وغيرها. وفيات الأعيان: ٢/٤٤٤، تاريخ بغداد: ١/٥٣ ـ ٥٤ وعدة مواضع أخرى، شذرات الذهب: ٣/ ٢٨٥.

(٢) الأحكام السلطانية: ص ٥١ ط الكتاب العربي ١٤١٥، والعبارة التي نقلها المصنف مختصرة كما ذكر.

[وجه الاستشهاد]:

فإذا كان أمر الثغور الذي لا يترتب على إغفاله شيء من الضرر، ولا يحتاج أمرها ما تحتاج إليه عمارة البيت الشريف من التدقيق والنظر متوجهاً أمره وإتقان شأنه للإمام، فتوجُّه فرضية إصلاح ما وهَى من الكعبة الغراءِ إليه أولَى.

وكذلك إذا طُلب منه رفعُ البدع ودفع الزيغ والزلل عن المباني الشريفة الشرعية، والملة المحمدية المرضيَّة، فلأن يتوجه إليه وجوبُ إصلاح ما أُمِر العبادُ بالتعبد به استقبالاً: حياةً في الصلاة وغيرِها من مجالس الذكر وغيره، وحالَ الاحتضار، وموتاً في القبر، وطوافاً، ونظراً... بالطريق الأولى.

* * *

(الشاهد السادس)

ومن الشواهد له أيضاً:

قول من قيل في حقه: (لم تُخرِجُ مكّةُ بعد إمامنا الشافعي أعلمَ منه)[1] ـ وهو المحب الطبري[2] ـ في كتابه «استقصاء البيان عن مسألة

(١) هذه المقولة للحافظ أبي سعيد صلاح بن كيكلدى العلائي (ت ٧٤٩هـ)، وأسندها عنه التقي الفاسي في «العقد الثمين» ٣/ ٦٥، ٦٦، ثم قال: وهذه منقبة عظيمة إلاَّ أنها لم تسلم من الاعتراض بمثل الحميدي صاحب الشافعي، وبمثل ابن المنذر وآخرين من الغرباء، ووجدت بخط القطب الحلبي في ترجمة المحب الطبري: أنه لم يكن في زمانه مثله بالحرم المكي، وهذا مما لا ريب فيه. انتهى.

(٢) هو الإمام الحافظ الفقيه المحدث المفتي أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري المكي الشافعي، محب الدين. ولد بمكة سنة ٦١٥هـ، وبها توفي سنة ٦٩٤هـ، سمع الكثير ورحل إلى البلاد وأقام مدة باليمن عند المظفر الرسولي، روى عنه جماعة كالبرزالي والحافظ =

الشاذروان»[1]: (يجب على متولي البيت الحرام والناظرِ في المشاعر الكرام، رعايةُ مصالحهما والاهتمام بعمارتهما).

وقوله أيضاً في أثناء كلام متعلق بعمل ما يتعلق بالكعبة ما لفظه: (ولا يتمكن كلُّ أحدٍ من تغييره بيده، وإنما ذلك منوطٌ بولاةِ الأمر فيه)، انتهى.

[وجه الاستشهاد]:

فنبه على أن عمارة ما يتعلق بها فضلاً عن عمارتها كلها إنما هو لولي الأمر عليها، وهو أصالة سلطان الإسلام والمسلمين مراد خان، دام له العز والنصر والإمكان.

فإن قلت: ذكر المحِبُّ بعد سياق حديث عائشة في قوله: «فإن بدا لقومك...» إلى آخره: (تصريح بالإذن في أن يفعل ذلك عند القدرة عليه والتمكن منه، وفي قوله: «لولا حدثان قومك بشرك لهدمت الكعبة» حثٌّ على ذلك، ودلالةٌ على أن المانعَ منه حِدْثَانُهم بالشرك، فنبّه على أنه من مهمات الدين عند تمكنِ الإسلام، وهذا الذي حثّ ابنَ الزبير على هدمِ الكعبة وبنائها على قواعدها، فلم يكن ملوماً، ولا عُدّ متهتكاً حرمته، بل قائماً في ذلك الحرمة، متبعاً للسنّة.

ومدلولُ هذا الحديث تصريحاً وتلويحاً ينتج التغيير في البيت الحرام

= الدمياطي وغيرهما، أثنى عليه الأكابر، قال فيه الذهبي: كان شيخ الشافعية ومحدث الحجاز. والسبكي: شيخ الحرم وحافظ الحجاز بلا مدافعة. ينظر: تذكرة الحفاظ: ٤/٢٥٨، طبقات الشافعية للسبكي: ٨/١٨، العقد الثمين للفاسي: ٣/٦١، الأعلام للزركلي: ١/١٥٩، وغيرها. وللدكتور عايض الردادي: «الأسرة الطبرية المكية».

(١) عبارة عن رسالة صغيرة في نصف كراس كما وصفها الفاسي في العقد الثمين، توجد نسخة منها في مكتبة برلين برقم ٥٥٣٦ (١٠)، «التاريخ والمؤرخون»، للهيلة: ٥٥، «معجم الموضوعات المطروقة»: (شاذروان).

بالعمارة إذا كان لمصلحة ضرورية أو حاجية أو مستحسنة)، انتهى[1]. فهذا يوهم إطلاق إباحةِ التعمير للأمورِ المذكورة، وأنّ ذلك غير مقيد بالإمام؟

قلتُ: صَدْرُ رسالته وصدر كلامه في أثنائها يدفع هذا الوهم، وإنما مراده أنه يباح التغيير لمن له ولايةُ ذلك عند أحدِ تلك الأمور، وإلاَّ فلا يجوز للسلطان الأعظم أن يخرق حرمة البيت ويهدمه أو شيئاً منه بغير ضرورة ولا حاجة ولا أمر مستحسن، إنما له ولاية العمارة عند وجود سببها.

ويدل عليه: أنه ذكر عمارة ابن الزبير والحاجة الحاقّة، والثناء عليه، ولم يذكر وقوع عمل فيها من أحد من الناس لمصلحة ما ذكر، وأثنى عليه، وكلامه أوله يسدد آخره، وآخره يسدد أوله، فللَّه دره من إمام.

قال ابن حجر الهيتمي ـ بعد نقل الخلاف في هدم الجدار الذي أراد المنصور أو ولده هدمه وإعادته على قواعد إبراهيم ومنع منه ـ ما لفظه: (هذا إذا حملنا كلامه هو ـ لا كما هو المتبادر منه ـ على هدم ما صنعه الحجاج وردها على بناء ابن الزبير، أما إذا لم نحمله على تلك الصورة الخاصة بل على ما عداها. . . فالإجماع على الامتناع من هدم جدرانها أو تغيير بنائها[2] أمر حقيقي واقع لا مرية فيه، وليس ذلك من خصوصيات الكعبة بل هو جار في كل مسجد، إذ من البديهي فيها أنه لا يجوز لأحد هدم أبنيتها ولا تغييرها عما هي عليه الآن من غير ضرورة أو حاجة ماسة)، انتهى[3].

[رأي المصنف في هدم الجدار اليماني]:

فاحفظْه لينفَعْك تذكرُه في التنبيه عند منع هدم الجدار اليماني عند فقد

---

(١) وهذه العبارة نقلها ابن حجر الهيتمي في «المناهل العذبة»: ٤/ أ ــ ٤/ ب.

(٢) المناهل العذبة: ١٢/ أ: أو تغييره بلا ضرورة.

(٣) المناهل العذبة: الموضع السابق.

إجماع ثقات المعلمين المتقنين المتقين على خربه وأيلولته للسقوط، وأنه لا يجوز هدمه لمجرد إلحامه[1] بالجدر التي يبنونها عوض الساقط، لأن تحصيل هذا الغرض لا يرتكب له خرق حرمة البيت بهدم ما هو صحيح منه قائم.

وبتأمل ما ذكرنا يعلم أن المنع من هدم الجدار اليماني عند فقد الإجماع من ثقات المعلمين المذكورين منصوص عليه، لأن ما دخل تحت عموم كلامهم من جملة المنصوص عليه، كما في «شرح المهذب» للنووي[2].

* * *

(الشاهد السابع)

ومن الشواهد لما قلناه:

قول ابن حجر الهيتمي في أثناء البحث الثالث من المقدمة، في أثناء كلام له: (ويؤيده أن العلماء وغيرهم أقروا الملوك ونحوهم على تغيير بابها المرة بعد المرة)، انتهى[3].

---

(١) أي عند إرادة تلحيمه.

(٢) حاصل هذا الكلام: أن المصنف رحمه الله كان يرى حرمة هدم الجهة اليمانية من الكعبة لقول بعض العمال أنه يلزم هدمها لأجل أن يكون البناء متماسكاً، والحال أن تلك الجهة كانت قوية غير متهالكة البنيان، وصنف في هذه المسألة رسالة تقدم ذكرها في المقدمة.

(٣) «المناهل العذبة» ٦/ ب، وتمام عبارته فيها: ويؤيده أن العلماء وغيرهم أقروا الملوك ونحوهم على تغيير بابها المرة بعد المرة مع إصلاحه وعدم الاحتياج للتغيير، وكذلك غيروا عتبتها المرة بعد المرة، وميزابها المرة بعد المرة، كما سيأتي بيان كل ذلك، وليس الحامل للفاعلين على ذلك إلاَّ إظهار أبهة الكعبة وأنه لا يليق بجلالتها بقاء ما خلق أو عتق فيها، فلذلك جروا على تغيير تلك الأشياء وأقرهم العلماء وغيرهم على ذلك ولم ينكروا عليهم، انتهى. وله كلام نفيس.

ومراده من (نحوهم):

١ ــ من باشر ذلك من متغلب.

٢ ــ أو افتياتاً على ملك زمانه لقوة شوكته وبعد الملِكِ عنه إذ ذاك، والله أعلم.

وقوله في آخر البحث المذكور: (فتأمل هذا الاستدلال من هذا الإمام تجده قاضياً بصحة ما سلكه هو وغيره من العلماء من أن سكوت العلماء وغيرهم على ما فعل في الكعبة المعظمة من الإصلاحات في الأعصر من غير نكير دال على جوازه وحسنه، فإنه ينبغي للملوك تحريه والعمل بمثله في الكعبة إذا حصل فيها ما يقتضي الإصلاح ولمِّ الشعث الذي لا يليق بأدنى المساجد أن يبقى عليه، فكيف بما هو أشرفها وأفضلها)، انتهى[١].

[وجه الشاهد]:

فتأمل قوله: (فينبغي للملوك...) إلى آخره، فإنه صريح المسألة الواقعة، وجَمَع الملوك باعتبار تعدد الأزمنة وتداول الأيام بين الناس، وإلاَّ فأمر إصلاح الكعبة إنما هو لملك البلاد التي هي فيها وسلطانها لا لغيره من باقي السلاطين بباقي البلاد.

نعم، إنْ تقَاعَدَ الخليفةُ سلطانُ بلادِها عن عمارتها، وتوانَى في شأنها فليبادر غيره لذلك منها إنْ لم يؤدّ إلى فتنةٍ قويةٍ جداً وشقِّ عصا المسلمين.

[شواهد أخرى]:

وقد ذكرت شواهد أخرى لاختصاص هذا العمل بصاحبه المكتسب به شرفاً وفخراً في كتابي «إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقط منه البيت الحرام، وما يتعلق به من عمارة وإشارة وحكم وأحكام».

---

(١) المناهل: ٧/ ب.

(تتمة)

[وجوب المباشرة بسد مواقع الهدم حفظاً لها من التنجيس]:

لا شبهة في وجوب سد ما ظهر بالانهدام من الجدار والسقف المحاذي بما يمنع وصول ما يحصل منه التنجيس لداخل الكعبة من طير، سيما (أبابيل)[1]، . فإنه في أقل زمن يبني بيوته في الأماكن التي يتمكن منها ويفرخ فيها ويحصل منه مزيد التنجيس، ومن هرة.

ويكون السد موثقاً بأخشاب أو بحِفْش[2]، ويطلب أن يسدل عليه ثوب ويكون ذلك على الفور، ولا يتوقف في ذلك على إذن السلطان الأعظم في ذلك، لأنه لا ينتظر لعمارة مثل ذلك وعمله، وإنما ينتظر لعمل الذي يكون على الدوام من الجدار والسقف ونحوهما، لما فيه مع كمال الأجر عند صحة النية من إشادة الكف المنظورة للملوك[3].

---

(١) اتفق أكثر المفسرين على تفسير الأبابيل بالطيور الكثيرة المجتمعة، كما في تفسير الطبري والقرطبي وابن كثير وغيرهم، وكأن المصنف هنا يعني طيوراً معينة تسمى بهذا الاسم، وللعلامة الإمام الدميري في «حياة الحيوان الكبرى» كلام يوضح عبارة المصنف، قال رحمه الله ١/ ٢٧ في مادة (أبابيل): قال ابن عباس: بعث الله الطير على أصحاب الفيل كالبلسان، وقيل: كانت كالوطاويط، وقالت عائشة رضي الله عنها: هي أشبه شيء بالخطاطيف. وقال في (الخطاف) ١/ ٤١٨: ويسمى زوار الهند، ويعرف عند الناس بعصفور الجنة، ومنهم من يسمي هذا النوع السنونو، الواحدة سنونوة، وهو كثير في المسجد الحرام يعشش في سقفه في باب إبراهيم وباب بني شيبة، وبعض الناس يزعم أن ذلك هو الطير الأبابيل الذي عذب الله تعالىٰ به أصحاب الفيل. انتهى.

(٢) الحِفْش بالكسر: البيت الصغير جداً، أو من شعر، وأحفاش البيت قماشه. قاموس. وفي منائح الكرم ٤/ ٨٢: خصف؛ وفي القاموس: الخصفة محركة: الثوب الغليظ جداً.

(٣) وللمصنف رسالة في هذه المسألة سماها: «المواهب والفتوح بعمارة المقام الإبراهيمي وباب الكعبة وسقفها والسطوح»، تقدَّم الكلام عليها.

[بيان أن الخطابَ في سد مواقع الهدم يتوجه إلى مياسير المسلمين ولا يجب رفعه إلى الخليفة]:

وقد قدّمنا أن من جملة حِكَم توجّه خطاب العمارة للسلطان الأعظم أنه شرَفٌ ـ على جعل الفرض فيه متوجهاً لذوي القدرة من المسلمين أجْمَعَ ـ : الافتياتُ على السلطان الأعظم، وعُظمُ الضرر. ولا كذلك في وضع ما يُسَد به ما ظهر بالانهدام، لأن ذلك بصدد الزوال، ومدار الملوك على ما فيه تخليدُ الذكرِ وتشييدِ القَدرِ كما مر، فيُطلب المبادرةُ بالسدِّ المذكور، ولو من عموم الناس، لعدم الضرر المرتَّب على تعاطي ذلك مع ما فيه من التوصل إلى تطهيره الواجب بنص: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج: ٢٦]، فليباشَرْ ذلك وليبادَرْ به.

[ذكر الفرق بين سقوط سقف الحجرة النبوية وسقوط جدران الكعبة الشريفة، والرد على إشكالات قد تعرض]:

فإن قيل: من جملة ما قدمت وقست عليه: قصتا الحريق، وأن علماء المدينة وصلحاءها وأميرها وأركان دولتها لم يحدثوا شيئاً حتى رفعوا الأمر لسلطان عصرهم، وجاءهم منه ما يفعلون ففعلوا، فلم يباشروا عمارة ما طاف بالقبر الذي هو أفضل من الكعبة بل أمهلوا لمجيء الأمر، فليكن البيت الحرام فيما ظهر منه بالسقوط كذلك.

قلت: الفرق واضح، لأن في قصة الحريق الأول سقط بالحريق السقف الذي يُخْشى أن يتعلق به طير فيحصل منه بالتلويث لذلك المحل السامي والهرة ونحوهما مما يخشى منه التنجيس، ممنوعةٌ لوجود الحجرة وهي البناء المطيف بالقبور الثلاثة الكريمة، إذ هو مبني قائم، ولا كذلك في مسألتنا، فإنه لا مانع لما يخشى منه التنجيس لداخل البيت، وحفظه من التنجيس واجب، ولا يتم إلاَّ بالسد، وما لا يتم الواجب المطلق إلاَّ به فهو واجب.

فإن قلت: قد عد من آيات الكعبة أن الطير لا يوقع[1] عليها إلاَّ مستشفياً بها من مرضه، فيؤمن من تنجيس الطير[2]، واحتمال الهرة في غاية الندور.

---

(١) كذا بالأصل، ولعلها: يقع.

(٢) للعلامة الإمام جار الله ابن ظهيرة بحث في هذه الحيثية في كتابه «الجامع اللطيف» قال رحمه الله تعالى ٥٨ ــ ٦٠: نقل عن الجاحظ أن الفرقة من الطير من حمام وغيره تقبل حتى إذا كادت أن تبلغ الكعبة انفرقت فرقتين، فلم يعل ظهرها شيء منها، ونقل عن جمع من العلماء منهم العز بن جماعة ومكي رحمهما الله: أن ما عُوِينَ من ارتفاع الطير على البيت فللاستشفاء، وأنشدوا في ذلك:

والطيــر لا يعلــو علــى أركــانهــا إلاَّ إذا أضحــى بهــا متــألمــا

قال ابن عطية رحمه الله: والقول بأن الطير لا يعلو ضعيف، فإنه يُعَاينُ يعلوه... قال الزركشي وليس في هذا ما ينافي كلام مكي، انتهى. قال الجد رحمه الله: وتوجيه عدم منافاته أن ما عوين من ذلك قد يكون للاستشفاء، ثم قال: والمعروف عند أهل مكة المشرفة قبل وقتنا هذا ما قاله مكي وابن جماعة وغيرهما، وأما في وقتنا هذا فما قاله ابن عطية، فإن الطيور الآن تعلوه كثيراً، ويتكرر منها ذلك في الساعة الواحدة وهذا مشاهد لا ينكر، ولعل حدوث ذلك بسبب ما وقع من نقض السقف والتغيرات الواقعة، والله أعلم، انتهى بنصه.

أقول: وتوجيه قول الجد رحمه الله ظاهر، إذ يحتمل أنه كان في السقف المنقوض وفيما غير منه شيء من الأرصاد يمنع من ذلك فزال عند النقض والتغيير، والله الموفق، انتهى.

ونقل ابن ظهيرة عن التوربشتي في «شرح المصابيح» قوله: ولقد شاهدت من كرامة البيت أيام مجاورتي بمكة أن الطير كان لا يمر فوقه، وكنت كثيراً أتدبر تحليق الطيور في ذلك الجو فأجدها متجنبة عن محاذاة البيت، وربما انقضت من الجو حتى تدانت فطافت به مراراً ثم ارتفعت، ثم قال أيضاً: ومن آيات الله البينة في كرامة البيت: أن حمامات الحرم إذا نهضت للطيران طافت حوله مراراً من غير أن تعلوه، فإذا وقفت عن الطيران وقعت على شرفات المسجد أو على بعض الأسطحة التي حول الكعبة من المسجد، ولا تقع على ظهر البيت مع خلوها عما ينفرها، وقد كنا نرى الحمامة إذا مرضت وتساقط ريشها وتناثر من الأرض حتى إذا دنت من ظهر البيت ألقت بنفسها على الميزاب أو على طرف ركن من الأركان، فتبقى زماناً طويلاً كهيئة المتخشع لا حراك فيها، ثم تنصرف من غير أن تعل شيئاً من سقف البيت. انتهى كلام ابن ظهيرة رحمه الله.

قلت: الأحكام الشرعية إنما تبنى على أسبابها العادية ولا تعلق فيها بالحقائق، على أنه مشاهد جلوس كثير من الطير على جدار الكعبة والتنجيس على ثوبها، وإنما لم تجبْ مراعاةُ ذلك بجلوس من يذب عنه في السطح لغاية المشقة التي لا يُعتاد ورود الشرع بها، ولا كذلك السدّ هنا، فوجب على جميع المسلمين وتعينت المبادرة به ولو من مال فيه شبهة، لأنه ليس مجعولاً من أجزائها على سبيل الدوام حتى يبالغ في الاحتياط في شأنه، بل هو بعرضة الزوال، وقد اعتيد تخليقُها بالمال[1] الذي يجمع من المكوس وذلك لما ذكرناه، وهذا ما فتح الله به علي وهو أعلم بالصواب.

* * *

(تذييل)

[في حصول الثواب للناظر إلى المتهدم من الكعبة]

ينبغي حصول الثواب برؤية ما ظهر من الجدار مما انسلخ عنه أحد وجهيه من الجانب الغربي وبطن الجدار الشرقي، فإنه من أجزاء البيت، وشمله ما ورد في فضل النظر إلى البيت[2].

---

(١) التخليق: التطييب، والمراد: تطييبها بالطيب المشترى من ذلك المال.

(٢) ورد في فضل النظر أحاديث منها ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الله ينزل في كل يوم وليلة مائة وعشرين رحمة على هذا البيت، ستون للطائفين، وأربعون للمصلين، وعشرون للناظرين».
قال ابن ظهيرة في «الجامع اللطيف» ١٣٥: هذا الحديث وإن كان ضعيفاً فقد نص النووي وغيره من الحفاظ على جواز رواية الضعيف في الفضائل، انتهى. ونقل عن المحب الطبري كلاماً نفيساً في تحقيق الأفضلية وترتيبها بين الطواف والصلاة والنظر. وعن ابن عباس: النظر إلى الكعبة محض الإيمان، أخرجه الجندي. وعن سعيد بن المسيب: من نظر إلى الكعبة إيماناً وتصديقاً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه. وغير ذلك مما أخرجه الأزرقي والفاكهي والجندي في مصنفاتهم.

وأما ما ظهر من سقف البيت وأعالي جدران بواطنه:

١ ـ فيحتمل أن لا يحصل برؤيته ثواب، لأنه مأمور بالغض عن رفع الطرف إليها حرمة وأدباً، والأمر بالشيء نهي عن ضده، ولا يجتمع كون الشيء مأموراً به منهياً عنه في آن واحد بكل اعتبار.

٢ ـ ويحتمل أن يحصل برؤيتها، ويكون النهي عن النظر لأمر خارجي، كل محتمِل، والله أعلم.

* * *

(تنبيه)[١]

[في حكم هدم ما آل إلى السقوط من حجارة الكعبة]

إذا علم مما ذكرته توجه فرض العمارة إلى سلطان المسلمين مولانا مراد خان نصره الله، فليعلم أنه لا شبهة في جواز هدم ما هو ظاهر السقوط كالأحجار الناتئة عن الباب مما هو قطعي السقوط ظاهر الوهى، وكذا ما وهى من السقف وتبدل خشبه، وما تلف من العمد القائمة عليه.

[متى يؤخذ بكلام معلمي البناء؟]:

أما ما لم ينته الأمر فيه إلى سقوطه إلى هذا المقدار ويرى في ظاهر الأمر مستقيماً، فلا شبهة أنه لا يجوز التعرض له بالهدم إلاَّ إن قال العرفاء[٢] المتقنون

---

(١) أورد المصنف رحمه الله تعالى في هذا التنبيه جملة من النصائح الهامة جداً لمعلمي البناء، والكلام وإن كان موجهاً لعمال زمنه، فإنه مهم وعام لكل العمال في أي زمن، وهي نصائح ثمينة، مصدرها إمام عالم ورع متقي، وإذا كان هذا خوفه من عمال زمنه، فكيف لو رأى عمال هذا الزمن؟ نسأل الله اللطف والعافية.

(٢) العرفاء: جمع عارف، أي العارفون بأمور البناء، واصطلح على تسميتهم بالمعالمة، أو المعلمين، جمع معلم.

المحررون المتقون: إن هذا آيل إلى السقوط حالاً أو عن قرب جداً، واتفقوا على ذلك. أو قال بأيلوليته للسقوط أكثر المعلمين العرفاء وكانوا غير متهمين بأن قصدهم توسيع العمل وتطوير الشغل ليأخذوا الأجرة ويطول زمن عملهم.

[التحذير من الأخذ بقولهم مجازفة]:

فإن علم من أحد من المعلمين أن قصده ذلك ولو بقرائن الأحوال فليلطم بقوله الجدار ولا يلتفت إليه في هدم هذا البيت الحرام، فإن كثيراً من العملة كما هو مشاهد في مباشرتهم الأبنية يوسعونها على أصحابها ويطولون فيها ويقترون في مباشرتها، وقصدهم ما يزيد لهم من أجرة شغل يوم أو يومين، ويبيعون ما أوجب الله عليهم من النصيحة بالعرَض الفاني الذي يأخذونه بالخديعة. فإذا كانت هذه معاملتهم في أبنيةٍ من يعلمون فَقْرَه! فكيف حالهم في عملٍ يعلمون أن المباشر له السلطان؟ فهم فيه أطمع!!

[نصيحة وتوجيه إلى عمال البناء]:

وحاصل الأمر: على الفَعَلة أن يقولوا الحق ويطلبوا مرضاة الله، ويتركوا عرض الدنيا وراء ظهورهم، وينصحوا لله ورسوله، فإن عملوا بذلك فازوا بأجورهم وسمع قولهم وهدم ما رأوه غير صالح للبقاء، وأنه متداع للسقوط عن قرب جداً. وأما ما ليس كذلك فلا يجوز التعرض له كالجانب اليماني، وكونه فيه ميل خفيف لا يضر ولا يخشى منه الضرر، فالحذر الحذر من هدم ذلك الجدار إلاَّ إذا أجمع المعلمون المتقون لله المتقنون أو أكثرهم على احتياجه للهدم، فيعمل بقولهم حينئذ[1].

وإن اتُّهِمَ المعلمون في قولهم بخرب ذلك الجدار حلّفَهم الحاكمُ

---

(١) وقد صنف رحمه الله رسالة في المنع من هدم الجدار اليماني سماها: إيضاح تلخيص بديع المعاني في بيان منع هدم الجدار اليماني، تقدم ذكرها في المقدمة.

الشـرعـي بطلـبِ النـاظـرِ علـى العمـارة أن الخـرَبَ فـي الجـدار حقيقـةٌ، وأنهـم لم يحكموا بخرْبه لطمَعٍ دُنيوي، وذلك احتياطاً لأمر البيت الحرام. وقد صرح الفقهاء بأن الحاكم الشرعي يحلّفُ للتهمة في أقل من هذا الأمر.

[رد إشكال حول هدم ما لم يكن آيلاً للسقوط من البناء الشريف]:

فإن قلت: في «صحيح مسلم» عن عطاء[1]: أن البيت لما احترق زمن يزيد بن معاوية[2]، إذ أرسل جيشاً لغزو ابن الزبير، وأن ابن الزبير بعد انصرافهم عنه استشار الناس: أنقضها ثم أبني بناها؟ أم أصلح ما وهَى منها؟. فقال ابن عباس: فإني أرى أن تصلح ما وهى منها وتدع بيتاً أسلم الناس عليه، وأحجاراً أُسْلِم عليها[3]، وبُعِثَ عليها رسولُ الله ﷺ. فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته ما رضي حتى يُجِدَّه، فكيف ببيت ربكم... الحديث[4].

ففيه أنه هدم ما يمكن بقاؤه مع إصلاح الواهي المحترق طلباً لصنعه كله على أكمل حال، فليكن الجانب الشامي فيما نحن فيه كذلك، وإن لم يقل بأيلوليته للسقوط.

---

(١) هو عطاء بن يسار الهلالي، أبو حمد المدني القاص، مولى السيدة ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات سنة ١٠٣هـ أو ١٠٤هـ، وقيل سنة ٩٤هـ، وتوفي بالإسكندرية كما جزم ابن يونس.

(٢) كانت ولاية يزيد بن معاوية سنة ٦٠ للهجرة، ومات سنة ٦٤هـ، ومدة ولايته ثلاث سنين وتسعة أشهر، الأعلام: ٨/ ١٨٩.

(٣) كذا بالأصل، والذي في مسلم (١٣٣٣): أسلم الناس عليها...

(٤) صحيح مسلم: كتاب الحج، حديث (١٣٣٣) وتتمته ومحل الشاهد منه قول ابن الزبير رضي الله عنهما: إني مستخير ربـي ثلاثاً، ثم عازم على أمري، فلما مضى الثلاث أجمع رأيه على أن ينقضها، فتحاماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى صعده رجل فألقى منه حجارة، فلما لم يره الناس أصابه شيء تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه... إلى آخره.

قلت: الفرق بين ما نحن فيه وما جاء عن ابن الزبير واضح، لأن المحترق من البيت كان البناء مدماكاً[1] من خشب ساج ومدماكاً من حجر، كما ذكره الأزرقي في تاريخ مكة.

قال: بناؤها كذلك من أسفلها إلى أعلاها، وعليها الكسوة فاحترقت من نار لبعض أصحاب ابن الزبير وطارت الرياح بلهب النار فاحترقت كسوة الكعبة والساج الذي بين البناء، وكان احتراقها يوم السبت لثلاث خلون من شهر ربيع الأول سنة أربع وستين[2]، فضعفت جدران الكعبة، حتى أنها لينقض أعلاها إلى أسفلها، ويقع عليها الحمام فتناثر حجارتها وهي مجرد متوهية من كل جانب.

قال الأزرقي: وكان أشد الناس إباء لهدمها ابن عباس، وقال: دعها على ما أقرها رسول الله ﷺ فإني أخشى أن يأتي بعدك من يهدمها فلا تزال تهدم وتبنى فيتهاون الناس بحرمتها، ولكن ارقعها. فقال ابن الزبير رضي الله عنهما: والله ما يرضى أحدكم أن يرقع بيت أبيه وأمه، فكيف أرقع بيت الله وأنا أنظر إليه ينقض من أعلاه إلى أسفله، حتى أن الحمام ليقع عليه فتتناثر حجارته؟! انتهى.

فحينئذ كان الحريق أثر في كل مدماك من الساج بإحراقه، وفي المدماك الحَجَر إلى جانبه بالتسويد صار في بناء ما تآكل من الساج وإبقاء ما بقي من مداميك الأحجار قُبْحٌ في الصورة وإخلال بتعظيم الكعبة، فهدمها أجمع لتبنى على أكمل الوجوه، ولئلا يحصل الترقيع في بنائه الذي لا يرتضي به ذو القدرة في بيت أبيه، فكيف في بيت الله تعالى.

---

(١) المدماك: هو الصف من البناء، وخيط البناء. كذا في «المعجم الوسيط:»: ١/ ٣٩٧. عن منائح الكرم: ٣/ ١١٥ (حاشية). وعدد مداميك الكعبة المشرفة في عهد ابن الزبير: سبعة وعشرين مدماكاً، ينظر: «التاريخ القويم»، للكردي: ٣/ ١٦١.

(٢) وقيل سنة خمس وستين، «الجامع اللطيف»: ٨٦.

وما نحن فيه لا يترتب على إبقاء الجدار اليماني عند فقد اتفاق المعلمين المتقين الثقات المتقنين على أيلولته للسقوط عن قرب شيء من الترقيع، ولا إخلال بتعظيم البناء، فيجب الكف عن هدمه وترك التعرض له عند فقد اتفاق من ذكر على أيلولته له عن قرب، فتأمل الفرق فهو واضح جلي.

فلا يؤخذ من هدم ابن الزبير جميع بناء البيت جواز هدم الجدار اليماني لدفع الترقيع بين البناء الجديد والعتيق، ولطلب تلاحم البناء، فذلك عَرَضٌ يسير لا يُرتكبُ لأجله هدمُ شيء من بيت الله تعالى لم تدع إليه ضرورة ولا حاجة، وليس ذلك أمراً مستحسناً.

[كون ما عمله ابن الزبير أصولياً (مذهب صحابـي) وبيان الخلاف في حجيته]:

على أن ما رأى ابن الزبير من هدم الجميع مذهب صحابـي خالفه فيه غيره، وفي حجية مثل ذلك خلاف للأصوليين[1].

[ما ينبغي فعله قبل الشروع في هدم ما تخرَّب من الجدران الشريفة]:

وينبغي قبل الشروع في هدم المتخرب من جدار الكعبة أن يذرع الكعبة الشريفة من جميع جوانبها بحضرة سلطان البلاد مولانا السيد الشريف[2]

---

(١) الخلاف في مذهب الصحابـي وهل هو حجة أم لا؟ قال الإمام السبكي في «جمع الجوامع» ٢/ ٣٥٤: قول الصحابـي على صحابـي غير حجة وفاقاً، وكذا على غيره. قال الشيخ الإمام: إلاَّ في التعبدي، وفي تقليده قولان لارتفاع الثقة بمذهبه إذ لم يدون، قيل: حجة فوق القياس، انتهى. وحاصل الخلاف في حجيته: أن الشافعي وأصحابه وجمهور الأصوليين على أنه ليس بحجة، سواء وافق القياس أم خالفه، انتشر أم لم ينتشر، وبناء عليه فالجديد عند الشافعي أن المجتهد لا يجوز له تقليده، «الوجيز في أصول التشريع» د. محمد حسن هيتو: ٤٨٥ ــ ٤٨٦.

(٢) هو الشريف عبد الله بن حسن بن أبـي نمي الحسني، تولى إمارة البلد الحرام عقب وفاة =

وفقه الله تعالى لمرضاته، وحضرة شيخ الإسلام[1] الحاكم الشرعي أيد الله به الدين، وبحضرة مشايخ الإسلام، ويضبط ذلك ويبالغ في تحريره، ويكتب في السجل، ويحفظ عند الحاكم الشرعي. وكذا يذرع سمكها وسمك علو العتبة، وسمك الباب وعرضه، ليعاد البناء على ما كان عليه[2].

وإذا أسرع في المدماك الذي على وجه الأرض ـ وعليه ميزان العمل لما يبنى عليه ـ أحضر الناظر[3] على العمارة من ذكر، ونزلوا للعمل على ما عندهم من الذرع المحفوظ، فلا يزاد في القبلة شيء ولا ينقص من أي جهة كانت، وكذا يضبط ذرع الشاذروان[4] من جهاته، ويعاد على ما كان.

وقد أحضر ابن الزبير رضي الله عنهما وجوه الناس وأشرافهم، وأشهدهم على أساس إبراهيم عليه السلام، وقال لهم: اشهدوا. ووضع البناء على ذلك بحضورهم. قاله الأزرقي رحمه الله تعالى.

= الشريف مسعود بن إدريس بن حسن بن أبي نمي آخر ربيع الثاني سنة ١٠٤٠هـ، وتوفي ليلة الجمعة ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٠٤١هـ. خلاصة الأثر: ٣/ ٣٨، ٣٩، ومنائح الكرم: ٤/ ٨٧ ـ ٨٩.

(١) هو شيخ الإسلام.

(٢) وقد تمَّ ذلك، ينظر تفاصيل الذرع في: «منائح الكرم»، للسنجاري نقلاً عن «إنباء المؤيد الجليل»، للمصنف: ٤/ ١١٤ ـ ١٢١.

(٣) كان الناظر على العمارة من قبل السلطان مراد هو السيد محمد أفندي بن محمود أفندي الأنقوري قاضي المدينة، وكان وصوله إلى مكة المشرفة للقيام على أمر العمارة في ٩ رجب ١٠٤٠هـ. «منائح الكرم»: ٤/ ٩٩.

(٤) هو بفتح الذال المعجمة وسكون الراء، بناء لطيف جداً ملصق بحائط الكعبة، وارتفاعه عن الأرض في بعض المواضع نحو شبرين، وفي بعضها نحو شبر ونصف، وعرضها في بعضها نحو شبرين ونصف، وفي بعضها نحو شبر ونصف. «تهذيب الأسماء واللغات»: ٣/ ١٧٢.

[ما يجب على الناظر على العمارة فعله]:

وليبالغ الناظر في اختيار المتقنين من المعلمين، وليسأل عن الأعرف الأتقى لله عزّ وجلّ، الأحفظ لحدود الله، فيقدمه على غيره في بناء بيت الله تعالى. قال الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾﴾ [التوبة: ١٨]، وكذا ينبغي لعَمَلة هؤلاء المعلمين.

[ندب أشراف الناس وسادتهم للعمل بأنفسهم في عمارة الكعبة الشريفة]:

وليباشر ذلك العلماء والسادة الشرفاء اقتداء بفعل المصطفى ﷺ، فإنه حمل الأحجار مع قريش في عمارة الكعبة لعمارتها[١]، وكان يحمل اللّبِنَ[٢] في عمارة مسجده مع الصحابة رضي الله عنهم[٣]، ويحمل التراب من الخندق[٤].

ففيه ندبُ العملِ فيما فيه التقربُ إلى الله تعالى، والحث على ذلك، وأن لا يتوقف عن ذلك متوقف، ولا يقل المتكبر: هذا لا يليقُ بمرُوّتي أن أحمِل حَجَراً أو أشِيلَ مِكْتَلاً[٥]! ، فصُدُورُ مثل ذلك إنما هو لجهله وعدم معرفته بمقام نفسه، والله الموفق.

* * *

(١) صحيح البخاري كتاب الحج حديث (١٥٨٢)، وسيرة ابن هشام: ١/ ٢٢٨ مع الروض.

(٢) اللبن: جمع لبنة، وهي وحدة البناء، وتكون عادة من الطين المخلوط بالقش.

(٣) سيرة ابن هشام: ٢/ ١١٠.

(٤) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، حديث (٤٠٩٧).

(٥) المكتل: قال في «المختار»: المكتل شبه الزنبيل يسع خمس عشر صاعاً، انتهى.

وحاصل الأمر

[التنبيه على تحري اختيار ذوي التقوى للعمل في العمارة]:

إنه ينبغي أن يكون المباشرة لأعمال هذا البيت من أهل التقوى والصلاح والدين والفلاح لينصحوا في عمله لله ولرسوله، ولا يكونوا من الذين انطمست بصائرُهم بحب الدنيا، فهي مرادُهم ومرامُهم، فأولئك عن الكرامة مبعدون، وينبغي أن يكون كل من المعلمين وعمالهم حالَ العمل في البيت على طهارةٍ عن الحدث الأكبر وجوباً، وعن الأصغر ندباً وأدباً.

وليجتهد مولانا السلطان في أن يكون ما يعمر به مالاً حلالاً خالصاً من غصب وسوء معاملة كِرباً، وغش، وخديعة، فإن كان من أموال الجزية الخالصة من الظلم والحيف فهو مالٌ حلالٌ طيب، وكونُ المال المأخوذ من الذمّي لا يُعَلمُ حالَ طريقِ وصولِه للذمّيِّ لا يضر، لأن الأصلَ الحلُّ ما لم يُعلَم وصولُه إليه بطريقِ حرامٍ فيبقى على حرمته، لأن الأيدي المترتبة على الغصب غاصبةٌ، والشَّرعُ لم يكلّفْ بالتنقيبِ ولا البحثِ عن بواطِنِ الأُمور، والله المستعان.

[ما ينبغي فعله عند الهدم من وضع الساتر ونحوه. . .]:

وإذا هُدِمَ البيت، فعلى متولّي العمارة أن ينصبَ أخشاباً مطبقة بقدْر البيت، ويصنع عليها الساتر كما فعل ابن الزبير رضي الله عنه وقت هدمه له، كما في «صحيح مسلم»[1]، وكان ذلك بإشارة ابن عباس رضي الله عنهما، كما ذكره الأزرقي في «تاريخه».

وفيه: أن البُنَاةَ كانوا يبنون من وراء الستر والناس يطوفون من خارج، انتهى[2].

(١) تقدم ذكر رقم الحديث وموضعه مرات.

(٢) ينظر: «تاريخ الكعبة»، لباسلامة: ٥٦.

وذلك ليصلي الناس إلى ذلك الساتر ويطوفوا به، وينبغي حصول ثواب النظر إلى البيت بالنظر لذلك الساتر مع نية المشاهدة والنظر للبيت[1].

[حكم الخارج من جدران البيت المعظم بعد الهدم والتحذير من أخذه]:

وينبغي أن يدفن جميع ما خرج بالهدم من الردم من جص وجير وحجر لا ينفع فيها، كما فعل ابن الزبير في دفن ما لا ينتفع به من أنقاضها وأحجارها داخلها، نقله الأزرقي.

هذا، ونقل جدي[2] رحمه الله في كتابه «مثير شوق الأنام إلى حج بيت الله الحرام، وزيارة النبي عليه الصلاة والسلام»: أن صفية بنت شيبة الحجبية[3] أهدت لأم عبد الله أم عامر بن كريز[4] لما قدمت معتمرة حصاةً مما كان يفرُّ من الركن الأسود حين أصابه الحريق، فخرجت مع أصحابها، فلما خرجت من الحرم ونزلت بعض المنازل صُرِعَ أصحابُها ولم يبق أحد إلاَّ وحُمَّ، فقامت وصلت ودعت ربها، فأُلهِمت أنّ ذلك من الحجر الذي أُهدِي لها، وخرجت به معها؛ فأعادته، فسُقُوا، انتهى ملخصاً. ففيه التحذير عن أخذ شيء من أنقاض البيت.

---

(١) تقدم للمصنف بحث المسألة في (تذييل) سابق.

(٢) هو الشيخ محمد بن علان، تقدم ذكره في المقدمة.

(٣) هي صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدرية الحجبية القرشية، تقدم ذكر أبيها وترجمته، وهي صحابية روت عن رسول الله ﷺ وعن عائشة وأم حبيبة، وغيرهن، أخرج حديثها أبو داود والنسائي وابن ماجه، توفيت حدود التسعين للهجرة. «أعلام النساء»، لكحالة: ٢/٣٣٨.

(٤) أم عبد الله هذه هي: أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب، توأم عبد الله والد رسول الله ﷺ، كانت تحت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، فولدت له عامر بن كريز وبنات، أسلم عامر يوم الفتح، وهو خال عثمان بن عفان رضي الله عنهم، لأن أم عثمان أروى بنت كريز، وتوفي عامر زمن عثمان. «التبيين»: ١٤٦، ١٩٨، «أعلام النساء»: ١/٢٨٢.

وقد نص أصحابنا على منع الأخذ من الطيب المهدَى للكعبة، وأن من أراد التبرك جاء بطيب من عنده ثم مسحها به ثم أخذه للتبرك، انتهى.

وينبغي ـ إن أمن الابتذال على الأنقاض ـ تأخير الدفن عن تمام العمل، فإن الحاجة تدعو لزيادة الحجر عوضاً عن المنكسر، وعادة البناء نقض الأحجار عند السقوط نحو الثلث. والأزرقي نقل أن الحَجَّاج كبس أرض الكعبة حتى علت بالأحجار الباقية عن حاجته مما كان في بناء ابن الزبير، فينبش ذلك الكبس وتؤخذ الأحجار منه ويبدل بدفن تلك الأنقاض، والله أعلم[1].

[حكم إعادة الحِجر إلى البيت المعظم]:

ولا يجوز أن يغير البيت عن بنائه الموجود الآن، ـ وهو بنية الحجاج ـ بزيادة شيء في طوله أو عرضه ولو يسيراً، أو نقص شيء منه.

قال الإمام النووي في «شرح مسلم»: قال العلماء: ولا يغيّرُ هذا البناء[2].

قال بعض المتأخرين: هذا منه صريح في منع الزيادة في السمك والطول والعرض.

ونقل ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى: إن مقتضى كلام أئمة المذاهب الأربعة ما عدا أحمد: منع إعادة الحِجر إلى البيت، ووجوب إبقائه على ما هو عليه من غير زيادة ولا نقص، وذلك لأنه لا بد من اليقين فيما يستقبل، وكون أذرع من الحجر من البيت لم يرد ما يفيد اليقين به من نص قرآن أو خبر تواتر، إنما جاء من طريق الآحاد المفيدة للظن.

قلت: وكونه من أحاديث الصحيح المفيد ما فيها للعلم النظري وإن

---

(١) «تاريخ الكعبة»: ٦٩، ٧٠.

(٢) شرح مسلم: ٣/ ٤٥٥، باب نقض الكعبة وبناءها.

لم يكن متواتراً بشرطه، كما قال ابن الصلاح: لا يفيد في ذلك، لأن اليقين إنما ينشأ عن العلم الضروري، إذ هو الذي لا يقبل التغيير ولا يزول بالترديد، ولا كذلك ما يفيد العلم النظري. على أن في موافقة ابن الصلاح على ذلك خلافاً طويل الذيل[1].

وإنما أعاده ابن الزبير رضي الله عنهما وأدخله فيه لعله لأنه كان متواتراً عنده وعند الصحابة رضي الله عنهم في عصره، والمتواتر يفيد العلم اليقين، وانقطع التواتر فيه بعد، ولهذا نص الأئمة على منع إدخال شيء من الحجر فيه، وإن ورد في «صحيح مسلم»: أن أذرعاً منه من البيت[2].

---

(١) عبارة ابن الصلاح في «المقدمة»: ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته، والعلم القطعي النظري واقع به، خلافاً لمن نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد إلاَّ الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول، لأنه يجب العمل بغلبة الظن، والظن قد يخطىء. وقد كنت أميل إلى هذا وأظنه قوياً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، انتهى.

وقد رد هذا القول الإمام النووي في «التقريب» بقوله: ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن فإنها آحاد، ثم قال: وتلقي الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يعمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه. وينظر: «ظفر الأماني»، للإمام محمد عبد الحي اللكنوي ص ١٢٧ وما بعدها، وما قبلها، بتحقيق العلامة المحدث سيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

(٢) إنما قال: (أذرعا...) لأن الحجر مختلف في قياسه، وعبارة الإمام النووي في «الإيضاح»: (واختلف أصحابنا في الحجر، فذهب كثيرون إلى أن ستة أذرع منه من البيت، وما زاد ليس من البيت حتى لو اقتحم جدار الحجر ودخل منه وخلف بينه وبين البيت ستة أذرع صح طوافه، وبعضهم يقول سبع أذرع، وبهذا المذهب قال الشيخ أبو محمد الجويني من أئمة أصحابنا وولده إمام الحرمين والبغوي، وزعم الإمام أبو القاسم الرافعي أنه الصحيح، ودليل هذا المذهب ما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال: «ستة أذرع من الحجر من البيت»، =

وفي «شرح العباب» لابن حجر الهيتمي: ولا يجزى توجُّهُ شيء من الحِجْر، لأن كونه من البيت ظني لثبوته بالآحاد، وإن كان حديثه في «الصحيحين»، وذلك لا يكتفى به في القبلة. وقول جمعٍ إن أحاديثهما مقطوع بها من حيث اللفظ لا المعنى، إذ لا تلازمَ بينهما كما في كثير من الآي القرآنية.

وزعْمُ أنَّ ابنَ الزبيرِ لما أَدخَلَ ستة أذرع منه كان بحضرة جمع من الصحابة وأجمعوا على استقباله يحتاج لدليل، وعلى التنزل فيحتمل أن الحديث كان متواتراً في زمانهم ثم انقطع تواتره.

وبما تقرر يدفع قول الأذرعي: لك أن تقول: لا خلاف أن بعضه من البيت، فلم لا يصح توجه ما اتفق عليه منه، ثم قال: ويبعد أن يقال أن البيت لو أعيد على قواعد إبراهيم أن يمتنع توجه المتروك منه، انتهى. وقد علمت بما تقرر أنه لا بُعْدَ في ذلك، انتهى.

= وفي رواية له: أن من الحجر قريباً من سبعة أذرع من البيت، والمذهب الثاني أنه يجب الطواف بجميع الحجر، فلو طاف في جزء منه حتى على جداره لم يصح طوافه، وهذا المذهب هو الصحيح وعليه نص الشافعي رحمه الله تعالى، وبه قطع جماهير أصحابنا وهذا هو الصواب، لأن النبي ﷺ طاف خارج الحجر، وهكذا الخلفاء الراشدون، وغيرهم من الصحابة فمن بعدهم.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فقد قال الشيخ الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رحمه الله تعالى: قد اضطربت فيه الروايات، ففي رواية في الصحيحين: الحجر من البيت، وروي: «ستة أذرع...» نحوها، وروي خمسة، وروي قريباً من سبع أذرع، قال: وإذا اضطربت الروايات تعين الأخذ بأكثرها ليسقط الفرض بيقين، قلت: ولو سلم أن بعض الحجر من البيت لا يلزم منه أنه لا يجب الطواف خارج جميعه، لأن المعتمد في باب الحج الاقتداء بفعل النبي ﷺ فيجب الطواف بجميعه سواء كان من البيت أم لا، والله تعالى أعلم)، انتهى.

[تحريم إعادة الشاذروان للبيت]:

وإذا علم حرمة إعادة الحِجر إلى البيت مع ما ورد فيه من الأحاديث الثابتة، وإعادة ابن الزبير له، فلأن يحرم إدخال الشاذروان فيه من جهة ما بالطريق الأولى، إذا لم يرد فيه شيء من الحديث كما ورد في أذرع الحجر، وأخرجه ابن الزبير عن بنائه فهو أولى بتحريم الإعادة إلى البيت والإدخال فيه، وإن قلنا بوجوب كون الطائف خارجاً عنه لأنه من البيت ظناً وعملاً، وما يستقبل يجب علم كونه منه يقيناً.

[فتاوى الطبنداوي حول زيادة سمك الكعبة]:

وفي فتاوى الشهاب أبي العباس أحمد الطبنداوي الصديقي الشافعي(١) أنه سئل: هل تجوز الزيادة في السمك والطول والعرض في بناء الكعبة زادها الله شرفاً؟ وهل نص أحد من الأئمة على ذلك؟ وإذا قلتم بعدم الجواز، فهل تكون الزيادة بدعة محرمة يجب على السلطان هدمها؟

فأجاب: (اعلم أن الشيخ النووي رحمه الله نقل في «شرح مسلم» عن العلماء: أنه لا يجوز تغيير البناء الموجود الآن، وهو بنية الحجاج. وقال ابن العماد في «أحكام المساجد» لما أراد الرشيد أن يرد البيت على ما بناه ابن الزبير، قال له مالك: نشدتك الله لا تجعل هذا البيت ملعبة للملوك،

---

(١) هو العلامة الشهاب أحمد بن الطيب بن شمس الدين محمد بن عبد العزيز الطبنداوي، مولده بزبيد سنة ٨٧٥هـ وتوفي بها سنة ٩٤٨هـ، انتهت إليه رئاسة الفتوى في زبيد وولي التدريس في كثير من مساجدها، له مصنفات منها: «شرح على التنبيه» في أربعة مجلدات، «حاشية على العباب»، لشيخه المزجد، و «فتاوى» مشهورة بزبيد ومعتمدة عند علمائها، «النور السافر»: ٢٢٨ ـ ٢٣٢ حوادث سنة ٩٤٨هـ، و «الروض الأغن»: ١/ ٤٦. وتوجد نسخة من فتاواه بمكتبة جامع صنعاء الغربية برقم (٣٧) مجاميع، و (٥٥٨) فقه، عن «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»، للسيد عبد الله الحبشي.

لا يشاء أحد إلاَّ نقض البيت وبناه، فتذهب هيبته من صدور الناس. فترك ما همَّ به واستحسن الناس ذلك من مالك رحمه الله تعالى، وعملوا به، فصار كالإجماع. وهذا صريح في عدم جواز زيادة السمك والعرض.

والحاصل: أنه لا تجوز الزيادة في السمك ولا في الطول ولا في العرض، لأنه مخالف لما أجمع عليه العلماء من أنه لا يجوز التغيير. قال: ولو أنه زيد في سمكها أو طولها أو عرضها ــ أعاذها الله من ذلك ــ فلا نقول للزيادة حكم المزيد عليه، أعني في وجوب الاستقبال إليه، لأن أصحابنا ذكروا أن بعض الحجر من البيت، وهو قدر ستة أذرع، وهي بنية سيدنا إبراهيم عليه السلام. وإنما جعلناها من البيت للطواف احتياطاً للعبادة، وهذا ما ظهر لي). انتهى جواب الطبنداوي ملخصاً.

[فتوى ابن زياد اليمني في المسألة السابقة]:

قال تلميذه العلامة ابن زياد اليمني[1]: (أما إذا زيد في طولها ــ أي سمكها ــ حتى ترى الزيادة من بعد، فالذي يظهر وجوب إصابة ذلك لمن رآه، لأنه يفيد العلم بالمعاينة، ففي فتاوى العلامة فخر الدين أبي بكر الرداد

(١) هو الشيخ الإمام الفقيه عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زياد الغيثي المقصرائي الزبيدي اليمني، مولده بزبيد سنة ٩٠٠هـ، ووفاته بها سنة ٩٧٥هـ. تفقه على العلامة المزجد وأخذ عن الطبنداوي، وأخذ بمكة عن جمع وتصدى للإفتاء بزبيد والتدريس بجامعها الكبير والمدرسة الوهابية والأشرفية من مدارس زبيد، له مصنفات كثيرة، له فتاوى مشهورة منها نسخ كثيرة وهي المسماة «الأنوار المشرقة في الفتاوى المحققة» نسخة بالمكتبة الغربية بجامع صنعاء (١٣٣٨) فقه، و (١٠٨٧)، و (١٢٣٣) بجامع تريم بحضرموت مكتبة آل يحيى، وله رسالة في موضوع هذه الرسالة تسمى «تحذير أئمة الإسلام من تغيير بناء المسجد الحرام» ذكره صاحب ذيل كشف الظنون ١/ ٢٣٠. «النور السافر»: ٣٠٥، «شذرات الذهب»: ٩/ ٢٧٧، «الأعلام»: ٣/ ٣١١، «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»: ٢٣٦.

الصديقي[1] ما لفظه:

هل تجوز الزيادة على بناء الكعبة أو لا؟ وإذا قلتم نعم، وبلغت الزيادة قدراً يرى من مسافة القصر هل يجب على الرائي إصابة العين معيناً أو لا؟ وتثبت المشاهدة للزيادة أو لا؟ وهل للزيادة المذكورة حرمة لاتصالها بالأصل؟ وهل نص أحد على الجواز أو المنع؟

فأجاب ـ بعد أن ساق بيان سمكها في بناء إبراهيم وبناء ابن الزبير، وما وقع من اختلاف من استشاره عليه في عمارتها كلها وإصلاح شعثها وما تقدم عن مالك ـ بما لفظه: (فصار هذا كالإجماع، على أنه لا يجوز التعرض له بهدم أو تغيير، فخرج من ذلك الجواب بأنه لا يجوز هدم الكعبة والزيادة فيها، فلو زيد البناء على بنائها الآن فيتجه المنع، فلو زيد على كل حال فيجب على الرائي إصابة العين لأنه يستيقنها بذلك، أما الحكم بحرمة الزيادة فظاهر)، انتهى ملخصاً.

[خاتمة الرسالة]

وتحصَّل أنه تحرم الزيادة في شيء من طولها وعرضها من أي جهة كانت، وسمكها مطلقاً. وهذا ما يتعلق بأمر هذه العمارة وحكم متوليها، وبيان ما يوضع . . .[2] لمحله حال عملها، وما ينفق من المال فيها.

وقد ذكرنا فيها ما استندنا إليه من أن توجه الخطاب بالعمارة إنما هو لسلطان الإسلام وناشر ألوية العدل بين الأنام، خادم الحرمين الشريفين، مولانا

(١) لعله: العلامة الفقيه أحمد بن أبي بكر بن محمد البكري التيمي، أبو العباس ابن الرداد، ولد بمكة سنة ٧٤٨، وتوفي سنة ٨٢١هـ، ونشأ بمكة وأخذ عن جمع من علمائها ثم دخل اليمن وأقام بزبيد. الأعلام: ١/ ١٠٤.

(٢) بياض بالأصل.

السلطان مراد خان، نصره الله، وأيد به الدين وقمع به البغاة والمفسدين، فإن كان صواباً ــ وهو المأمول من فضل الله وتوفيقه ــ فهو من منة الله تعالىٰ وإحسانه، وإن كان بخلاف ذلك فلا يلام المرء بعد الاجتهاد.

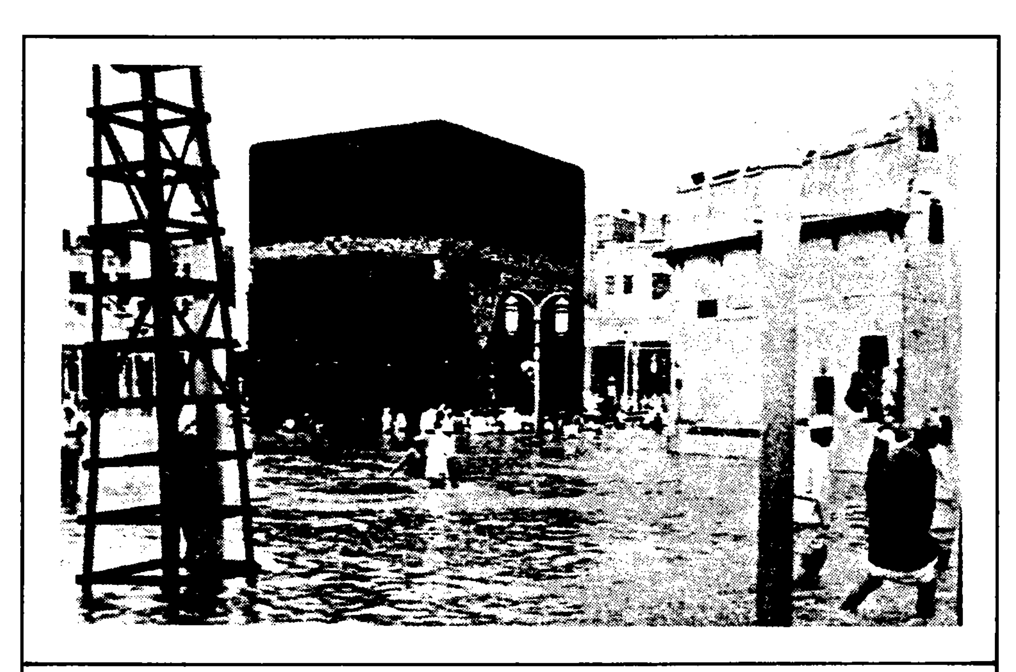
والله يلهمنا التوفيق والسداد، ويأخذ بنواصينا لطرق الرشاد، ويجعلنا ممن انتصب لبيان الشريعة الشريفة ونشرها في أم البلاد، ويمن علينا بالحفظ من الزيغ والزلل في تبيين المراد، وبالوفاة على الإسلام، وكمال المنن في المعاد، بجاه حبيبه سيد العباد صلَّى الله وسلَّم عليه وعلى آله وصحبه الأمجاد، إلى يوم الحشر والمعاد، آمين آمين.

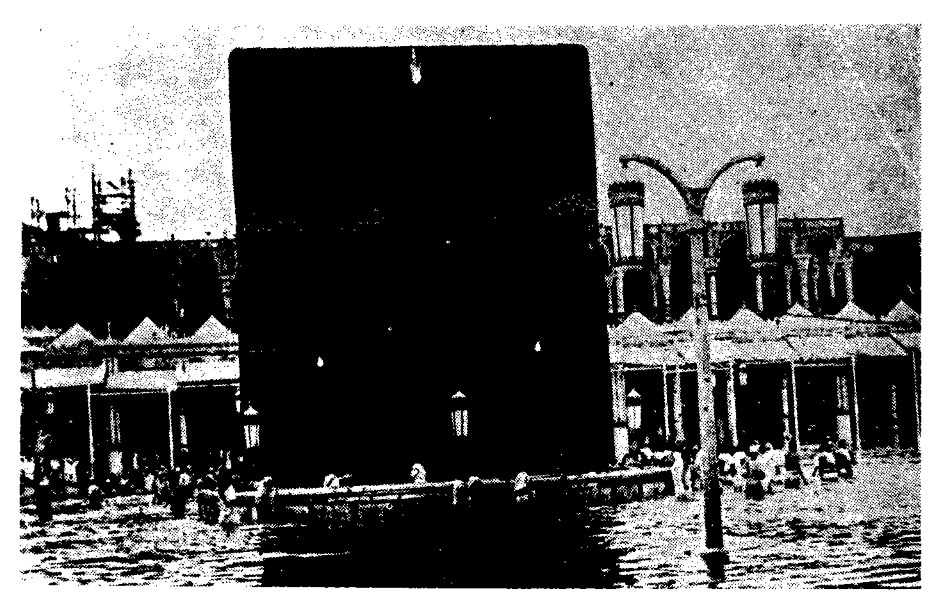
[قال الناسخ]:

وكان الفراغ من تحصيله نهار الثلاثاء، خامس عشر جمادى الأخرى
أحد شهور سنة أربعين بعد الألف من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل الصلاة والسلام،
وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم(١)



(١) وقد انتهيت من قراءة هذه الرسالة ومقابلتها على الأصل المنسوخة منه في مجلسين: أولهما ليلة الخامس والعشرين من رمضان، والآخر في ليلة السادس والعشرين منه لعام ١٤٢١هـ، وكانت المقابلة بيني وبين الشيخ الفاضل العالم نظام محمد صالح يعقوبي، حيث أمسك هو بمصورة الأصل، وحضر مجلس الختم الإخوان الأفاضل: الأستاذ محمد ناصر العجمي، والدكتور عبد الله المحارب، والشيخ مساعد العبد القادر، وتم ذلك وصح ليلة السادس والعشرين من رمضان المبارك عام ١٤٢١هـ في صحن المطاف مقابل الركن اليماني من البيت الشريف المقدس المعظم، زاده الله شرفاً وتعظيماً وقداسة إلى أبد الآباد، ورزقنا الله التقوى وصلاح الأعمال، وفرغت من وضع التعليقات والهوامش ليلة الحادي عشر من شهر ربيع الأول من سنة ١٤٢٢هـ من هجرة الحبيب المصطفى ﷺ، وصلَّى الله على سيدنا ونبينا وشفيعنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.





مياه السيل في المسجد الحرام ومحيطة بالكعبة الشريفة

ملاحظة: هذه الصور مأخوذة عن كتاب «التاريخ القويم» للمؤرخ المكي الشيخ الخطاط محمد طاهر الكردي رحمه الله .

المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



لِقاءُ العشْرِ الأَواخِرِ
بالمسْجِدِ الحرامِ
(٢٥)

الإِعلامُ المُلتزِم
بفَضِيْلَةِ زَمْزَم

للشَّيخ أَحْمَد بن علي الشَّافِعيِّ

رئيسُ المحدِّثين بجامعِ أيا صُوفيا

المتوفى سنة / ١١٧٩ هـ

تحقيق

رمزي سعد الدِّين دمشقيَّة

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشَّريفين ومحبِّيهم

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلاميّة

للطباعة والنشر والتوزيع   هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣

بيروت - لبنان   ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

e-mail:

bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّهِ الذي مِنَ الماء خلق كل شيء حيٍّ وأبدع، والصلاة والسلام على مَنْ فار مِنْ بين أصابعه الماء ونبع، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ما سجد لله مسلم وركع.

أما بعد، فهذه رسالة لطيفة فيها ذكر ماء زمزم وأسمائها وفضلها للشيخ أحمد الشافعي، أحد علماء الدولة العثمانية، رئيس المحدثين بجامع أيا صوفيا المتوفى سنة ١١٧٩هـ، طبعت هذه الرسالة قديماً سنة ١٣٣١هـ بمطبعة الترقي الماجدية العثمانية بمكة المشرَّفة على نفقة مالكها محمد ماجد الكردي المكي.

ولمَّا وقفت على نسختها المطبوعة ــ وهي عزيزة الوجود ــ رأيت من المناسب دخولها في رسائل «لقاء العشر الأواخر» لتعلقها بالحرم الشريف ثم إحياء لذكرها وتعميماً لفوائدها بذكر زمزم وأخبارها.

وقد ألَّف العلماء في زمزم قديماً وحديثاً، ومن أحسن ما كُتب فيها كتاب: «فضل ماء زمزم» للشيخ سائد بكداش حيث ذكر تاريخ ماء زمزم وأسمائه وخصائصه وبركاته ونية شربه وأحكامه والاستشفاء به وما قيل في مدحه من الأشعار، ثم أتبعه بجزء الحافظ ابن حَجَر في الحديث

المشهور: «ماء زمزم لما شرب له». فمن أراد الاستفاضة فليرجع إلى الكتاب المذكور فإن فيه فوائد ونفائس.

أما الرسالة التي بين يدينا فهي رسالة وجيزة تصلح أن تقرأ في مجلس أو مجلسين، وقد قمت بخدمتها عن الطبعة الأولى محاولاً ضبط ألفاظها وتقويم عباراتها من المصادر المنقولة عنها.

راجياً من اللطيف الخبير أن ينفع بها ويغفر لمؤلفها، وأن يمنَّ بفضله وكرمه على عبده الفقير إلى رحمته ورضوانه.

بحمدون في ١٦/ ٦/ ١٤٢٢هـ

الموافق لـ ٤/ ٩/ ٢٠٠١م

وكتبه

رمزي سعد الدين دمشقية

ترجمة المؤلف

ورد اسم المؤلف على غلاف الطبعة الأولى لهذه الرسالة المطبوعة بمطبعة الترقي بمكة المكرمة هكذا:

الشيخ أحمد الغزي الشافعي الأزهري المحدِّث.

وله ترجمة في «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة ٢/ ١٦ لم أقف على سواها في المصادر العربية، وهذا نصُّها:

أحمد بن علي الغزي الأزهري الشافعي، نزيل القسطنطينية. رئيس المحدِّثين بجامع أيا صوفيا، توفي ودفن بأسكدار. من تصانيفه:

١ ــ بغية الطالب وبلوغ المآرب.

٢ ــ القمر المنير العلوي في أثر القدم النبوي.

٣ ــ قرة العين لمن وعى في استحباب رفع اليدين في الدعا.

ومصادر الترجمة: إيضاح المكنون للبغدادي ٢/ ٢٢٥، ٢٤٠؛ وهدية العارفين للبغدادي أيضاً ١/ ١٧٦.

* * *

ثم وقفتُ على ترجمة للمؤلف مختصرة في «سجل عثماني» ١/ ٢٦٠ المطبوع سنة ١٣٠٨هـ، وقد وردت الترجمة كذلك بنصها في «الموسوعة التركية» ١/ ١٩٢ الصادرة باستنبول نقلاً عن «سجل عثماني»[١].

وقد ورد اسم المؤلف فيها هكذا:

أحمد عز أفندي

وفيها: أنه رئيس المحدثين بجامع أيا صوفيا، وتوفي عام ١١٧٩هـ، ودفن بأسكدار.

فكأن لفظة (عز) تصحفت عند البغدادي إلى (الغزي)، والله تعالى أعلم بالصواب.



---

(١) الشكر موصول للأخ الشيخ بسام الجابي الذي تكرم بالمساعدة في الاطلاع على المصادر التركية.

١١٧٨ ده وفات ايدوب سلوری قپوسنده ١١٦٤ وفات ايدن قپوجی باشی (ابوبكر اغا) يانده دفن ايدلمشدر برده صدراسبق عبد الله پاشا كتخداسی (الحاج احمد اغا) اولوب ١١٧٤ ده سپاهيلر اغاسی اولمشيدی ١١٧٩ ده وفات ايدوب اسكداره دفن ايدلمشدر برده بكچريلردن (احمد اغا) اولوب ١١٧٣ صفرنده زغرجی باشی اولوب بعدالعزل فوت اولمشدر درزی باشی (الحاج احمد اغا) اولوب ١١٨٠ ده درزی كارخانه‌سی مسجدينی تعميراً تجديد ومنبر وضعله جامع اتخاذ ايلدی طوغجی زاده (حاجی احمد اغا) دخی خوشقدم مسجدينه منبر وضعله جامع ياپمشدر ١١٨٣ ده وفات ايدوب كندوسيده اوراية دفن ايدلمشدر (حاجی احمد اغا) دباغ اولوب دباغلر مسجدينی مجدداً بنا وانشا و١١٧٦ ده اتمام ايلمشدر .

(احمد عز افندی) اياصوفيه جامعنده رئيس المحدثين ايدی ١١٧٩ ده ارتحال ايدوب اسكداره دفن ايدلمشدر .

(السيد احمد افندی) (سپاهی ملك زاده) ايوبده مصطفی پاشا دركاهی شيخی مصطفی افندی ارتحالنده ١١٤٦ ده شيخ اولوب ١١٧٩ ربيع الاخرنده وفات ايلمشدر خلفی (خدا وردی احمد افندی) در

(احمد افندی) (اوليا زاده) عبد الرحمن افندی مخدوميدر .

(احمد پاشا) (چلك محمد پاشا) مخدومی اولوب ١١٨٠ ده ميرميران اولمشيدی كنجلكنده فوت اولدی .

(احمد پاشا) (طوز محمد پاشا) مخدوميدر ١١٨٠ جمادی الاخرنده پارتبهٔ ميرميرانی وان محافظی اولمشدر برخيلی مدت صكره فوت اولمشدر .

احمد پاشا (ملك)

حلبده انطاكيه‌ليدر حالی زاده احمد پاشا دوتداری اولوب ميرميران اولدی برارالق امنه بكلر بكيسی اولدی ١١٧٢ ده صيدا واليسی اولدی بعده عزل ايله ١١٧٨ ربيع الآخرنده مرعش بكلر بكيسی اولدی ١٧٨ شوالنده حلب بكلر بكيسی اولدی ١١٧٩ جمادی الاخرنده وزارت ويرلدی ١١٨٠ شوالنده قونيه وبعده جده واليسی اولوب اوراده وفات ايلدی عقل ورشد صاحبی بروزير ايدی مخدوملرندن (عبدالرحمن بك) اواخر سليميه يتشدی ديكرلری عبدالله وعثمان پاشالردر

صورة «سجل عثماني» وفيه ترجمة المؤلف وأن اسمه : أحمد العز

الاعلام الملتزم بفضيلة زمزم لخع العالم
الفاضل الشيخ احمد الغزى
الشافعى الازهرى المحدث
غفر الله وجميع
المسلمين
آمين

﴿ طبع بمطبعة الترقى الماجدية العثمانيه بمكة المشرفة المحميه ﴾
(على نفقة مالكها ومؤسسها محمد ماجد الكردى المكى)
سنة ١٣٣١ هجريه

(ولله در العلامة الفاضل المرحوم الشيخ عثمان الراضى اديب مكة رحمه الله
رحمة واسعه حيث ارخ بناء المطبعة المذكورة فقال)

لله مطبعة تروقك نضرة * يسمو بمكة فضلها المتزايد
وسمت بمطبعة الترقى وهو فا * ل للبلاد على الحقيقة عائد
فيها على نشر المعارف شاهد * والى الترقى فى العلوم فوائد
تعلو على هام السهى شرفاتها * والنجم دون علائها يتقاعد
أنشى معالمها الموفق ماجد الـ * كردى من هو فى الاماجد واحد
فالمجد يحمده فحق له الثنا * وجميل ذكر للقيامة خالد
وبغاية المطلوب قلت مؤرخا * وأجاد مطبعة الترقى ماجد
٤٨ ٧٤١ ٥٢١ ١٥ ٢
سنة ١٣٢٧

صورة غلاف الطبعة الأولى للرسالة

لِقَاءُ ٱلعَشْرِ ٱلأَوَاخِرِ
بِالمَسْجِدِ ٱلحَرَامِ
(٢٥)

الإِعْلَامُ المُلْتَزِمُ
بِفَضِيلَةِ زَمْزَمَ

للشَّيخ أَحْمَد بن عَلي ٱلشَّافِعِيِّ
رئيس المحدّثين بجامع أيا صوفيا
المتوفى سنة / ١١٧٩ هـ

تحقيق
رمزي سعد الدّين دمشقيّة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله على نِعم جلَّتْ فكَثُرَت أن تُعَدَّ، وجَلَّت فكَبُرت أن تُحدَّ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد سيِّد العرب والعجم، الذي غُسِل قلبه الشريف بعد شقِّ صدره ليلة الإسراء بماء زمزم، وعلى آله وأصحابه وسلم.

وبعد، فهذه أوراق أذكر فيها إن شاء الله تعالى بعض ما لزمزم من الأسماء والفضائل، ومن أظهرها من الأوائل، مرتبًا ذلك على مقدمة وثلاثة أبواب:

فالأول: فيمن أظهرها.

والثاني: في فضلها.

والثالث: في بيان الترتيب في الفضيلة بينها وبين أنواع الماء.

وأما الخاتمة: ففي بيان أن الماء من حيث هو، هل له لون وطعم أو لا؟.

وسميتها: **«الإعلام الملتزَم بفضيلة زمزم»**.

فأقول وعلى الله الكريم اعتمادي، وإليه تفويضي وإستنادي، هذه:

مـقـدمـة

أما زمزم فهي وإن كانت أشهر من أن تُذكر، بركاتها أجلُّ من أن تُحصر، بئر المسجد الحرام، بينها وبين الكعبة شرَّفها الله تعالى قريب أربعين ذراعًا كما قاله الحافظ العسقلاني في «الفتح»[1].

وأما عمق البئر: فقال العلاَّمة البكري[2]: قد ذَرَعتُ الحبل

---

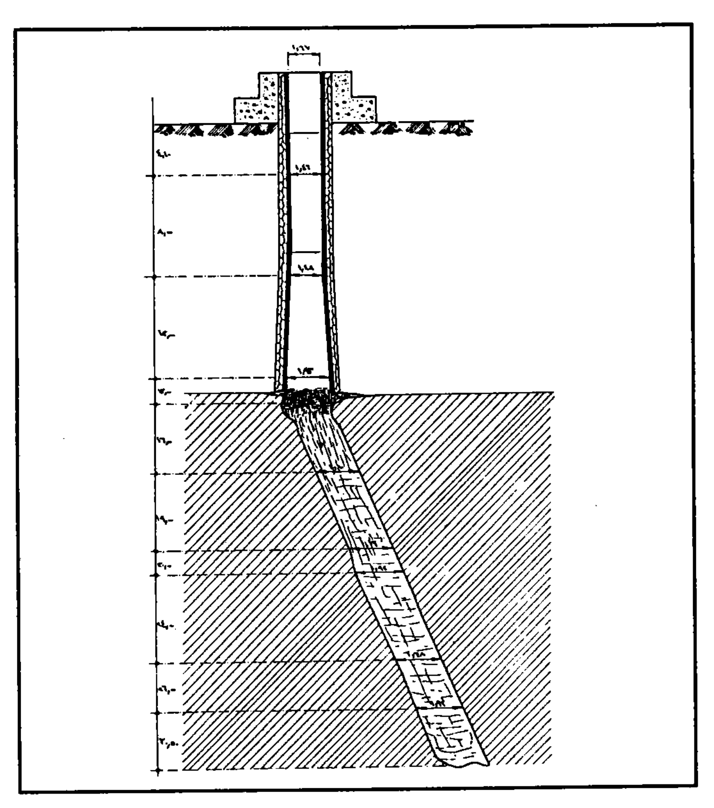
(١) في «أخبار مكة» للأزرقي ٢/ ٨٥: من الركن الذي فيه الحجر الأسود إلى رأس زمزم أربعون ذراعًا.
ولم أقف على الخبر في «فتح الباري» لابن حجر.

(٢) هكذا أورد المؤلف هذا الخبر عن البكري، ومثله خبران آخران يأتيان ص ٢٤، وص ٣٦. والبكري: هو الوزير الفقيه أبـي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٧هـ، وكتابه هو: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع»، وقد ذكر فيه زمزم في ١/ ٧٠٠ ــ ٧٠١، وقد قلَّبتُ الكتاب طويلاً بحثًا عن هذه الأخبار دون جدوى.
ثم أثناء بحثي لعزو الأبيات الشعرية التي نقلها المؤلف عن ابن الشيخ ــ الآتي ذكرها ص ٣١ ــ في كتابه «ألف باء» وقفت على هذه الأخبار، ولكن تبين أنها من كلام ابن الشيخ وليست من كلام البكري.
وسبب هذا الوهم عند المؤلف رحمه الله أنَّ ابن الشيخ نقل في كتابه «ألف باء» ٢/ ٤٦٢ عن البكري في «معجم ما استعجم» ثم زاد عليه كلامًا من عنده مُصدِّرًا له بقوله: قلتُ، فكأن المؤلف لم يتنبه لذلك فخلط بين الكلامين عفا الله عنه.

الذي كنتُ أستقي به فوجدته عشر قامات، انتهى[١].

---

(١) القامة: طول الإنسان، تعادل (١,٨٣م) فالعشر قامات (١٨,٣٠م). المعجم الوسيط ٢/٧٩٨. وذكر الأزرقي في «أخبار مكة» ٢/ ٦١، والفاكهي في «أخبار مكة» ٢/ ٧٥: أن غورها من رأسها إلى الجبل أربعون ذراعًا (٢٢,٥٠ مترًا) كل ذلك بنيان، وما بقي فهو جبل منقور وهو تسعة وعشرون ذراعًا (١٦,٢٥ مترًا). وبئر زمزم اليوم تتكون من قسمين: قسم مبني بعمق ١٤,٨٠م، وقسم منقور في الجبل بعمق ١٧,٢٠م. هذا ما أورده المهندس يحيى حمزة كوشك في كتابه «زمزم طعام طُعم وشفاء سقم» ص ٦٠ و ٦١، وقال: يعود الفرق في عمق الجزء المبني بين الوقت الحاضر والروايات التاريخية إلى أن بئر زمزم الآن منخفضة عن الكعبة المشرفة تحت سطح أرضية المطاف، بينما كانت في السابق فوق سطح الأرض. وينظر الشكل المنقول عن كتاب يحيى كوشك ص ٦٢:



وأول من عمل الرخام على زمزم وفرش أرضها بالمرمر: أبو جعفر المنصور، ثاني خلفاء العباسية[(١)].

وأما أسماؤها: فزمزم، وشَبَّاعَة، ومُرْوِيَة، ونافعة، وعافية، وميمونة، وبركة، وبَرَّة، ومَضْنُونة، وكافية، ومُعْذِبَة، وشفاء سُقْم، وطعام طُعْم، وهَزْمَة جبريل، وسُقْيَا إسماعيل.

فأما زمزم: ففيه لغات، المشهورة: زَمْزَم، بفتح الزاي وسكون الميم، الثانية: زَمَّزَم بفتحها أيضًا وتشديد الميم، الثالثة: زِمَّزِم بكسر الزاءين وتشديد الميم[(٢)].

سُمِّيَت بذلك لوجوه، فقيل: لكثرة مائها، فتكون مشتقة من قولهم: ماءٌ زَمْزُوم وزَمْزام، أي: كثير.

وقيل: لزمزمة الماء فيها، أي: حركته.

وقيل: لزمزمة جبريل عليه الصلاة والسلام، أي: كلامه.

قال في «القاموس»[(٣)]: الزَمْزَمَة ـ أي: بفتح الزاي الأولى والثانية وسكون الميم الأولى وفتح الثانية ـ : الصوت البعيد له دوي، وتتابع صوت الرعد، وهو أحسنه صوتًا وألينه[(٤)] مطرًا.

---

(١) كذا في «أخبار مكة» للأزرقي ٢/ ٦١، و «أخبار مكة» للفاكهي ٢/ ٧٥.

(٢) وذكر البكري في «معجم ما استعجم» ١/ ٧٠٠ زيادة على ما هنا: زُمَزِم بضم أوله وفتح ثانيه وكسر الزاي الثانية، وزُمَّزِم بضم أوله وفتح ثانيه وتشديده وكسر الزاي الثانية.

(٣) «القاموس المحيط» للفيروزأبادي ص ١٤٤٤.

(٤) في «القاموس»: وأَنْبَتُهُ.

وفي «النهاية»[1]: الزمزمة الصوت الخفي. انتهى.

وقيل: لـزمٍّ هـاجـر لمائهـا حيـن انفجـرت، أي: ضمهـا إياها وحصرها لها بالتراب.

وقيل: لأنها زُمَّت بالميزان لئلا تأخذ يمينًا وشمالاً[2].

وقيل: لأن عبد المطلب أُرِي في منامه أن قائلاً يقول له: احفر زمزم. كما يأتي[3].

وأما شَبَّاعَةُ: فبفتح الشين المعجمة وتشديد الباء الموحدة وفتح العين المهملة، من الشِّبَع ضد الجوع. سمِّيت بذلك لحصول الشبع عند شربها بقصد ذلك[4]، كما يأتي.

وأما مُرْوِيَة: فبضم الميم وسكون الراء المهملة وكسر الواو وتخفيف المثناة التحتية، من الري ضدُّ العطش، يقال: رَوِي من الماء واللبن كرضي، رِيًّا بكسر الراء ورَيًّا بفتحها، ورِوَىً بكسرها أيضًا. سُمِّيت بذلك لشدة قمعها للظمأ.

---

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير ٢/ ٣١٣.

(٢) هكذا أورد هذا القول الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٣/ ٤٩٣، وفي «شفاء الغرام» للفاسي ١/ ٢٥٢: لأنها زُمت بالتراب لئلا يأخذ الماء يمينًا وشمالاً. وهو أوضح في المعنى.

(٣) ص ٢٢.

(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنَّا نسمِّيها شَبَّاعة ـ يعني زمزم ـ، وكنا نجدها نِعْمَ العون على العيال. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٣/ ٢٨٦: رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات.

وأما نافعة: فبنون بعدها ألف ثم فاء فعين مهملة، من النفع ضد الضُّر. سمِّيت بذلك لكثرة منافعها التي لا تحصر، من جملتها أن شربها يقوِّي القلب ويسكِّن الرَّوع، كما يأتي[1].

وأما عافية: فبالعين المهملة والفاء بعدها مثناة تحتية، من عافاه الله من كذا معافاة[2] وعافية، وهب له العافية من العلل والبلايا. سمِّيت بذلك لدفع كثير من العلل بشرب مائها، فكم أبرأ الله بمائها من الأمراض ما عَجَزت عنه حُذَّاق الأطباء.

وأما مَيْمُونة: فبفتح الميم الأولى وسكون المثناة التحتية وضم الميم الثانية، من اليُمن، وهو البركة. سمِّيت بذلك لأن بركتها مأثورة، فقد شربها جماعة من السلف والخلف لكثير من المقاصد والمآرب فنالوها، كما يأتي[3].

وأما بَرَّه: فهو بدون ال، وبفتح الباء الموحدة وتشديد الراء المهملة، من البِرِّ بكسر الموحدة ضد العقوق، أي: ذات بر وإحسان لشاربها؛ لما يناله ويحصل له من بركتها.

وأما مَضْنُونَة: فهو بفتح الميم وسكون الضاد المعجمة وضم النون بعدها واو ثم نون مفتوحة بعدها هاء، من ضَنَّ به يَضَنُّ ضِنًّا إذا منعه عن غيره، أي: لنفاسته، إذ الضَّنين: النفيس. سمِّيت بذلك لأن

---

(١) ص ٣٣.

(٢) كذا في «القاموس» ص ١٦٩٣. وفي الأصل: معافة، وهو تصحيف.

(٣) ص ٢٤.

الناس يضن بعضهم على بعض بها لكونها نفيسة. وقد منع الله تعالى منها قومًا من العرب سكنوا حولها فعصوا وتهاونوا بحرمة الكعبة، فطردهم الله عنها ومنعهم إيَّاها[1].

وأما كافية: فمن الكفاية، أي: التي تكفي من شربها عن الميل والطلب لغيرها؛ لما يحصل له من الرَّي بها.

وأما مُعْذِبَة: فهو بضم الميم وسكون العين المهملة وكسر الذال المعجمة وفتح الموحدة، من أعذب الماء، أي: صار عَذْبًا، أي: مانعًا للعطش لحلاوته، يعني: ذات عذوبة وحلاوة، فهو بمعنى مُرْوِيَة.

وأما شفاء سُقْم: فهو عَلَمٌ إضافي، والإضافة فيه على معنى اللام. سمِّيت بذلك لأن شرب مائها سبب في شفاء كثير من الأسقام ودفع الآلام.

وأما طَعَام طُعْم: فهو عَلَمَ إضافي أيضًا، بضم الطاء الثانية وسكون العين المهملة التي بعده، وهو الذي يشبع من أكله. سمِّيت بذلك لحصول الشِّبَع عند تناولها، فهو بمعنى شَبَّاعَة.

وأما هَزْمَة جبريل: فبفتح الهاء وسكون الزاي وفتح الميم، من هزمه يهْزِمُه إذا غمزه بيده فصارت فيه حُفرة، فالهزمة موضع الهزم، أي: الغمز والضرب. ويروى: هَمْزة جبريل بفتح الهاء وسكون الميم

---

(١) يريد قبيلة جُرهُم كما سيأتي خبرهم ص ٢١.

مقدَّمة على الزاي، من همز يَهْمِز بكسر الميم في المضارع، ويَهْمُز بضمها أيضًا همزًا، إذا غمزه أيضًا أو ضغطه أو دفعه أو ضربه، فهو بمعنى ما قبله. سُمِّيت بذلك لضرب جبريل عليه الصلاة والسلام بعَقِبه لها؛ ولأن عبد المطلب أُرِيَ في الرؤيا الآتي ذكرها قائلاً يقول له: زمزم وما زمزم! هزمة جبريل برجله وسُقيا إسماعيل وأهله، زمزم البركات تروي الرُّفات الواردات، شفاء سقم وخير طعام[1].

وقد جاء أيضًا في مبتدأ حديث الوضوء مثل هذا: وهو أن جبريل هَمَز للنبـي ﷺ بعَقِبه في الوادي فنبع الماء[2].



(١) لم أقف على هذا اللفظ في مصادر قصة حفر عبد المطلب لزمزم، وسيأتي سياق القصة من مصادرها تعليقًا ص ٢٢.

(٢) الحديث رواه ابن إسحاق في تعليم جبريل النبـي ﷺ الوضوء والصلاة، «السيرة النبوية» ١/ ٢٤٤، قال السهيلي: هذا الحديث مقطوع في السيرة.

وروي مختصراً عند الإمام أحمد في «المسند» ٤/ ١٦١، وابن ماجه ح (٤٦٢)، من حديث زيد بن حارثة موصولاً، إلاَّ أن في إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف.

الباب الأول
فيمن أظهرها

فأول من أظهرها جبريل عليه الصلاة والسلام سقيا لإسماعيل عليه الصلاة والسلام عندما ظمىء وهو صغير، ثم حفر الخليل عليه الصلاة والسلام، ثم أظهرها عبد المطلب جد النبـي ﷺ.

وذلك أن الله عزَّ وجل أمر إبراهيم الخليل بالمسير من الشام إلى بلد الله الحرام، فركب البُراق، وحمل إسماعيل أمامه وكان رضيعًا، وقيل: كان ابن سنتين، وهَاجَر خلفه، ومعه جبريل يدلُّه على موضع البيت، فوضعهما إبراهيم عند البيت عند دوحة فوق زمزم في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذٍ أحد، وليس فيها ماء ولا عمارة ولا زراعة، وأمرها أن تتخذ فيها عريشًا.

فلما أراد إبراهيم أن ينصرف راجعًا إلى الشام ورأت هاجر أن ليس بحضرتها أحد من الناس ولا ماء ظاهر، تركت ابنها إسماعيل في مكانه وتبعت إبراهيم، فقالت: يا إبراهيم إلى مَنْ تدعنا؟ فسكت عنها حتى إذا دنا من كَدَاء[1] قال: إلى الله أدعكم. قالت: فالله

---

(١) بفتح الكاف ممدود موضع بأعلى مكة، وهو الموضع الذي دخل النبـي ﷺ مكة منه. «فتح الباري» ٦/ ٤٠١. =

أمركَ بهذا؟ قال: نعم. قالت: فحسبي، تركْتَنا إلى كافٍ.

وخرج إبراهيم حتى وقف على كداء ولا بناء ولا ظل ولا شيء يحول دون ابنه إسماعيل، فنظر إليه فأدركه ما يدرك الوالد من الرحمة لولده، فقال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي﴾ الآية، وانصرفت هاجر إلى ابنها وعمدت فجعلت عريشًا في موضع الحِجْر ـ بكسر الحاء المهملة ـ من سَمُر[1] ـ بفتح السين المهملة وضم الميم ـ وألقت عليه ثُمامًا[2] ـ بضم المثلثة وتخفيف الميم ـ .

وفي رواية: أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام وضع عندهما جِرَابًا فيه تمر وسِقَاء فيه ماء، فلما نَفِدَ الماء عطش إسماعيل وعطشت أمه وانقطع لبنها، فأخذ إسماعيل كهيئة الموت فظنَّت أنه ميت فجَزِعَت، وخرجت جزعًا أن تراه على تلك الحالة، وقالت: يموت وأنا غائبة عنه أهون عليَّ. ثم ظهر لها جبريل فانطلق بها حتى وقف على موضع زمزم فضرب بعَقِبه مكان البئر فظهر الماء فوق الأرض[3].

وفي «الحدائق»: فبحث جبريل بعقبه، أو قال: بجناحه ـ على شك الراوي ـ وجعلت هاجر تَزمُّ الماء، أي: تحصره خِيفَة

= وهو ما يُعرف اليوم «ريع الحَجُون» يدخل طريقه بين مقبرتي المَعْلاة، ويفضي من الجهة الأخرى إلى حي العتيبة وجرول. «المعالم الأثيرة» ص ٢٣١.

(١) السَّمُر جمع سَمُرَة: نوع من شجر الطَّلح.

(٢) الثمام: نبات طويل كانت تُسَدُّ به فجوات البيوت قديمًا.

(٣) أصل هذه القصة في البخاري من حديث ابن عباس، ح (٣٣٦٤).

أن يفوتها قبل أن تأتي بشَنِّها[1]، فاستقت وبادرت إلى ابنها فسقته.

قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «يرحم الله أمَّ إسماعيل لو تركت زمزم»، أو قال: «لو لم تَغرِف من الماء لكانت عينًا مَعينًا»[2].

ثم إن الجُرْهُمي عمرو بن الحارث[3] لما أحدث قومه بحرم الله تعالى الحوادث قيَّض الله لهم من أخرجهم من مكة، فعمد عمرو المذكور إلى نفائس من أموال الكعبة ـ وكان من جملتها غزالان من ذهب وأسياف سبعة كان ساسان ملك الفرس قد أهداها إلى الكعبة ـ ووضعها في زمزم وطمَّها وبالغ في طمها

---

(١) الشَّن: القِربة الصغيرة.

(٢) جزء من حديث ابن عباس عند البخاري، ح (٣٣٦٤).
ومعنى «عينًا معينًا»: أي ظاهرًا جاريًا على وجه الأرض.

(٣) أورد الأزرقي في «أخبار مكة» ١/ ٩٢ أن الذي طمَّ بئر زمزم هو: مُضَاض بن عمرو بن الحارث، ثم ذكر في ٢/ ٤١ أن الذي طمَّها هو: عمرو بن الحارث بن مُضاض، وكذا ذكر عمرو بن الحارث ابن هشام في «السيرة النبوية» ١/ ١١٤ عن ابن إسحاق، وقد تابعهما من جاء بعدهما من المؤرخين كأمثال ابن كثير في «البداية والنهاية» والصالحي في «سُبل الهدى والرشاد» وغيرهما، فأخذوا بأحد القولين ولم يبينوا وجه الاختلاف في ذلك، سوى ما وقفتُ عليه من كلام التقي الفاسي في كتابه «شفاء الغرام» حيث قال ١/ ٣٧٦: واختُلف فيمن دفن الحجر الأسود وغزالَيْ الكعبة في زمزم هل هو مُضاض بن عمرو بن الحارث بن مُضاض بن عمرو الجرهمي كما هو مقتضى الخبر الذي رواه الأزرقي عن الكلبي عن أبي صالح؟ أو هو عمرو بن الحارث بن مُضاض الأصغر؟ كما هو مقتضى ما ذكره ابن إسحاق والزبير بن بكَّار عن أبي عبيدة وذكر الأزرقي ما يوافقه، اهـ.

ودفنها[١]، وفر إلى اليمن بقومه[٢].

فلم تزل زمزم مدفونة مغيبة أكثر من خمسمائة سنة لا يُعرف مكانها إلى أن أظهرها عبد المطلب جَدُّ النبي ﷺ بعلامات عَرَف بها موضعها في رؤيا رآها متكررة ثلاثة مرات، فحفرها وأظهرها[٣]، ولم تزل ظاهرة بحمد الله تعالى إلى الآن وإلى ما شاء الله تعالى.



---

(١) وكان ذلك بعد أن نَضَب ماء زمزم عقوبة لجرهم لما أحدثوا في الحرم من المعاصي.

(٢) في «أخبار مكة» للأزرقي ٢/ ٤١: فسلَّط الله عليهم ــ أي على جرهم ــ خزاعة فأخرجتهم من الحرم، ووَلِيَت عليهم الكعبة والحكم بمكة ما شاء الله أن تليه.

(٣) وهي قصة طويلة أوردها الأزرقي في «أخبار مكة» ٢/ ٤٤ ــ ٤٦، وابن هشام في «السيرة النبوية» ١/ ١٤٢، والفاكهي في «أخبار مكة» ٢/ ١٦، كلهم من طريق محمد بن إسحاق بإسناده عن علي بن أبي طالب قال: قال عبد المطلب: إني لنائم في الحِجر ــ حِجْر إسماعيل ــ إذ أتاني آتٍ فقال: احفِر طيبة، قال: قلت: وما طيبة؟ قال: ثم ذهب عني، فلما كان الغد رجعت إلى مضجعي فنمت فيه فجاءني فقال: احفر بَرَّة، قال: قلت: وما برّة؟ قال: ثم ذهب عني، فلما كان الغد رجعت إلى مضجعي فنمت فيه فجاءني فقال: احفر المضنونة، قال: قلت: وما المضنونة؟ قال: ثم ذهب عني، فلما كان الغد رجعت إلى مضجعي فنمت فيه فجاءني فقال: احفر زمزم، قال: قلت: وما زمزم؟ قال: لا تَنزِف أبدًا ولا تُذَمّ، تسقي الحجيج الأعظم، وهي بين الفرث والدم، عند نُقْرة الغراب الأعصم، عند قرية النمل.
قال ابن إسحاق: فلما بُيِّن له شأنها ودُلّ على موضعها، وعَرَف أنه صُدِق، غدا بمعوله ومعه ابن الحارث...
وللقصة تتمة تُنظر في المصادر المذكورة آنفًا.

الباب الثاني
في فضلها

قد ورد في فضل زمزم أحاديث كثيرة، لكن البخاري لم يذكرها لكونها لم تكن على شرطه صريحًا.

ووقع في صحيح مسلم[1] من حديث أبي ذر: «ماء زمزم طَعَامُ طُعْم»، وزاد الطيالسي[2]: «وشفاء سُقْم».

وفي «المستدرك»[3] من حديث ابن عباس مرفوعًا: «ماء زمزم لما شُرِب له». وصححه البيهقي في الشُّعَب وابن عيينه وابن حبان.

ووثَّق رجاله الحافظ الدمياطي[4]، وكذلك الحافظ العسقلاني حيث قال في «الفتح»[5] بعد نقله هذا الحديث: رجاله ثقات إلاَّ أنه

---

(١) «صحيح مسلم» ح (٢٤٧٣) ونصُّه: «إنها مباركة، إنها طعام طعم».

(٢) هكذا أورد هذه الزيادة الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٣/ ٤٩٣ قال: زاد الطيالسي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم: «وشفاء سقم».

(٣) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم ١/ ٤٧٣.

(٤) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٣٥٧: صححه من المتقدمين ابن عيينة، ومن المتأخرين الدمياطي في جزء جمعه فيه.

(٥) «فتح الباري» ٣/ ٤٩٣.

اختُلف في إرساله ووصله، وإرساله أصح، انتهى[1].

وحذا حذوهما القسطلاني حيث قال بعد إيراده حديث «المستدرك» المذكور[2]: وبالجملة فقد ثبتت صحة هذا الحديث، أعني حديث: «ماء زمزم لما شُرِب له».

ومعناه: أنكَ إنْ شربته لتستشفي به شفاكَ الله، وإن شربته لشبعكَ أشبعكَ الله، وإن شربته لقطع ظمأ قطعه الله تعالى، وهكذا.

وقد ورد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه شربه للعلم والفقاهة فكان أفقه [أهل] زمانه[3].

قال البكري[4] رحمه الله تعالى: وأنا قد جرَّبت ذلك فوجدته صحيحًا على أني لم أشربه إلاَّ على يقين من هذا وتصديق بالحديث، انتهى.

---

(١) قلت: وقد تقدم أن للحافظ ابن حجر جزءًا مفردًا في هذا الحديث نشره الشيخ سائد بكداش في آخر كتابه «فضل ماء زمزم». يقول الحافظ ابن حجر فيه ص ٢٧٠: مرتبة هذا الحديث عند الحفاظ باجتماع هذه الطرق يصلُح للاحتجاج به، على ما عُرف من قواعد أئمة الحديث. اهـ.

(٢) «إرشاد الساري» ٣/ ١٨٠.

(٣) «فضل ماء زمزم» ص ١٣٥ نقلاً عن البوسنوي في رسالته عن مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

ونُقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: شربتُ من ماء زمزم لثلاثٍ، شربتُه للعلم، وشربته للرمي فكنت أصيب من عشرة عشرة ومن عشرة تسعة، وشربته للجنة وأرجوها. «الجامع اللطيف» ص ٢٦٦.

(٤) تقدم ص ١٢ أن القائل لهذا الكلام هو ابن الشيخ وليس البكري.

وفي البخاري[1] عن الشعبي أن ابن عباس رضي الله عنهما حدَّثه قال: «سَقيتُ رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»[2]: فيه ـ أي: الحديث المذكور ـ الرخصة في الشرب قائمًا، انتهى.

أي: فيكون النهي عن الشرب قائمًا الوارد في الصحيح نهي أدب وإرفاق؛ ليكون تناول الماء على سكون وطمأنينة، فيكون أبعد من الفساد، كما قاله محيي السنة[3].

قال علي القاري: أقول: ويمكن أن يكون القيام مختصًّا بماء زمزم، ونكتة التخصيص الإشارة إلى استحباب التضلع من مائه. ثم قال: ورأيت بعضهم صرَّح بأنه يُسن الشرب من زمزم قائمًا اتباعًا له ﷺ، انتهى.

وبالجملة فيستحب الشرب من مائها والتضلُّع منه[4]، لما روى الدارقطني والبيهقي مرفوعًا[5]: «آيةُ ما بيننا وبين المنافقين إنهم

---

(١) «صحيح البخاري» ح (١٦٣٧).

(٢) «فتح الباري» ٣/ ٤٩٣.

(٣) أي الإمام البغوي في «شرح السُّنّة» ١١/ ٣٨١.

(٤) أي يستحبُّ الامتلاء من زمزم شِبَعًا ورِيًّا حتى يبلغ الماء أضلاعه.

(٥) «سنن الدارقطني» ٢/ ٢٨٨، و «سنن البيهقي» ٥/ ١٤٧ من حديث ابن عباس، ورواه ابن ماجه في «السنن» ح (٣٠٦١) من حديث ابن عباس أيضًا، قال في «الزوائد»: إسناده صحيح ورجاله موثقون. قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» =

لا يتضلَّعون من زمزم».

وقـد جـاء فـي حـديـث علـي رضـي الله عنـه: (خيـر بئـر

= ص ٣٥٨ بعد ذكر رواياته: وهو حسن.

كيفية الشرب من زمزم والدعاء عنده

وفي سياق رواية هذا الحديث تعليم ابن عباس رضي الله عنهما لأحد الناس كيفية الشرب من زمزم، فعن محمد بن عبد الرحمن بن أبـي بكر، قال: كنتُ عند ابن عباس جالسًا فجاءه رجل، فقال: من أين جئتَ؟ فقال: من زمزم. قال: فشربتَ منها كما ينبغي؟ قال: وكيفَ؟ قال: إذا شربتَ منها:

١ ــ فاستقبلِ القبلة،
٢ ــ واذكُرِ اسمَ الله،
٣ ــ وتنفَّسْ ثلاثًا،
٤ ــ وتضلَّع منها،
٥ ــ فإذا فرغتَ فاحمد الله عز وجل،

فإن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ آيةَ ما بيننا وبين المنافقين إنهم لا يتضلَّعون من زمزم». هذه رواية ابن ماجه.

والمراد من قوله: (تنفس ثلاثًا): أن يفصل الإناء عن فمه ثم يشرب في ثلاث مرات.

دعاء ابن عباس عند شرب زمزم

وفي «سنن الدارقطني» ٢/ ٢٨٨: عن عكرمة قال: كان ابن عباس إذا شرب من زمزم قال:

ــ اللَّـهم إني أسألك علمًا نافعًا،
ــ ورزقًا واسعًا،
ــ وشِفاءً من كل داء.

في الأرض زمزم)[1].

ولهذا الصلحاء يشربونه ويحملونه معهم في أسفارهم تباعًا له ﷺ؛ فإنه أول من حمل ماء زمزم عند رجوعه من حج البيت تبركًا به واستشفاءً[2].

والدعاء عند شربه مستجاب.

وأولى[3] ما يُشرب؛ لتحقق التوحيد والموت عليه، والعزة بطاعة الله تعالى، قال ابن المُنيِّر: وكأنه عنوان على حُسن العهد وكمال الشوق؛ فإن العرب اعتادت الحنين إلى مناهل الأحبة وموارد أهل المودَّة، وزمزم هو منهل أهل البيت، فالمتعطش إليها قد أقام

(١) رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» ١/ ٣٥٧ بهذا اللفظ، ورواه الفاكهي بإسناد صحيح في «أخبار مكة» ٢/ ٤٣، وعبد الرازق في «المصنّف» ٥/ ١١٦، بلفظ: خير بئر في الناس بئر زمزم.

(٢) روى الترمذي ح (٩٦٣)، والحاكم في «المستدرك» ١/ ٤٨٥ عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر أن رسول الله ﷺ كان يحمله. قال الترمذي: حديث حسن غريب.

وروى الفاكهي في «أخبار مكة» ٢/ ٤٩، والبيهقي في «السنن» ٥/ ٢٠٢: أنَّ عائشة رضي الله عنها حملت من ماء زمزم في القوارير للمرضى، وقالت: حمله رسول الله ﷺ في الأدواء والقِرَب، وكان يصبّه على المرضى ويسقيهم.

وفي «مجمع الزوائد» ٣/ ٢٨٧: عن حبيب بن أبي ثابت قال: سألتُ عطاء: أحمل ماء زمزم؟ فقال: قد حمله رسول الله ﷺ وحمله الحسن وحمله الحسين. قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه من لم أعرفه.

(٣) من هنا ينقل المؤلف عن القسطلاني في «إرشاد الساري» ٣/ ١٨٠ ــ ١٨١.

شعار المحبة وأحسن العهد للأحبة والشرب منها، ولذا جُعل التضلع منها علامة فارقة بين الإيمان والنفاق، ولله در القائل: [من الطويل]

وما شُربي للماءِ[1] إلاَّ تَذَكُّرًا لماءٍ به أهلُ الحبيبِ نُزُولُ

وروى الفاكهي[2] وغيره عن ابن عباس: صلُّوا في مُصلى الأخيار، واشربوا من شراب الأبرار، قيل: وما مصلى الأخيار؟ قال: تحت الميزاب، قيل: فما شراب الأبرار؟ قال: ماء زمزم[3].

وبالجملة فمعرفة أسمائها وفضلها والتضلع من مائها من جملة البرِّ بها والوفاء بحقها وحق أهلها، كما أشار لذلك الفقيه الزاهد يوسف بن محمد المعروف بابن الشيخ[4] رحمه الله تعالى، حيث

---

(١) في «إرشاد الساري»: وما شرقي بالماء.

(٢) لم أجد هذا الأثر عند الفاكهي، وإنما هو عند الأزرقي في «أخبار مكة» ١/ ٣١٨، والمؤلف تابعَ القسطلاني في «إرشاد الساري» ٣/ ١٨١ في نسبته للفاكهي، فلعلها سبق ذهن من القسطلاني، والله أعلم.

(٣) إلى هنا انتهى النقل عن «إرشاد الساري».

(٤) هو أبو الحجَّاج يوسف بن محمد البَلَوي الأندلسي المالكي، الإمام الأديب الفقيه الزاهد، قال ابن الأبَّار: بنى ببلده مالقة خمسة وعشرين مسجدًا من صميم ماله، وعمل فيها بيده، وحفر بيده آبارًا عدة أزيد من خمسين بئرًا، وغزا عدة غزوات مع المنصور بالمغرب ومع صلاح الدين بالشام، وكان يلبس الخشن من الثياب.
قال المنذري: سمع بمالقه من غير واحد، ورحل إلى الإسكندرية فسمع من الحافظ أبي طاهر السِّلَفي وغيره. حدَّث، وكان أحد الزهَّاد المشهورين، ولم تَفُتْه غزوة في البر ولا في البحر، وتولى الخطابة بمالقة. =

قال[1]: [الوافر]

لَعمرُكَ إنَّ تَرْكي زمزمًا لَـ[2] أُسمِّيها لَمِن بابِ العقوقِ

وكيفَ ومَاؤُها بردت منه[3] أوارتي[4] أحرُّ من الحريقِ

وأرجو من سِقَايته[5] هنا أن سيسقيني كذاكَ من الرحيقِ

أَزمزمُ ها أنا أُسميكِ أيضًا لما قدّمتِ عندي من حقوقِ

وما المحمودُ إلاَّ اللّهُ ربِّي وربُّ الكلِّ والبيتِ العتيقِ

فائدة:

حكى في «المجموع»[6] من كتب أئمتنا الشافعية الإجماع على صحة الطهارة بماء زمزم.

= وقال عنه الذهبي في «السِّيَر»: الإمام القدوة، المُجاب الدعوة، كان ربانيًا قانتًا لله، كثير الغزو، يُعدّ من الأبدال وفُحول الرجال، تلا القراءات السبع وأقرأ وأفاد.

توفي بمالقة عن خمس وثمانين عاماً، سنة ٦٠٤هـ.

«التكملة لوفيات النقلة» ٢/ ١٤٧، و «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٧٩، و «الأعلام» ٨/ ٢٤٧.

(١) ذكر هذه الأبيات في كتابه الجامع النافع «ألف باء» ٢/ ٤٦٢، وضبطها وراجعها مشكورًا الأخ الدكتور حسَّان الطيَّان.

(٢) في الأصل وكتاب «ألف باء»: (لا)، والصحيح أنها لام التوكيد المزحلقة، وليست لا النافية.

(٣) في هذا الموضع كسرٌ لم يظهر لنا إصلاحه.

(٤) في الأصل: رفاتي إذا، والتصحيح من كتاب «ألف باء».

(٥) في الأصل: سقانيه، والتصحيح من «ألف باء».

(٦) «المجموع شرح المهذب» للنووي ١/ ٩١.

وأنه لا ينبغي إزالة النجاسة به سيما الاستنجاء؛ لما قيل إنه يورث البواسير[1]، وذكر نحوه ابن الملقن في شرح البخاري.

وهل إزالة النجاسة به حرام أو مكروه أو خلاف الأولى؟ أوجُهٌ حكاها الدَّمِيري والطيِّب الناشري من غير ترجيح تبعًا للأذرعي، والمعتمد الكراهة[2].

❑ ❑ ❑

(١) عند الفاكهي في «أخبار مكة» ٢/ ٦٤ ما يردُّ ذلك، فقد روى بإسناد حسن عن الفضل بن عطية قال: رأيتُ رجلاً سأل عطاءً (هو ابن أبي رباح مفتي مكة في زمانه)، فشكى إليه البواسير، فقال: اشرب من ماء زمزم واستنج به.

(٢) يُنظر: «مغني المحتاج» ١/ ٢٠، و «هداية السالك» ٢/ ٩٤٩، و «الجامع اللطيف» ص ٢٧٧.

الباب الثالث
في بيان أفضل أنواع الماء مطلقًا وبيان الترتيب في الفضيلة بينهما

فنقول: أفضل أنواع الماء على الإطلاق الماء الذي نبع من بين أصابعه ﷺ[1].

وقصة نبع الماء من الأصابع الشريفة كما قال ابن حجر[2] نقلاً

---

(١) لأحاديث عديدة رواها البخاري ومسلم وغيرهما، منها عند البخاري ح (٣٥٧٢) من حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: «أُتِيَ النبي ﷺ بإناء وهو بالزوراء (موضع بالمدينة المنورة) فوضع يده في الإناء فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم». قال قتادة: قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: ثلاثمائة أو زُهاء ثلاثمائة.

(٢) «فتح الباري» ٦/ ٥٨٥، وبيَّن عَقِبه أنه مأخوذ من كلام القاضي عياض مع تصرف. قال القاضي عياض: هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير عن الجم الغفير عن الكافة متصلة بالصحابة، وكان ذلك في مواطن اجتماع الكثير منهم في المحافل ومجمع العساكر، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك، فهذا النوع مُلحق بالقطعي من معجزاته، اهـ. «فتح الباري» ٦/ ٥٨٤.

عن القرطبي وغيره: في عدة مواطن ومشاهد عظيمة، وردت من طُرق كثيرة، وقد تكررت منه ﷺ، يفيد مجموعها العلم القطعي المستفاد من التواتر المعنوي.

منها: عن جابر رضي الله عنه: «أنه ﷺ كان يتوضأ من رَكْوَة[1] فجاؤه يشكون العطش، فوضع يده في الركوة فجعل الماء يفور من بين أصابعه ﷺ كأمثال العيون، فتوضأوا كلهم، وكانوا ألفًا وخمسمائة»، بل قال جابر رضي الله عنه: لو كنا مائة ألف لكفانا[2].

وظاهر هذه الرواية وغيرها: أن الماء نبع من نفس اللحم الكائن في الأصابع الشريفة، وهو ما صححه النووي وجزم به غيره[3]. وإنما استدعى بقليل ماء كما في رواية تأدُّبًا مع ربه، فإنه المنفرد بإيجاد المعدومات من غير أصل.

نعم في رواية عند جماعة أنه فعل ذلك مرة من غير ماء، لكن استدعى بشن يابسة ووضع يده ﷺ فيها فنبعت عيون الماء.

فهو أفضل أنواع الماء مطلقًا الدنيوية والأخروية.

ويليه في الفضيلة ماء زمزم لما جاء في رواية أن قلبه الشريف ﷺ غسّله المَلَك ليلة الإسراء به، فأخذ البُلقيني من إيثار

---

(١) الرَّكوة: إناء صغير من جلدٍ يُشرب فيه الماء، والجمع رِكاء. «النهاية» ٢/ ٢٦١.

(٢) الحديث عند البخاري ح (٣٥٧٦).

(٣) ينظر: «فتح الباري» ٦/ ٥٨٥، و «شرح صحيح مسلم» للنووي ٩/ ١٣٠.

الملَك له على ماء الكوثر أن زمزم أفضل منه[1].

قال ابن حجر الهيتمي: وهو ظاهر، خلافًا لمن نازع فيه بما لا يجدي كما بينته في «شرح العباب»، ثم قال: والحكمة في غسله به دون غيره أنه يقوِّي القلب ويسكِّن الرَّوْع.

فماء زمزم أفضل المياه شرعًا وأفضلها طبًّا سواء كان في موضعه المعروف أو منقولاً إلى موضع آخر، لأن فضله لعينه لا لأجل البقعة التي هو فيها.

ثم يليه في الفضيلة ماء الكوثر وهو كما جاء: «نهر في الجنة حَافتَاه من ذهب ومجراه على الدُّرِّ والياقوت، تُربته أطيبُ من المِسكِ، وماؤُه أحلا من العسل وأبيضُ من الثَّلج».

(١) «إرشاد الساري» ٣/ ١٨١.

وفي «الجامع اللطيف» لابن ظهيرة ص ٢٦٨ نقلاً عن جده ــ أبو بكر بن علي المتوفى سنة ٨٨٩هـ ــ : وفيما استدل به ــ أي البُلقيني ــ وقفةٌ، فقد يُقال: قوله: (ولم يكن يغسل إلاَّ بأفضل المياه) مُسَلَّمٌ، ولكن بأفضل مياه الدنيا، إذ ماء الكوثر من متعلَّقات دار البقاء فلا يستعمل في دار الفناء، ولا يشكل بكون الطشت الذي غُسِّل فيه صدره ﷺ من الجنة، لأن استعمال هذا ليس فيه إذهاب عين بخلاف ذاك، والله أعلم.

ثم نقل عن السيوطي أنه سُئل شعرًا أيهما أفضل ماء زمزم أو ماء الكوثر؟ فأجاب شعرًا:

ما جاءنا خبرٌ بذلك ثابتٌ ... فالوقفُ عن خوضٍ بذلكَ أجملُ

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[1].

ثم يليه في ذلك ماء نيل مصر ثم بقية الأنهر.

ونظم ذلك بعضهم فقال: [من الرَّجز]

وأفضلُ المياهِ ماءٌ قد نَبَعْ من بين أصابع النَبِيِّ المُتَّبَعْ

يليهِ ماءُ زمزمٍ فالكوثرِ فنيلِ مِصْرَ ثم باقي الأَنْهُر

❑ ❑ ❑

(١) «سنن الترمذي» ح (٣٣٦١)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

خاتمة

نسأل الله حسن الختام

سُئل الحارث بن كَلَدَة[1] طبيب العرب عن طعم الماء؟ فقال: شيء لا يوصف.

وسئل عن لونه؟ فقال: اشتبه على الأبصار لأنه يشابه لون كل شيء يكون فيه.

وقال بعضهم: لا لون له وإنما يتلوَّن بلون الآنية التي يُجعل فيها.

وإلى ذلك أشار المعرِّي بقوله: [من المتقارب]

ولا لـــونَ للمـــاءِ فيمـــا يُقَـــا ل ولكن يكونُ بلون الأواني

---

(١) الحارث بن كَلَدة الثقفي، من أهل الطائف. طبيب العرب في عصره، وأحد الحكماء المشهورين، رحل إلى بلاد فارس رحلتين فأخذ الطب عن أهلها. وُلد قبل الإسلام وبقي أيام النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ومعاوية، واختُلف في إسلامه. يُروى أن سعد بن أبـي وقاص رضي الله عنه مرض بمكة مرضًا فعاده رسول الله ﷺ فقال: «ادعوا له الحارث بن كلدة فإنه رجل يتطبب». توفي نحو سنة ٥٠هـ. «عيون الأنباء» ٢/ ١٣، و «الإصابة في معرفة الصحابة» ١/ ٢٨٨، و «الأعلام» ٢/ ١٥٧.

وقال غيره: لونه البياض، واحتج بأنه إذا جمد ابيضَّ[١].

قال البكري[٢]: وأما طعم ماء زمزم ساعة يخرج من البئر فيخيل إليكَ أنه ماء شِيب ـ أي: خُلط ـ بلبن حار رطب لين ليس فيه مرارة. فإذا برد ربما وجدت فيه قليل مرارة، وكنتُ أفطر عليه وأتبركُ به ورأيت بركته، انتهى.

فإن قلتَ: هل لوجود ذلك فيه من حكمة؟

قلتُ: رأيتُ لبعضهم ما نصه: الحكمة في أن ماء زمزم فيه قليل ملوحة أن مكة شرفها الله تعالى عين الدنيا وزمزم ماؤها، وماء العين يكون فيه ملوحة.

ونظم بعض الفضلاء السؤال عن حكمة ذلك فقال[٣]:

---

(١) إلى هنا منقول من كتاب «ألف باء» لابن الشيخ ٢/ ٣٠٢.

(٢) تقدم ص ١٢ أن القائل لهذا الكلام هو ابن الشيخ في كتابه «ألف باء» ٢/ ٤٦٢.

(٣) أورد هذه الأبيات محمد طاهر الكردي في «التاريخ القويم» ٢/ ٥٤٤ نقلاً عن السنجاري في «منائح الكرم» ونسبها للباعوني، وفي ألفاظها بعض اختلاف عما هنا.
وآل الباعوني أسرة علمية دمشقية أصلها من فلسطين، وباعون بلدة قريبة من عجلون في منطقة صَفَد.
والمسؤول هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ناصر الباعوني المقدسي الدمشقي الشافعي الإمام الخطيب القاضي، تولى القضاء بمصر والشام، وولي الخطابة ببيت المقدس وجامع بني أمية بدمشق، كان خطيبًا بليغًا له اليد الطولى في النظم والنثر والقيام التام في الحق، عابوا عليه أموراً وامتحن في القضاء بسبب اعتراضه على السلطان. توفي بدمشق سنة ٨١٦هـ. «الضوء اللامع» ٢/ ٢٣١. =

[من الطويل]

تفكرتُ يا مولاي في بئرِ زمزم بمكـةَ أرضٌ فخـرُهـا لا يمثّـلُ
وفي كونِ ما فيها من الماءِ مالحًا على أنها من سائِر الأرضِ أفضلُ
وقلتُ ألا هل من جوابٍ مبيِّنٍ وهل عندكم من حِكمة فيه تُعقلُ

فأجاب والد السائل عن ذلك نظمًا فقال : [من الطويل]

نعـم عنـدنـا فيـه الجـوابُ وأنـه نفيسٌ أتى كالدُرِّ بل هو أمثلُ
فمكةُ عينُ الأرضِ والعينُ ماؤُها كما قد علمتمُ مالحٌ ليس يُجْهلُ

وسئل الحارث أيضًا[1] عن شرب الماء؟ فقال: هو حياة البدن، وبه ينتفع ما شرب منه بقدر، وشربه بعد النوم ضرر، وألطف المياه ماء الأنهار الجارية العظام وأبرده وأصفاه.

وقالت الحكماء[2] : الماء كله واحد وإنما تغيره الأرض، فمنه الخفيف والثقيل والعذب والملح والسخن والبارد، حكمة من اللطيف الخبير.

= أما السائل فهو أحد أبنائه، وكلهم كان صاحب نظم واشتغال بالعلوم وهم:
١ ـ إبراهيم بن أحمد الباعوني. «الضوء اللامع» ١/ ٢٦.
٢ ـ محمد بن أحمد الباعوني. «الضوء اللامع» ٧/ ١١٤.
٣ ـ يوسف بن أحمد الباعوني. «الضوء اللامع» ١٠/ ٢٩٨.
ولم يتبين لي من السائل منهم لوالده.

(١) هذا الخبر من كتاب «ألف باء» لابن الشيخ ٢/ ٣٠٣.
(٢) هذا الخبر من كتاب «ألف باء» لابن الشيخ ٢/ ٣٠٣.

فائدة:

نقل الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى في «حسن التوسل» عن ولي الله تعالى سيدي زرُّوق في نصائحه ما نصه: أن مَنْ قال على ماءٍ يريد شُرْبه والأمان من ضرره: (يا ماء ماء زمزم يقريك السلام)؛ أَمِنَ من ضرره بإذن الله تعالى، انتهى[1].

واعلم أن في الماء بركة، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا﴾.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إذا كان يوم صوم أحدكم فليفطر على ماء فإنه بركة، ولا يتمضمض ثم يمجه، ولكن يشربه؛ فإن أوله خير.

وكان النبي ﷺ إذا أفطر من صيام دعا بماء فشرب ثم قال: «الحمد لله ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى»[2].

---

(١) الأولى منه أن يقول عند الشرب من أي ماء كما ورد في السُّنَّة: بسم الله. فإنه لا يضر مع اسم الله شيء.

(٢) عند أبي داود ح (٢٣٥٥)، والترمذي ح (٦٩٥) من حديث سلمان بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر، فإن لم يجد التمر فعلى الماء، فإن الماء طهور». قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وعند أبي داود ح (٢٣٥٧) من حديث ابن عمر: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: «ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله».

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه في هذه الرسالة على سبيل الاختصار، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأخيار، وسلَّم تسليمًا كثيرًا ما تعاقب الليل والنهار[1].



(١) تم بفضل الله تعالى ومنِّه قراءة هذه الرسالة في الروضة الشريفة أسفل المنبر النبوي الشريف بمدينة المصطفى ﷺ، بحضور وسماع ولدي محمد وفقه الله لما يحبه ويرضاه، وهو يومئذ في الثالثة من عمره، تم ذلك ضحى يوم السبت في ٢٩ شعبان المعظم عام ١٤٢١هـ، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبي الهدى والرحمة وعلى آله وصحبه أجمعين.

❑ ثم تمت قراءة هذه الرسالة اللطيفة مرة ثانية ضبطاً على أصلها المطبوع بعد صلاة المغرب عند بئر زمزم في الحجرة الداخلية الخاصة بها وأنا مسند ظهري إلى البئر المبارك، وبمتابعة وسماع من الأخوين الكريمين: الأستاذ الفاضل هاني ساب المدني والأخ الحبيب عبد الله باخشب، ونحن جميعاً ننظر في البئر إلى أسفله مع الشرب للماء عند أول خروجه من البئر، وهذا من فضل الله علينا ومَنِّه نسأله التوفيق والقبول، وكان ذلك ليلة ٢٤ رمضان المبارك سنة ١٤٢١هـ.

وكتبه



المصادر والمراجع

١ ــ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي، تحقيق د. عبد الملك الدهيش.

٢ ــ أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، للأزرقي، تحقيق رشدي بلحس، دار الأندلس.

٣ ــ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، مصورة الطبعة الأميرية.

٤ ــ الإصابة في معرفة الصحابة، لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي.

٥ ــ الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط ٦، دار العلم للملايين.

٦ ــ ألف باء، لأبي الحجاج البلوي، عالم الكتب.

٧ ــ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، للبغدادي.

٨ ــ البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، مؤسسة المعارف.

٩ ــ التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، لمحمد طاهر الكردي، نشر د. عبد الملك الدهيش.

١٠ ــ التكملة لوفيات النقلة، للمنذري، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة.

١١ ــ الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها، لابن ظهيرة القرشي، عيسى البابي الحلبي.

١٢ ــ زمزم طعام طعم وشفاء سقم، للمهندس يحيـى حمزة كوشك.
١٣ ــ سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ﷺ، للصالحي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.
١٤ ــ سجل عثماني، تذكرة مشاهير عثمانية، لمحمد ثريا، المطبة العامرة، استنبول ١٣٠٨هـ.
١٥ ــ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربـي.
١٦ ــ سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وعبد الباقي، دار إحياء التراث العربـي.
١٧ ــ سنن الدارقطني، تصحيح عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة.
١٨ ــ السنن الكبرى، للبيهقي، دار المعرفة.
١٩ ــ سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبـي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة.
٢٠ ــ السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق الأساتذة السقا والأبياري وشلبـي.
٢١ ــ شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، بهامش إرشاد الساري.
٢٢ ــ شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، للفاسي، عيسى البابـي الحلبـي.
٢٣ ــ صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري.
٢٤ ــ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربـي.
٢٥ ــ عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبـي أصيبعة، دار الثقافة.
٢٦ ــ غريب الحديث، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية.
٢٧ ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة.
٢٨ ــ فضل ماء زمزم، لسائد بكداش، دار البشائر الإسلامية.
٢٩ ــ القاموس المحيط، للفيروزأبادي، مؤسسة الرسالة.
٣٠ ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربـي.
٣١ ــ المجموع شرح المهذَّب، للنووي، دار الفكر.
٣٢ ــ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، دار المعرفة.
٣٣ ــ المعالم الأثيرة في السُّنَّة والسيرة، لمحمد شراب، دار القلم، دمشق.

٣٤ ـ معجم ما استعجم، للبكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب.
٣٥ ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.
٣٦ ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط ٣.
٣٧ ـ المقاصد الحسنة، للسخاوي، تعليق عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية.
٣٨ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، دار إحياء التراث العربي.
٣٩ ـ هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، لابن جماعة، تحقيق د. نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية.

❏ ❏ ❏

المحتوى

● ● ●

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٢٦)

تحرير الأقوال

في صوم الست من شوال

للشيخ الفقيه المحدث قاسم بن قطلوبغا
٨٠٢ - ٨٧٩هـ

تحقيق
الدكتور عبد الستار أبو غدة

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلاميّة
للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذا كُتيب خفيف الوقع عظيم النفع ـ إن شاء الله ـ في موضوع ما زال الجدل يدور حوله، وهو صوم الست من شوال، من حيث مشروعيته أو كراهته كما نُقل عن بعض المذاهب... ومسألة التتابع في صومها بعد الفصل بينها وبين رمضان بيوم العيد، أو تفريقها على شهر شوال، أو على السنة كلها.

وقد استوفى المؤلف الفقيه المحدث قاسم بن قطلوبغا هذا الموضوع من جوانبه الفقهية والحديثية، وأجاب عن الشبهات التي أثيرت حوله.

وقد قمت بتحقيقه لتيسير الاستفادة منه وإسهامًا في حسم الجدل المثار حول هذه الرغيبة، مراعيًا ما تتطلبه أصول التحقيق دون إسهاب يحجب شخصية المؤلف ويذهب بالوجازة التي قصدها.

وفيما يأتي نبذة عن المؤلف توخيت فيها التفصيل لمؤلفاته التي زادت عن المائة لأنه لم يسبق كتابة ترجمة وافية عنه فيما نُشر من كتبه، وهي أربعة

كتب فقط فيما أعلم[1]، ثم أوردت بيانات عن الكتاب والمخطوطة، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أ ـ ترجمة المؤلف[2]

اسمه، ونسبه، وشهرته:

هو زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله الجمالي، ومعنى (قطلوبغا) الفحل الميمون. و (الجمالي) نسبة إلى جمال الدين سودون الشيخي الجركسي نائب السلطنة، وهو الذي أعتق قطلوبغا بعد أن كان مملوكًا له، وهو من المماليك المستقدمين للجيوش من القوقاس كما قال الكوثري رحمه الله.

قال السخاوي: وربما لُقِّب (شرف الدين).

وشهرته (قاسم الحنفي) وهكذا كان يعرِّف نفسه في أوائل كتبه أو خواتمها.

مولده:

وُلد في المحرم سنة (٨٠٢هـ ـ ١٣٩٩م)، ومات أبوه وهو صغير فنشأ يتيمًا.

---

(١) هي ذات الأرقام ٢٢ و ٣٣ و ٦١ و ٩١ من أصل ١٠٥ كتب هي مؤلفاته كما سيأتي بيانها.

(٢) الضوء اللامع، للسخاوي ٦/ ١٨٤، شذرات الذهب، لابن العماد ٧/ ٣٢٦، البدر الطالع، للشوكاني ٢/ ٤٥، فهرس الفهارس، للكتاني ٢/ ٣٢١، هدية العارفين، للبغدادي ١/ ٨٣٠، وليام آلوورد ٩/ ٤٣٨، بروكلمان ٢/ ٨٢ وملحقه ٢/ ٩٣، وتقديم الكوثري لكتاب المؤلف «منية الألمعي».

نشأته العلمية وشيوخه:

سمع تجويد القرآن على الزراتيتي، وبعض التفسير على العلاء البخاري، وحفظ كتبًا عرض بعضها على العز بن جماعة.

وأخذ علوم الحديث عن التاج أحمد الفرغاني النعماني قاضي بغداد، والحافظ ابن حجر.

وأخذ الفقه عن العلاء البخاري، والسراج قارىء الهداية، والمجد الرومي، والنظام السيرامي، والعز عبد السلام البغدادي، وعبد اللطيف الكرماني.

وأخذ أصول الفقه عن العلاء البخاري، والسراج قارىء الهداية، والشرف السبكي.

وأخذ أصول الدين عن العلاء البخاري، والبساطي.

وقرأ سنة **٨٣٢هـ** على السعد بن الديري شرحه لعقائد النسفي.

وأخذ الفرائض والميقات عن ناصر الدين البارنباري وغيره، واستمد فيها وفي الحساب كثيرًا بالسيد علي تلميذ ابن المجدي.

وأخذ العربية عن العلاء البخاري، والتاج الفرغاني، والمجد الرومي، والشرف السبكي. والصرف عن البساطي، والمعاني والبيان عن العلاء البخاري، والنظام السيرامي، والبساطي. وأخذ المنطق عن الشرف السبكي.

واشتدت عنايته بملازمة ابن الهمام بحيث سمع عليه غالب ما كان يقرأ عنده في هذه الفنون وغيرها، وذلك من سنة **٨٢٥هـ** حتى مات. وكان معظم انتفاعه به. ومما قرأ عليه الربع الأول من شرحه للهداية، وقطعة من «توضيح» صدر الشريعة، وجميع «المسايرة».

تـلامـيـذه:

قال السخاوي، وهو أحد تلاميذه: تصدى للإفتاء والتدريس قديمًا، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة. وأسْمَعَ من لفظه جامعَ مسانيد أبـي حنيفة بمجلس الناصري ابن الظاهر جقمق بروايته له عن التاج النعماني بسنده عن مؤلفه الخوارزمي، وكان الناصري ممن أخذ عنه واختص بصحبته، بل هو فقيه أخيه الملقب بعد بالمنصور.

قـال السخـاوي: وممـن كتـب عنـه مـن نظمـه ونثره البقـاعـيُّ وبـالـغ في أذيته... وعظم انتفاع الشرف المناوي به، وكذا البدر بن الصوَّاف... ثـم مسـه منهـم غـايـة المكـروه... وقـد صحبْتُـه قـديمًـا وسمعـت منـه مـع ولدي...

شـمـائـلـه:

قال السخاوي في الضوء اللامع (٦/ ١٨٨): هو إمام علامة قوي المشاركة في فنون، ذاكر لكثير من الأدب ومتعلقاته واسع الباع في استحضار مذهبه وكثير من زواياه وخباياه، متقدم في هذا الفن طلق اللسان قادر على المناظرة وإفحام الخصم لكن حافظته أحسن من تحقيقه، مغرم بالانتقاد ولو لمشايخه حتى بالأشياء الواضحة والإكثار من ذكر ما يكون من هذا القبيل بحضرة كل أحد ترويجًا لكلامه بذلك مع شائبة دعوى ومشاححة، كثير الطرح لأمور مشكلة يمتحن بها وقد لا يكون عنده جوابها، ولهذا كان بعضهم يقول: إن كلامه أوسع من علمه، وأما أنا فأزيد على ذلك بأن كلامه أحسن من قلمه. مـع كونه غاية في التواضع وطرح التكلف وصفـاء الخاطر جـدًا وحسن المحـاضرة لا سيمـا في الأشيـاء التي يتحفظهـا، وعـدم اليبس والصلابة، والرغبة في المذاكرة للعلم وإثارة الفائدة، والاقتباس ممن دونه

مما لعله لم يكن أتقنه. وقد انفرد عن علماء مذهبه الذين أدركناهم بالتقدم في هذا الفن وصار بينهم من أجلة فرسانه.. وقُصد بالفتاوى في النوازل والمهمات...

معيشته:

قال السخاوي: تكسب بالخياطة وقتًا، وبرع فيها، بحيث كان ــ فيما بلغني ــ يخيط بالأسود في البغدادي فلا يظهر!

وقال السخاوي أيضًا: لم يَلِ ــ مع انتشار ذكره ــ وظيفةً تناسبه، بل كان في غالب عمره أحد صوفية الأشرفية. نعم استقر في تدريس الحديث بقبَّة البيبرسية عقب ابن حسان، ثم رغب عنه بعد ذلك لسبط شيخنا (ابن حجر). وقرره جانبك الجداوي في مشيخة مدرسته التي أنشأها بباب القرافة، ثم صرفه وقرر فيها غيره. ولكنه كان قبيل هذه الأزمان ربما تفقده الأعيان من الملوك والأمراء ونحوهم فلا يدبر نفسه في الارتفاق بذلك، بل يسارع إلى إنفاقه ثم يعود لحالته، وهكذا مع كثرة عياله وتكرر تزوجه. وبالجملة فهو مقصر في شأنه.. وكان مسكنه ضيقًا فعرض بعض أصحابه عليه السكنى في مكان أوسع لكنه لم يوافق. ورتب بعضهم له معاليم مالية إلاَّ أنه أدركته الوفاة قبل ذلك.

مكانته العلمية:

أثنى عليه من ترجموا له، وبخاصة السخاوي وقد رد على البقاعي الذي تكلم فيه بما لا ينبغي. وقد ذكروا أنه مهر في علوم العربية والقراءات والتفسير والحديث والفقه والأصول والمنطق والكلام وسائر العلوم.

وكان واسع الحفظ حتى قيل: إنه كان يحفظ عن ظهر قلب زوائد الدارقطني أو رجاله الزائدين عن رجال السِّتَّة، من غير مراجعة الكتب.

مـؤلفـاتـه:

قال السخاوي: وقد أقبل على التأليف ــ كما حكاه لي ــ من سنة عشرين وهلم جرًّا (أي سنة ٨٢٠هـ وعمره ١٨ سنة).

أ ــ التفسير والقراءات:

١ ــ تعليقة على تفسير البيضاوي، بلغ بها إلى قوله تعالى: ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ سورة البقرة (كشف الظنون ١/ ١٩٣).

٢ ــ شرح البسملة (هدية العارفين ١/ ٨٣٠).

٣ ــ الأصل في بيان الفصل والوصل (كشف الظنون ١/ ١٠٧).

ب ــ الحديث وشروحه:

٤ ــ شرح مصابيح السنَّة للبغوي (كشف الظنون ٢/ ١٦٩٨ وذيله ٢/ ٤٩٠).

٥ ــ حاشية على مشارق الأنوار للصاغاني (كشف ٢/ ١٦٩٠).

٦ ــ تعليق مسند الفردوس والذي خرجه منه قليل جدًا.

٧ ــ ترصيع الجوهر النقي في تلخيص سنن البيهقي، وقد رتبه على حروف المعجم، وبلغ فيه إلى أثناء التيمم (كشف الظنون ٢/ ١٠٠٧، والضوء اللامع ٦/ ٨٨٧).

٨ ــ مسند عقبة بن عامر رضي الله عنه نزيل مصر (ولعله اهتم به لكونه له مشهد، وقد دفن فيه أبواه ثم دفن المؤلف فيه أيضًا).

٩ ــ الأمالي على مسند أبـي حنيفة، في جزأين (الكشف ٢/ ١٦٨٠).

١٠ ــ ترتيب مسند أبـي حنيفة للحارثي، رتبه على أبواب الفقه.

١١ ــ ترتيب مسند أبـي حنيفة لابن المقري.

١٢ ــ عوالي الليث بن سعد.

١٣ ــ عوالي القاضي بكار.

١٤ ــ عوالي الطحاوي.

ج ـ مصطلح الحديث:

١٥ ـ شرح قصيدة ابن فرح الإشبيلي في مصطلح الحديث (كشف ٢/١٣٢٩). قال السخاوي: قال إنه بحث فيه مع العز بن جماعة (الضوء اللامع ٦/١٨٦).

١٦ ـ تعليقة على شرح نظم نخبة الفكر للشمني والشرح لابنه التقي الشمني المسمى: العالي الرتبة في نظم النخبة (كشف ٢/ ١٩٣٧).

١٧ ـ شرح منظومة ابن الجوزي في الحديث. شرحها في مجلدين ولم يكمل، جمع في شرحه من كل نوع، حتى خرج عن أن يكون شرحًا لهذا النظم القليل، وكان يقول إنه زردخانتي، إشارة إلى أنه جمع فيه كل ما عنده (كشف ٢/ ١٨٦٦).

١٨ ـ حاشية على فتح المغيث شرح الحافظ العراقي على ألفيته (الكشف ١/ ١٥٦).

د ـ التخريج لأحاديث كتب مشهورة:

١٩ ـ إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء. لعله استدراك على كتاب الحافظ العراقي. وسمي في بعض المراجع «تحفة الأحياء» (ذيل الكشف ١/ ١٤).

٢٠ ـ بغية الراشد في تخريج أحاديث شرح العقائد، وهي عقائد النسفي.

٢١ ـ شرح غريب أحاديث شرح الأقطع المتوفى ٤٧٤هـ على متن القدوري (الكشف ٢/ ١٦٣٤).

٢٢ ـ منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي (الكشف ٢/ ١٨٨٥)، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة ١٩٥٠م.

٢٣ ـ تخريج أحاديث أصول البزدوي (الكشف ١/ ١١٣).

٢٤ ــ تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار لابن مودود الموصلي في مجلدين (الكشف ٢/ ١٦٢٣، والضوء اللامع ٦/ ١٨٦).

٢٥ ــ تخريج أحاديث الشفا للقاضي عياض (الضوء اللامع ٦/ ١٨٦).

٢٦ ــ تخريج أحاديث تفسير أبي الليث (الكشف ١/ ٤٤١).

٢٧ ــ تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردي.

٢٨ ــ تخريج أحاديث منهاج العابدين للغزالي.

٢٩ ــ تخريج أحاديث الأربعين في أصول الدين للغزالي.

٣٠ ــ تخريج أحاديث جواهر القرآن للغزالي.

٣١ ــ تخريج أحاديث بداية الهداية للغزالي.

٣٢ ــ تخريج أحاديث فرائض السجاوندي (الكشف ٢/ ١٢٥٠).

هـ ــ أصول الدين:

٣٣ ــ شرح المسايرة للكمال بن الهمام. مطبوع بهامش شرح المسايرة للكمال بن أبي شريف. وهو شرح على المواطن المحتاجة للشرح، وفيه تحقيقات وتعقبات على شيخه ابن الهمام، وغيره (كشف ٢/ ١٦٦٧).

٣٤ ــ من يكفر ولم يشعر. لعله في الألفاظ الموجبة للردة؟ (كشف ٢/ ١٨٨٧).

٣٥ ــ حاشية على شرح العقائد (الضوء اللامع ٦/ ١٨٧).

و ــ أصول الفقه:

٣٦ ــ حاشية على شرح تنقيح الأصول لنقره كار عبد الله بن محمد الحسيني ٧٥٠هـ، والتنقيح لصدر الشريعة (الكشف ١/ ٤٩٩).

٣٧ ــ حاشية على شرح ابن ملك للمنار (الكشف ٢/ ١٨٢٥).

٣٨ ــ شرح مختصر المنار لابن حبيب (الكشف ٢/ ١٨٢٥).

٣٩ ــ شرح الورقات لإمام الحرمين (الكشف ٢/ ٢٠٠٦)، نقل السخاوي (٦/ ١٨٧) عن المؤلف أن تصنيفه له كان في أواخر سنة ٨٢٠هـ (أي عمره ١٨ سنة).

٤٠ ــ تبصرة الناقد في كيد الحاسد. وهو للدفاع عن مذهب أبـي حنيفة (الكشف ١/ ١٢).

٤١ ــ الإجابة عن اعتراضات ابن أبـي شيبة على أبـي حنيفة (الكشف ١/ ١٢).

٤٢ ــ مختصر المنار، ومختصر المختصر (الضوء اللامع ٦/ ١٨٧).

٤٣ ــ أجوبة عن اعتراضات العز بن جماعة على أصول الحنفية (الضوء ٦/ ١٨٧).

ز ــ الفقه الحنفي:

٤٤ ــ شرح المختار للموصلي (الكشف ٢/ ١٦٢٣).

٤٥ ــ الترجيح والتصحيح على القدوري. تقيد فيه بكونه من رواية أبـي حنيفة وأبـي يوسف ومحمد بن الحسن والطحاوي والكرخي (الضوء ٦/ ١٨٧).

٤٦ ــ شرح النقاية لصدر الشريعة. لم يكمل (الكشف ٢/ ١٩٧١). قال السخاوي: وكان شيخنا الشمني يذكر أنه سلخ (نقل) فيه شرحه لهذا، ولذا أعرض التقي عن شرحه المسلوخ منه وابتكر شرحًا آخر لم يفرغ منه إلاَّ قُبيل موته (الضوء اللامع ٦/ ١٨٧).

٤٧ ــ شرح مختصر الطحاوي (ذيل الكشف ٢/ ٤٤٩).

٤٨ ــ أجوبة عن اعتراضات العز على الهداية (الضوء ٦/ ١٨٧).

٤٩ ــ الأسوس في كيفية الجلوس (الكشف ١/ ٩١).

٥٠ ـ إجارة الإقطاع (الكشف ١/ ١٠).

٥١ ـ العصمة، عن الخطأ في نقض القسمة (الكشف ٢/ ١٤٢)، وقال: ذكرها المقدسي أيضًا في فتاواه، في مسألة وقف الأولاد.

٥٢ ـ الفتاوى القاسمية (الكشف ٢/ ١٢٢٧).

٥٣ ـ الفوائد الجلة في مسألة اشتباه القبلة (الكشف ٢/ ١٢٩٦).

٥٤ ـ القمقمة، في مسألتي الجزء والقمقمة.

٥٥ ـ القول القاسم في بيان حكم الحاكم (ذيل الكشف ٢/ ٢٥١).

٥٦ ـ القول المتبع، في أحكام الكنائس والبِيَع (الكشف ٢/ ١٣٦٤).

٥٧ ـ النجدات، في بيان السهو في السجدات (الكشف ٢/ ١٩٣٠).

٥٨ ـ دفع المضرات عن الأوقاف والخيرات (الكشف ١/ ٧٥٧).

٥٩ ـ تحرير الأنظار في جواب ابن العطار، وهو في قول المحققين من أئمة الحنفية أن النفي والإثبات إذا تعارضا وكان النفي مما يعلم بدليله فإنه يقضي على المثبت (الكشف ١/ ٣٥٦).

٦٠ ـ رفع الاشتباه عن مسائل المياه (الكشف ١/ ٩٠٩).

٦١ ـ رد القول الخائب في القضاء على الغائب. مطبوع (الكشف ١/ ٨٣٧ ومعجم المطبوعات).

٦٢ ـ موجبات الأحكام (الكشف ٢/ ١٨٩٨).

٦٣ ـ رسالة في مسائل الشيوع. (منه مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٥٢ فقه حنفي).

٦٤ ـ البسملة.

٦٥ ـ رفع اليدين.

٦٦ ـ تخريج الأقوال في مسألة الاستبدال.

٦٧ ـ الأصل في الفصل والوصل. يعني وصل التطوع بالفريضة.

ح ـ الفقه المقارن:

٦٨ ـ شرح درر البحار للقونوي، في المذاهب الأربعة. جمع فيه القونوي بين مجمع البحرين للساعاتي الحنفي، ومذهب أحمد والشافعي ومالك (الكشف ١/ ٧٤٦). قال السخاوي: وهو في تصنيفين قال أن المطول منهما لم يتم (الضوء ٦/ ١٨٧).

ط ـ علم الفرائض:

٦٩ ـ شرح فرائض «مجمع البحرين للساعاتي» وقال: إنه مزج.

٧٠ ـ جامعة الأصول في الفرائض. قال: إن تصنيفه له كان في سنة ٨٢٠هـ (أي عمره ١٨ سنة).

٧١ ـ شرح فرائض السجاوندي.

٧٢ ـ نزهة الرائض في أدلة الفرائض.

٧٣ ـ شرح مختصر الكافي في الفرائض لابن المجدي.

٧٤ ـ شرح فرائض الكافي.

٧٥ ـ شرح رسالة السيد في الفرائض وقال إنه مطول (الضوء ٦/ ١٨٧).

ي ـ علم الحساب:

٧٦ ـ قال السخاوي: له أعمال في الوصايا والدوريات وإخراج المجهولات (الضوء اللامع ٦/ ١٨٧).

ك ـ علم الرجال:

٧٧ ـ الاهتمام الكلي بإصلاح «ثقات العجلي» (ذيل الكشف ١/ ١٥١).

٧٨ ـ زوائد العجلي.

٧٩ ـ الإيثار برجال معاني الآثار للطحاوي (الكشف ٢/ ١٧٢٨).

٨٠ ــ أسئلة الحاكم للدارقطني.

٨١ ــ الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة أربع مجلدات (الكشف ١/ ٥٢٢).

٨٢ ــ رجال موطأ الإمام محمد بن الحسن.

٨٣ ــ رجال الآثار، للإمام محمد بن الحسن.

٨٤ ــ تقويم اللسان في الضعفاء، مجلدان.

٨٥ ــ فصول اللسان.

٨٦ ــ حاشية على التقريب للحافظ ابن حجر.

٨٧ ــ حاشية على مشتبه النسبة.

٨٨ ــ كتاب فيمن روى عن أبيه عن جده (الكشف ٢/ ١٤٩٤).

٨٩ ــ ترتيب «التمييز» للجوزقاني.

ل ــ التاريخ والتراجم:

٩٠ ــ تلخيص السيرة النبوية لمغلطاي (الكشف ٢/ ١٠١٣).

٩١ ــ تاج التراجم مختصر جمعه من تذكرة شيخه التقي المقريزي، ومن الجواهر المضية مقتصرًا على ذكر من له تصنيف وهم ٣٣٠ فقيهًا. مطبوع (الكشف ١/ ٢٦٩ و ٢/ ١٠٩٨ ومعجم المطبوعات).

٩٢ ــ منتقى درة الأسلاك في دولة الأتراك لبدر الدين بن حبيب ٧٧٩هـ (الكشف ١/ ٧٣٧).

٩٣ ــ معجم الشيوخ. جمع فيه شيوخه (الكشف ٢/ ١٧٣٥).

٩٤ ــ ترتيب «الإرشاد في علماء البلاد» للخليلي. رتبه على الحروف بعد أن كان مرتبًا على ترتيب البلاد (الكشف ١/ ٧٠).

٩٥ ــ تراجم مشايخ المشايخ في مجلد (الضوء ٦/ ١٨٧).

٩٦ ــ تراجم مشايخ شيوخ العصر. لم يتم (الضوء ٦/ ١٨٧).

م ــ علوم العربية:

٩٧ ــ حاشية على شرح التفتازاني لتصريف الزنجاني (الكشف ٢/ ١١٤٠، والضوء ٦/ ١٨٧).

٩٨ ــ اختصار تلخيص المفتاح.

٩٩ ــ شرح الأندلسية في العروض، لابن أبي الجيش ٥٤٩هـ (الكشف ٢/ ١١٣٥).

١٠٠ ــ تعليقة على القصاري في الصرف (الضوء ٦/ ١٨٧).

١٠١ ــ حاشية على شرح العزي في الصرف (الضوء ٦/ ١٨٧).

١٠٢ ــ شرح مخمسة العز عبد العزيز الديريني في العربية (الضوء ٦/ ١٨٧).

ن ــ المنطق:

١٠٣ ــ ميزان النظر في المنطق (الكشف ٢/ ١٩٢١).

١٠٤ ــ تقويم اللسان في شرح الميزان، في مجلدين (الكشف ١/ ٤٧٠).

١٠٥ ــ شرح منار النظر في المنطق لابن سينا (الضوء ٦/ ١٨٧).

من نظمه:

ذكر السخاوي أنه نقل كثيرًا من نظم المؤلف. وأورد من ذلك رده على من قال:

إن كنت كاذبة الذي حدثتني ... فعليك إثم أبي حنيفة أو زُفَر

الواثبين على القياس تمردًا ... والراغبين عن التمسك بالأثر

وذلك بقوله:

كذب الذي نسب المآثم للذي ... قاس المسائل بالكتاب وبالأثر
إن الكتاب وسنة المختار قد ... دلّا عليه فدع مقالة من فشر

وفاته:

تُوُفِّي ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة ٨٧٩ عن سبع وسبعين سنة. وصلي عليه من الغد تجاه جامع المارداني في مشهد حافل. ودفن على باب المشهد المنسوب إلى عقبة بن عامر رضي الله عنه عند أبويه وأولاده.

قال السخاوي: تعلل (مرض) الشيخ مدة طويلة بمرض حاد، وبحبس الإراقة (البول) والحصاة وغير ذلك. وتنقل لعدة أماكن إلى أن تحول قبيل موته بيسير بقاعة بحارة[1] الديلم فلم يلبث أن مات.

ب ـ الكتاب

اسم الكتاب:

جاءت تسمية الكتاب بـ «تحقيق الأقوال في صيام الست من شوال» على ظهر المخطوطة الأصل... كما إنها هي التسمية التي وردت في كل من الضوء اللامع وكشف الظنون. وهي تسمية مطابقة لمضمونه كاشفة عن غرض المؤلف، فهو قد حقق الأقوال المتعلقة بهذا الموضوع، ولم يقتصر فيه على مذهب الحنفية، بل عنى ببيان أقوال الفقهاء من المذاهب الأخرى الأئمة الأربعة وغيرهم.

موضوع الكتاب، ومضمونه:

لم يقتصر الكتاب على موضوع واحد، بالرغم من إيلاء الأهمية لمسألة

(١) كذا في الضوء اللامع ٦/ ١٨٩.

مشروعية صوم الست من شوال التي كانت السبب في تأليفه، بل تناول مسائل أخرى ذات بال، مثل: التتابع وعدمه في صيام الست من شوال، ومسألة التشبه بأهل الكتاب، وبخاصة النصارى، في الزيادة على العبادات المشروعة وكونها منتفية هنا بحصول الفصل بين رمضان وما بعده بتحريم الصوم يوم العيد، ورد دعوى نسخ صوم رمضان لأي صوم آخر، والكلام عن صوم الدهر ومسألة التشبيه به وكونها لا تفيد التحريم، وإنما تفيد ما هو الوجه المقصود من التشبيه وهو حصول الثواب الكبير من غير تحمل المشقة التي تحصل بصيام الدهر. . ومسائل أخرى.

وأهم ما تضمنه الكتاب تحقيق قضيتين هما تصحيح ما نُقل عن أئمة مذهب الحنفية وأنه محمول على عدم الفصل بين صيام الست من شوال وصيام رمضان، ثم تعزيز ذلك بالنقل عن أشهر فقهاء المذهب إلى عصر المؤلف بتأكيد استحباب صوم الست من شوال. وقد ألحقت بآخر الكتاب نماذج من نصوص فقهاء الحنفية بعد عصر المؤلف.

وفضلاً عن الجانب الفقهي للموضوع حفل الكتاب بالجانب الحديثي له، وذلك بالكلام عن الحديث المثبت لمشروعية صيام الست من شوال ببيان طرقه ودرجة رواياته، والمؤلف من كبار المحدثين وهو الذي استدرك على الحافظ الزيلعي صاحب نصب الراية بتخريج ما عجز عنه ورمز له بقوله (غريب)، حيث قام ابن قطلوبغا بتخريج ما استغربه الزيلعي وألف كتاب «منية الألمعي بتخريج ما فات الزيلعي».

سبب تأليف الكتاب:

جاء بيان سبب تأليف الكتاب في المقدمة التي وضعها أحد تلامذة المؤلف، والمشتملة على عرض المسألة التي حصل الجدل في شأنها، وقيام

أحد المشتغلين بالعلم وهو أبو عبد الله محمد بن طنبغا بالبحث عنها في كتب الحنفية، وقد عثر على ما ظنه حاسمًا في الأمر وهو التحريم أو الكراهة ولا ندري لِمَ اقتصر ذلك الباحث على الاتجاه المانع دون المثبت مع أنه متداول في كتب المذهب الحنفي كما أثبت المؤلف. فكان الجواب على ما عرض على المؤلف مما اختاره ابن طنبغا من كتاب جلال الدين التَّبَّاني هو السبب لتأليف هذا الكتاب.

أسلوب الكتاب:

نهج المؤلف في كتابه منهجًا جامعًا بين أسلوب الردود والمعارضات، وأسلوب البيان المستأنف، فقد قام بتجزئة ما جاء في السؤال إلى فقرات ثم كرَّ عليها بالنقد الشديد لكنه نقد علمي هادف لم تعكر صفوه تلك الشدة التي اقتضاها المقام... كما إنه جمع بين طريقتي المنقول والمعقول، ولم يستنكف عن الاستشهاد بأقوال الفقهاء من المذاهب الأخرى. وقد طبَّق المؤلف ما يطلق عليه في أصول الإفتاء (أسلوب الحكيم) وهو الزيادة عما ورد في السؤال إذ لم يكتف بتفنيد الشبهات والادعاءات الواردة فيه، بل أضاف إليها الردّ على ما أثير في الموضوع من غير الجلال التَّبَّاني.

أهمية الكتاب، ومصادره:

لا تخفى أهمية الكتاب في تصحيح ما وقع من وهم في تحرير مذهب الحنفية، فضلاً عن تصحيح المقصود من التحرز الذي وقع للإمام مالك، إذ ليس فيه معنى الحكم بالكراهة أو التحريم، وإنما هو من قبيل سدّ الذرائع، والذرائع إذا أمكن سدَّها بالتوعية والتوضيح لا يصار إلى سدِّها بالمنع. ومصادر المؤلف للبيانات التي أوردها هي كتب الفقه وكتب الحديث وشروح الأحاديث، ولم يقتصر على مراجع مذهب الحنفية وحدها. ولا أعلم أن لهذا

الكتاب سابقة لغير المؤلف، بالرغم من توافر التقرير للحكم الذي انتهى إليه، وذلك في شتى الكتب الفقهية وكتب الآداب الشرعية التي تُعنى ببيان الرغائب والفضائل. والله أعلم.

ج ـ المخطوطات

لقد قمت في البداية بتحقيق هذا الكتاب عن مخطوطة واحدة، بحيث كانت هي الأصل، وهي من مخطوطات العم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله وهي ضمن مجموع يضم عدة كتيبات. ثم يسَّر الله تعالى عن طريق الأخ الشيخ محمد بن ناصر العجمي العثور على مخطوطتين أخريين، جزاه الله خيرًا، بحيث يصبح مرجع التحقيق لهذا الكتاب ثلاث مخطوطات، هي:

١ ـ **المخطوطة (الأصل)**: وهي من مخطوطات العم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله وهي في ضمن مجموع رقمه ٥٨ بين مخطوطاته وعدد صفحاتها (١١) صفحة وناسخها ـ على ما يظن ـ من أهل العلم، وهو أحمد بن علي بن أحمد الشهير بابن الملا الشافعي. وتاريخ نسخها عام ٩٧٨هـ. ومسطرتها مختلفة ما بين ١٨ ـ ٢٠ سطرًا بحسب الصفحات ومقاسها ١٧ × ١٢ سنتيمتر. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تشتمل آخر صفحات هذا الكتاب في المخطوطة على اسم الناسخ وتاريخ النسخ، بل جاء في الرسالة التي قبلها من المجموع المشار إليه، دون أي فارق في طريقة النسخ والخط، مما يدل على وحدة التاريخ أو تقاربه. والعنوان الذي كُتب في صفحة الغلاف من هذه المخطوطة هو: تحرير الأقوال في صوم الست من شوال، للشيخ قاسم الحنفي رحمه الله تعالى. ومن المعتاد للمؤلف اختياره هذه التسمية لنفسه (قاسم الحنفي) نسبة إلى مذهبه...

٢ ـ **المخطوطة الثانية نسخة م**: وهي من مخطوطات مكتبة الحرم

المدني رقم (٧/ ٨٠) مجاميع، وهي الرسالة الثانية من هذا المجموع، وعدد صفحاتها (٦) صفحات، وناسخها محمد مقيم بن إبراهيم السندي المدني، وتاريخ نسخها سنة ١١٦١هـ.

٣ ـ **المخطوطة الثالثة نسخة ع**: وهي من مخطوطات مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، رقمها (١٣٨ قديم، ٧٥ جديد) مجاميع، وعدد صفحاتها (١١) صفحة، ولم يعلم ناسخها ولا تاريخ نسخها.



تحرير الأقوال في صوم الست من
شوال للشيخ قاسم الحنفي
رحمه الله تعالى

تجادل شافعي مع مالكي وطاهر بينهم والكلب حاضر
فقال الشافعي الكلب نجس وقال المالكي الكلب طاهر

صورة العنوان من النسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد لما شاع في القاهرة المحروسة ذكر صوم الست من شوال
انه مكروه سأل ذلك العدل الرضى المحصل ابو عبد الله محمد طشبغا
الحنفي عامله الله بلطفه الخفي من كتب السادة الحنفية فوجد
مقالة الشيخ الامام العالم الكمال البابي الحنفي في منظومته في
وفي صيام الست من شوال كراهة عند ابي الافضال قال
وقوله في شرحها اي يكره صوم الست من شوال متتابعا ومتفرقا
عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف يكره متتابعا وقال مالك يكره على
كل حال وهذا وضعه الجهال وكل حديث فيه فهو موضوع ذكره
في كتاب المفسد وصوم شهر رمضان نسخ كل صوم كان قبله والاضحية
نسخت كل دم كان قبلها كالعتيرة والالكره وقيل لا يكره وهو
قول محمد والاول اصح لما فيه التشبه باهل الكتاب لا نفهم
لحصول بالوضع ما ليس منه فسأل عن ذلك سيدنا الامام
العالم بقية السلف زين الدين ابا المعالي قاسم بن قطلوبغا الحنفي
رحمه الله تعالى فاجاب بعد البسملة والحمد لله والصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم بما نصه [illegible] قال الفقير الى رحمة ربه الغني قاسم
الحنفي يقول قد رفع الي العدل الفاضل ابو عبد الله محمد طشبغا
الحنفي قول الشيخ الكمال البابي في منظومته وشرحه ما ذكره فا [بحروفه]
وما فعلت هذا رجل قد عمد الى تعطيل ما فيه الثواب الكثير بدعوى

صورة الصفحة الأولى من نسخة الأصل

الله عز وجل يكفر عن صيام رمضان مع ذلك ما يكون منه في بقية عشرة
اشهر وعلى صوم ستة ايام من شوال ليكون الحسنة بعشرة
امثالها كما قال تعالى في كتابه فيكون ذلك مع ما جاء به عز وجل لمن
يصوم شهر رمضان كفارة للسنة كلها وبالله التوفيق والثاني
اورده في المغني ولفظه في العبادة وهو قال فسل لا دليل في الحديث
على فضلها لان النبي صلى الله عليه وسلم شبه صيامها بصيام الدهر
وهو مكروه والجواب انما كره صوم الدهر لما فيه من الضعف
والتشبيه بالتبتل ولولا ذلك لكان فضلا عظيما لاستغراق الزمان
بالعبادة والطاعة والمراد بالخبر التشبيه به في حصول العبادة
على وجه عري عن المشقة كما قال عليه السلام من صام ثلثة ايام
من كل شهر كان كمن صام الدهر ذكر ذلك حثا على صيامها وبيان فضلها
ولا خلاف في استحبابها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو
عن قراءة القران في اقل من ثلث وقال صلى الله عليه وسلم من قرا قل هو الله
احد فكانما قرا ثلث القران اراد التشبيه بثلث القران في الفضل لا
في كل كراهة الزيادة عليه قال صاحب المغني اذا ثبت هذا فلا
فرق بين كونها متتابعة او متفرقة في اول الشهر او في آخره لان الحديث
ورد مطلقا من غير تقييد ولان فضلها لكونها تصير مع الشهر
ستة وثلثين يوما والحسنة بعشر امثالها فيكون ذلك كثلثمائة
وستين يوما وهي السنة كلها فاذا وجد ذلك في كل سنة صار
كصيام الدهر وهذا المعنى يحصل مع التفريق والله اعلم

صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة الأصل

[illegible] صوم الست من شوال [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا نجم الدين رحمه

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فان الفقير الى رحمة ربه الغني قاسم
الحنفي يقول قد رفع الى ايها الفاضل ابو عبد الله محمد بن طبيغا الحنفي قول الشيخ
جلال الدين التباني في منظومته وفي صيام الست من شوال كره [illegible] الافضل
وقوله في شرحها اي يكره صوم الست من شوال عندنا متتابعا ومتفرقا وقال مالك رحمه الله
يكره على كل حال وهذا وظيفة الجهال وكل حديث فيه موضوع ذكره في كتاب التفسير
وصوم شهر رمضان نسخ كل صوم كان قبله والاضحية نسخت كل دم كان قبلها كالعتيرة
والرجبية وقيل لا يكره وهو قول بعض والاول اصح لما فيه من التشبيه باهل الكتاب
لانهم يلحقون بالفرض ما ليس منه انتهى بحروفه [illegible] حتى قوله وظيفة فقلت
هذا الرجل قد عمد الى تعطيل ما فيه النقل الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل واعتمد الضعيف
والمأول وترك ما عليه المعول وصحح ما لم يسبق الى تصحيحه ولا عول احد عليه مع
النقل المختار والالفاظ الزايدة وذكر ما ليس له في هذا المحل فايدة وبيان ذلك
انه في قوله يكره صوم الست الى قوله بكل حال تكرار لا فايدة وقوله عند ابي حنيفة هذا
مما عزي الى المحيط الكبير واما المحيط البرهاني والذخيرة البرهانية بصيغة تدل
على انه خلاف الاصول وعقبه في الذخيرة بان الصحيح خلافه وفي المحيط [illegible]
واما قوله وعن ابي يوسف الى اخره فنقل مختل فقد اتفقت عبارات الكتب على ان المنقول
عن ابي يوسف هو ما في رواية الكرخي كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صياما خوفا
ان يلحق ذلك بالفريضة فعهم منه صاحب الحقايق انه تركه التتابع فهذا تاويل عنده
وقال صاحب الذخيرة الاتباع المكروه ان يصوم يوم الفطر ويصوم بعده خمسة ايام فهذا معنى قول
ابي يوسف عنده وقد اخذ هذا من املاء الحسن بن زياد كما ساذكره وهذا [illegible]
اعتمد الضعيف والمأول واما انه ترك ما عليه المعول فانه ترك [illegible] اصحاب الحنفية
[illegible]

صورة الصفحة الأولى من نسخة م

تحرير الأقوال في صوم الست من شوال.

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه

وسلم

صورة العنوان من نسخة ع

بسم الله الرحمن الرحيم
قال شيخنا حفظه الله تعالى الحمد لله وسلام على عباده الذين
اصطفى وبعد فان الفقير الى رحمة ربه الغني قاسم الحنفي يقول قد وقع
الى العدل الفاضل ابو عبد الله محمد بن طيبغا الحنفي قول الشيخ جلال
الدين النبا في منظومته وفي صيام الست من شوال كراهة عند ابي الانصار
وقوله في شرحها اي يكره صوم الست من شوال متتابعا ومتفرقا
عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف يكره متتابعا ومتفرقا وقاله مالك
يكره على كل حالة وهذا وطبقة الجهال وكل حديث فيه فهو موضوع
ذكره في كتاب التفسير وصوم شهر رمضان نسخ كل صوم كان قبله والاضحية
نسخت كل دم كان قبلها كالعتيرة والاكبره وقيل لا يكره وهو قول
محمد والاول اصح لما فيه من التشبيه باهل الكتاب لانهم يلحقون
بالفرض ما ليس منه انتهى بحروفه حرفا بحرف حتى قوله وطبقة
فقلت هذا رجل قد عمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل
بدعوى كاذبة بلا دليل واعتمد الضعيف والماول وترك ما عليه
المعول وصحح ما لم يسبق الى تصحيحه ولا عول احد عليه مع النقل
المختل والالفاظ الزايلة وذكر ما ليس له في هذا المحل فابين وبيان
ذلك ان في قوله يكره صوم الست الى قوله بكل حال تكرارا بلا فايدة

وقولا عز

صورة الصفحة الأولى من نسخة ع

يوما وهي السنة كلها فاذا وجد ذلك في كل سنة صار ذلك
كصيام الدهر وهذا المعنى يحصل مع التفريق والله اعلم
ولما تم هذا سميته تحرير الاقوال في صوم الست
من شوال والله سبحانه وتعالى اسال ان ينفع به وييسر لنا
العمل بما علم انه سبحانه وتعالى اكرم مسول
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا وحسبنا الله
ونعم الوكيل والحمد لله
وحده

بلغ مقابلة حسب
الطاقة

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ع

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٢٦)

تحرير الأقوال

في صوم الست من شوال

للشيخ الفقيه المحدث قاسم بن قطلوبغا
٨٠٢ - ٨٧٩هـ

تحقيق
الدكتور عبد الستار أبو غدة



بسم الله الرحمن الرحيم

[بيان سبب التأليف][1]

وبعد، لمَّا شاع في القاهرة المحروسة ذكر صوم الست من شوال أنه مكروه، فطلب ذلك العدل الرضا المحصِّل أبو عبد الله بن طيبغا الحنفي، عامَلَه الله بلطفه الخفي، من كتب السَّادة الحنفية.

[مقالة الجلال التَّبَّاني[2] في حكم صيام الست من شوال]:

فوجد مقالة الشيخ الإمام العالم الجلال التَّبَّاني الحنفي في منظومته:

«وفـي صيـامِ السِـتِّ مـن شـوالِ كـراهـةٌ عنـد أُولـي الأَفضـالِ»

(١) لا يخفى أن هذه المقدمة هي من كلام أحد تلامذة المؤلف، للتوطئة. وبداية كلام المؤلف بعد صفحتين.

(٢) التَّبَّاني: نسبة إلى التبانة، وهي محلة بظاهر القاهرة، نسب إليها لنزوله بها. واسمه: رسولا بن أحمد بن يوسف، فقيه أصولي نحوي، له مؤلفات في أصول الفقه والعقيدة والنحو والبيان، ومن مؤلفاته في الفقه: شرح الهداية، وفتاوى في أربع مجلدات، ومنظومة في الفقه، وشرحها له. تُوُفِّي التَّبَّاني عام... أورد البغدادي أسماء مؤلفاته (١/ ٣٦٧) وأشار إليه صاحب كشف الظنون ٢/ ١٨٦٧، وله ترجمة في الدرر الكامنة، لابن حجر ١/ ٥٤٥، =

وقوله في شرحها[1]: «أي يكره صوم الست من شوال متتابعًا ومتفرّقًا عند أبـي حنيفة.

وعن أبـي يوسف يكره متتابعًا[2].

وقال مالك: يكره على كل حال[3]، وهذا وظيفة الجُهال[4]، وكل حديث فيه فهو موضوع، ذكره في كتاب التفسير.

وصوم شهر رمضان نسخ كل صوم كان قبله، والأضحية نسخت كل دم كان قبلها، كالعتيرة والأكيرة[5]، وقيل: لا يكره. وهو قول

= والشذرات، لابن العماد ٠/٣٢٧، والبدر الطالع، للشوكاني ١/١٨٦، وبغية الوعاة ٢١٣، وحسن المحاضرة ١/٢٦٩، وهدية العارفين ١/٣٦٧، وله ترجمة في معجم المؤلفين لكحالة في ثلاثة مواطن (٢/٢٠٩، ٣/١٥٢، ٣/١٥٧).

(١) أي في شرح منظومة التَّبَّاني، وهو له أيضًا. وقد ذكروا أنه في أربع مجلدات.

(٢) فـي (ع)، (م): «ومتفـرقًـا»، والصـواب حـذفهـا؛ بـدلالـة فصلـه رأيَ أبـي يوسف عن أبـي حنيفة، وانظر صفحة ٣٨.

(٣) الذي في الموطأ، في آخر كتاب الصيام: «قال يحيـى: وسمعت مالكًا يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان: إنه لم ير أحدًا من أهل العلم والفقه يصومها. ولم يبلغني عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك، ويخافون بدعته، وأن يُلحق برمضان ما ليس منه أهلُ الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم ورأوهم يعملون ذلك». الموطأ، رواية يحيـى الليثي ٢٠٦ ــ ٢٠٧، ط الشعب. ومن رواية القعنبـي ٢٣٠.

(٤) هذه الجملة ليست من كلام الإمام مالك كما سيبين المؤلف وقد آخذ التَّبَّاني على إدراجها بما يوهم أنها من كلام مالك.

(٥) العتيرة: شاة كان أهل الجاهلية يذبحونها في رجب لأصنامهم. =

محمد. والأول أصح؛ لما فيه من التشبُّه بأهل الكتاب، لأنهم يلحقون بالفرض ما ليس منه».

[عرض دعوى الكراهة على المؤلف][1]:

فسأل عن ذلك سيِّدنا الإمام العالم بقية السَّلف زين الدِّين أبا المعالي قاسمًا بن قطلوبغا الحنفي، رحمه الله تعالى.

[الجـواب: رد دعوى الكراهة وإثبات استحباب صوم الست من شوال]

فأجاب ــ بعد البسملة والحمد لله والصلاة [والسلام] على النبـي بما نصّه:

وبعد، فإنَّ الفقير إلى رحمة ربّه الغني، قاسم الحنفي يقول:

قد رَفَعَ إليَّ العدل الفاضل أبو عبد الله محمد بن طنبغا الحنفي قول الشيخ الجلال التَّبَّاني، في منظومته، وشرحه[2]، ما ذُكر بحروفه حرفًا حرفًا، فقلت:

= وأما الأكيرة فلعلها تحريف عن الوكيرة، إذ لم أجد في عدد من المعاجم ذكرًا لها. والوكيرة هي الوليمة لأجل بناء البيت. وقد ذكرها الفقهاء دون نكير، مثل القليوبـي على شرح المنهاج (٣/ ٢٩٤) وغيره.

(١) اهتمَّ المؤلف بدحض دعوى الكراهة عند الحنفية، ولم يتكلَّم عمَّا عند المالكية في ذلك. وفحوى ما في كتبهم: أنَّ الكراهة ليست على كل حال ــ كما ادَّعى التَّبَّاني ــ بل هي مقيدة بالظرف الذي يوهم أنَّها من رمضان. وقد أفردت ملحقًا في آخر هذه الرسالة لبيان حقيقة مذهب المالكية.

(٢) سقطت من (ع)، (م).

هذا رجل قد عمد إلى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل، بدعوى كاذبة بلا دليل، واعتمد الضعيف والمؤوّل، وترك ما عليه المعوّل، وصحح ما لم يُسبق إلى تصحيحه ولا عوّل أحد عليه، مع النقل المختل والألفاظ الزائدة، وذكر ما ليس له في هذا المحل فائدة.

وبيان ذلك:

أن في قوله: «يكره صوم الست...»، إلى قوله: «بكل حال» تكرارًا بلا فائدة.

وقوله: «عند أبي حنيفة» هذا ما ذُكر[1] في «المحيط البرهاني»[2] و «الذخيرة البرهانية»[3] بصيغة تدل على أنه خلاف الأصول، وعقَّبه في الذخيرة بأن الصحيح خلافه [وفي المحيط كذلك][4] كما سيأتي[5].

وأما قوله: «وعن أبي يوسف[6]...» إلخ. فنقل مختل، فقد

---

(١) في (ع)، (م): «هذا مما عُزي إلى المحيط الكبير، وأما المحيط البرهاني...». ولم يذكر فيهما جواب أما؟

(٢) المحيط البرهاني: هو لبرهان الأئمة الكبير، واسمه عبد العزيز بن عمر بن مازه، من أكابر أصحاب السرخسي (الجواهر المضية ١/ ٥٦٠).

(٣) الذخيرة البرهانية: هو لبرهان الأئمة المشار إليه في التعليق السابق (الجواهر المضية ١/ ٣٦٣).

(٤) الزيادة من (ع)، (م).

(٥) انظر النص رقم ٧/١٠ من نصوص فقهاء الحنفية الآتي سردها من المؤلف.

(٦) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، أكبر أصحاب أبي حنيفة وأعلمهم بفقهه وأتبعهم للحديث، لقي مالكًا وتناظرا ورجع أبو يوسف إلى رأي مالك في مسألة الصاع. روى عنه أحمد بن حنبل، له كتاب الخراج الذي ألفه بطلب=

اتفقت عبارات الكتب على أن المنقول عن أبـي يوسف هو ما في رواية الكرخي[1]: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صيامًا، خوفًا أن يُلحق ذلك بالفريضة، ففهم منه صاحب الحقائق أنه كره التتابع، فهذا تأويله عنده.

وقال صاحب البدائع[2]: «الإتباع المكروه أن يصوم يوم العيد وخمسة بعده». فهذا معنى قول أبـي يوسف عنده.

وقد أخذ هذا من إملاء الحسن بن زياد، كما سأذكر[3].

وهذا معنى قولي: اعتمد الضعيف والمؤوَّل.

[ادعاء كراهة صوم الست من شوال مخالف لنصوص فقهاء الحنفية]

وأما أنه ترك ما عليه المعوَّل فأسوقه لك، من عهد أصحاب أبـي حنيفة وإلى زمان مشايخنا قرنًا بعد قرن، فنقول:

= الرشيد. كان قاضي القضاة في عهده. تُوُفِّي ١٨٢هـ. (البداية والنهاية، لابن كثير ١٣/ ٦١٤، ومعجم المؤلفين ٤/ ١٢٢).

(١) الكرخي: هو أبو الحسين عبد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم. له مختصر مشهور في الفقه شرحه القدوري وغيره. تُوُفِّي عام ٣٤٠هـ. (شذرات الذهب ٤/ ١٦٣).

(٢) صاحب البدائع هو الكاساني: أبو بكر بن مسعود. شرح به تحفة الفقهاء للسمرقندي. تُوُفِّي بحلب عام٥٨٧هـ. (معجم المؤلفين ٣/ ٧٥).

(٣) انظر: النص رقم ٢ من نصوص فقهاء الحنفية.

١ ـ أنه هو قول محمد[1].

٢ ـ ونقل في الغاية عن الحسن بن زياد[2] أنه كان لا يرى بصومها بأسًا ويقول: كفى بيوم الفطر مفرِّقًا بينهن وبين رمضان.

ومحمد والحسن بن زياد من أصحاب أبـي حنيفة.

وكانت وفاة محمد سنة (١٨٩هـ) تسع وثمانين ومائة.

ووفاة الحسن سنة (٢٠٤هـ) أربع ومائتين.

٣ ـ وذكر الطحاوي[3] حديث «من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال» من طرق وأقرَّه، وكانت وفاته سنة (٣٢١هـ) إحدى وعشرين وثلاثمائة، ومولده سنة (٢٢٩) تسع وعشرين ومائتين.

٤ ـ وقال أبو الليث السمرقندي[4] في كتاب «النوازل»: «صوم

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني من أصحاب أبـي حنيفة، وهو مدوِّن مذهبه. أصله من حرستا (من قرى دمشق وقد أصبحت جزءًا منها). وُلِد بواسط ونشأ بالكوفة. ولأَّه الرشيد قضاء الرقة. تُوُفِّي بالريِّ. من تصانيفه: الجامع الصغير، والجامع الكبير، والأصل، وغيرها. (تاج التراجم ٤٠، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٥٤٧، وبلوغ الأماني في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني للكوثري).

(٢) الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، من أصحاب أبـي حنيفة. ولي القضاء. من مؤلفاته: أدب القاضي، والخراج، والفرائض، والنفقات. (تاج التراجم ١٦، والإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد، ومحمد بن شجاع للكوثري).

(٣) الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة. من كبار فقهاء الحنفية. من مؤلفاته: معاني الآثار، ومشكل الآثار، ومختصر في الفقه. (تاج التراجم ٦، وفيات الأعيان ١/ ٢٣، والحاوي في سيرة الطحاوي للكوثري).

(٤) أبو الليث السمرقندي نصر بن محمد بن إبراهيم، فقيه، مفسِّر، محدِّث، صوفي. من تصانيفه: النوازل، وخزانة الفقه، والتفسير، وتنبيه الغافلين.

الست بعد الفطر متتابعًا، منهم من كرهه، والمختار أنه لا بأس به، لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يُؤمَنُ [من][1] أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهًا بالنصارى[2]، والآن [قد][3] زال هذا المعنى».

وكانت وفاته سنة (٣٧٣هـ) ثلاث وسبعين وثلاثمائة[4].

٥ ـ وقال الحسام الشهيد في «الواقعات»[5]: «صوم الست من شوال متتابعة بعد الفطر، كرهه بعضهم. والمختار أنه لا بأس به».

ووفاته سنة (٥٣٦هـ) ست وثلاثين وخمسمائة.

٦ ـ وقال أبو حفص عمر النسفي[6]: «بعد صوم رمضان إتْباع سِتَّةٍ من شوال عند مالك: يكره، وعندنا: لا يكره» فعدّه مذهبًا نَصَب فيه الخلاف.

---

(١) سقطت من (م)، (ع).

(٢) وجه التشبه بالنصارى هو الإلحاق بالفروض لما ليس فرضًا.

(٣) زيادة من (م)، (ع).

(٤) روي أن وفاته عام ٣٩٣هـ وليس ٣٧٣هـ كما ذكر المؤلف. (تاج التراجم ٥٨، الفوائد البهية ٢٢٠).

(٥) الحسام الشهيد: هو الصدر الشهيد حسام الدِّين عمر بن عبد العزيز بن مازه البخاري، وكتابه «الواقعات» جمع فيه بين «النوازل» لأبي الليث و «الواقعات» للناطفي، ويسمَّى كتابه أيضًا: «الأجناس»، لضمّه كل فرع إلى جنسه. (كشف ٢/١٩٩٨).

(٦) أبو حفص النسفي نجم الدِّين عمر بن محمد بن أحمد السمرقندي، فقيه، مفسِّر، أصولي، متكلم. وُلد في نسف، وسكن سمرقند. من مؤلفاته: العقائد. (تاج التراجم ٣٤، الجواهر المضية ١/٣٩٤).

ووفاته سنة (٥٣٧هـ) سبع وثلاثين وخمسمائة.

٧ ـ وقال صاحب الهداية[١] في «التجنيس»: «صوم الست من شوال بعد الفطر متتابعة، منهم من كرهه، والمختار أنه لا بأس به».

ووفاته سنة (٥٩٣هـ) ثلاث وتسعين وخمسمائة.

٨ ـ وقال في «الحقائق»[٢]: «صوم ستة[٣] من شوال متصلاً بيوم الفطر يكره عند مالك، وعندنا لا يكره، وإن اختلفت مشايخنا في الأفضل. كذا في المختلف.

وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعًا، والمختار أنه لا بأس به، لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يُؤمَنُ من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهًا بالنصارى، والآن زال هذا المعنى».

٩ ـ وقال قاضيخان[٤]: «وإن صامها متفرقة فهو أبعد من الكراهة». ووفاة قاضيخان سنة (٥٩٢هـ) اثنين وتسعين وخمسمائة.

---

(١) صاحب الهداية هو المرغيناني: برهان الدِّين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، له أيضًا شرح الجامع الصغير، والتجنيس والمزيد (فتاوى)، وغيرها. (هدية العارفين ١/٧٠٢).

(٢) صاحب الحقائق هو: أبو المحامد محمود بن محمد اللؤلؤي البخاري، شرح به المنظومة النسفية. (كشف ٢/١٨٦٨).

(٣) في (ع)، (م): ست.

(٤) قاضيخان: الحسن بن منصور الأوزجندي، من مجتهدي المسائل عند الحنفية، من مؤلفاته: الفتاوى الخانية، وشرح الجامع الصغير، وشرح أدب القاضي للخصاف. (تاج التراجم ١٦، الفوائد البهية للكنوي ٦٤).

ووفاة صاحب الحقائق سنة (٦٧١هـ) إحدى وسبعين[١] وستمائة.

١٠ ــ وقال الإمام الزوزني السديدي[٢]: «صوم الست من شوال عندنا لا يكره، واختلف مشايخنا في الأفضل، فقال بعضهم: الأفضل أن يأتي بصيام ستة أيام متفرقات في الحول، وقال بعضهم: في شوال.

١/١١ ــ قال في «المحيط»[٣]: قال أبو يوسف: «يكره أن يوصل برمضان صوم ست من شوال»، وهو قول مالك والأصح أنه لا بأس به.

[لأن الكراهة إنما كانت خوفًا من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهًا بالنصارى، واليوم زال ذلك المعنى فلا يكره. ونحوه في الذخيرة][٤].

---

(١) في (ع)، (م): تسعين.

(٢) الزوزني السديدي هو: محمد بن محمود، عماد الإسلام، وابنه من الفقهاء أيضًا واسمه عبد العزيز. من مؤلفاته: نصاب الذرائع في الفقه، وملتقى البحار من منتقى الأخبار وهو شرح منظومة النسفي في الخلاف. (تاج التراجم ٤٩، والجواهر المضية ٢/ ٣١٢، ومعجم المؤلفين لكحالة ٣/ ٧٠٦).

(٣) صاحب المحيط هو: برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازه. وينسب المحيط إليه فيقال المحيط البرهاني لتمييزه عن كتب أخرى سميت (المحيط) أيضًا.

(٤) سقط من الأصل.

١١/ ٢ ــ وقال في «الينابيع»[١]: ولا يكره صوم الستة[٢] المتتابعة عقب[٣] الفطر، وقيل: يكره. والأول أصح.

١١/ ٣ ــ وذكر في «عمدة المفتي»[٤] أنه قيل: الصحيح أنه إذا صام متتابعًا ولم يجعل اليوم الثاني[٥] عيدًا لا يكره، وإلاَّ فهو مكروه، وبه نأخذ.

١١/ ٤ ــ وقال المرغيناني: المرغوبات[٦] صوم المحرم ورجب وشعبان وستة أيام من شوال متتابعة. وقيل: يستحب متفرقة في الأسبوع يومان[٧].

. . .[٨]

---

(١) صاحب الينابيع هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن زنكي الإسفرايني، جمع فيه المذاهب الأربعة مع الأدلة، واستخدم فيه الرموز. (كشف ٢/ ٢٠٥٠).

(٢) (ع)، (م): الست.

(٣) (ع): عقيب.

(٤) صاحب عمدة المفتي هو: هو الصدر الشهيد حسام الدِّين عمر بن عبد العزيز بن مازه البخاري. تُوُفِّي عام ٥٣٦هـ. (ذيل الكشف ٢/ ١٢٤).

(٥) كذا في الأصل، ولعله محرف عن (الأول) أي لم يوقع أول الأيام الست في يوم العيد. وفي (ع)، (م): الثامن.

(٦) (ع): فالمرغوبات.

(٧) أي في كل أسبوع من أسابيع شوال، بعد الأسبوع الأول الذي فيه يوم العيد، بحيث تقع كلها في شوال.

(٨) هنا زيادة في نسخة (م): [وقال القسطلاني في «مواهب الرحمان»: وعلماؤنا والشافعي لم يكرهوا إتباع عيد الفطر بست من شوال؛ لقوله ﷺ: =

١١/ ٥ ـ وقال صاحب «المبتغى»[١]: يكره صوم ست من شوال عند أبـي يـوسـف، والأصـح أنـه لا بـأس بـه، والأفضـل تفـريقهـا فـي الحول، وقيل: في شوال يوزع عليه.

١١/ ٦ ـ وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي[٢] والفقيه محمد بن حامد: التتابع فيه أفضل، للأخبار.

١١/ ٧ ـ وقال في «الذخيرة»[٣]: قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صيامًا، خوفًا من أن يلحق بالفريضة، أراد به صوم الست.

قال: هذه اللفظة تدل على الكراهة في حق العوام، لا في حق أهل العلم. ثم نقل ما تقدم[٤].

= «من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال كان كصيام الدهر». رواه مسلم وأبو داود. وكرهه مالكٌ، وهو رواية عن أبـي حنيفة وأبـي يوسف؛ لاشتماله على التشبه بأهل الكتاب في الزيادة على المفروض، والتشبه بهم منهيّ عنه. وعامَّةُ المتأخرين لم يروا به بأسًا، واختلفوا فيما بينهم في الأفضل فقيل: الأفضل وصلهما بيوم الفطر لظاهر قوله: ثم أتبعه ستًّا. وقيل: تفريقها مستحب]. وهي نص تعليقة ممن بعد المؤلف؛ لأنَّ القسطلاني بعد زمنه.

(١) صاحب المبتغى هو: عيسى بن محمد بن إينانج القرشهري. تُوُفِّي عام ٧٣٤هـ. (كشف ٢/ ١٥٨٠).

(٢) أبو بكر الإسماعيلي: هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، محدِّث فقيه شافعي. له الصحيح المستخرج على البخاري. (معجم المؤلفين ١/ ١٣٥).

(٣) الذخيرة لبرهان الدِّين عبد العزيز بن عمر بن مازه، وتسمى الذخيرة البرهانية، كما جاء في الجواهر المضية ١/ ٣٦٣.

(٤) سقط من (ع)، (م) الفقرة ١١/ ٧.

١١/٨ ــ وقال في «الوافي»[١] و «الكافي»[٢] و «المصفى»[٣]: يكره عند مالك، وعندنا: لا يكره.

١١/٩ ــ وقال في «الغاية»: عامة المتأخرين لم يروا به بأسًا. واختلفوا: هل الأفضل التفريق أو التتابع؟».

و [الزوزني السديدي] كانت وفاته في رجب سنة (٧١٠هـ) عشر وسبعمائة.

١٢ ــ وقال صاحب «مجمع البحرين»[٤]: «ولم يكرهوا إتباع الفطر بست من شوال».

وكانت وفاته سنة أربع وتسعين وستمائة (٦٩٤هـ).

١٣ ــ وقال خاتمة المتأخرين العلامة أكمل الدِّين[٥] في «شرح المشارق»: «وقد اختلف العلماء في صفة هذا الصوم: فذهب مالك إلى أنه إذا كان متتابعًا يكره. وذهب الأكثرون إلى عدم

---

(١) الوافي: ه هو لأبي البركات أحمد بن عبد الله النسفي (ت ٧١٠هـ)، وهو كالهداية.

(٢) الكافي: هو شرح الوافي، للمؤلف نفسه أبي البركات النسفي أيضًا.

(٣) المصفى: هو شرح المنظوفة النسفية في الخلاف، لأبي البركات النسفي أيضًا.

(٤) صاحب مجمع البحرين هو ابن الساعاتي: مظفر الدِّين أحمد بن علي بن ثعلب، بغدادي المولد والمنشأ، فقيه أصولي أديب. (معجم المؤلفين ٢/٤).

(٥) المراد بأكمل الدِّين: البابرتي محمد بن محمود، وهو صاحب العناية شرح الهداية، وله كتب كثيرة. (هدية العارفين ٢/١٧١).

كراهته[١]، عملاً بظاهر الحديث. وإذا كان متفرقًا في شوال فهو أبعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى».

وكانت وفاته في رمضان سنة (٧٨٦هـ) ست وثمانين وسبعمائة.

هذا ما حضرني الآن من منصوصات كتب علمائنا. وبه تبين أن أحدًا ممن تقدم هذا القائل لم يقل أن الكراهة مطلقًا أصح[٢].

[رد دعوى
نسخ رمضان لصوم الست من شوال]

وأما الكلام الذي لا فائدة له في هذا المحل فقوله: «نسخ رمضان كل صوم...» إلى آخره.

---

(١) في (م)، (ع): الكراهة.

(٢) (ع): الأصح، وسقطت من (م). وقد اختار المؤلف نصوصًا لفقهاء الحنفية قبل التَّبَّاني وهي تمثل أهم كتبهم في عصر المؤلف وأوثقها، ولدى مراجعة عدد من الكتب الفقهية بعد عصر المؤلف تبين أنها لم تخرج عما أورده من نصوص فلم أجد داعيًا لسردها.
وقد رأيت أن أشير إلى كلام العلاَّمة ابن الهمام، المتوفَّى ٨٦١هـ، وهو شيخ المؤلف، فقد قال في فتح القدير ٢/٧٨: «صوم ستة من شوال، عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهته، وعامة المشايخ لم يروا به بأسًا. واختلفوا فقيل: الأفضل وصلها بيوم الفطر، وقيل: تفريقها في الشهر. وجه الجواز: أنه قد وقع الفصل بيوم الفطر فلم يلزم التشبُّه بأهل الكتاب.
وجه الكراهة: أنه قد يفضي إلى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة المداومة، ولذا سمعنا من يقول يوم الفطر: نحن إلى الآن لم يأت عيدنا، أو نحوه.
فأما عند الأمن من ذلك فلا بأس، لورود الحديث به».

وقوله: «وهذا وظيفة الجهال» ليس من كلام مالك، وإنما هو أول كلام نفسه[1].

وهو كلام مردود عليه، شاهد عليه بما لا يخفى.

[إثبات استحباب صوم الست من شوال عند أهل العلم]

فقد قال في «المغني»[2] و «الغاية»[3] أن هذا الصوم مستحب عند كثير من أهل العلم. رُوِي ذلك عن كعب الأحبار، والشعبي، وميمون بن مهران.

وبه قال عبد الله بن المبارك[4]، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومن عددناه من علمائنا.

فكعب الأحبار[5]: تابعي كبير جليل. روى عن[6]

---

(١) في (م): كلامه بنفسه.

(٢) هو المغني، لابن قدامة ٣/ ١٥٦، ط. العاصمة بالقاهرة، وهو لبيان مذهب الحنابلة.

(٣) لم يتَّضح لي المراد به، ولعله «الغاية القصوى في دراية الفتوى» للبيضاوي ٦٨٥هـ، فتكون الإشارة إليه لبيان مذهب الشافعية. وذلك ليقرر أن الاستحباب هو ما عليه جمهور الفقهاء، خلافًا للمالكية.

(٤) سنن الترمذي ١/ ١٤٦، قال ابن المبارك: هو حسن، هو مثل صيام ثلاثة أيام من كل شهر، ثم نقل عنه اختياره أن تكون أول الشهر وجواز تفريقها.

(٥) اسمه كعب بن ماتع الحميري، له ترجمة في البداية والنهاية لابن كثير ١/ ٣٣ ــ ٣٥ وغيرها.

(٦) في الأصل: «عنه»، وهو خطأ ظاهر.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجماعة من الصحابة [رضوان الله عليهم][1].

والشعبي[2]: أدرك خمسمائة صحابي، وسمع من ثمانية وأربعين منهم.

وميمون بن مهران: تابعي أيضًا، وهو قاضي عمر بن عبد العزيز على الجزيرة[3].

ومَن بعدهم من الأئمة المذكورين مشهور علمهم واجتهادهم.

[الرد على ادعاء أن حديث صوم الست من شوال موضوع]

وقوله[4]: «وكل حديث فيه فهو موضوع» دعوى كاذبة[5]. فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «هو من ثلاثة أوجه عن النبي ﷺ»، يريد به أنه روي من حديث أبي أيوب، ومن حديث ثوبان، ومن حديث جابر[6]:

---

(١) الزيادة من (م).

(٢) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل، له ترجمة في البداية والنهاية، لابن كثير ١/ ٢١٤ ـ ٢١٦.

(٣) له ترجمة في البداية والنهاية، لابن كثير ٩/ ٣١٤ ـ ٣١٩.

(٤) أي: الجلال التَّبَّاني.

(٥) المقصود غير صحيحة. والتعبير بالكذب لبيان عدم صحة القول أسلوب معروف في اللغة.

(٦) صحيح مسلم ٣/ ١٦٩، وسنن الترمذي ١/ ١٤٦، وقال: وفي الباب عن جابر =

[ثبوت حديث صوم الست من شوال
من طريق أبي أيوب]

١ ــ فحديث أبي أيوب: رواه مسلم في صحيحه، والترمذي، وقال: حسن، وأبو داود، وابن ماجه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوال كان كصيام الدهر»[1].

وقد أغنى تصحيح مسلم وتحسين الترمذي عن إبداء السند.

[ثبوت حديث صوم الست من شوال
من طريق ثوبان]

٢ ــ وحديث ثوبان: رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، عن الربيع بن سليمان، عن يحيى بن حسان، عن يحيى بن حمزة[2]، عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان.

وعن محمود بن خالد، عن محمد بن شعيب بن سابور، عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان.

= وأبي هريرة وثوبان، وسنن أبي داود ١/ ٥٦٧، وسنن الدارمي ٢/ ٢١، وسنن البيهقي ٤/ ٢٩٢، وصحيح ابن خزيمة ٣/ ٢٩٨، وصحيح ابن حبان (موارد الظمآن) ١/ ٢٣٢.

(١) المصدر السابق.

(٢) في (م): سقطت.

وابن ماجه عن هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد، عن يحيـى بن الحارث، عن أبـي أسماء، عن ثوبان[1].

والطبراني عن المقدام بن داود، عن أسد بن موسى، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ثور بن يزيد، عن يحيـى بن الحارث، عن أبـي أسماء، عن ثوبان.

عن النبـي ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال، فإن ذلك صيام سنة»[2].

ورواه سعيد بن منصور: «من صام رمضان: شهر بعشرة أشهر، وصام ستة أيام بعد الفطر ذلك إتمام سنة».

ويحيـى بن الحارث وأبو أسماء الرحبـي شرط الصحيح.

[ثبوت حديث صوم الست من شوال من طريق جابر]

٣ ــ وحديث جابر: رواه الإمام أحمد من طريق عمرو بن جابر الحضرمي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان وستة من شوال فكأنما صام السنة كلها»[3].

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٩ عن ثوبان.

(٢) في (م): [صيام سنة كلها] وهو خطأ سببه تداخل الكلام.

(٣) مسند أحمد ٣/ ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٤٤ عن جابر، و ٥/ ٤١٧، ٤١٩ عن أبـي أيوب.

وعمرو بن جابر تكلم فيه، لكن المعنى ثابت بنص الكتاب:

قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب «العارضة»[1]: من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر له صوم الدهر قطعًا بالقرآن ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] شهر بعشرة وستة أيام بشهرين، فهذا صوم الدهر.

[الجواب عن شبهتي التسوية بصوم رمضان، والتشبيه بصوم الدهر المنهي عنه]

وفي هذا سؤالان مشهوران:

[شبهة التسوية بصوم رمضان]:

أحدهما: عند الإمام الطحاوي، في كتاب «مشكل الآثار» قال: «وقد قال قائل: إن مثل هذا لا ينبغي أن يقبل؛ لما فيه من أن صوم غير رمضان يعدل صوم رمضان».

ولا خلاف في أنه لا صوم أفضل من صوم رمضان.

فالجواب عن ذلك:

أن لصوم رمضان فضيلة كما ذكر[3]. من ذلك ما روي أن

(١) في الأصل: «المعارضة» وهو تحريف. والمراد: عارضة الأحوذي شرح الترمذي.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٦٠.

(٣) (م)، (ع): ذكره.

رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»[1].

وروي: «من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»[2].

وروي أيضًا: «من صام رمضان وقامه إيمانًا واحتسابًا غُفِر له ما تقدم من ذنبه»[3].

فحقيقة الحديث[4] على الصيام والقيام. والله أعلم.

ثم إذا كان صيام رمضان مفروضًا وقيامه مسنونًا، والله عزَّ وجلَّ يجود على عباده من الثواب على أداءِ فرائضه بما شاء فقد يكون الله عزَّ وجلَّ يكفر عن صيام رمضان مع ذلك ما يكون منه في بقية عشرة أشهر، وعلى صومِ ستة أيام من شوال لتكون الحسنة بعشرة[5] أمثالها، كما قال الله تعالى في كتابه[6]، فيكون ذلك مع ما جاد به عزَّ وجلَّ لمن يصوم شهر رمضان كفارة للسَّنَة كلها. وبالله التوفيق.

---

(١) أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد ٢/ ٢٣٢، وأصحاب السنن الأربعة. (فيض القدير للمناوي ٦/ ١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة. (فيض القدير للمناوي ٦/ ١٩١).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢/ ٥٠٣ عن أبي هريرة، وأورده السيوطي في الجامع الكبير ١/ ٧٩٢.

(٤) نسخة (م): (فحقيقة الحث).

(٥) (ع): عشر.

(٦) يشير إلى الآية ١٦٠ من سورة الأنعام: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾.

[شبهة التشبيه بصوم الدهر المنهي عنه]:

والثاني: أورده في «المغني» ونقله في «الغاية» وهو: فإن قيل: لا دليل في الحديث على فضيلتها، لأن النبي ﷺ شبه صيامها بصيام الدهر وهو مكروه.

والجواب: إنما كره صوم الدهر لما فيه من الضعف، والتشبيه بالتبتل، ولولا ذلك لكان فضلاً عظيمًا، لاستغراقه الزمان بالعبادة والطاعة.

والمراد بالخبر التشبه به في حصول العبادة على وجه عَرِيٍّ عن المشقة.

كما قال عليه السلام: «من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام الدهر»[1]، ذكر ذلك حثًّا على صيامها وبيان فضلها، ولا خلاف في استحبابها.

ونهى النبي ﷺ عبد الله بن عمر[2] عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث.

---

(١) وقد جاء الاحتراز من التشبيه الذي قد يفهم على غير وجهه في رواية أخرى لهذا الحديث «لا صام من صام الدهر، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله» حيث قدَّم الممنوع وهو الصيام الفعلي للدهر وألحقه بالبديل المشروع المؤدي للثواب دون مشقة.

(٢) في نسخة (ع): (عمرو)، وهو الصواب.

وقال ﷺ: «من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1] فكأنما قرأ ثلث القرآن» أراد التشبيه بثلث القرآن في الفضل، لا في كراهة[2] الزيادة عليه[3].

[جواز تفريق صوم الست من شوال أو تتابعها بعد يوم العيد]

قال صاحب «المغني»: «إذا ثبت هذا، فلا فرق بين كونها متتابعة أو متفرقة، في أول الشهر أو في آخره، لأن الحديث ورد مطلقًا من غير تقييد. ولأن فضلها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يومًا، والحسنة بعشر أمثالها فيكون ذلك كثلاثمائة وستين يومًا، وهي السنة كلها. فإذا وجد ذلك في كل سنة صار كصيام الدهر. وهذا المعنى يحصل مع التفريق. والله أعلم»[4].

---

(١) سورة الإخلاص: الآية ١.

(٢) في الأصل: (كل كراهة)، والتصويب من (م)، (ع)، ولا مكان لـ (كل) هنا.

(٣) ومن الأمثلة على أن التشبيه بصيام الدهر لا يفهم منه الحرمة أو الكراهة، بل المراد منه ــ كما قال المؤلف ــ حصول الثواب الكبير من غير مشقة قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «وصم من الشهر ثلاثة أيام، فإن الحسنة بعشر أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر». أخرجه البخاري، ومسلم.

(٤) آخر الأصل.

[خاتمة التأليف]

ولمَّا تَمَّ هذا سَمَّيتُه: «تحرير الأقوال في صوم الست من شوال». واللَّـٰهَ سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به ويُيَسِّر لنا العمل بما عَلّم، إنه سبحانه وتعالى أكرم مسؤول. وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله وحده(١).



(١) آخر نسخة (ع).

* * *

* تمت المقابلة في المسجد الحرام يوم الثلاثاء ٢٣ رمضان المبارك قبيل أذان المغرب بين نسخة فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار مع النسخ الأخرى، فنسخة (الأصل) بيد الأخ الأستاذ الشيخ مساعد العبد الجادر، ونسخة (ع) بيد الشيخ رمزي دمشقيَّة، ونسخة (م) بيد الدكتور عبد الله محارب، وقام بالتصحيح والضبط كاتب هذه السطور الفقير إلى الله نظام يعقوبي. فصحّ وثبت، والحمد لله وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وكتبه

نظام يعقوبي

ملحق
في تحرير مذهب المالكية
في حكم صوم الست من شوال

١ ــ كلام الإمام مالك، وشرح الزرقاني:

سبق في صفحة (٣٢) إيراد عبارة الإمام مالك في الموطأ، بروايتي يحيى الليثي (٢٠٦ ــ ٢٠٧، ط. الشعب)، والقعنبي (٢٣٠).

وفيما يلي إعادتها مع شرح الزرقاني لها ٢/ ١٩٠ خارج الأقواس:

(قال يحيى: وسمعت مالكًا يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان أنه لم ير أحدًا من أهل العلم والفقه)، والاجتهاد (يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف) الذين لم أدركهم، كالصحابة، وكبار التابعين (وإن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يُلحِق) بضم الياء وكسر الحاء (برمضان ما ليس منه أهلُ الجهالة) بالرفع، فاعل

«يلحق» (والجفاء) الغلظ والفظاظة (لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم ورأوهم يعملون ذلك).

قال مطرف: فإنما كره صيامها لذلك، فأما من صامها رغبة لما جاء فيها، فلا كراهة.

وفي مسلم والسنن عن أبي أيوب مرفوعًا: «مَن صام رمضان ثمَّ أتبعه ستًّا من شوال كان كصيام الدهر»، قال عياض: لأنَّ الحسنة بعشرة، والستة تمام السنة، كما رواه النسائي.

قال شيوخنا: إنما كره مالك صومها مخافة أن يُلحق الجهلةُ برمضان غيره. أما صومها على ما أراده الشرع فلا يكره.

وقيل: لم يبلغه الحديث، أو لم يثبت عنده، أو وجد العمل على خلافه.

ويحتمل أنه كره وصل صومها بيوم الفطر، فلو صامها أثناء الشهر فلا كراهة، وهو ظاهر قوله: «ستة أيام بعد الفطر من رمضان».

وقال أبو عمر [ابن عبد البر]: كان مالك متحفظًا كثير الاحتياط في الدين، والصيام عمل بر، فلم يره من ذلك خوفًا على الجهلة كما أوضحه. (انتهى).

ووجه كونه لم يثبت عنده ـ وإن كان في مسلم ـ أنَّ فيه

سعد بن سعيد، ضعَّفه أحمد بن حنبل، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث، وقال ابن عيينة وغيره: إنه موقوف على أبي أيوب، أي: وهو مما يمكن قوله رأيًا، إذ الحسنة بعشرة. فله علَّتان: الاختلاف في رواية، والوقف. (انتهى).

وقد عثرت على عبارة للحسن البصري قد يفهم منها عدم قوله بالاستحباب، وهي ما جاء في سنن الترمذي (١/١٤٦، ط. استانبول): أنَّ الحسن البصري كان إذا ذُكر عنده صيام ستة أيام من شوال فيقول: والله لقد رضي الله بصيام هذا الشهر عن السنة كلها.

وقد يكون المقصود الإشارة إلى فضل رمضان وأنَّه وحده كصيام السَّنة. والله أعلم.

٢ ـــ عبارة ابن رشد الحفيد، المتوفى سنة ٥٩٥هـ:

قال ابن رشد في بداية المجتهد ١/٣٠٨:

وأما الست من شوال فإنه ثبت أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوال كان كصيام الدهر»، إلاَّ أنَّ مالكًا كره ذلك: إما مخافة أن يُلحِق الناس برمضان ما ليس من رمضان، وإما لأنه لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عنده وهو الأظهر.

٣ ــ عبارة ابن شاس، المتوفى عام ٦١٦هـ:

قال ابن شاس في عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/ ٣٦٩، ط. دار الغرب):

وورد في الصحيح صيام ستَّة أيام من شوال، إلَّا أنَّ مالكًا اتقى أن يُلحِق الجاهل بالفرائض ما ليس منها ــ على أصله في كراهية التحديد ــ واستحب صيامها في غير ذلك الوقت، لحصول المقصود به من تضاعف أيامها وأيام رمضان حتى تبلغ عدة العام، كما قال ﷺ: «صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، صيام ستة أيام بشهرين، فذلك صيام سنة».

ومحمل تعيين محلها في شوال عقيب الصوم على التخفيف في حق المكلف لاعتياد الصيام، لا لتخصيص حكمها بذلك الوقت، فلا جرم لو فعلها في عشر ذي الحجة ــ مع ما روي من فضل الصيام فيه ــ لكان أحسن، لحصول المقصود، مع حيازة فضل الأيام المذكورة، والسلامة مما اتَّقاه مالك رضي الله عنه.

٤ ــ عبارة القرافي، المتوفى عام ٦٨٤هـ:

قال القرافي في الذخيرة (٢/ ٥٣٠، ط. دار الغرب):

وفي مسلم: «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال كأنما صام الدهر كله»، واستحب مالك صيامها في غيره خوفًا من إلحاقها برمضان عند الجهَّال. وإنما عينها الشرع من شوال للخفَّة على المكلف بسبب قربه من الصوم، وإلَّا فالمقصود حاصل في

غيره، فيشرع التأخير جمعًا بين مصلحتين.

ومعنى قوله: «فكأنما صام الدهر» أنَّ الحسنة بعشرة، فالشهر بعشرة أشهر، والسِّتة بستين كمال السَّنة، فإذا تكرر ذلك في السنين فكأنَّما صام الدهر.

سؤال: يشترط في التشبيه، المساواة أو المقاربة، وهاهنا ليس كذلك؛ لأنَّ هذا الصوم عشر صوم الدهر، والأجر على قدر العمل، ولا مقاربة بين عشر الشيء وكله.

جوابه: معناه: فكأنما صام الدهر أنْ لو كان من غير هذه الأمة، فإن شهرنا بعشرة أشهر لمن كان قبلنا، والسِّتة بشهرين لمن كان قبلنا، فقد حصلت المساواة من كل وجه.

تنبيه:

هذا الأجر مختلف الأجر، فخمسة أسداسه أعظم أجرًا؛ لكونه من باب الواجب، وسدسه ثواب النفل.

فائدة:

إنما قال «بستٍّ» بالتذكير، ولم يقل «بستة» رعيًا للأصل، فوجب تأنيث المذكر في العدد، لأنَّ العرب تغلِّب الليالي على الأيام لسبقها، فتقول: لعشر مضين من الشهر.

٥ ــ عبارة الدردير، المتوفى عام ١٢٠١هـ:

قال الدردير في شرحه لكتاب أقرب المسائل «الشرح الصغير» (١/ ٦٩٢، ط. دار المعارف):

وكُرِه تعيين الثلاثة البيض الثلاثة عشر وتالياه، فرارًا من التحديد، كستة من شوال إن وصلها بالعيد مظهرًا لها، لا إن فرَّقها، أو أخَّرها، أو صامها في نفسه خفية، فلا يكره؛ لانتفاء علَّة اعتقاد الوجوب.

وجاء في حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير:

اعلم أنَّ الكراهة مقيدة بخمسة أمور تؤخذ من عبارة الشارح [الدردير]، والمجموع [للعلاَّمة الأمير]، فإن انتفى قيد منها فلا كراهة، وعلى هذا يُحمل الحديث، وهي:

١ ــ أن يوصلها في نفسها،

٢ ــ وبالعيد،

٣ ــ مظهرًا لها،

٤ ــ مقتدًى به،

٥ ــ معتقدًا سُنِّيَّتها لرمضان، كالرواتب البعدية.

٦ ــ عبارة الدسوقي، المتوفى عام ١٢٣٠هـ:

قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير للدردير لمختصر خليل (١/ ٥١٧، ط. عيسى البابي)، بعد أن استعرض عبارة الدردير المذكورة أعلاه، والأمور الخمسة التي تتقيَّد بها الكراهة وأن انتفاء قيد منها تنتفي به الكراهة:

وبحث فيه شيخنا [العدوي صاحب الحاشية على الخرشي] بأنَّ قضيته أنه لو انتفى الاقتداء به لم يكره ولو خيف عليه اعتقاد الوجوب، وليس كذلك. وقضيته أيضًا أنه لو انتفى إظهارها لم يكره ولو كان

يعتقد سنِّيَّة اتِّصالها، وليس كذلك، بل متى أظهرها كره فعلها، اعتقد سنِّيَّة اتِّصالها أو لا، وكذا إن اعتقد سنِّيَّته كره فعلها، أظهرها أو لا . .
فكان الأولى أن يقال: فيكره لمقتدى به، ولمن خاف عليه اعتقاد وجوبها إن صامها متَّصلة برمضان متتابعة وأظهرها، أو كان يعتقد سنِّيَّة اتِّصالها، فتأمَّل.





فهـرس الآيـات

❑ ❑ ❑

فهـرس الأحـاديث

❑ ❑ ❑

المحتوى

الموضوع	الصفحة

* * *

الموضوع	الصفحة

الكتاب محققًا



لِقَاءُ العَشْرِ الأَوَاخِرِ
بِالمَسْجِدِ الحَرَامِ
(٢٧)

إِجَازَةُ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ
عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ
لِلشَّيخ أَحْمد بن عيسى النَّجدِي
والشَّيخ راشد بن عيسى المالكي البحريني

اعتنى بها
مُحَمَّد بن نَاصِر العجمي

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

إِجَازَةُ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ

عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ

الطَّبْعَةُ الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلاميّة
للطّباعة والنّشر والتّوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb



قالوا في الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ

● «العَلَمُ المفرد، والألمعي الأوحد، جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول، عالم العلوم الربَّانية، عارف السُّنَّة النَّبوية، صاحب التَّحقيقات التي لم تزل تتجلَّىٰ وتنجلي عبد اللطيف آل الشيخ النَّجدي الحَنْبلي...».

محمود شكري الألوسي
«فتح المنان» له (ص ٢)

● «الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، وقُدوة العلماء الأعلام عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن. كان إماماً، عالماً، فاضلاً، بارعاً، مُحدِّثاً، فقيهاً أصوليّاً. وكان في الحفظ آيةً باهرةً، مُتَوَقِّدَ الذَّكاءِ، كأن العلوم نصب عينيه، وكان كثير المُطالعة، مُلازماً للتدريس، مُرغباً في العلم مُعيناً عليه...».

إبراهيم بن عيسى
«عقد الدرر» له (ص ٩٨، ٩٩)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الذي منَّ على هذه الأُمَّة بصحَّة الرِّواية وعلوِّ الإسناد، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّه محمَّد خير العباد وعلى آله وصحبه إلى يوم الحشر والتَّناد.

أما بعد:

فإنَّ الإمام العلاَّمة، والفقيه الفهَّامة، مُفيد الطَّالبين، وبقية العلماء الزَّاهدين في عصره، ووارث العلم كابراً عن كابر ـ آباؤه وجدوده وأعمامه وإخوانه ـ الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن الإمام محمَّد بن عبد الوهاب، المتوفَّى سنة (١٢٩٣هـ)، من الأئمَّة الرَّاسخين والعلماء الربَّانيِّين.

وقد كان برفقة والده الإمام الشيخ عبد الرحمن لمَّا نقل إلى مصر سنة (١٢٣٣هـ)، وأقام بها إحدى وثلاثين سنة، فدرس العلم على والده وغيره ممَّن كانوا معه من علماء نجد.

ثُمَّ أخذ عن علماء مصر كالشيخ إبراهيم الباجوري شيخ الأزهر، والشيخ مصطفى الأزهري، والشيخ أحمد الصعيدي،

ومفتي الإسكندرية الشيخ العلاَّمة محمَّد بن محمود الجزائري الحنفي الأثري[1]، وغيرهم. وقد أخذ عن الأخير رواية «صحيح البخاري» وبقية الكتب الستة.

ولما عاد الشيخ عبد اللطيف إلى بلده الرياض المعمورة، وأُنِيطَت به كثير من جلائل الأعمال العلمية والدعوية والجهادية لم يترك نصيب التدريس وبثّ العلم، فملأ البلاد علماً، وأعاد سيرة السلف في إحيائه[2].

وقد أخذ عنه خلائق لا يحصون وفضلاء كثيرون، فممَّن أخذ عنه واستجازه: العلاَّمة الجليل الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى النَّجدي[3]، العالم المعروف، شارح نونية ابن قيِّم الجوزية، فإنه قد طلب من الشيخ الإجازة فأعطاه الشيخ مراده وأجازه، كما طلب منه

---

(١) انظر ترجمته في: «الأعلام»، للزركلي (٧/ ٨٩).

(٢) انظر ترجمة الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في: «عنوان المجد في تاريخ نجد»، لعثمان بن بشر (٢/ ٤٣، ٤٧، ٢٥٦، ٢٧٧ ــ ٢٨٠ من التعليق عليه)؛ و «عقد الدرر»، لإبراهيم بن عيسى النجدي (ص ٩٨، ٩٩)؛ و «تراجم لمتأخِّري الحنابلة»، لسليمان بن حمدان (ص ١٥)؛ و «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، لابن بسَّام (١/ ٢٠٢ ــ ٢١٤).

(٣) وُلِد الشيخ أحمد بن عيسى سنة (١٢٥٣هـ)، وتوفِّي سنة (١٣٢٩هـ). انظر ترجمته في: «فهرس الفهارس»، للكتاني (١/ ١٢٥)؛ و «تراجم متأخِّري الحنابلة»، لابن حمدان (ص ١٢٠ ــ ١٢٣)؛ و «علماء نجد»، لابن بسَّام (١/ ٤٣٦ ــ ٤٥٢).

الشيخ راشد بن عيسى المالكي البحريني[1] الإجازة في «الكتب الستَّة» فأجازه بها كذلك.

* * *

أما إجازة الشيخ أحمد بن عيسى وطلبه لها فإنها تقع في ورقتين، وقد كتب الشيخ أحمد بخطّه الجميل طلب الاستدعاء[2] بالإجازة ونص الإجازة أملاه الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ على أحد طلَّابه، وكان ذلك سنة (١٢٨٧هـ)، وهذه الإجازة في مكتبتي الخاصة.

وأما إجازة الشيخ راشد بن عيسى المالكي فإنها تقع في ورقة واحدة، وهي من إملاء الشيخ عبد اللطيف وبنفس الخط السابق سنة (١٢٨٣هـ)، وهذه الإجازة محفوظة عند أحد أحفاد الشيخ راشد بن

(١) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر، اللَّهُمَّ إلاَّ ما ذكره الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في: «التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية» (ص ١١٢)، في ذكره لحكَّام البحرين، حيث ذكر الحاكم الرابع وهو الشيخ محمد بن خليفة، فقال: «واشتهر في زمانه من العلماء: . . . ، والشيخ راشد بن عيسى المالكي»، وذكر أيضاً (ص ١٤٣) جماعة من العلماء في عهد الحاكم الشيخ عيسى بن علي، فقال: «والشيخ عيسى بن راشد بن عيسى المالكي، مفتي المحرق الحالي»، أي ابن هذا العالِم، ونظرة إلى ميسرة.

(٢) الاستدعاء: هو أن يطلب رجل من العالم الإجازة سواء لوحده أو مع غيره من الناس. انظر: «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي»، لمحمد أحمد دهمان (ص ١٥).

عيسى، وهو الأستاذ عبد العزيز بن الشيخ بن الشيخ محمد بن عيسى من مدينة المحرق في البحرين، وقد أتحفني بصورة منها الشيخ المفضال نظام يعقوبي، فجزاه اللّٰه خيراً.

وإليك نصّ طلب الشيخ أحمد بن عيسى النجدي للإجازة من الإمام الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ وإجازته له، ثُمَّ إجازته للشيخ راشد بن عيسى المالكي البحريني:

وقد سمع مني صاحب هذا الثبت وهو الشيخ الفاضل سلالة الرسول وقرة عين
حيدرة والبتول ابو محمد عبد القادر بن عبد القادر بن عبد اللطيف الرافعي الحنفي
اوائل الكتب التي تضمنتها رسالة الشيخ البصري كما سمع مني ثلاثة احاديث
من جامع مسانيد الامام ابي حنيفة واجزته ان يروي كل ذلك عني وجميع ما يجوز
عني روايته من مسانيد ومروياتي وقرأ علي سورة الفاتحة بقراءتها المذكورة واجزته
بها وبجميع مروياتي بشرطها واوصيه واياي بتقوى الله في السر والعلن و
الاخلاص له فيما ظهر وبطن وان لا ينساني من دعواته في اوقات خلواته ونسأله
سبحانه ان يوفقنا لصالح العمل والاخلاص له عز وجل وان يختم لنا بما ختم به
لاوليائه الصالحين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه قال ذلك وكتبه الفقير
الى الله سبحانه محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري المفتي ابن العنابي باواخر رمضان
سنة ١٢٦٤



صورة إجازة بخط الشيخ محمد بن محمود الجزائري. مفتي الإسكندرية، شيخ الشيخ عبد اللطيف، وقد ساق نفس السند السابق إلى البخاري.

(إجازته لعبد القادر الطرابلسي، التيمورية رقم ١٦٧ مصطلح الحديث)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مجيب من سأله ومثيب من علق به رجاه وأمله الكريم الذي من أقبل
عليه قبله ومن أعرض عنه ما رداه وخذله الذي جعل العلماء سادة وقادة و
جلا دياجي الشبهات بأنوارهم الوقادة وأظهر ببيانهم الدين ورفع بهم عماده و
أعلا بنصائحهم الحق وأسس أطواده أحمده على أن شاد بعد [illegible] منار الدين و
خص هذه الأمة بأن جعل فيها مجددين وأشكره على رفع التوحيد وعز بنوده و
أسأله خفض الباطل ومحو جنوده اللهم صل على أشرف ماش وراكب محمد الذي حاكى
جوده الغمام الساكب وزاحم شرفه الكواكب بالمناكب وعلى آله ذوي المكارم و
المناقب وصحبه النائلين بصحبته أعلى المراتب وسلم تسليما كثيرا
من الفقير إلى الله تعالى أحمد بن إبراهيم بن عيسى إلى الجناب شيخنا الوالد حاوي طريف المجد
والتالد بحر العلم الزاخر وبدر المجد الزاهر الصادق عليه المثل السائر كم ترك الأول
للآخر الشيخ المكرم عبد اللطيف بن عبد الرحمن بلغه الله في الدارين أمله وأصلح
شأنه وتقبل عمله ولا برحت تجارته غير خاسرة وسعادة دنياه متصلة بسعادة
الآخرة آمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وفضله ونفحاته وبعد فالداعي للأبي
أن يحمل هذا الطرس بمسك المداد هو منشور الشوق والوداد والسؤال عن الأحوال
العوال لا زالت في اعتدال والحديث ما حسن و[illegible] الأخبار والسلامة ودائم
العافية والكرامة والحمد لله على إنعامه حمدا يوجب المزيد من إكرامه وبعد
فالمطلوب من إحسانك الطارف والتالد أجازني كما أجازني شيخنا الوالد قدس الله
روحه ونور ضريحه إجازة عامة بجميع ما أخذته عن مشايخك النجديين و
المصريين من كتب الإسلام من منقول ومعقول وفروع وأصول رزقك الله

صورة طلب الشيخ أحمد بن عيسى للإجازة من الشيخ عبد اللطيف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه وعبده وعلى آله وصحبه من بعده أما بعد فإني رويت
صحيح البخاري عن شيخنا مفتي الجزائر محمد بن محمود بن محمد الجزائري وأجازني به بداره بالإسكندرية في
ثاني عشر جمادى الآخرة من سنة سبع وأربعين ومائتين وألف وهو يرويه عن والده أبي الثناء محمود
بن محمد الجزائري سماعا وقراءة ووالده يرويه عن والده أبي عبد الله محمد بن حسين العنابي وأنبأنا به
شيخنا محمد بن محمود أيضا عن جده محمد المذكور إجازة وهو أخذه سماعا وقراءة على والده حسين
بن محمد وهو كذلك على الخيرات مصطفى بن رمضان العنابي وهو عن شيخه أبي عبد الله محمد بن
شقرون القري وهو عن شيخه أبي الحسن علي الأجهوري المالكي وهو عن شيخه عمر بن الجائي الحنفي
وهو عن الشيخ زكريا الأنصاري وهو عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بإسناده المقرر في شرحه على الصحيح
المسمى بفتح الباري قال شيخنا وقد شارك جدي والده في تلقيه عن الشيخ مصطفى المذكور
وبهذا الإسناد أروي بقية الكتب الستة وسائر روايات الحافظ ابن حجر الذي تضمنها معجمه وأخبرني
بها إجازة شيخنا الشيخ محمد بن محمود الجزائري المذكور عن شيخه أبي الحسن علي بن عبد القادر بن الأمين
الجزائري المالكي سماعا للبعض وإجازة للباقي عن شيخه أحمد الجوهري عن أحمد بن محمد بن أحمد البنا
عن أبي الحسن علي الأجهوري عن عمر بن الجائي عن زكريا الأنصاري عن الحافظ ابن حجر المذكور وبهذا
السند أيضا أروي سائر روايات ابن حجر المذكورة في معجمه ورواه لنا شيخنا المذكور بأعلى سند يوجد
في الدنيا عن شيخه ابن الأمين المذكور عن شيخه أبي الحسن علي بن مكرم الله العدوي الصعيدي عن شيخه
أبي عبد الله محمد عقيلة المالكي عن الشيخ حسن بن علي العجيمي عن الشيخ أحمد بن محمد العجل اليمني
عن يحيى بن مكرم الطبري عن إبراهيم بن محمد بن صدقة الدمشقي عن عبد الرحمن بن عبد الأول الفرغاني
عن محمد بن شاذبخت الفارسي عن يحيى بن عمار بن مقبل بن شاهان الختلاني عن الفربري عن الإمام
البخاري فبيني وبين البخاري بهذا الإسناد اثنا عشر رجلا فيقع لي ثلاثياته بستة عشر وبهذا
الإسناد إليه قال حدثنا مكي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه

صورة إجازة الشيخ عبد اللطيف للشيخ أحمد بن عيسى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعبده وآله وصحبه من بعده أما بعد فإني تلقيت صحيح البخاري وصحيح مسلم بن الحجاج
وبقية الكتب الستة إجازة عن شيخنا أحمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزايري الحنفي بثغر الإسكندرية سنة
ثمان وأربعين ومايتين وألف وهو رواها سماعا لبعضها وإجازة لباقيها عن جده محمد بن الحسين الجزايري عن والده
حسين بن محمد الجزايري عن أخيه لأمه مصطفى بن رمضان العنابي وهو عن شيخه أبي عبد الله محمد بن شقرون
المغربي عن أبي الحسن علي الأجهوري المالكي عن شيخه عمر بن الجائي الحنفي وهو عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وهو عن
الحافظ ابن حجر العسقلاني بإسناده المقرر في شرحه على الصحيح وبهذا السند أروي جميع مروياته التي تضمنها معجمه
ح وأخبرنا شيخنا المذكور بصحيح البخاري إجازة وهو تلقاه سماعا لبعضه وإجازة لباقيه عن شيخه أبي الحسن علي
بن عبد القادر بن الأمير الجزايري المالكي عن شيخه أحمد الجوهري عن أحمد بن محمد بن أحمد البنا عن أبي الحسن علي
الأجهوري عن عمر بن الجائي عن زكريا الأنصاري عن الحافظ ابن حجر وبهذا السند نروي ساير مرويات الحافظ
ابن حجر التي تضمنها معجمه ح وأجازنا شيخنا بأعلى سند يوجد في الدنيا بصحيح البخاري عن شيخه ابن الأمير المذكور
عن شيخه أبي الحسن علي بن مكرم الله العدوي الصعيدي عن شيخه أبي عبد الله محمد عقيلة المكي عن الشيخ
حسن بن علي العجيمي عن الشيخ أحمد بن محمد العجيل اليمني عن يحيى بن مكرم الطبري عن إبراهيم بن محمد بن صدقة
الدمشقي عن عبد الرحمن بن عبد الأول الفرغاني عن محمد بن شاذبخت الفارسي عن يحيى بن عمار بن مقبل
بن شاهان الختلاني عن الفربري عن الإمام البخاري فبيني وبين البخاري بهذا الإسناد اثني عشر
رجلا فيقع لي ثلاثياته بستة عشر رجلا وبهذا الإسناد إليه قال حدثنا مكي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن
أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ
مقعده من النار وقد أجزت بهذا الحديث وببقية صحيح البخاري وساير الكتب الستة الشيخ راشد
بن عيسى إجازة مطلقة عامة بشرطها المقرر في محله وأوصيه بتقوى الله تعالى في السر والعلن
والإخلاص له فيما ظهر وبطن وأن يتمسك بما كان عليه السلف الصالح وأئمة الهدى في باب معرفة الله
بصفات كماله ونعوت جلاله وفي معرفة حقه ومراده من عباده وأن يجاهد في الله حق جهاده
قال ذلك وأملاه عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب
غفر الله له ولوالديه ووالديهم وختم له بالصالحات إنه جواد كريم رؤوف رحيم وصلى الله وسلم على
عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين سنة

١٢٩٠

١٧/١/١

صورة إجازة الشيخ عبد اللطيف لراشد بن عيسى

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٢٧)

إجازة الشيخ العلامة
عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ

للشيخ أحمد بن عيسى النجدي
والشيخ راشد بن عيسى المالكي البحريني

اعتنى بها
محمد بن ناصر العجمي

إِجَازَةُ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ

عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ

لِلشَّيخ أحْمَد بن عيسى النَّجدِي



[طلب استدعاء الشيخ أحمد بن عيسى النجدي للإجازة من الشيـخ عبد اللطيف آل الشيخ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه مُجِيب مَنْ سَأَلَهُ، ومُثِيب مَن عَلَّق به رجاه وأَمَلَه، الكريم الذي مَن أقبل عليه قَبِلَه، ومَن أعرض عنه أَرْدَاهُ وخذله، الذي جعل العلماء سادَةً وقادَة، وجلاَّ دياجر الشُّبهات بأنوارِهم الوقَّادة، وأظهر ببيانهم الدِّين ورَفَعَ بهم عمادَه، وأعلى بإيضاحهم الحقَّ وأَسَّسَ أطواده، أحْمده على أن شاد بقدرته منار الدِّين، وخصَّ هذه الأُمَّة بأنْ جعل فيها مُجَدِّدِين، وأشكره على رفع التوحيد وعزّ بُنوده، وأسأله خفض الباطل، ومَحْقَ جنوده.

اللّٰهُمَّ صلِّ على أشرف ماشٍ وراكبٍ محمَّد الذي حاكى جوده الغمام السَّاكب، وزاحم شرفه الكواكب بالمناكب وعلى آله ذوي المكارِمِ والمناقب، وصحبه النَّائلين بصبحته أعلى المراتب وسلَّم تسليماً كثيراً.

من الفقير إلى اللّٰه تعالى أحمد بن إبراهيم بن عيسى إلى جناب شيخنا الوالد حاوي طريفَ المجد والتَّالد، بحر العلم الزَّاخر، وبدر المجد الزَّاهر، الصادق عليه المثل السائر: (كم ترك الأول للآخر)، الشيخ المكرم عبد اللطيف بن عبد الرحمن، بلَّغه اللّٰه في الدَّارين أمله، وأصلح شأنه وتقبَّل عمله، ولا برحت تجارته غير خاسرة، وسعادة دنياه متَّصلة بسعادة الآخرة. آمين[1].

سلام عليكم ورحمة اللّٰه وبركاته وفضله ونفحاته.

وبعد:

فالداعي للدَّاعي أن يكحل هذا الطرس بمسك المداد هو متواتر الشوق والوداد، والسؤال عن الأحوال العوال لا زالت في اعتدال، ولم يحدث ما يحسن رفعه إلاَّ الخير والسَّلامة ودائم العافية والكرامة، والحمد للّٰه على إنعامه حمداً يوجب المزيد من إكرامه.

وبعد:

فالمطلوب من إحسانك الطارف والتالد إجازتي، كما أجازني شيخنا الوالد قدَّس اللّٰه روحه ونوَّر برحمته ضريحه، إجازةً عامةً بجميع ما أخذته عن مشايخك النَّجديِّين، والمصريِّين من كتب الإسلام من منقول ومعقول، وفروع وأصول، رزقك اللّٰه الجواز

---

(١) يلاحظ في هذه الرسالة حسن الأدب في طلب الإجازة من العلماء الكبار، ولا يعرف الفضل إلاَّ ذووه.

على الصراط المستقيم وأجارك برحمته من عذاب الجحيم، إنه رؤوف رحيم.

هـذا، وبغيـر أمـر، سلِّـم لنـا علـى الإمـام[1] والأولاد والأخ إسماعيل وجميع الطلبة. ومن لدينا جميع الإخوان ينهون السَّلام.

والسَّلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته، وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كبيراً.

١ محرم ١٢٨٧هـ[2]

---

(١) يعني الأمير عبد اللَّه بن فيصل بن تركي.

(٢) يقول الشيخ أحمد بن عيسى في إجازته لقريبه المؤرخ الشيخ إبراهيم بن عيسى (ص ٢ مخطوط)، في ذكره لشيوخه، ومنهم الشيخ عبد اللطيف: «وقد قرأت عليه ــ يعني على الشيخ عبد اللطيف ــ الحَمَوية لشيخ الإسلام تقيّ الدِّين أحمد ابن تيمية، والأكثر من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وجملة من الإتقان للجلال السيوطي، وقرأت عليه طرفاً من أول البخاري وأجازني بسائره، وببقية الكتب الستة، وسائر كتب الحديث والفقه والتفسير والنحو، وغير ذلك ممَّا تجوز له وعنه روايته بالشرط المعتبر عند أهل الأثر، وكتب لي إجازة بذلك».

[نص إجازة الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ للشيخ أحمد بن عيسى النجدي]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه حقَّ حمده، وصلَّى اللّٰه على سيِّدنا محمَّد نبيّه وعبده، وعلى آله وصحبه من بعده.

أما بعد:

فإني رُوِّيت «صحيح البخاري» عن شيخنا مفتي الجزائر محمد بن محمود بن محمد الجزائري، وأجازني به بداره بالإسكندرية في ثاني عشر جمادى الآخرة من سنة سبع وأربعين ومائتين وألف، وهو يرويه عن والده أبي الثناء محمود بن محمد الجزائري، سماعاً وقراءةً، ووالده يرويه عن والده أبي عبد اللّٰه محمد بن حسين العنَّابي.

وأنبأنا به شيخنا محمد بن محمود أيضاً عن جدّه محمد المذكور إجازة، وهو أخذه سماعاً وقراءةً على والده حسين بن

محمد، وهو كذلك على أخيه لأمه مصطفى بن رمضان العنَّابـي، وهو عن شيخه أبـي عبد اللّٰه محمد بن شقرون المقرىء، وهو عن شيخه أبـي الحسن علي الأجهوري المالكي، وهو عن شيخه عمر بن الجائي الحنفي، وهو عن الشيخ زكريا الأنصاري، وهو عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بإسناده المقرر في شرحه على «الصحيح» المسمَّى بـ «فتح الباري».

قـال شيخنـا: وقـد شـارك جـدِّي والـده فـي تلقِّيـه عـن الشيـخ مصطفى المذكور.

وبهذا الإسناد أروي بقية الكتب الستَّة وسائر روايات الحافظ ابن حجر الذي تضمنها «معجمه»، ح.

وأخبرني به إجازة شيخنا الشيخ محمد بن محمود الجزائري المذكور، عن شيخه أبـي الحسن علي بن عبد القادر بن الأمين الجزائري المالكي سماعاً لبعضه وإجازة لباقيه عن شيخه أحمد الجوهري، عن أحمد بن محمد بن أحمد البنائي، عن أبـي الحسن علي الأجهوري، عن عمر بن الجائي، عن زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر المذكور.

وبهذا السند أيضاً أروي «مسند الإمام أحمد» و «مسند الإمام الشافعي» رحمهما اللّٰه، وسائر روايات ابن حجر المذكورة في «معجمه»، ح.

ورواه لنا شيخنا المذكور بأعلا سند يوجد في الدنيا عن شيخه ابن الأمين المذكور، عن شيخه أبي الحسن علي بن مكرم اللّٰه العدوي الصعيدي، عن شيخه أبي عبد اللّٰه محمد عقيلة المالكي، عن الشيخ حسن بن علي العجيمي، عن الشيخ أحمد بن محمد العجيل اليمني، عن يحيى بن مكرم الطبري، عن إبراهيم بن محمد بن صدقة الدمشقي، عن عبد الرحمن بن عبد الأول الفرغاني، عن محمد بن شاذ بخت الفارسي، عن يحيى بن عمَّار بن مقبل بن شاهان الختلاني، عن الفِربري، عن الإمام البخاري.

فبيني وبين البخاري بهذا الإسناد اثني عشر رجلاً، فتقع لي ثلاثيَّاته بستة عشر.

وبهذا الإسناد إليه قال: حدثنا مكي بن إبراهيم، قال: ثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي اللّٰه عنه قال: سمعت رسول اللّٰه ﷺ يقول: «من يقل عليَّ ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النار».

فهذا حديثٌ بيني وبين رسول اللّٰه ﷺ فيه ستة عشر رجُلاً.

وقد أجزت به وبتمام «الصحيح» وسائر ما تجوز روايته عني: الشاب النجيب، اللوذعي الأديب أحمد بن إبراهيم بن عيسى النَّجدي، إجازةً مطلقة عامَّة بشرطها المقرر في محلّه، وأجازني شيخنا المذكور بسائر كتب الشيخ جلال الدِّين السيوطي فإنه رواها

عن جدّه محمد بن حسين العنّابي، عن والده حسين بن محمد، عن أخيه لأمه مصطفى بن رمضان، عن أبي عبد اللّٰه محمد بن شقرون المقرىء، عن أبي الحسن علي الأجهوري، عن عمر بن الجائي الحنفي، عن الجلال السيوطي، وبه أروي سائر مرويّات الجلال السيوطي.

وقد أجزتُ بها الابن أحمد بن عيسى المذكور، وأجزته أيضاً بما سمعته وقرأته على المشايخ النجديِّين:

شيخنا الوالد قدَّس اللّٰه روحه، وشيخنا الشيخ عبد اللّٰه بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والشيخ أحمد بن رشيد الحنبلي، والشيخ عبد الرحمن بن عبد اللّٰه[1] من كتب الفقه المستعملة المتداولة عند المتأخِّرين. وقد أجزتُ بها وبسائر ما تجوز لي روايته أحمدَ المذكور، وأجزته بما أجازنا به شيخ الجامع الأزهر الشيخ إبراهيم البيجوري من كتب المعقول المتداولة بالجامع الأزهر من مصنَّفات ابن مالك وشروحها، ومصنَّفات العلاَّمة ابن هشام الحنبلي[2]، ومصنَّفات خالد الأزهري، وشرح لاميَّة الأفعال في الصرف للشيخ أحمد الصعيدي، أخذته عن مؤلّفه سماعاً في مجالس

(١) هو خاله العلاَّمة الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللّٰه بن محمد بن عبد الوهاب. صار شيخاً لرواق الحنابلة في الأزهر لما كان يُدرس فيه. تُوُفِّي سنة (١٢٧٤هـ).

(٢) يعني صاحب «مغني اللبيب» في النحو.

متعددة، ورسالة العضد مع حاشية الصبَّان عليها سماعاً من الشيخ مصطفى البولاقي الأزهري.

وقد أجزتُ بجميع ما ذُكر الابن أحمد المذكور إجازةً عامَّة بشرطها المقرر في محله.

وأوصيه بتقوى اللّٰه في السرِّ والعلن، وأن لا ينساني من صالح دعوته في أوقات توجُّهاته، وأوصيه بالإخلاص في طلب العلم وتعليمه، وأن لا يتأكَّل به عافانا اللّٰه وإيَّاه من ذلك، وأصلح لنا العقبى بمنِّه وكرمه إنَّه جوَّاد كريم رؤوف رحيم.

أملاه الفقير إلى رحمة ربه

عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن

وصلَّى اللّٰه على محمَّد النبيّ الأُمِّيّ

وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً

حُرِّرَ ثاني شهر صفر سنة ١٢٨٧هـ[1]

(الختم)

---

(١) انتهيت من مقابلة هذه الإجازة الطريفة في الحادي والعشرين من رمضان في المسجد الحرام تجاه الكعبة المشرَّفة، وقد قابلها معي والأصل بيده الأخ الشاب النبيه/ محمد بن صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، جعلنا اللّٰه وإيَّاه من العلماء العاملين، والأئمَّة المهديِّين، والحمد للّٰه رب العالمين.

إجازة الشيخ العلامة

عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ

والشيخ راشد بن عيسى المالكي البحريني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه حقَّ حمده، وصلَّى اللّٰه على سيِّدنا محمد نبيّه وعبده، وآله وصحبه من بعده.

أما بعد:

فإني تلقَّيت «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم بن الحجاج» وسائر الكتب الستَّة إجازةً عن شيخنا محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري الحنفي بداره بالإسكندرية سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف، وهو رواها سماعاً لبعضها وإجازة لباقيها عن جدّه محمَّد بن الحسين الجزائري، عن والده حسين بن محمد الجزائري، عن أخيه لأمه مصطفى بن رمضان العِنَّابي، وهو عن شيخه أبي عبد الله محمد بن شقرون المقرىء، عن أبي الحسن علي الأجهوري المالكي، عن شيخه عمر بن الجائي الحنفي، وهو عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بإسناده المقرر في شرحه على «الصحيح».

وبهذا السند أروي جميع مروياته التي تضمَّنها «معجمه». ح.

وأخبرنا شيخنا المذكور بـ «صحيح البخاري» إجازةً، وهو تلقَّاه سماعاً لبعضه وإجازة لباقيه عن شيخه أبـي الحسن علي بن عبـد القـادر بـن الأميـن الجـزائـري المـالكـي، عـن شيخـه أحمـد الجوهري، عن أحمد بن محمد بن أحمد البناء، عن أبـي الحسن علي الأجهوري، عن عمر بن الجائي، عن زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر.

وبهذا السند نروي سائر مرويات الحافظ ابن حجر التي تضمَّنها «معجمه». ح.

وأجـازنـا شيخنـا بـأعـلا سنـد يـوجـد فـي الـدنيـا بـ «صحيـح البخاري»، عن شيخه ابن الأمين المذكور، عن شيخه أبـي الحسن علي بن مكرم اللّٰه العدوي الصعيدي، عن شيخه أبـي عبد اللّٰه محمد عقيلة المكي، عن الشيخ حسن بن علي العجيمي، عن الشيخ أحمد بن محمد العجيل اليمني، عن يحيـى بن مكرم الطبري، عن إبراهيم بن محمد بن صدقة الدِّمشقي، عن عبد الرحمن بن عبد الأوَّل الفرغاني، عن محمد بن شاذ بخت الفارسي، عن يحيـى بن عمار بن مقبل بن شاهان الختلاني، عن الفربري، عن الإمام البخاري.

فبيني وبين البخاري بهذا الإسناد اثني عشر رجلاً فتقع لي ثلاثياته بستَّة عشر رجلاً.

وبهذا الإسناد إليه قال: حدثنا مكي بن إبراهيم قال: حدثنا يزيد بن أبـي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: سمعت النبـي ﷺ يقول: «من يقل عليَّ ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النار».

وقد أجزت بهذا الحديث وببقية «صحيح البخاري»، وسائر الكتب الستَّة الشيخ راشد بن عيسى إجازةً مطلقة عامَّةً بشرطها المقرّر في محلّه.

وأوصيه بتقوى اللّٰه تعالى في السرِّ والعلن، والإخلاص له فيما ظهر وبطن، وأن يتمسَّك بما كان عليه السلف الصالح وأئمَّة الهدى في باب معرفة الله بصفات كماله ونعوت جلاله، وفي معرفة حقّه ومراده من عباده وأن يجاهد في اللّٰه حقَّ جهده.

قال ذلك وأملاه عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، غفر اللّٰه له ولوالديه ووالديهم، وختم له بالصالحات إنه جواد كريم، رؤوف رحيم.

وصلَّى اللّٰه وسلَّم على عبده ورسوله محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

١٧ ذا[١] سنة ١٢٨٣

---

(١) أي في ذي القعدة أو في ذي الحجَّة.

المحتوى

الموضوع	الصفحة

• • •

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٢٨)

رسالة لطيفة في شرح حديث أنت ومالك لأبيك

للعلامة الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
(١١٠٧ - ١١٨٢هـ)

بعناية
مساعد سالم العبد الجادر

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

رسالة لطيفة

في شرح حديث

أنت ومالك لأبيك

الطَّبْعَةُ الأولىٰ
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٧٠٤٩٦٣/ ٠٠٩٦١١
ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه، والصَّلاة والسَّلام على المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه والتَّابعين.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة في شرح حديث: «**أنت ومالك لأبيك**»، للإمام الصنعاني، وهي غير مذكورة في كتبه ولعل كونها رسالة صغيرة لم يعتنِ المترجمون له بذكرها.

ولا شك أنَّها له لأنَّها كُتبت بخط ولده السيِّد/ عبد الله بن محمد، وهو نسبها إليه.

فنشرها والحال هذه إضافة جديدة. كما أنَّ موضوعها ممَّا يُحتاج إليه اليوم جدّاً؛ لِمَا فَشَىٰ بين المسلمين من عقوق الوالدين، والانشغال بالمعاش ومتطلبات الحياة عن القيام بحقوقهما، وإن كان الرأي الذي ارتآه الإمام الصنعاني رحمه الله في شرح الحديث خالف فيه الرأي المعتمد عند جمهور العلماء. وقد بيَّنت الرأي المعتمد باختصار حتى

لا يغترّ أحد بما ذكره الإمام الصنعاني رحمه الله في شرح الحديث[1].

ثم لا يخلو نشر هذه الرسالة من فوائد لطلبة العلم في التعرُّف

---

(١) قال الإمام البغوي رحمه الله في كتابه شرح السنَّة ٩/٢٣٦ من كتاب العِدَّةِ، باب نفقة الأولاد والأقارب:

يجب على الرجل نفقةُ الوالدين والمولودين، لقول النبـي ﷺ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» وفيه دليل على وجوب نفقة الولد، وإذا وجب على الرجل نفقةُ ولده، فنفقة والده أولى مع عِظم حرمته. قال رحمه الله: وإنما يجب على الموسِر أن يُنفق على من كان معسراً زمناً من الوالدين والمولودين، ولا تجب نفقة من كان منهم موسراً، أو قوياً يمكنه تحصيل نفقته، هذا مذهب الشافعي. وأوجب سائر الفقهاء نفقتَهم عند الإعسار، ولم يشترطوا الزمانة، ولا يجب نفقةُ غير الوالدين والمولودين من الأقارب.

وأوجب أصحابُ الرأي نفقةَ كلٍّ ذي رحم محرم من الإخوة، وأولاد الإخوة والأعمام، والأخوال. ونفقة القريب على قدر الكفاية، ولا تصير ديناً في الذمة.

وإن احتاج الأب المعسِرُ إلى نكاح، فعلى الولد الموسر إعفافه بأن يُعطيه مهر امرأة، أو ثمن جارية يتسرَّاها، ثم عليه نفقة زوجته وسريته، ولا يجب على الأب إعفافُ ولده.

وقد رُوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبـي ﷺ، فقال: إن لي مالاً وولداً، وإن والدي يحتاج مالي قال: «أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، كلوا من كسب أولادكم». ففيه دليل على أنه إذا لم يكن له مال، وله كسب، يلزمه أن يكتسب للإنفاق على والده، وكذلك الولد.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن يد الوالد مبسوطة في مال ولده يأخذ منه ما يشاء، وذهب عامتُهم إلى أنه لا يأخذ إلاَّ عند الحاجة.

على منهج أحد الأعلام في الحِجَاجْ وحسن المدافعة وإيراد البرهان في إثبات ما يراه صواباً.

هذا وقد نقلت ترجمة الإمام الصنعاني كاملة من البدر الطالع.

وأصل الرسالة التي اعتمدت عليها مصورة من مخطوطات مكتبة النجف في أحد عشر ورقة، وعدد أسطرها **٢٢** وعليها تملك باسم السيد هبة الدين الشهرستاني.

وقد قمت بضبط النص وذكرت الآيات في موقعها من المصحف الشريف والتعليق على ما يلزم.

والحمد للّٰه رب العالمين

ترجمة المؤلف
من كتاب «البدر الطالع»، للشوكاني[1]

هو السيِّد محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين بن شرف الدين بن صلاح بن الحسن بن المهدي بن محمد بن إدريس بن علي بن محمد بن أحمد بن يحيى بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف بالأمير، الإمام الكبير المجتهد المطلق، صاحب التصانيف.

وُلِدَ ليلة الجمعة نصف جمادى الآخرة سنة ١٠٩٩ تسع وتسعين وألف بكَحلان، ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة ١١٠٧هـ. وأخذ عن علمائها كالسيِّد العلاَّمة زيد بن محمد بن الحسن، والسيد العلاَّمة صلاح بن الحسين الأخفش، والسيد العلاَّمة عبد الله بن علي

(١) البدر الطالع: ص ٦٤٩، رقم ٤١٧.

الوزير، والقاضي العلاَّمة علي بن محمد العنسي. ورحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وتفرَّد برئاسة العلم في صنعاء، وتظهَّر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد، وزيَّف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية.

وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن، منها في أيام المتوكِّل على الله القاسم بن الحسين، ثم في أيام ولده الإمام المنصور بالله الحسين بن القاسم، ثم في أيام ولده الإمام المهدي العباس بن الحسين، وتجمَّع العوام لقتله مرة بعد أُخرى، وحفظه الله من كيدهم ومكرهم، وكفاه شرّهم. وولاَّه الإمام المنصور بالله الخطابة بجامع صنعاء فاستمر كذلك إلى أيام ولده الإمام المهدي.

واتفق في بعض الجُمع أنه لم يذكر الأئمة الذين جرت العادة بذكرهم في الخطبة الأخرى فثار عليه جماعة من آل الإمام الذين لا أنسة لهم بالعلم، وعَضَّدَهم جماعة من العوام وتواعدوا فيما بينهم على قتله في المنبر يوم الجمعة المقبلة، وكان من أعظم المحشدين لذلك السيِّد يوسف العجمي الإمامي القادم[1] في أيام الإمام المنصور بالله والمدِّرس بحضرته، فبلغ الإمام المهدي ما قد وقع التَّواطؤ عليه، فأرسل لجماعة من أكابر آل الإمام وسجنهم، وأرسل لصاحب الترجمة أيضاً وسجنه، وأمر من يطرد السيد يوسف المذكور حتى يخرجه من الديار اليمنية، فسكنت عند ذلك الفتنة وبقي صاحب الترجمة نحو شهرين، ثم خرج من السجن، وَوُلِّيَ الخطابة غيره، واستمر ناشراً للعلم تدريساً، وإفتاء، وتصنيفاً.

---

(١) كذا في البدر الطالع ص ٦٥٠!!!

وما زال في محن من أهل عصره. وكانت العامَّة ترميه بالنصب؛ مستدلِّين على ذلك بكونه عاكفاً على الأُمَّهات وسائر كتب الحديث عاملاً بما فيها، ومن صنع هذا الصنع رمته العامَّة بذلك، لا سيَّما إذا تظهَّر بفعل شيء من سنن الصلاة، كرفع اليدين وضمهما ونحو ذلك، فإنَّهم ينفرون عنه ويعادونه ولا يقيمون له وزناً مع أنهم في جميع هذه الديار منتسبون إلى الإمام زيد بن علي وهو من القائلين بمشروعية الرفع والضم. وكذلك ما زال الأئمة من الزيدية يقرأون كتب الحديث الأمهات وغيرها منذ خرجت إلى اليمن ونقلوها في مصنفاتهم الأول فالأول، لا ينكره إلاَّ جاهل أو متجاهل.

وليس الذنب في معاداة من كان كذلك للعامة الذين لا تعلق لهم بشيء من المعارف العلمية؛ فإنَّهم أتباع كلِّ ناعق، إذا قال لهم من له هيئة أهل العلم (إنَّ هذا الأمر حق): قالوا: حق. وإن قال (باطل): قالوا: باطل.

إنَّما الذنب لجماعة قرأوا شيئاً من كتب الفقه ولم يمعنوا فيها ولا عرفوا غيرها؛ فظنوا لقصورهم أنَّ المخالفة لشيء منها مخالفة للشريعة؛ بل القطعي من قطعياتها، مع أنهم يقرأون في تلك الكتب مخالفة أكابر الأئمة وأصاغرهم لما هو مختار لمصنفها؛ ولكن لا يعقلون حقيقة ولا يهتدون إلى طريقة، بل إذا بلغ بعض معاصريهم إلى رتبة الاجتهاد وخالف شيئاً باجتهاده جعلوه خارجاً عن الدِّين، والغالب عليهم أنَّ ذلك ليس لمقاصد دينية بل لمنافع دنيوية تظهر لمن تأمَّلها، وهي أن يشيع في الناس أنَّ من أنكر على أكابر العلماء ما خالف

المذهب من اجتهاداتهم كان من خلص الشيعة الذابِّين عن مذهب الآل، وتكون تلك الشهرة مفيدة في الغالب لشيء من منافع الدنيا وفوائدها فلا يزالون قائمين وثائرين في تخطئة أكابر العلماء ورميهم بالنصب ومخالفة أهل البيت، فتسمع ذلك العامة فتظنه حقّاً؛ وتعظِّم ذلك المنكر؛ لأنه قد نفق على عقولها صدق قوله وظنوه من المحامين عن مذهب الأئمة، ولو كشفوا عن الحقيقة لوجدوا ذلك المنكِر هو المخالف لمذهب الأئمة من أهل البيت بل الخارج عن إجماعهم؛ لأنهم جميعاً حرموا التقليد على من بلغ رتبة الاجتهاد وأوجبوا عليه أن يجتهد رأي نفسه، ولم يخصوا ذلك بمسألة دون مسألة، ولكن المتعصب أعمى والمقصر لا يهتدي إلى صواب، ولا يخرج عن معتقده إلَّا إذا كان من ذوي الألباب، مع أنَّ مسألة تحريم التقليد على المجتهد هي محررة في الكتب التي هي مدارس صغار الطلبة فضلاً عن كبارهم بل هي في أول بحث من مباحثها يتلقَّنها الصّبيان وهم في المَكْتَب.

ومن جملة ما اتفق لصاحب الترجمة من الامتحانات أنه لمَّا شاع في العامَّة ما شاع عنه بلغ ذلك أهل جبل برط من ذوي محمد وذوي حسين، وهم إذ ذاك جمرة اليمن الذين لا يقوم لهم قائم؛ فاجتمع أكابرهم ـ ومن أعظم رؤسائهم حسن بن محمد العنسي البرطي ـ وخرجوا على الإمام المهدي في جيوش عظيمة ووصلت منهم الكتب أنهم خارجون لنصرة المذهب وأنَّ صاحب الترجمة قد كاد يهدمه، وأنَّ الإمام مساعد له على ذلك، فترسَّل عليهم العلماء الذين لهم خبرة بالحق وأهله ورتبة في العلم فما أفاد ذلك، وآخِر الأمر جعل لهم الإمام

زيادة في مقرراتهم، قيل: إنها نحو عشرين ألف قرش في كل عام، فعادوا إلى ديارهم وتركوا الخروج لأنه لا مطمع لهم في غير الدنيا ولا يعرفون من الدين إلَّا رسوماً، بل يخالفون ما هو من القطعيات، كقطع ميراث النساء، والتحاكم إلى الطاغوت، واستحلال الدماء والأموال، وليسوا من الدين في ورد ولا صدر.

ومن محن الدنيا أنَّ هؤلاء الأشرار يدخلون صنعاء لمقررات لهم في كل سنة ويجتمع منهم ألوف مؤلفة، فإذا رأوا من يعمل باجتهاده في الصلاة كأن يرفع يديه أو يضمهما إلى صدره أو يتورك أنكروا ذلك عليه، وقد تحْدُث بسبب ذلك فتنة، ويتجمَّعون ويذهبون إلى المساجد التي تقرأ فيها كتب الحديث على عالم من العلماء فيثيرون الفتن، وكل ذلك بسبب شياطين الفقهاء الذين قدَّمنا ذكرهم. وأما هؤلاء الأعراب الجفاة فأكثرهم لا يصلِّي ولا يصوم ولا يقوم بفرض من فروض الإسلام سوى الشهادتين على ما في لفظه بهما من عوج.

واتَّفق في الشهر الذي حرّرت فيه الترجمة أنه دخل جماعة منهم ـ وفيهم عجب وتيه، واستخفاف بأهل صنعاء على عادتهم ـ ، وقد كانوا نهبوا في الطرقات، فوصلوا إلى باب مولانا الإمام حفظه الله، فرأى رجل بقرة له معهم فرام أخذها، فسل من هي معه من أهل بكيل السلاح على ذلك الذي رام أخذ بقرته؛ فثار عليهم أهل صنعاء الذين كانوا مجتمعين بباب الخليفة، وهم جماعة قليلون من العوام وهؤلاء نحو أربعمائة، فوقع الرجم لهؤلاء من العامة، ثم بعد ذلك أخذوا ما معهم من الجمال التي يملكونها وكذلك سائر دوابّهم فضلاً عن

الدواب التي نهبوها على المسلمين وأكثر بنادقهم وسائر سلاحهم، وقتلوا منهم نحو أربعة أنفار أو زيادة وجنوا على جماعة منهم، وما وسعهم إلاَّ الفرار إلى المساجد وإلى محلات قضاء الحاجة، ولولا أنَّ الخليفة بادر بزجر العامّة عند ثوران الفتنة لما تركوا منهم أحداً فصاروا الآن في ذلة عظيمة، زادهم الله ذلة وقلل عددهم.

وقد كان كثر أتباع صاحب الترجمة من الخاصة والعامة وعملوا باجتهاده أو تظاهروا بذلك وقرأوا عليه كتب الحديث وفيهم جماعة من الأجناد، بل كان الإمام المهدي يعجبه التظهر بذلك وكذلك وزيره الكبير الفقيه أحمد بن علي النهمي وأميره الكبير ألماس المهدي، وما زال ناشراً لذلك في الخاصة والعامة غير مبال بما يتوعده به المخالفون له. ووقعت في أثناء ذلك فتن كبار، وقاه الله شرها.

وله مصنفات جليلة حافلة، **منها**: «سبل السلام» اختصره من «البدر التمام» للمغربي. **ومنها**: «منحة الغفار» جعلها حاشية على «ضوء النهار» للجلال. **ومنها**: «العدة» جعلها حاشية على «شرح العمدة» لابن دقيق العيد. **ومنها**: «شرح الجامع الصغير» للأسيوطي في أربعة مجلدات، شرحه قبل أن يقف على شرح المناوي. **ومنها**: شرح «التنقيح» في علوم الحديث للسيد الإمام محمد إبراهيم الوزير وسمَّاه «التوضيح». **ومنها**: «منظومة الكامل» لابن مهران في الأصول وشرحها شرحاً مفيداً. وله مصنفات غير هذه.

وقد أفرد كثيراً من المسائل بالتصنيف بما يكون جميعه في مجلدات. وله شعر فصيح منسجم جمعه ولده العلاَّمة عبد الله بن محمد

في مجلد، وغالبه في المباحث العلمية، والتوجع من أبناء عصره والردود عليهم.

وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم الدين، وقد رأيته في المنام في سنة ١٢٠٦هـ وهو يمشي راجلاً وأنا راكب في جماعة معي، فلما رأيته نزلت وسلمت عليه، فدار بيني وبينه كلام حفظت منه أنه قال: دقِّق الإسناد، وتأنَّق في تفسير كلام رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم. فخطر ببالي عند ذلك أنه يشير إلى ما أصنعه في قراءة البخاري في الجامع، وكان يحضر تلك القراءة جماعة من العلماء ويجتمع من العوام عالم لا يحصون، فكنت في بعض الأوقات أفسر الألفاظ الحديثية بما يفهم أولئك العوام الحاضرون، فأردت أن أقول له: إنَّه يحضر جماعة لا يفهمون بعض الألفاظ العربية، فبادر وقال قبل أن أتكلم: قد علمت أنه يقرأ عليك جماعة وفيهم عامة، ولكن دقق الإسناد وتأنق في تفسير كلام رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم. ثم سألته عند ذلك عن أهل الحديث: ما حالهم في الآخرة؟ فقال: بلغوا بحديثهم الجنة أو بلغوا بحديثهم بين يدي الرحمن، الشك مني. ثم بكى بكاءً عالياً وضمني إليه وفارقني. فقصصت ذلك على بعض من له يد في التعبير وسألته عن تأويل البكاء والضم، فقال: لا بدَّ أن يجري لك شيء ممَّا جرى له من الامتحان. فوقع من ذلك بعد تلك الرؤيا عجائب وغرائب كفى الله شرها.

وتُوُفِّي رحمه الله سنة ١١٨٢هـ اثنتين وثمانين ومائة وألف في يوم الثلاثاء شهر شعبان منها.

ونظم بعضهم تاريخه فكان هكذا:

محمد في جنان الخلد قـــد وصلا

٩٢ + ٩٠ + ١٠٤ + ٦٦٥ + ١٠٤ + ١٢٧ = ١١٨٢

ورثاه شعراء العصر، وتأسَّفوا عليه.

وله تلامذة نبلاء علماء مجتهدون. منهم: شيخنا السيد العلاَّمة عبد القادر بن أحمد، والقاضي العلاَّمة أحمد بن محمد قاطن، والقاضي العلاَّمة أحمد بن صالح بن أبي الرجال، والسيد العلاَّمة الحسن بن إسحاق بن المهدي، والسيد العلاَّمة محمد بن إسحاق بن المهدي، وقد تقدَّمت تراجمهم، وغيرهم ممَّا لا يحيط بهم الحصر.

ووالده كان من الفضلاء الزَّاهدين في الدنيا الرَّاغبين في العمل. وله عرفان تام وشعر جيِّد. ومات في ثالث شهر ذي الحجة سنة ١١٤٢هـ اثنتين وأربعين ومائة وألف، وكان ولده صاحب الترجمة إذ ذاك بشهارة.



صور من المخطوط

الكلام في حديث أنت ومالك لأبيك
وتحقيق الحق في ذلك

من ملكي الجواب بأنه قد دخل في الأجوبة الأولى بأنه باطل نذراً كان
أو وقفاً وأنه جعل شيء مغصوب لم يدخل في ملك الناذر ولا الواقف فهذا جواب
كل طرف تسمله السؤال بعمومه ثم انه لو جهل الواقف وورثته في أي هذه
الأنواع التي حكمنا بأنها باقية على ملك الواقف وورثته فإنه يصير
حينئذ المال الموقوف من أموال المصالح يصرف في مصارفها من تجهيز
لا وقف له أو لا تقوم وصه باحيايه أو إعطاء عالم ومتعلم أو غير ذلك
من أحكام أموال المصالح والله أعلم انتهى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله

هذه رسالة لطيفة
في شرح حديث (أنت ومالك لأبيك) المروي بطرق الشيعة وبطرق
أهل السنة تأليف السيد الإمام العلامة الهمام السيد محمد بن إسماعيل الأمير
وقد كان إلى سنة ١١٧٦ وهو من فقهاء الشيعة الزيدية بأرض اليمن وله تآليف
حسنة كالمسائل المرضية
وهذه الرسالة الشارحة لحديث أنت ومالك لأبيك هي بخط والده
منقولة عن النسخة الأصلية حرره لا مالكها السيد [illegible]

صفحة عنوان الرسالة

وقد ورد فيها الدليل على نسبتها للأمير

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث انت ومالك لابيك اخرجه البزار فقال حدثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم نا عبد الله بن داود الخريبي عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلعم انه قال انت ومالك لابيك واخرجه ابو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان ابي يجتاح مالي قال انت ومالك لابيك ان اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من كسب اولادكم قال الخطابي ومعنى يجتاحه اي يستاصله اخذا وانما قال الترمذي في جامعه على قوله وان اولادكم من كسبكم والعمل على هذا عند بعض اصحاب النبي صلعم وغيرهم قالوا ان يد الوالد مبسوطة في مال ولده ياخذ ما شاء انتهى

والى العمل بالحديث ذهب جابر بن عبد الله رضه راويه فصح عن ابي الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول ياخذ الاب والام من مال ولدهما بغير اذنه ولا ياخذ الابن ولا الابنة من مال ابويهما بغير اذنهما اخرجه ابن حزم. وقال انه صح مثله عن عائشة رضه من قولها فهو مذهبها

واخرج ابن حزم ايضا عن انس بن مالك انه قال له اكياب بن ... فضالة بن ... ان جارية لي غلبتني اي عليها فقال انس هي له انت ومالك لابيك من كسبه انت ومالك له حلال

ومالك عليك حرام الا ما طابت به نفسه واخرج ايضا عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضه قال اولادكم هبة الله لكم وأموالهم لكم واخرج عن ابن مسعود وعن عمر ابن

الصفحة الأولى

اد خلها تحت عموم قوله صلعم ان اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا
من كسب اولادكم ولا ريب ان الاولاد من كسب الاب والام
في الحديث وان ورد تعليلا لاخذ الاب من مال الابن ولكن
لفظ اولادكم عام والعام لا يقصر على سببه ان قلت ضمير الانسان
اولادكم وهذا الضمير خاص بالرجال قلت هو كذلك لا يشمل
الام الا تغليبا والتغليب مجاز والاصل الحقيقة وانما قلنا الاصل
عصمة مال الولد فلا يباح الا بدليل ولا يكون لغيره الا
بدليل ظاهر كالنص في حق الاب واما حديث يا رسول الله
من ابر قال امك ثم امك ثم امك ثم اباك اخرجه ابو داود
والترمذي وغيرهما فهو جواب عن الحق بالبر وليس فيه تعرض
لملكها ماله اذ البر لا يستلزم ذلك قطعا اذ البر الاحسان
بكل نوع من انواعه وليس منه ان يملك امه ماله فانه واجب
على الانسان البر بارحامه ولا يملكون من امواله شيئا كما يملكه الاب فاثر جابر وعموم من كسبكم لا يستقلان
على ملك الام شيئا من مال ابنها كما يملكه الاب فان قلت
اي مانع عن الحاق الام بالاب في ملك مال الولد
فان العلة منصوصة اعني قوله صلعم ان اولادكم من
اطيب كسبكم ولا ريب ان الولد من كسب الابوين لا من كسب
الاب فقط قلت هذا الدليل لا ادعيه انما النص على
العلة ومساواة الاصل للفرع فيها ما لم يات نص انهض
من هذا والله اعلم ٥

نقل من خط مولفه سيدي الوالد العالم العلامة عز الاسلام المبارك محمد
بن اسمعيل الامير حفظ الله بعنايته معالم العلوم وحرسه بعينه التي لا تنام

الصفحة الأخيرة

لِقَاءُ ٱلعَشْرِ ٱلأَوَاخِرِ
بِالمَسْجِدِ ٱلحَرَامِ
(٢٨)

رسالة لطيفة
في شَرْحِ حَدِيثِ
أنت ومالك لأبيك

لِلْعَلَّامَةِ ٱلإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ٱلأَمِيرِ ٱلصَّنْعَانِيِّ
(١١٠٧ - ١١٨٢هـ)

بِعِنَايَة
مساعد سالم العبد الجادر

وردت هذه العبارة على غلاف الرسالة

هذه رسالة لطيفة

في شرح حديث: «أنت ومالك لأبيك»، المروي بطرق الشيعة وبطرق أهل السنّة، تأليف السيد الإمام العلاَّمة الهمام السيد محمد بن إسماعيل الأمير، وقد كان [حيًّا] إلى سنة ١١٧٤هـ، وهو من فقهاء الشيعة الزيدية بأرض اليمن، وله تأليفات حسنة كـ «المسائل المرضية».

وهذه الرسالة الشارحة لحديث: «أنت ومالك لأبيك»، هي بخط ولده، منقولة عن النسخة الأصلية.

حرَّر ذلك

مالكها السيد هبة الدِّين الشهرستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث: «أنت ومالك لأبيك»[1]، أخرجه البزَّار، قال: حدَّثنا

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «التلخيص الحبير» (٣/ ١٨٩): حديث: «أنت ومالك لأبيك»: ابن حبان من حديث عطاء عن ابن عباس، وابن ماجه، وبقي بن مخلد، والطحاوي من طريق يونس بن أبـي إسحاق عن ابن المنكدر عن جابر. قال الدارقطني في الأفراد: غريب من حديث يوسف، تفرد به عيسى بن يونس. ورواه البزار من طريق هشام بن عروة عن ابن المنكدر، وقال: إنما يعرف عن هشام بن المنكدر مرسلاً. وكذا أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن ابن المنكدر مرسلاً، وقال: ابن المنكدر غاية في الفضل والثقة، ولكننا لا ندري عمن نقل حديثه هذا. قال البيهقي: قد روي ن أوجه أخر موصولاً لا يثبت مثلها، وأخطأ من وصله عن جابر، وقاله ابن أبـي حاتم عن أبيه. وروى الطبراني في الصغير من طريق حماد بن أبـي سليمان عن إبراهيم عن علقمة، عن ابن مسعود: أن النبـي ﷺ قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك»، وفيه معاوية بن يحيـى، وهو ضعيف. وقال ابن أبـي حاتم عن أبيه: إنما هو حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ابنه من كسبه». فأخطأ فيه إسناداً ومتناً. انتهى.
وحديث الأسود أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم كما سيأتي في النفقات، وروى ابن أبـي حاتم في العلل من طريق أخرى (كذا) عن عائشة مرفوعاً: =

= «إنما أنت ومالك سهم من كنانته»، ونقل عن أبيه أنه منكر. وقال الدارقطني: روي موصولاً ومرسلاً، والمرسل أصح. ورواه الطبراني في الكبير، والبزار من حديث ابن عمر، وسمرة بن جندب. وقال العقيلي بعد تخريجه من حديث سمرة: في الباب أحاديث، وفيها لين، وبعضها أحسن من بعض. وأخرج أبو يعلى حديث ابن عمر أيضاً، ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبزار من حديث مطر، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، قال البزار: لا نعلمه يروى عن عمر إلاَّ من هذا الوجه، وقد رواه غير مطر، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وروى البيهقي من طريق قيس بن أبـي حازم قال: حضرت أبا بكر الصديق، قال له رجل: يا خليفة رسول الله إن هذا يريد أن يأخذ مالي كله ويجتاحه، فقال له أبو بكر: إنما لك من ماله ما يكفيك ــ الحديث ــ . وفيه: «أنت ومالك لأبيك»، مرفوعاً، في إسناده المنذر بن زياد الطائي، متروك.

وقال ــ أي ابن حجر ــ في (٤/٩) حديث: «إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه، وولده من كسبه، فكلوا من أموالهم»: أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث عائشة، واللفظ لابن ماجه سوى قوله: فكلوا من أموالهم، وفي رواية أبـي داود وغيره: «أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم»، وفي رواية له وللحاكم: «ولد الرجل من كسبه فكلوا من أموالهم»، وفي رواية للحاكم مثل سياق المصنف إلاَّ قوله: «فكلوا من أموالهم»، وصححه أبو حاتم وأبو زرعة فيما نقله ابن أبـي حاتم في العلل وأعَلَّه ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وكلتاهما لا يعرفان، وزعم الحاكم في موضع آخر من مستدركه بعد أن أخرجه من طريق حماد بن أبـي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ: «وأموالهم لكم إذا احتجتم إليها»، أن الشيخين أخرجاه باللفظ الأول، ووهم في ذلك وهماً

محمد بن يحيى بن عبد الكريم، نا عبد الله بن داود الخَريبي عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أنتَ ومالك لأبيك».

وأخرجه أبو داود[1] عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله إنَّ لي مالاً ووالداً، وإنَّ أبي يجتاح[2] مالي. قال: «أنت ومالك لأبيك، إنَّ أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم»، قال الخطّابي: ومعنى يجتاحه، أي: يستأصله أخذاً وإنفاقاً.

قال الترمذي[3] في جامعه على قوله: «وإنَّ أولادكم من

= لا ينفك عنه لأنه قد استدركه فيما قيل، وقال أبو داود في هذه الزيادة وهي: إذا احتجتم إليها، إنها منكرة، ونقل عن ابن المبارك عن سفيان قال: حدثني به حماد ووهم فيه، وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: إن لي مالاً وولداً ووالدي يريد أن يجتاح مالي، قال: «أنت ومالك لأبيك، إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم»، أخرجه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجارات، باب في الرجل يأكل من مال ولده، ولكنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وليس فيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، والله أعلم، انظر: (٣/ ١٠٨) طبعة دار الحديث.

(٢) ورد في بعض النسخ عند أبي داود: «يحتاج»، وورد في المخطوط بعدها كلمة «من»، ثم كأنه ضرب عليها!!

(٣) وهو في السنن، في كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن الوالد يأخذ من مال ولده (٣/ ٦٣٠)، طبعة شاكر، ولكن فيه: (والعمل على هذا عند بعض أهل =

كسبكم»: والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبـي ﷺ وغيرهم، قالوا: إنَّ يد الوالد مبسوطة في مال ولده يأخذ ما شاء. انتهى.

قلت: وإلى العمل بالحديث ذهب جابر بن عبد الله رضي الله عنه، راويه؛ فصح عن أبـي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: يأخذ الأب والأم من مال ولدهما بغير إذنه ولا يأخذ الابن ولا الابنة من مال أبويهما بغير إذنهما. أخرجه ابن حزم[1]، وقال[2]: إنَّه صح مثله عن عائشة رضي الله عنها من قولها، فهو مذهبها أيضاً.

وأخرج أيضاً عن أنس بن مالك: أنه قال له الحباب بن فضالة بن نُهَير الحنفي: إنَّ جاريةً لي غلبني أبـي عليها. فقال أنس: هي له، أنت ومالك لأبيك، من كسبه أنت، ومالك له حَلال، وماله عليك حرام، إلاَّ ما طابت به نفسه.

وأخرج أيضاً عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أولادكم هبة الله لكم وأموالهم لكم.

= العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، قالوا: إن يد الوالد مبسوطة في مال ولده يأخذ ما شاء. وقال بعضهم: لا يأخذ من ماله إلاَّ عند الحاجة إليه). وانظر: «تحفة الأحوذي» (٤/ ٥٩١) وما بعدها.

(١) «المحلى» لابن حزم (٨/ ٥٠٦) وما بعدها، وسيورد المؤلف نقولاً كثيرة منه، وسيذكر أنه نقله بلفظه منه. وليس كذلك!!

(٢) أي ابـن حـزم فـي «المحلـى» (٨/ ٥٠٦) ومـا بعـدهـا. ومثلـه قـول المـؤلـف رحمه الله: (وأخرج...) مما سيأتي، كله من طريق ابن حزم في كتابه المذكور، وكذا الآثار المذكورة عن علي بن أبـي طالب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، كله خرَّجه في كتابه، فانظره غير مأمور.

وأخرج عن ابن مسعود، عن عمر بن الخطاب: أنه أتاه أبٌ وابن، والابن يطلب أباه بألف درهم أقرضه إياه، والأب يقول: إنَّه لا يقدر عليها. فأخذ عمر بيد الابن فوضعها في يد الوالد وقال: هذا وماله من هبة الله لك.

وعن علي بن أبـي طالب رضي الله عنه أنه قضى بمال الولد للوالد.

وأخرج أيضاً من طريق ابن أبـي شيبة، عن ابن جريج: أنَّ عطاء كان لا يرى بأساً أن يأخذ الرجل من مال ولده من غير ضرورة.

ومن طريقه عن الشعبـي عن مسروق قال: أنت من هبة الله لأبيك، أنت ومالك لأبيك.

ومن طريقه أيضاً، عن مجاهد والحكم، قالا جميعاً: يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء إلاَّ الفرج.

ومن طريق شعبة، عن ابن إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن أبـي بردة بن أبـي موسى الأشعري: أنه خاصم أباه إلى الشعبـي، فقال الشعبـي: الله جعلك ومالك له. يعني: لوالده.

وأخرج عنه ابن حزم من طريق عبد بن حميد: أنه قال: الرجل في حلٍّ من مال ولده.

ومن طريق عبد بن حميد عن جرير بن حازم رضي الله عنه قال: سمعت الحسن ــ وسأله سائل عن شيء من أمر والده ــ فقال له الحسن: أنت ومالك لأبيك، أما علمت أنك عبد أبيك؟!

ومن طريق عبد بن حميد، عن قتادة، عن الحسن قال: يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء، وإن كانت جارية تسراها. قال قتادة: لم يعجبني ما قال في الجارية.

ومن طريق ليث، عن مجاهد قال: يأخذ الرجل من مال ولده إلاَّ الفرج. وقد رُوِي هذا عن الحسن.

وقال ابن أبـي ليلى: لا يُغرم الوالد من مال وَلَده ما استهلك، ويجوز بيعه لمال وَلَدِه الكبير.

وأخرج عبد بن حميد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال الله: (كلوا من طيبات ما كسبتم)[1]، وأولادكم من أطيب كسبكم؛ فهم وأموالهم لكم.

وأخرج أحمد وعبد بن حميد والنسائي وابن ماجه[2]، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإنَّ ولده من كسبِه».

وأخرج عبد بن حميد، عن عامر الأحول، قال: جاء رجلٌ إلى النبـي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لنا من أولادنا؟ قال: «هم من أطيب كسبكم، وأموالهم لكم».

---

(١) ليس في كتاب الله (كلوا من طيبات ما كسبتم)، وإنما فيه ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧، الأعراف: ١٦٠]. وفيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(٢) قلت: هو في سنن النسائي، في كتاب البيوع، باب الحث على الكسب، حديث رقم ٤٤٦٢، وفي سنن ابن ماجه، في كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، حديث رقم ٢١٣٧.

وأخرج عبد بن حميد، عن مجاهد قال: «يأخذ الرجل من مال ولده إلاَّ الفرج».

وأخرج عبد بن حميد، عن الشعبي قال: الرجل في حل من مال ولده.

وأخرج عبد بن حميد، عن الحسن قال: (قال)[1]: يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء، والوالدة كذلك، وليس للولد أن يأخذ من مال والده إلاَّ ما طابت به نفسه.

* إذا عرفَت هذا، فمذهب علي وعمر وابن مسعود وعائشة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وابن عباس من الصحابة. ومن التابعين: مسروق والحكم ومجاهد والشعبي وعطاء وسعيد بن المسيب ـ فإنَّه رَوى عنه داود بن أبي هند، قال: الوالد يأكل من مال ولده ما شاء، والولد لا يأكل من مال والده إلاَّ بإذنه ـ والحسن وقتادة.

فهؤلاء سبعة من الصحابة، وثمانية من التابعين قائلون: أنَّ مال الولد لأبيه، يتصرف فيه كيف يشاء كما يتصرف فيما يملكه، وكل ما جاز له في مال نفسه من الإنفاق وغيره جاز له في مال ولده. والحديث دليلٌ واضح فيما ذهبوا إليه.

ولا يُغترّ لقول الخطابي[2] في «معالم السنن» على حديث أنه

---

(١) (قال) مكررة.

(٢) وهي في «معالم السنن»، حاشية على «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (٩/٤٤٦). ونصُّ الخطابي: قال: معناه يستأصله فيأتي عليه. ويشبه أن =

يجتاح أبوه ماله: أنه لا يعلم أنَّ أحداً يقول إنَّ معنى الحديث إباحة مال الولد لأبيه وأنه يأتي عليه إسرافاً وتبذيراً، بل معناه إذا احتاج من مالك أخذ قدر الحاجة وإذا لم يكن لك مال وكان لك كسب لزمك أن تكسب عليه، انتهى.

فقوله: (إنه لا يعلم قائلاً بذلك)، خلاف ما سمعته عمَّن سردناه. وأما قوله: (إسرافاً وتبذيراً)، فكلامٌ في غير محله، فإنَّه يحرم على الإنسان في ملكه المجمع على أنه ملكه الإسراف أو التبذير. ولا يعزب عنك أنَّ قوله: (يجتاح مالي) يُنافي أنه يأخذ قدر النفقة بلا فاقة فقط، فإنَّ الاجتياح ظاهرٌ في خلافه؛ قال ابن الأثير في «النهاية»[1]: الجائحة: الآفة التي تهلك الثمار. وتقدَّم تفسيره بـ (الاستئصال).

هذا، وأما أهل المذاهب، فخالفوا الحديث ومن ذُكر من الصحابة والتابعين، فذهبوا إلى أنه ليس له من ماله إلاَّ أنه ينفقه الابن إن

= يكون ما ذكره السائل من اجتياح والده ماله إنما هو بسبب النفقة عليه وأن مقدار ما يحتاج إليه للنفقة عليه شيء كثير لا يسعه عفو ماله والفضل منه إلاَّ أن يجتاح أصله ويأتي عليه، فلم يعذره النبي ﷺ ولم يرخص له في ترك النفقة، وقال له: «أنت ومالك لوالدك» على معنى أنه إذا احتاج إلى مالك أخذ منك قدر الحاجة كما يأخذ من مال نفسه، وإذ لم يكن لك مال وكان لك كسب لزمك أن تكتسب وتنفق عليه، فأما أن يكون أراد به إباحة ماله واعتراضه حتى يجتاحه ويأتي عليه لا على هذا الوجه فلا أعلم أحداً من الفقهاء ذهب إليه، والله أعلم. انتهى.

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١/ ٣١١).

كان الأب معسراً وأنَّ مال الولد معصوم في ملك نفسه لا يحل لأبيه إلَّا بطيبةٍ من نفسه ـ خلا أنه لا يُحد الأب إن وطىء أمة ابنه الصغير والكبير، ولا تقطع يده إن سرق من مالهما، ويلزمه ضمان ما أخذ.

قال أبو حنيفة: ليس للأب من مال ابنه إلَّا ما احتاج إليه من طعام أو شراب أو لباس. ومثله قالت الهادوية، وللمالكية مثله إلَّا أنهم قالوا: له أن يتصدق من مال ابنه الصغير عن نفسه، ويعتق من ماله ويضمن القيمة في ذلك كله.

وإنَّما ذهب الجماهير إلى ذلك عملاً بعمومات: «لا يحل مال امرءٍ مسلم إلَّا بطيبة من نفسه»[1]، «إنَّ الله حرم دماءكم وأموالكم»[2]، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]، ونحوها.

والجواب: **أوَّلاً**: إنَّها أدلة في غير محل النزاع؛ لأن الشارع جعل مال الولد مالاً للأب، فما أكل مال غيره، بل مال نفسه بحكم الشرع.
وثانياً: لو سلم شمول عمومات الأدلة لمال الأولاد وشمول النهي للآباء لكان حديث «أنت ومالك لأبيك» مخصصاً له بالدليل، كما أنَّ

---

(١) حديث: «لا يحل مال امرء مسلم إلَّا بطيبه من نفسه»، قال في «إرواء الغليل» (٥/ ٢٧٩): صحيح أخرج الدارقطني (٣٠٠)، وأحمد (٥/ ٧٢)، وأبو يعلى، والبيهقي (٦/ ١٠٠).

(٢) حديث: «إن الله حرم دماءكم وأموالكم» خرجه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٢٠٣).

الجمهور خصَّصوا من تلك العمومات إيجاب النفقة لأبيه وإن كره، وأخذها من ماله ولو قهراً إن امتنع. كما خصصها أيضاً حديث هند الصحيح بقوله ﷺ لمَّا شكت أنَّ أبا سفيان زوجها شحيح لا يسمح بنفقتها وولدها الكفاية، فقال ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»[1].

وذهب أبو محمد ابن حزم[2] إلى أنه ليس للأب والجد إلاَّ الأكل من مال ولدهما إن وجداه[3] من بيت أو غير بيت فقط[4]، ولا حق لهما بهما ولا حكم في شيء من ماله، لا بعتق ولا بإسقاط[5] ولا بارتهان، إلاَّ إن كانا فقيرين، فيأخذ الفقير منهما ما احتاج من مال ولده: من كسوة وأكل وسكنى وخدمة، وما احتاجا إليه فقط.

ثم قال: فإن قلت: فأنتم القائلون بكل ما صح عن النبي ﷺ، فلم استحللتم ترك الثابت عنه من قوله [ﷺ][6]: «أنت ومالك لأبيك»؟

---

(١) حديث هند، أخرجه البخاري في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها: قالت هند: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح فهل عليّ جناح أن آخذ من ماله ما يكفيني وبنيّ، قال: «خذي بالمعروف». انظر: «الفتح» (٩/ ٥١٤).

(٢) قلت: لم يلتزم المؤلف بنقل كلام ابن حزم بلفظه مع أنه ذكر ذلك في نهاية ما نقله عنه، وسأذكر نص ابن حزم في محله في الحاشية رامزاً لها بقولي: في الأصل. وهو في المحلّى (٨/ ٥١٣) وما بعدها.

(٣) في الأصل (فإن للأب والأم أن يأكلا من مال الوالد).

(٤) كذا العبارة في الأصل المخطوط!!

(٥) بإصداق.

(٦) في الأصل (عليه السلام).

قلنا: يعيذنا الله[1] أن نترك خبراً صح عنه ﷺ[2]، ولو أجلب علينا من بين البحرين، إلاَّ أن يصح نسخه، وهذا الخبر منسوخ بغير شك[3] فيه؛ لأن الله تعالى[4] حكم بميراث الأبوين والزوج والزوجة والبنين والبنات من مال الولد إذا مات، وأباح في القرآن لكل مالك وطء[5] أَمَةٍ ملكها بملك اليمين وحرمها على من لا يملكها بقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ ۝٧﴾ [المؤمنون: ٧].

فدخل في هذا من له والد ومن لا والد له[6].

إنَّ مال الولد بيقين له لا لأبويه، ولا حقّ لهما فيه إلاَّ ما جاء به النص مما ذكرنا من الأكل أو عند الحاجة فقط، ولو كان مال الولد للوالد لما ورثت زوجة الولد ولا زوج البنت ولا أولادهما من ذلك شيئاً؛ لأنه مال لإنسان حي. ولا كان يحل لذي والد أن يطأ جارية[7] أصلاً؛ لأنها لأبيه تكون. فيصح[8] بهذين الحكمين وبقائهما إلى يوم

(١) في الأصل (من).
(٢) في الأصل (عليه السلام).
(٣) في الأصل (لا شك فيه).
(٤) في الأصل (عز وجل).
(٥) في الأصل (أمة وطئها).
(٦) في الأصل (فصح أن مال الولد له بيقين).
(٧) في الأصل (جاريته).
(٨) في الأصل (فصح بورود).

القيامة ثابتين غير منسوخين: أنَّ ذلك الخبر منسوخ. وكذلك[1] صح بالنص والإجماع المتيقن أنَّ من ملك عبداً أو أمة[2] ولهما والد فإن ملكهما لمالكهما لا لأبيهما. فصح[3] خبر أنه لأبيه منسوخ؛ فزال[4] الإشكال ولله الحمد. انتهى بلفظه من المجلى شرح المحلَّى.

وأقول: لا يخفى أنَّ دعوى النسخ محتاجة إلى إقامة البرهان على تأخر الناسخ، ولم يأت بدليل على تأخُّره. وكيف يخفى النسخ على الصحابة وهم علي وعمر وابن مسعود وعائشة وجابر بن عبد الله وأنس وابن عباس رضي الله عنهم؛ فإنَّه نقل ابن حزم[5] نفسه القول عنهم بأنَّ مال الولد ملك لأبيه عملاً بالحديث، ثم قال: ولا نعلم خلافاً من الصحابة لمن ذكرنا منهم في هذه المسألة. قال: إلَّا رواية عن ابن عمر ورواية عن علي لم تصح. انتهى.

قلت: فأي داع إلى دعوى النسخ مع إمكان الجمع، وقد زعم أنَّ الدليل على النسخ إيجاب الميراث لمال الولد إن هلك في حياة والده، وجواز تسريه بما ملكت يمينه، وقد توهَّم أنه لا يتم الجمع بين القول بملك الأب لمال ابنه والقول بأنه يورث عنه ماله إذا مات في حياة أبيه،

---

(١) في الأصل (أيضاً).

(٢) في الأصل (أمة أو عبداً).

(٣) في الأصل (أيضاً أن قوله عليه السلام).

(٤) في الأصل (وارتفع).

(٥) المحلّى (٨/ ٥١١).

وكذلك الحكم في تسريه، وإنَّما لما تعذر الجمع بين الأدلة حكم بالنسخ.

والجمع هنا ممكن عندنا، فإنَّا نقول: حديث «أنت ومالك لأبيك» قضى بأنَّ الولد وماله للأب، وحكم بالأدلة الأخرى أنه إذا مات الولد كان ما تحت يده ميراث لأبويه وزوجه وأولاده. فهذا حكم مال الولد بعد وفاته، والأول حكمه في حياته، فأي مانع أن يكون ما تحت يده ملكاً لأبيه مهما كانا في قيد الحياة؟؟ فإذا مضى أحدهما لسبيله ولقي الله تعالى كان مال الولد أي الذي تحت يده إن كان هو الميت ميراثاً بين ورثته على فرائض الله، وإن خلف أبويه فقط حازا ما تحت يده أثلاثاً إن كان له أم، وإلَّا فهو للأب جميعه، كما كان له في حياة ولده.

وفي عدم توريث الإخوة من الذي خلفه أخوهم وحيازة والده لماله كله وعدم مزاحمتهم له: دليل على أنه لم يكن المال للأخ الميت، ودليل على أنهم لا يملكون مع أبيهم شيئاً. فلم يجعل الله لهم نصيباً يزاحمون فيه أباهم، بل جعل الله وجودهم صارفاً للأم عن استحقاق الثلث من مخلف ابنها إلى السدس لسر بديع، وهو أنَّ أباهم هو الكافل لهم القائم بمؤنتهم وأقواتهم، ولما لم يكن لهم وجود استحقت الثلث من مال ولدها الهالك، وتنزلت هي وأبوه منزلة الذكر والأنثى من الأولاد والإخوة للذكر مثل حظ الاثنين.

فإن قلت: أولاد الرجل يزاحمونه في تركة أمهم إذا ماتت.

قلت: لأن المال الذي تحت يدها مالها، ملك لها، ليس للأب فيه ملك كما كان له ملك مال ولده حال حياته، بل هذه المزاحمة له من الأدلة على أنَّ مال أخيهم المالك الذي لم يجعل الله لهم فيه نصيبًا مع وجود أبيهم، كان مال الأب ولا ملك فيه للولد، وإنما جعل الله فيه للأم سهماً من ثلث أو سدس لما يعلمه الله من شدة حزنها على فقده فجعل لها ذلك السهم من الذي خلفه ولدها، وإن كان قبل وفاته مال زوجها: جبراً لحرارة المصيبة بابنها، والحكمة لا نعلمها، على أنَّ ما حازه الأولاد من ميراث أمهم، وزاحموا فيه والدهم عائد بالآخرة ملكاً لأبيهم بنص: «أنت وما ملكت لأبيك».

فإن قلت: فزوجة الابن الميت وأولاده يزاحمون والده فيما خلفه وقد كان المال كله قبل وفاته لأبيه؟

قلت: اختلاف أحكام المال في حياة مالكه وأحكامه بعد وفاته لا ينكرها أحد، بل هو أمر معروف شرعاً، بل لا تكون أحكام مال المالك لها مختلفة حياةً وموتاً، بل يحصل اختلافها قبل موته عندما[1] ينزل به مرض الموت؛ فإنَّه لا يتصرف في ماله الذي يملكه ضرورة وشرعاً إلاَّ في ثلث منه، فإن جاوزه وقف صحة تصرفه على إجازة وارثه، والحال أنَّ وارثه لا يملك في تلك الحال نقيراً ولا قطميراً من مال الذي وقف نفوذه على إجازته. وكان المريض قبيل مرضه بلحظة يصح تصرفه وينفذ في

(١) في المخطوط: (عند أن).

ما تحت يده؛ فأحكام المال تختلف باختلاف حال مالكه.

إذا عرفت هذا، فأي شيء يوجب الحكم بنسخ حديث «أنت ومالك لأبيك»؟ فإنَّه لا تناقض في الأحكام، ولا معارضة، وقد اختلف زمان الحكمين. وقد سمَّى الشارع الولد نفسه كسباً لأبيه، وأمره بالأكل من كسبه، وأخبره بأنه من أطيب ما يأكل منه في حديث: «إنَّ أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإنَّ أولادكم من كسبكم»، أخرجه البخاري في التاريخ والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة. والمراد من الأكل: الانتفاع على أي وجه، من باب: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ الآية [النساء: ١٠]، ومن باب حديث: «آكل الربا وموكله»، فإنَّه ليس المراد الانتفاع به في أي وجه.

واعلم أنَّ كلام رسول الله ﷺ مأخوذ من كلام ربه تبارك وتعالى، فإنَّه تعالى قال في سورة النور: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ الآية [النور: ٦١]، وعد عشرة أصناف من قرابات الإنسان ممن نفى الجناح عن الأكل من بيوتهم، ولم يذكر الأولاد، فلم يأت أو بيوت أولادكم؛ لأنه لا بيوت لهم بالنسبة إلى آبائهم، بل هي بيوت الآباء.

وبهذا تعرف أنَّ السُّنَّة مشتقة من الكتاب وأنَّ أحكامها تفصيل ونتائج لما تضمنته آياته؛ لذلك يقول الله تعالى مخاطباً لرسوله ﷺ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وأما قول ابن حزم: إنه لو كان مال الولد لأبيه لما حل له وطء الأمة المشتراة من ماله، مع حل ذلك بدخوله تحت عموم ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ

﴿أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦].

فجوابه: إنَّ عموم «مالك» في حديث «أنت ومالك لأبيك» مخصوص؛ فإنَّه اسم جنس مضاف، وهو من صيغ العموم، خصه الإجماع بحل أَمَةٍ شراها الولد في حياة والده، مما تحت يده ليطأها، وكذلك إصداق زوجة ينكحها، لأن وقوع هذا معلوم في عصر النبوة أنه يتسرى البنون وينكحون مما تحت أيديهم من الأموال التي يكتسبونها في حياة آبائهم، هذا معلوم قطعاً، وقد قال ﷺ لابن عمر لما أخبره أنَّ أباه عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأمره بفراق امرأته فقال: «أطع أباك»[1].

على أنا نقول: المعلوم من أحوال الناس أنه لا يتزوج الولد أو يأخذ أمةً وأبوه حيٌّ إلاَّ بعد أخذ رأيه وإذنه له بذلك، وإقرار الأب لولده على انفراده في بيت وإنفاقه على نفسه مما تحت يده إباحة له، وإن فعل شيئاً من ذلك عن غير رأيه كان عاقاً آثماً ما لم يعلم رضا والده بذلك. وإذا علم رضاه فهو كرضاه بأخذ الولد من المال الذي كسبه

(١) جاء بهامش الأصل: ولفظه: عن ابن عمر رضي الله عنه قال: كانت تحتي امرأة أحبها وكان عمر رضي الله عنه يكرهها، فقال لي: طلقها. فأبيت، فأتى عمرٌ النبيَّ ﷺ فذكر له ذلك، فقال لي رسول الله ﷺ: «طلقها». رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. (منه).

قلت: هو في أبي داود في كتاب الأدب، باب في برّ الوالدين (٥/ ٣٤٩) طبعة دار الحديث.

الأب وأحرزه، ولا حق فيه لابنه. وإنَّ رضا الأب بذلك يبيح لولده مال أبيه الذي تحت يد أبيه لا فرق بينهما.

فإن قلت: فهل الأم كالأب في ملكها مال ابنها؟

قلت: لم يرد النص إلاَّ في الأب، وقول جابر: (يأخذ الأب والأم من مال ولدهما) كلام من قبل نفسه كما قدمناه، كأنه قاسها على الأب، وأدخلها تحت عموم قوله ﷺ[1]: «إنَّ أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم». ولا ريب أنَّ الأولاد من كسب الأب والأم. والحديث وإن ورد تعليلاً لأخذ الأب من مال ولده لكن لفظ «أولادكم» عام، والعام لا يقصر على سببه.

إن قلت: ضمير الإنسان في «أولادكم»، وهذا الضمير خاص بالرجال.

قلت: هو كما قلت لا يشمل الأمهات إلاَّ تغليباً، والتغليب مَجَازٌ، والأصل الحقيقة، وأيضاً فالأصل عصمة مال الولد، فلا يشارك فيه ولا يكون لغيره إلاَّ بدليل قاهر كالنص في حق الأب.

وأما حديث: يا رسول الله، من أبر؟ قال: «أمك ثم أمك ثم أمك ثم أباك»، أخرجه أبو داود والترمذي[2]، وغيرهما، فهو جواب عن

(١) سبق تخريجه.

(٢) حديث: «يا رسول الله من أبر»، من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، أخرجه الترمذي في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في بر الوالدين. قال الشيخ ناصر رحمه الله: حديث حسن. انظر: «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ١٧٥) طبعة مكتب التربية. =

الأحق بالبر، وليس فيه تعرض لتملكها ماله، إذ البر لا يستلزم ذلك قطعاً، إذ البر الإحسان بكل نوع من أنواعه، وليس منه أن تملك أمه ماله فإنَّه واجب على الإنسان البر بأرحامه، ولا يملكون من ماله شيئاً كما يملكه الأب، فأثر جابر وعموم «من كسبكم» لا ينهضان على ملك الأم شيئاً من مال ابنها كما يملكه الأب.

فإن قلت: أي مانع عن إلحاق الأم بالأب في ملك مال الولد، فإنَّ العلة منصوصة، أعني قوله ﷺ: «إنَّ أولادكم من أطيب كسبكم» ولا ريب أنَّ الولد من كسب الأبوين لا من كسب الأب فقط.

قلت: هذا الدليل لا أراه بعيداً بُعْدَ النصِّ على العلة، ومساواة الأصل للفرع فيها ما لم يأت نص أنهض من هذا، والله أعلم.

نقل من خط مؤلفه سيدي الوالد العالم العلاَّمة عز الإسلام المنير[١]، محمد بن إسماعيل الأمير، حفظ الله تعالى ببقائه معالم العلوم، وحرسه بعينه التي لا تنام[٢].

❏ ❏ ❏

= وفي أبـي داود في كتاب الأدب، باب بر الوالدين عن معاوية بن حَيْدة، انظر: «صحيح أبـي داود» (٣/ ٢٦٢) طبعة مكتبة المعارف.

(١) ليست واضحة كثيراً في الأصل.

(٢) ورد في الأصل عبارة على الهامش أصابها طمس، يفهم منها الصلاة على النبـي ﷺ وهـي: وصلَّـى الله وسلَّـم علـى محمـد المصطفـى وآلـه وصحبـه أجمعين، آمين. وورد أيضاً: بلغ مقابلة على الأصل. (منه).

* * *

=

=

* تمت المقابلة مع صورة الأصل المخطوط في المسجد الحرام بمكة المكرمة تجاه الكعبة المشرفة بين العشائين ليلة الثلاثاء ٢٣ من رمضان المبارك ١٤٢١هـ، ونسخة الأصل المخطوط بين يدي شيخنا الشيخ نظام يعقوبي وبقراءتي عليه من منسوختي المطبوعة، فصح وثبت والحمد لله رب العالمين وصلّى الله على رسولنا محمد وآله.

وكتبه

مساعد سالم العبد الجادر

المحتوى

● ● ●

لِقاءُ ٱلعَشْرِ ٱلأَواخِرِ
بِالمَسْجِدِ ٱلحَرامِ
(٢٩)

إفادة المبتدي المستفيد

في حكم إتيان المأموم بالتسميع وجهره به إذا بلّغ وإسراره بالتحميد

للحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمّد الدمشقيّ
المعروف بالناجي
(٨١٠ - ٩٠٠هـ)

تحقيق
عبد الرؤوف بن محمد الكمالي

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأولىٰ
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٧٠٤٩٦٣/ ٩٦١١٠٠
e-mail:
بيروت - لبنان ص.ب: ٥٩٥٥/١٤ bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أفضل المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالة لطيفة، في مسألة فقهية مشهورة، الخلافُ فيها بين الفقهاء معروف، ألا وهي مسألة التسميع للمأموم، أي: قولُ «سَمِعَ اللَّـهُ لِمَنْ حَمِده»، هل يأتي به المأمومُ أوْ لا؟

ولا شك أن هذه المسألة تصلح لأن تكون مثالاً من الأمثلة الكثيرة للمسائل التي يسوغ فيها الاختلاف والاجتهاد، وأنه لا إنكار فيها؛ فقد قرَّر العلماء رحمهم الله القاعدةَ الفقهية النفيسة: «لا يُنكَر المختلفُ فيه، وإنما ينكر المجمع عليه»[1]، وذلك إذا لم يكن الخلاف ضعيفًا، بأن تكون مآخذ الأقوال معتبرة، كما هو الحال في مسألتنا.

وليس كلُّ خلافٍ جاء معتبرًا ... إلاَّ خلافٍ له حظٌّ من النظرِ

(١) «الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص ١٥٨).

والمؤلف رحمه الله قد نصر في هذه المسألة قولَ الشافعية ومَن وافقهم، في أن المأموم يأتي بالتسميع، وهو قول وجيه وقويّ بلا شك، لكن الذي ظهر لي ــ والله تعالى أعلم ــ أن قول الحنابلة ومن وافقهم، في أن المأموم لا يأتي بالتسميع، هو الأرجح، كما أشرت إلى وجه ذلك في تحقيق هذه الرسالة[1].

---

(١) وتلخيصًا لأقوال العلماء في مسألة التسميع ــ وكذا التحميد حيث ذكرها المؤلف رحمه الله ــ أقول:

أولاً: **التسميع**: لم يختلف العلماء في **أن الإمام** يأتي بالتسميع.

وأما المنفرد، ففيه قولان:

١ ــ أنه يأتي به. وهو الأصح عند الحنفية، وقولُ المالكية والشافعية، والمذهب عند الحنابلة، وقول ابن حزم.

٢ ــ أنه لا يأتي به. وهو رواية عن أبـي حنيفة وعن أحمد.

وأما المأموم، ففيه قولان ــ أيضًا ــ :

١ ــ أنه يأتي به. وهو قول الشافعية ورواية عن أحمد وقولُ ابن حزم.

٢ ــ أنه لا يأتي به. وهو قول الحنفية والمالكية، والمذهب عند الحنابلة.

ثانيًا: **التحميد**: لم يختلف العلماء في **أن المأموم** يأتي بالتحميد.

وكذلك هو قول أكثر العلماء في حق **المنفرد**، إلاَّ رواية عن أبـي حنيفة وعن أحمد، أنه لا يأتي به.

وأما الإمام، ففيه قولان:

١ ــ أنه يأتي به. وهو قول أكثر أهل العلم.

٢ ــ أنه لا يأتي به. وهو قول أبـي حنيفة ــ خلافًا للصاحبين ــ وقول المالكية.

انظر: «بدائع الصنائع» (٢/ ٥٥١، ٥٥٢ ــ ط زكريا علي يوسف) و «فتح =

وعلى كل حال، فإن صاحب هذه الرسالة هو إمام جليل، وعالِمٌ فذٌّ، يتضح ذلك لكل من طالع كتابه «عجالة الإملاء» في التعليق على «الترغيب والترهيب» للمنذري.

وللمؤلف رحمه الله مصنفات كثيرة، لكنها لم تخرج إلى عالَم المطبوعات بعد، فها نحن ننشر واحدًا منها؛ إحياءً لذكره وعلمه، وبيانًا لفضله ومنزلته، نسأل الله تعالى أن يكتب لنا وله الرحمة والرضوان، وأن يحشرنا جميعًا مع المتقين الأبرار.



= القدير» لابن الهمام (١/ ٢٩٨، ٣٠٠ ــ ط ١ مصطفى البابي الحلبي) و «حاشية الدسوقي» (١/ ٢٤) و «حاشية العدوي على شرح الرسالة» (١/ ٢٣٣) و «مغني المحتاج» (١/ ١٦٥، ١٦٦) و «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣٩١ ــ ط مكتبة الإرشاد)، و «المغني» لابن قدامة (٢/ ١٨٤، ١٨٦، ١٨٩ ــ ط دار هجر)، و «الإنصاف» (٢/ ٦٤)، و «المحلى» لابن حزم (٣/ ٢٥٥).

ترجمة المؤلِّف[1]

نسبه ومولده:

هو: برهان الدين، أبو إسحاق: إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، الحلبـي الأصل، الدمشقي، القبيباتي، الشافعي.

ويُعْرَف بالناجي ــ بالنون والجيم ــ لكونه ــ فيما قيل ــ حنبليًّا ثم تَشفَّع.

وربما قيل له: المحدِّث.

وُلِدَ في أحد الربيعين، سنةَ عشر وثمانمائة، بدمشق.

شيوخه ومسموعاته وتلاميذه:

سمع على الحافظ ابن حجر العسقلاني، وابنِ ناصر الدين، والفخرِ عثمان بنِ الصَّلِف، والعلاء بن بردس، والشهاب أحمد بن حسن بن عبد الهادي، والزينِ عبد الرحمن بن الشيخ خليل، والأريحي.

(١) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (١/ ١٦٦)، و «نظم العِقيان» للسيوطي (ص ٢٧، ٢٨)، و «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٧/ ٣٦٥)، و «الأعلام» للزِّرِكْلي (١/ ٦٥)، و «معجم المؤلفين» لكحالة (١/ ٦٩).

ومما سمعه على العلاء: «الشمائل» و «مشيخة الأشرف الفخر» و «السنن» لأبـي داود والترمذي.

وسمع على الأريحي «صحيح البخاري».

وسمع ــ أيضًا ــ على عبد الله وعبد الرحمن ابني زريق، واختص بالعلاء بن زكنون، وقرأ عليه القرآن وغيرَه، وتزوج ابنته، ثم فارقه.

وقد تحوّل شافعيًّا غير مرة.

وتتلمذ عليه عدد من العلماء، منهم أبو البركات محمد بن أحمد بن الكيال، والشيخ عبد القادر بن محمد النعيمي الشافعي صاحب «الدارس في تاريخ المدارس».

عِلْمُه ومنزلته:

كان محبًّا في أهل السنة، شديدَ الإنكار على معتقدي ابن عربـي ونحوِه كابن حامد، منجمعًا عن بني الدنيا، قانعًا باليسير.

قال السخاوي رحمه الله: «والثناء عليه مستفيض، ووصَفه الخضيري بأنه شيخ عالم فاضل، محدث محرِّر متقن معتَمَد، خدم هذا الشأن بلسانه وقلمه، وطالع كثيرًا من كتبه». اهـ[١].

وقال عنه تلميذه أبو البركات ابن الكيال: «شيخ الإسلام والمسلمين، حافظ العصر، وأمير المؤمنين في حديث سيد المرسلين ﷺ»[٢]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام بدمشق كمال الدين محمد بن حمزة الحسيني لمَّا ذكر محلة ميدان الحصا: «هذه المحلة خَصَّها الله تعالى بثلاثة

---

(١) «الضوء اللامع» (١/١٦٦).

(٢) «الكواكب النيرات» (ص ٤٥١)، حيث أشار إليه في خاتمة كتابه هذا.

أبارية، كل منهم انفرد بفنٍّ لا يُشارَك فيه، الشيخ إبراهيم الناجي بعلم الحديث...». اهـ[1].

وقال ابن العماد الحنبلي في وصفه: «الإمام العالم»[2]. اهـ.

مصنفاته:

للناجي رحمه الله مصنفات كثيرة، نذكرها مرتبةً على حسب حروف المعجم:

١ ـ إفادة المبتدي المستفيد في حكم إتيان المأموم بالتسميع وجهره به إذا بلَّغ وإسراره بالتحميد[3]. (وهو رسالتنا هذه).

٢ ـ الأمر بالمحافظة على الكتاب والسنَّة[4].

٣ ـ تحذير الإخوان فيما يورث الفقر والنسيان[5].

٤ ـ تقريب المبطَّإ بترتيب رواة الموطإ.

ذكره الناجي نفسه في كتابه «عجالة الإملاء»[6]، ووصفه بأنه جزء لطيف نفيس، وأنه جاوز برواة الموطإ الثمانين.

٥ ـ ثلاثيات في الحديث، روايةً عن ابن حجر[7].

---

(١) «شذرات الذهب» (٨/ ١٩٥).

(٢) «شذرات الذهب» (٧/ ٣٦٥).

(٣) ذكره في «كشف الظنون» (١/ ١٣١).

(٤) ذكره في «هدية العارفين» (١/ ٢٣).

(٥) ذكره في «كشف الظنون» (١/ ٣٥٥) و «هدية العارفين» (١/ ٢٣). وذكروه كذلك باسم: «قلائد العقيان فيما يورث الفقر والنسيان»، والظاهر أنهما كتاب واحد.

(٦) (ص ٧٥).

(٧) ذكره في «كشف الظنون» (١/ ٥٢٢).

٦ ـ جزء في طرق حديث الإنصات للجمعة.

ذكره في «العجالة»[١] وقال: «وقد صَنَّفْتُ في ألفاظ هذا الحديث جزءًا، أطرفته وطرقته من الكتب الستة والموطإ ومسندي الشافعي وأحمد، والدارمي، فلتراجعه فإنه مفيد جدًّا». اهـ.

٧ ـ جزء في طرق حديث البركة في البكور.

ذكره في «العجالة»[٢] وقال: «وقد عزوت هذه الرواياتِ كلَّها إلى مَن خرَّجها، وذكرت الحديث بالزيادة فيه وبدونها، في جزء لطيف يُرْحَل إليه». اهـ.

٨ ـ جزء في طرق حديث رويفع بن ثابت: «من قال: اللَّـٰهُـمَّ صلِّ على محمد، وأَنْزِلْه المقعد المقرب عندك يوم القيامة، وجبت له الشفاعة»[٣].

٩ ـ جواب في إلياس.

ذكره في «العجالة»[٤]، وقال: «وقد قررت نبوته [أي الخضر]، وذكرت القائلين بها من المتقدمين والمتأخرين وأتباعِ المذاهب الأربعة وغيرهم، ضمن جواب حافل في إلياس». اهـ.

١٠ ـ الجواب المجلي للفظ تشويش القارىء على المصلي[٥].

---

(١) (ص ١٨٥).

(٢) (ص ٣٣٦).

(٣) ذكره في «العجالة» (ص ٣٣٢).

(٤) (ص ٥٤، ٥٥).

(٥) ذكره في «هدية العارفين» (١/ ٢٣).

١١ ــ جواب الناجي عن الناسخ المنسوخ: هل يمكن جمعه[١]؟.

١٢ ــ حاشية على شرح مسلم للنووي[٢].

١٣ ــ حاشية على كتاب الأذكار للنووي[٣].

١٤ ــ حاشية على كتاب تجريد أسماء الصحابة للذهبي[٤].

١٥ ــ حصول البغية، لسائل: هل لأحد في الجنة لحية؟[٥]

١٦ ــ رسالة في الشفاعة[٦].

١٧ ــ شرح «القواعد المنظومة» لشهاب الدين الهائم (ت ٨٨٧هـ)[٧].

١٨ ــ عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب[٨].

---

(١) ذكره في «الأعلام» (١/ ٦٥) وأنه مخطوط في التيمورية.

(٢) ذكره في «العجالة» (ص ٤٦٨).

(٣) ذكره في «العجالة» (ص ٩٥، ١٥٦).

(٤) ذكره في «العجالة» كما قال محقق «العجالة» حسين بن عكاشة (ص ٨).

(٥) ذكره في «كشف الظنون» (١/ ٦٧٠) و «هدية العارفين» (١/ ٢٣).

(٦) ذكره في «كشف الظنون» (١/ ٨٧٤).

(٧) ذكره في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٦٠).

(٨) طُبِع ــ أولاً ــ مذيَّلاً بكتاب «الترغيب والترهيب» للمنذري، بتحقيق أيمن صالح، دار الحديث ــ (القاهرة، سنة ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٤م)، ثم طبع حديثًا (١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م) بتحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة ــ مكتبة الصحابة (الإمارات ــ الشارقة) ومكتبة التابعين (القاهرة وعين شمس). وقد ذكر الناجي في مقدمة كتابه هذا (ص ٢٢)، قوله: «وهذه النبذ التي تيسَّر إملاؤها، لعمري في الجملة مفيدة، بل فريدة، فتح الله بها وبغيرها، وتصلح أن تكون لهذا الكتاب ــ بل ولغيره ــ كالتهذيب، ولا بأس بتسميتها: عجالة =

١٩ ـ قلائد المرجان في الحديث الوارد كذبًا في الباذنجان[١].
٢٠ ـ كفاية المسمَّع المصيخ في البطيخ[٢].
٢١ ـ كنز الراغبين العفاة[٣] في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة[٤].
٢٢ ـ مصنف في صلاة الضحى[٥].
٢٣ ـ مصنف في مؤذني النبي [ﷺ][٦].
٢٤ ـ المعين على فعل سنَّة التلقين[٧].
٢٥ ـ نصيحة الأحباب عن أكل التراب[٨].

وفاته:

توفي الناجي رحمه الله تعالى بدمشق، في رمضان سنة تسعِمائة، غفر الله تعالى له برحمته، وأسكنه دار كرامته.

= الإملاء...» وذكر الاسم المطوَّل المذكور هنا.

(١) ذكره في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٥٥)، و «هدية العارفين» (١/ ٢٣).

(٢) ذكره كذلك في «هدية العارفين» (١/ ٢٣) وذكره في «كشف الظنون» باسم: «كفاية المصيخ وهو المسمع في البطيخ».

(٣) جمع عافٍ، وهو كل طالب فضل أو رزق. انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٦٩٣).

(٤) ذكره في «كشف الظنون» (١٥١٧)، و «هدية العارفين» (١/ ٢٣). وذكر في «الأعلام» (١/ ٦٥) أنه مخطوط في سوهاج (١٠٤ حديث).

(٥) صدر هذا الكتاب بعناية الأخوين الكريمين الشيخ نظام يعقوبي والشيخ رمزي دمشقية، وطبع في دار البشائر الإسلامية، سنة ١٤١٩هـ.

(٦) ذكره في «العجالة» (ص ١٦٨).

(٧) ذكره في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٤٥)، و «هدية العارفين» (١/ ٢٣).

(٨) ذكره في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٥٧)، و «هدية العارفين» (١/ ٢٣).

وصف النسخة المعتمدة

اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ــ وهي مشتراة مِن أحد الورَّاقين الدمشقيين، ولم تُرَقَّمْ بعد ــ ضمن مجموع للعلاَّمة الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الدمشقي، المعروف بالناجي. والمجموع كله بخط إبراهيم بن عثمان بن محمد، في شهر رمضان، سنة (٨٧٨هـ)، وهذا يدل على أنها منسوخة في حياة المصنِّف المتوفى سنة (٩٠٠هـ)، وقد صرَّح الناسخ بذلك حيث قال عن المصنِّف: «حفظه الله».

وتقع مخطوطتنا في أربع ورقات، وعدد الأسطر فيها (٢١) سطرًا، وهي بخطٍّ نسخِيٍّ واضح.

وقد قمت بعزو الآيات الكريمة إلى سورها وترقيمها، وعزو الأحاديث إلى مخرِّجيها، والأقوال إلى مصادرها، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق، على وجه الاختصار.

ولا يفوتني أن أشكر أخي المفضال، الشيخ المحقق محمد بن ناصر العجمي، على ما أكرمني به من تهيئة المخطوطة، فجزاه الله خيرًا.

وصلَّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم. وبعد
فإن السنة عند إمامنا الشافعي رضي الله عنه لكل مصل من إمام ومأموم
ومنفرد إذا ابتدأ برفع رأسه من الركوع أن يقول سمع الله لمن حمده فإذا
انتصب قائما واعتدل بعوده إلى الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه قال ربنا
لك الحمد لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام
كان يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا
ولك وعند البخاري ربنا لك الحمد وقال بعض رواته ولك الحمد وسيأتي التعرض
للفظ التحميد بزيادة في التسميع وإنما المقصود هنا تقرير أنه لا خلاف في مذهبه
في الجمع بينهما كما نقله شيخ المذهب محيي الدين النووي في كتابه شرح المهذب
وغيره عن الشافعي وأصحابه وقال هذا لا خلاف فيه عندنا وقرر أن التسميع
ذكر رفع الرأس من الركوع والتحميد بعده ذكر الاعتدال منه وقد روى البخاري
ومسلم وغيرهما من الأئمة من حديث جماعات من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين
أن الشارع صلوات الله وسلامه عليه كان يجمع بينهما في صلاة الفرض والتطوع
وقد صح عنه في البخاري وغيره أنه قال صلوا كما رأيتموني أصلي كذا قرره النووي
في شرح المهذب وغيره وفي مواضع من شرح مسلم والاستدلال به ظاهر وقال الإمام
البخاري باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ثم روى بسنده الصحيح
المشهور إلى أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده
قال اللهم ربنا ولك الحمد وروى الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن علي
بن أبي طالب أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا
لك الحمد بحولك وقوتك أقوم وأقعد وقد ورد في جمع المأموم بينهما أيضا ما سنذكره

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

من علمه وجهله من جهله ومع اختصارها ضمنتها ما لا يوجد في الكتب المطولة
مع ان المصلي لو اقتصر على التسميع دون التحميد او تركهما معا وتكبيرات الانتقال
او الاذكار التي هي هيئات وهي معروفة عمدا او سهوا كره له كراهة تنزيه
عندنا وعند الجمهور ولم ياثم ولا تبطل صلاته ولا يسجد للسهو لكن ينبغي الاتيان
به والمحافظة عليها بل قال الشافعي في كتابه الام وتابعه الاصحاب لو قال من
حمد الله سمع له اجزاه قال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في المهذب لانه اتى
باللفظ والمعنى قال النووي في الروضة ولكن سمع الله لمن حمده اولى وقال في
التحقيق افضل وقال في التحرير والتهذيب وغيرها سمع الله لمن حمده اي تقبل
منه حمده وجازاه به انتهى ويقرب منه اللفظ الاخر سمع الله لمن دعا ولهذا
لو قال ربنا لك او ولك الحمد او اللهم ربنا لك او ولك الحمد وكذا لك الحمد ربنا فالكل
جائز وقد ورد به الحديث سوى الاخير فانه في الروضة وقال ان الاول اولى وللبسط
هذا كله موضع اخر وانما المقصود تقرير هذه السنة المذكورة وحث كل من كان على المذهب
الشافعي من الخاصة والعامة على فعلها واظهارها لكونها عند من لا يعرفها مستغربة
مستهجنة مهجورة ومن ساءه احياؤها فارغم الله انفه وامات ذكره وعجل حتفه
وقد روي عن علي بن ابي طالب انه قال اتبع الطريق المستقيم ولا تستوحش لقلة
اهلها فان ابرهيم عليه السلام كان امة قانتا لله وحده ○ ...
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلواته
وسلامه على نبيه وصفيه محمد الذي اعطاه ما لم يعط سواه وعلى
اله واصحابه واتباعه من كل حين اواه

علقه لنفسه رحمه ربه الغفور الرحيم العبد الفقير الى ربه في شهر رمضان المعظم سنة ثمانين وسبعمائة
بلغه جزء في ذكر شفاعات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تصنيف الشيخ ابرهيم الحلبي ابقاه
فسح الله في اجله

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٢٩)

إفادة المبتدي المستفيد

في حكم إتيان المأموم بالتسميع وجهره به إذا بلغ وإسراره بالتحميد

للحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الدمشقي
المعروف بالناجي
(٨١٠ - ٩٠٠هـ)

تحقيق
عبد الرؤوف بن محمد الكمالي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسَلَّم، **وبعد**:

فإنَّ السنَّة عند إمامنا الشافعي رضي الله عنه لكل مُصَلٍّ ـ من إمام ومأموم ومنفرد ـ إذا ابتدأ برفع رأسه من الركوع أن يقول: «سَمِـعَ اللَّـهُ لِمَنْ حَمِدَه»، فإذا انتصب قائمًا، واعتدل بعوده إلى الهيئةِ التي كان عليها قبل رُكُوعِه، قال: «ربَّنا لك الحمد»؛ لما ثبت في الصحيحين[(١)] وغيرِهما من حديث أبـي هريرة: «أنه عليه الصلاة والسلام كان يقولُ: (سمع الله لمن حَمِدَه) حين يَرْفَعُ صُلْبَهُ من الركوع، ثم يقول وهو قائم: (ربنا ولك [الحمد] [(٢)])». وعند البخاري: «ربنا لك الحمد»[(٣)]، وقال بعض رواته: «ولك الحمد»[(٤)].

---

(١) «صحيح البخاري» (٢/ ٢٧٢) ـ الفتح، و «صحيح مسلم» (١/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) هذه الكلمة سقطت من المخطوط.

(٣) «صحيح البخاري» (٢/ ٢٧٢).

(٤) وهو الذي اتفق عليه أكثر الرواة. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قال العلماء: الرواية بثبوت الواو أرجح، وهي [أي الواو] زائدة، وقيل: عاطفة على محذوف، وقيل: هي واو الحال. قاله ابن الأثير، وضعَّف ما =

وسيأتي التَّعَرُّضُ لِلَفْظِ التحميد بزيادةٍ في التسميع، وإنما المقصود هنا تقريرُ أنه لا خلاف في مذهبه في الجمع بينهما كما نقله شيخ المذهب محيي الدين النووي، في كتابه: «شرح المهذب»[1] وغيره عن الشافعي وأصحابه، وقال: «هذا لا خلاف فيه عندنا»، وقرَّر أنَّ التسميعَ ذِكْرُ رفعِ الرأس من الركوع، والتحميدَ بعده ذكرُ الاعتدالِ منه.

وقد روىٰ البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة، من حديث جماعات من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين[2]: أن الشارع صلوات الله وسلامه عليه كان يجمع بينهما في صلاة الفرض والتطوع[3].

= عداه». اهـ. «فتح الباري» (٢/ ٢٧٣).

والتقدير على كون الواو عاطفة: (ربَّنا اسْتَجِبْ لنا ــ أو ما قارب ذلك ــ ولك الحمد)، ففيه زيادة معنى؛ لأنه يشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر. وأمَّا بإسقاط الواو، فهو يدل على أحد هذين المعنين فقط. انظر: «الإحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٢٠٤).

(١) الذي أسماه بـ «المجموع» (٣/ ٣٩١) ط المطيعي ــ مكتبة الإرشاد ــ جدة.

(٢) منهم:

١ ــ أبو هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢/ ٢٧٢)، ومسلم (١/ ٢٩٣، ٢٩٤).

٢ ــ ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري (٢/ ٢٢١).

٣ ــ ابن أبي أوفى رضي الله عنهما، أخرجه مسلم (١/ ٣٤٦).

(٣) أي مِن حيثُ إطلاقُ الروايات، وإلاَّ فليس هناك روايةٌ خاصَّة في التطوع. ثم إن ما ورد مِن وصف الصحابة لصلاة رسول الله ﷺ، فالظاهر أنه وصفٌ لحال إمامته؛ لأنها الحالة الغالبة على النبي ﷺ، كما ذكره ابن دقيق العيد رحمه الله في «الإحكام» (١/ ٢٢٢).

وقد صح عنه في البخاري[١] وغيره أنه قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، كذا قرَّره النووي في «شرح المهذب»[٢] وغيره، وفي مواضع من «شرح مسلم»[٣]، والاستدلالُ به ظاهر.

وقال الإمام البخاري: «باب ما يقول الإمام ومَن خلفَه إذا رفع رأسه من الركوع»[٤]. ثم روىٰ بسنده الصحيح المشهور إلى أبـي هريرة قال: «كان النبـي ﷺ إذا قال: (سمع الله لمن حمده)، قال: (اللَّـٰهُمَّ ربنا ولك الحمد)».

وروىٰ الحافظ أبو بكر ابن أبـي شيبة في «مصنفه»[٥] عن علي بن أبـي طالب: «أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده، اللَّـٰهُمَّ ربنا لك الحمد، بحولك وقوتك أقوم وأقعد».

وقد ورد في جمع المأموم بينهما أيضًا ما سنذكره.

---

(١) «صحيح البخاري» (٢/ ١١١).
(٢) (٣/ ٣٩٣).
(٣) (٤/ ١٩٣).
(٤) «صحيح البخاري» (٢/ ٢٨٢).
(٥) (١/ ٢٤٧)، وإسناده ضعيف؛ فيه: أبو إسحاق، وهو السَّبيعي، عمرو بن عبد الله، اختلط بأَخَرَةٍ، كما أنه مشهور بالتدليس، وقد عنعن هنا. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٢٣ ــ ط محمد عوامة)، و «طبقات المدلسين» (ص ٤٢). وفي إسناده ــ أيضًا ــ الحارث، وهو الأعور، قال عنه في «تقريب التهذيب» (ص ١٤٦): «كذَّبه الشعبـي في رأيه، ورُمِيَ بالرفض، وفي حديثه ضعف». اهـ.

قال الشيخ ولي الدين[1] في «تكملة شرح تقريب الأسانيد»[2] الذي عمله له والده زين الدين[3] في الكلام على حديث: «إنما جعل الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به»[4]: «مع[5] أن الاعتماد على قوله عليه الصلاة والسلام: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلِّي»[6] ». اهـ.

فروى الحافظان أبو الحسن الدارقطني وأبو بكر البيهقي في «خلافيَّاته»[7] عن سعيد المَقْبُري: «أنَّه سمع أبا هريرة وهو إمام للناس في الصلاة يقول: (سمع الله لمن حمده، اللَّـٰهُمَّ ربنا لك الحمد، الله أكبر)، يرفع بذلك صوته ونتابعه معًا».

وسيأتي أنه يستحب للإمام أو المبلِّغ عنه الجهرُ بالتسميعِ وتكبيرِ

---

(١) هو أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ).

(٢) (٢/ ٣٣١). وقد أسمى والدُه الشرح المذكور بـ «طرح التثريب في شرح التقريب» الذي أكمله ولده من بعده، رحمهما الله جميعًا.

(٣) هو أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ).

(٤) الحديث مروي عن جماعة من الصحابة، منهم أبو هريرة رضي الله عنه، أخرجه عنه البخاري (٢/ ١٠٩)، ومسلم (١/ ٣٠٩، ٣١٠).

(٥) قَبْلَهُ في الشرح المذكور: «وقد ورد في جمع المأموم بينهما أحاديث في إسنادها ضعف، فنذكرها، مع أن الاعتماد. . .» إلخ.

(٦) أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه»، من رواية مالك بن الحويرث رضي الله عنه، منها (٢/ ١١١).

(٧) لم أجده في «سنن الدارقطني»، والذي في «طرح التثريب» (٢/ ٣٣٢) هو عزوه للبيهقي فقط، وهو الصواب إن شاء الله، وهو في «سننه الكبرى» (٢/ ٩٦).

الانتقالات بحيث يسمع المأموم.

وقالَ النووي في «شرح مسلم»[1]: «باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع إلاَّ في رفعه من الركوع؛ فإنه يقول فيه: (سمع الله لمن حمده)».

قال البيهقي: ورُوِي عن أبي بُردة بنِ أبي موسى ــ وهو الأشعري التابعي ــ أنه كان يقول خلف الإمام: (سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد).

وقال عطاء بن أبي رَبَاح: يجمعهما مع الإمام أحبُّ إلي.

وروى البيهقي والدارقطني[2] بإسناد صحيح عن ابن عون قال: قال ابن سيرين: «إذا قال الإمام: (سمع الله لمن حمده)، قال من خلفه: (سمع الله لمن حمده)». زاد البيهقي: (اللَّهُمَّ ربنا لك الحمد).

إلى غير ذلك.

وروى الحافظ الدارقطني في «سننه»[3] من طريق عمرو بن شَمِر، عن جابر ــ وهو الجُعْفِيُّ ــ وهما واهيان[4]، عن عبد الله بن بريدة، عن

---

(١) (٤/ ٩٧).

(٢) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٤٥)، ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٢/ ٩٦).

(٣) (١/ ٣٣٩)، وكذا أخرجه البيهقي في «الخلافيات» ــ كما في «طرح التثريب» (٢/ ٣٣١) ــ وقال: «وفيه جابر الجُعْفي، لا يحتج به، ومن دونه أكثرهم ضعفاء». اهـ.

(٤) أما عمرو بن شَمِر، فهو الجُعفي الكوفي الشيعي، أبو عبد الله. قال عنه =

أبيه قال: قال لنا النبي ﷺ: «يا بُريدة، إذا رفعت رأسك من الركوع فقل: (سمع الله لمن حمده، اللَّـٰهُمَّ ربنا لك الحمد مِلْءَ السموات ومِلْءَ الأرض ومِلْءَ ما شئت من شيء بعد)».

وجه الدلالة منه: أمره بالجمع بين التسميع والتحميد.

ورَوَى ـ أيضًا ـ[1] من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ـ وفيه لينٌ[2] ـ عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فقال: (سمع الله لمن حمده)، قال مَن وراءه: (سمع الله لمن حمده)». لكنه قال: المحفوظ لهذا الإسناد إنما هو: «إذا قال الإمام: (سمع الله لمن حمده) فليقل من وراءَه: (اللَّـٰهُمَّ ربنا لك الحمد)».

وسيأتي الجواب عنه وعن نظائره فيما بعد إن شاء الله.

وقد وافق الشافعيَّ على أن المأموم يأتي بالتسميع والتحميد كالإمام ـ غيرُ من تقدم ـ اثنان من المالكيَّةِ.

قال الشيخ سراج الدين بنُ الملَقِّن في شرح حديث: «إنما جُعِل

= البخاري: «منكر الحديث». وقال النسائي والدارقطني وغيرهما: «متروك الحديث». انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٦٨).

وأما جابر الجُعْفي، فقد قال عنه في «التقريب» ـ أيضًا ـ (ص ١٣٧): «ضعيف رافضي». اهـ.

(١) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٤٠).

(٢) قال عنه في «تقريب التهذيب» (ص ٣٣٧): «صدوق يخطىء، ورمي بالقدر، وتغير بأَخَرة». اهـ.

الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به» من «شرح العمدة»: «قاله من المالكية عيسى بن دينار[1] وابن نافع[2]، وإن كان القاضي عياض في «إكماله»[3] خطَّأ من تأوَّل ذلك عليهما».

قال: «وقال مالك في «مختصر ما يسر في المختصر»: للمأموم أن يجمع بينهما». انتهى.

وقد وافق الشافعيَّ على جمع المنفرد بينهما: مالك وأحمد وابن حزم الظاهري[4]، وعزاه إلى طائفة من السلف.

---

(١) هو أبو محمد، عيسى بن دينار الغافقي، الطليطلي، صاحب ابن القاسم، كان صالحًا ورعًا، مقدَّمًا في الفقه على يحيى بن يحيى. انصرف إلى الأندلس وعلَّم أهلها الفقه. له تأليف في الفقه يسمى «كتاب الهدية»، كتب به إلى بعض الأمراء، عشرة أجزاء. توفي بطليطلة سنة اثنتي عشرة ومائتين. انظر: «الديباج المذهب» (ص ١٧٨، ١٧٩)، و «شذرات الذهب» (٢/ ٢٨).

(٢) في الأصل: «نافع»، وهو خطأ، والصواب ما أثبته كما هو في «الإكمال» للقاضي عياض (٢/ ٢٦٩)، والمراد به: أبو محمد، عبد الله بن نافع الصائغ، تفقه بمالك، وهو مفتي المدينة بعده، وتوفي بها سنة ست وثمانين ومائة. انظر: «الديباج المذهب» (١/ ١٣١).

(٣) وهو كتاب: «إكمال المعلم شرح صحيح مسلم»، طبع سنة ١٩٩٨م، بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، نشر دار الوفاء بالمنصورة.

(٤) انظر لمالك: «المدونة» (١/ ٧١)، ولأحمد: «المغني» (٢/ ١٨٦)، وذكر أن هذا هو المشهور عن أحمد، وفي رواية أخرى عنه: أن المنفرد لا يأتي بالتحميد.
وانظر لابن حزم: «المحلى» (٤/ ١١٩ ــ ١٢١).

وقال ابن عبد البر: لا أعلم فيه خلافًا[1].

وقال صاحِبُ «الهداية» من الحنفية: يجمع بينهما في الأصح، وإن كان يروى الاكتفاء بالتسميع، ويُرْوَى بالتحميد[2].

وكذا نقل أبو عيسى الترمذي في «جامعه» عن ابن سيرين وغيره[3]. قال: وبه يقول الشافعي وإسحاق.

وكذا نقله عنهما ابن المنذر في «الإشراف»، وعن أبي بردة وابن سيرين وعطاء.

وذكره الخطابي في «معالم سنن أبي داود»[4] عن ابن سيرين وعطاء.

وقد وافق الشافعيَّ على أن الإمام يجمع بينهما أيضًا ـ غيرُ من تقدم ـ : أبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحبا أبي حنيفة[5].

قال ابن العراقي: «وهو قول في مذهب مالك أيضًا، حكاه ابن

---

(١) انظر: «الاستذكار» (٥/ ٤٠٥).
(٢) «الهداية» مع «فتح القدير» (١/ ٢٩٩، ٣٠٠).
(٣) الذي في «جامع الترمذي» (٢/ ٥٦) في النقل عن ابن سيرين وغيره إنما هو في المأموم.
(٤) (١/ ٤٠٣) ـ مطبوع مع مختصر المنذري.
(٥) انظر: «الهداية» مع «فتح القدير» (١/ ٢٩٨).

شاس[1] في «الجواهر»[2]، أنه يجمع الإمام بينهما»[3]. انتهى.

وقد أشار إلى هذا الإمام ابن الحاجب في «فروع الأمهات»[4] فقال: «ويستحب للمنفرد في الرفع: (سمع الله لمن حمده، اللَّـٰهُمَّ ربنا ولك الحمد)، وللإمام الأول، وقيل مثله، وللمأموم الثاني». انتهى.

* فالشافعي جمع للمصلي في هذه المسألة المذاهب كلها، فكان مذهبُه الجامعُ للمحاسن أحقَّها بالاتباع وأَهْلَها.

* وكيف لا وهو ابنُ عَمِّ نبينا وابن عمته، وسميُّه وناصِرُ سُنَّتِهِ، القرشي الشافعي المنسوب إلى جده شافِـع؟! ويجتمع نسبه الشريف مع أشرف الأشراف في عبد مناف.

ولقـد أحسـن أبـو عبـد الله محمـد بـن إبـراهيـم البـوشنجـي مـن

---

(١) في حاشية المخطوط: «أوَّله معجمة، وآخره مهملة».
وابن شاس، هو: أبو محمد، عبد الله بن نجم بن شاس الجُذَامي السَّعدي المالكي. سمع من عبد الله بن بَرِّي النحوي، ودرَّس بمصر وأفتى. كان مقبلاً على الحديث، ذا ورع وجهاد. حدَّث عنه الحافظ المنذري. توفي سنة (٦١٦هـ).

(٢) اسم كتابه: «الجواهر الثمينة في فقه أهل المدينة»، وضعه على ترتيب «الوجيز» للغزالي، وجوَّده ونقَّحه، وسارت به الركبان. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٩٨).

(٣) «طرح التثريب» (٢/ ٣٣٠).

(٤) ذكره في «هدية العارفين» (١/ ٦٥٥) باسم: «جامع الأمهات في الفقه»، وفي «كشف الظنون» باسم: «فروع ابن الحاجب»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ١٨٨): «ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاس». اهـ.

أصحابنا[1] حيث قال في إمامه ــ بل وإمامنا وإمام الأئمة الأعظم، رضي الله عنه وعنهم أجمعين ــ :

ومِنْ شُعَبِ الإيمانِ حُبُّ ابنِ شافع   وفَــرْضٌ أكيــدٌ حُبُّــهُ لا تَطَــوُّعُ
وإني حياتي شافعيٌّ فإن أَمُتْ   فــوصِيَّتــي بعــدي بــأن تتشفَّعــوا

وروى الحافظ الكبير أبو بكر الخطيب البغدادي ــ الذي كان أوّلاً حنبليًّا ثم انتقل فصار شافعيًّا ــ بسنده المتصل إلى الإمام المُزَني قال: «رأيت النبي ﷺ في المنام، فسألتُهُ عن الشافعي فقال: «من أراد محبتي وسُنَّتي فعليه بمحمد بن إدريس الشافعيِّ المطَّلِبي؛ فإنَّه مني وأنا منه».

ومن الغرائب: ما ذكره الحافظ الذهبي ــ في «ميزانه»[2]، في ترجمة أبي بكر البندنيجي الفقيه، محمد بن حمد بن خلف ــ وهو من مشايخ السَّمعاني وابن عساكر ــ : أنه عمل حنبليًّا، ثم حنفيًّا، ثم شافعيًّا واستمرَّ، فلُقِّبَ حنفش.

وقال أبو الحسن علي بن أحمد الدِّينَوَرِيُّ الزاهِدُ: رأيت

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٠): «هو من كبار الشافعية، وزعم الذهبي أنه كان مالكيًّا، ويدل على أنه شافعي...» ثم ذكر البيتين اللذين سيذكرهما المصنف. قيل: كان مولده سنة أربع ومائتين. قال عنه الحافظ في «التهذيب» (٩/ ٨): «أبو عبد الله، الفقيه الأديب، شيخ أهل الحديث في عصره، نزيل نيسابور، ثم ذكر من روى عنهم، ومنهم يحيى بن عبد الله بن بكير، وسعيد بن منصور، وممن روى عنه: محمد بن إسحاق الصاغاني وهو أكبر منه. توفي سنة تسعين ــ أو: واحد وتسعين ــ ومائتين.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢٨).

النبـي ﷺ في المنام فقلت: يا رسول الله، بقول مَن آخذ؟ «فأشار إلى عليّ بن أبـي طالب، فقال: خذ بيد هذا، فأتِ به ابنَ عمنا الشافعي؛ ليعمل بمذهبِهِ فيرشُدَ ويبلغَ باب الجنة»، ثم قال: «الشافعي بين العلماء كالبدر بين الكواكب».

ويكفيه هذا الثناءُ البليغ، والحثُّ على اتِّباع مذهبه دون بقية أئمة المذاهب، ولهذا أفتى الشيخ محيـي الدين النووي، فيما لو حلف الحالف بالطلاق أن الشافعي أفضل الأئمة في عصره، ومذهبه خَيْرُ المذاهب، أنه لا يقع عليه طلاق.

وقـال أحمـد بـن حنبـل: مـا أحـدٌ مـسَّ بيـده مَحْبَـرَةً ولا قلمًـا إلاَّ وللشافعي في رقبته مِنَّةٌ[1].

وقال الربيع بن سليمان المرادي ــ خادمُ الشافعي وصاحبُه ــ: «رأيت في المنام كأنَّ آدمَ عليه السلام مات، فسألت عن ذلك، فقيل: هذا موتُ أعلمِ أهل الأرض؛ لأن الله تعالى عَلَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها، فما كان إلاَّ يسيرٌ ومات الشافعي».

ورأى غيرُ الرَّبيع ليلةَ مات الإمامُ الشافعيُّ قائلاً يقول: «الليلةَ مات النبـي ﷺ»[2].

---

(١) وقال إمام الحرمين الجويني: «ما من شافعي المذهب إلاَّ وللشافعي عليه منة، إلاَّ أحمد البيهقي [يعني به أبا بكر الحافظ صاحب السنن الكبرى] فإن له على الشافعي منة». اهـ. «وفيات الأعيان» (١/ ٧٦). وذلك لنصرته لمذهب الشافعي بجمعه لأدلته وإسناد أحاديثه.

(٢) جرى المؤلف ــ رحمه الله تعالى ــ في الثناء على الإمام الشافعي ــ رحمه =

* وأما ما احْتَجَّ به الغير على أن المأموم يقتصر على التحميد، من الحديث: «إذا قال الإمام: (سمع الله لمن حمده)، فقولوا: (اللَّـٰهُمَّ ربنا لك الحمد)»، وفي لفظ: «ولك»، وفي آخَر: «ربنا ولك»[1]، والحديث الآخر: «إنما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به»، وفيه: «وإذا قال: (سمع الله لمن حمده)، فقولوا: (ربنا ولك) وفي لفظ: (اللَّـٰهُمَّ ربنا لك الحمد)»؟!.

فأجاب عنهما أئمتنا الشافعية رضي الله عنهم، بأنه: ليس في الكلام حصرٌ، وغايةُ ما في الحديث السكوتُ عن إتيان المأموم بالتسميع والإمامِ بالتحميد[2]، فيستفاد ذلك من دليل آخر، وهو ثبوته مِن فعل الشارع وغيره مما قدَّمناهُ مبسوطًا[3].

= الله ــ على ما اعتاده أصحاب كل مذهب من مدح إمامهم، بما لا يخلو عادةً من نوع مبالغة في ذلك، وإن كان ليس هناك شك في إمامة الشافعي وعلمه، ورفعة درجته وورعه. ومما ينبغي التنبه له ــ أيضًا ــ أن الرؤى ليست مصدرًا لاستنباط الأحكام الشرعية والعمل بها، وإنما يستأنس بها فقط.

(١) أي: من غير ذكر لفظة «اللَّـٰهُمَّ».

(٢) لكن يمكن أن يناقَش ذلك، بأن في الحديث قرينةً تدل على أن المأموم لا يأتي بالتسميع، وهي: أن الحديث سيق لبيان ما يفعله المأموم، فقال: «فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: (سمع الله لمن حمده)، فقولوه: (اللَّـٰهُمَّ ربنا لك الحمد)، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلَّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا أجمعون» أخرجه البخاري (٢/ ٢١٦)، ومسلم ــ واللفظ له ــ (١/ ٣١٠)، وزاد في رواية: «وإذا قال: (ولا الضالين)، فقولوا: (آمين)».

(٣) لكن لم يثبت ما يدل على إتيان المأموم به خصوصًا.

قال ابن العراقي: «معنى الحديث على مذهب الشافعي: إذا قال الإمام: (سمع لمن حمده) في انتقاله، فقولوا: (ربنا لك الحمد) في اعتدالكم». قال: بل نزيد على هذا ونقول: إن في الحديث دلالةً على أن المأموم يقول: (سمع الله لمن حمده)، مِن قوله: «إنما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به»[1]. انتهى[2].

يعني لما فيه من الأمر بمتابعته في غير هذا.

وقال العلاَّمة شمس الدين الكِرْمانيُّ في هذا الحديث من شرحه للبخاري[3]: «فإن قلت: هذا دليل لمن قال: لا يزيد المأموم على (ربنا لك الحمد)، ولا يقول (سمع الله لمن حمده...).

قلت: لا نُسَلِّمُ أنه دليل له؛ إذ ليس فيه نفيُ الزيادة، ولئن سلَّمنا فهو معارَض بما ثبت أنه ﷺ جمع بينهما، وثبت أنه قال: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي».

وأما وجه الجمع، فهو أن يقول حال الارتفاع: (سمع الله لمن حمده)، وحال الانتصاب (ربَّنا لك الحمد) ».

قال: «وفي الكلام التفاتٌ، أي من الغَيْبَةِ إلى الحضور»[4].

---

(١) وقد يقال: تسميع المأموم مستثنى من المتابعة؛ بدليل القرينة التي أشرت إليها قريبًا، والله تعالى أعلم.

(٢) «طرح التثريب في شرح التقريب» (٢/ ٣٣٢).

(٣) (٥/ ١٠٥).

(٤) أي: فهو أسلوب من أساليب البلاغة، فإن قوله: «سمع الله لمن حمده» خطاب غيبة، وقوله: «ربنا لك الحمد» خطاب حضور. =

قال: «وفيه دلالة على أنه يستحب للإمام الجهر بقوله: (سمع الله لمن حمده) ». انتهى.

وقال ابن المُلَقِّن في شرح «عمدة الأحكام»: «الجواب عن الحديث: أنه عليه الصلاة والسلام علَّمهم ما جهلوه من ذكر الاستواء، بخلاف ذكر الرفع من الركوع وهو التسميع؛ فإنهم كانوا يَعْلَمونه ويعملون به ويتابعون فيه، فلم يُحْتجْ إلى التنبيه عليه، بخلاف قوله: (ربنا لك الحمد) ».

قال: «وكذا الحديث الآخر الذي فيه: «فإنه من وافق قولُه قولَ الإمام» جوابه ما ذكرناه».

وقال في شرحه للبخاري: «استَحَبَّ الشافعيةُ الجمعَ بين (سمع الله لمن حمده) وبين (ربنا لك الحمد).

وقالوا: معنى حديث «فقولوا: (ربنا لك الحمد)، أي مع ما قد علمتموه من قول (سمع الله لمن حمده) ».

قال: وإنما خصَّه بالذكر، لأنه كان يجهر بـ (سمع الله لمن حمده)، فهم كانوا يعلمونه، ولا يعرفون (ربنا لك الحمد)؛ لأنه يُسِرُّ به؛ فلذلك علَّمهم إياه».

وهذا سبقه إلى نحوه الشيخ تقي الدين السُّبْكي[١] في شرحه للمنهاج[٢].

---

(١) أبو الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي السبكي (ت ٧٥٦هـ).

(٢) واسمه: «الابتهاج في شرح المنهاج»، كما في «هدية العارفين» (١/ ٧٢١)، ولا يزال مخطوطًا.

وأنا أقول: قد جاء في الصحيحين وغيرهما عِدَّةُ أحاديثَ اكتُفي فيها بـ (سمع الله لمن حمده) عن (ربنا لك الحمد).

وقد استدل القاضي عبدُ الوهابِ المالكيُّ[١] بالحديث السابق ــ «إذا قال الإمام فقولوا» ــ على أن الإمام يقتصر على التسميع، والمأموم على التحميد.

قال شيخنا الحافظ شهاب الدين ابن حَجَرٍ في شرح حديث: «إنما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به» من شرحه للبخاري: «وليس في السياق ما يقتضي المنعَ من ذلك؛ لأن السكوت عن الشيء لا يقتضي تركَ فِعْلِه[٢]، نَعَمْ مقتضاه أن المأموم يقول: (ربنا لك الحمد) عقب قول الإمام: (سمع الله لمن حمده)، وأما منع الإمام من التحميد فليس بشيء، لأنه ثبت أن النبي ﷺ كان يجمع بينهما»[٣].

ثم بسطه في شرح الحديث الآخر: «إذا قال الإمام فقولوا»، فقال: «استُدِلَّ به على أن الإمام لا يقول: (ربنا لك الحمد)، وعلى أن المأموم لا يقول: (سمع الله لمن حمده)؛ لكون ذلك لم يُذكر في هذه الرواية. كذا حكاه الطحاوي، وهو قول مالك وأبي حنيفة».

قال: «وفيه نظر؛ لأنَّه ليس فيه ما يدل على النَّفي، بل فيه أن قول

---

(١) انظر: كتاب «التلقين» له (ص ٣٥).

(٢) والحديث إنما هو مسوق لبيان ما يفعله المأموم لا الإمام، فلم يَدُلَّ على ترك التحميد في حق الإمام.

(٣) «فتح الباري» (٢/ ١٧٩، ١٨٠).

المأموم: (ربنا لك الحمد) يكون عقب قول الإمام: (سمع الله لمن حمده) ».

قال: «والواقع في التصوير ذلك، لأن الإمام يقول التسميع في حال انتقاله، والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله عقب قول الإمام، كما في الخَبَر».

قال: «وهذا الموضع يَقْرُب من مسألة التأمين؛ أنه لا يلزم من قوله ـ يعني في الحديث المشهور ـ : «إذا قال الإمام: (ولا الضَّالين)، فقولوا: (آمين) »، أن الإمام لا يُؤمِّنُ بعد قوله (ولا الضالين)، وليس فيه أن الإمام يُؤَمِّن، كما أنه ليس في هذا أنه يقول: (ربنا لك الحمد)، لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحةٍ صريحةٍ، منها: أنه ﷺ كان يجمع التسميع والتحميد».

قال: «وأما ما احتجوا به من حيث المعنى، من أنَّ معنى (سمع الله لمن حمده)، طلبُ التحميد فيناسب حالَ الإمام، وأما المأموم فيناسبه الإجابة بقوله: (ربنا لك الحمد)، ويقويه حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم[1] وغيره، ففيه: «وإذا قال: (سمع الله لمن حمده)، فقولوا: (ربنا ولك الحمد)؛ يَسْمَعِ الله لكم».

فجوابه أن يقال: لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول التحميد؛ إذ لا يمتنع أن يكون طالبًا ومجيبًا».

قال: «وهو نظير مسألة التأمين؛ أنه لا يلزم من كون الإمامِ داعيًا

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٣٠٤).

والمأمومِ مؤمِّنًا، أن لا يكون الإمامُ مُؤمِّنًا».

قال: «ويقْرُبُ منه الجمعُ بين الحيعلة والحوقلة لسامع المؤذن»[1]. انتهى ملخصًا.

وهذا القدر كافٍ شافٍ وافٍ والجواب[2] عمَّا تمسك به الغير، وإلزامهم نظير ما احتجوا به، و«سنةُ رسول الله ﷺ أحقُّ أن تُتَّبع»، رواه البخاري في كتابه «رفع اليدين في الصلاة»[3] بإسناده الصحيح، عن سالم بن عبد الله بن عمر.

ورَوى فيه عن مجاهد قال: «ليس أحدٌ بعد النبي ﷺ إلاَّ يُؤخَذُ مِن قوله ويترك إلاَّ النبيَّ ﷺ»[4]. وهذا الثاني معناه مشهور عن الإمام مالك.

بقية مسألة الجهر بالتسميع:

قال الإمام النووي في «شرح المهذب»[5]: «قال صاحب «الحاوي»[6] ـ يعني القاضي الماوردي ـ وغيرُه: يستحب للإمام أن يجهر بقوله: (سمع الله لمن حمده)؛ لِيَسْمَعَ المأمومون ويَعْلَموا انتقالَه،

---

(١) «فتح الباري» (٢/ ٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) كذا في الأصل، ولعله: في الجواب.

(٣) (ص ١٩٢)، برقم (١٠٦)، موقوفًا على ابن عمر رضي الله عنهما، وإسناده صحيح.

(٤) (ص ١٩٣)، برقم (١٠٧)، وإسناده صحح.

(٥) (٣/ ٣٩٢).

(٦) انظر: «الحاوي» (٢/ ١٢٤).

كما يجهر بالتكبير، ويُسِرُّ بقوله: (ربنا لك الحمد)؛ لأنه يفعله في الاعتدال، فأُسِرَّ به؛ كالتسبيح في الركوع والسُّجود.

وأما المأموم فيُسِرُّ بهما كما يسر بالتكبير، فإن أراد تبليغ غيره انتقالَ الإمام كما يُبَلِّغُ التكبير، جَهَرَ بقوله: (سمع الله لمن حمده)؛ لأنَّه المشروع في حال الارتفاع، ولا يجهر بقوله: (ربنا لك الحمد)؛ لأنه إنما يشرع في حال الاعتدال». انتهت عبارته.

قال شيخنا شهاب الدين ابن رِسْلان فيما عمله على كتاب «الأذكار» للنووي بعد أن ذكر من «المجموع» له جَهْرَ المبلغ بالتسميع: «ينبغي معرفتُه؛ فإنَّ عَمَلَ الناسِ على خلافه» انتهى.

وكذا نقله عنه الشيخ جمالُ الدينِ الإسنائيُّ في «شرح المنهاج».

وجزم سراج الدين ابن الملقِّن وشهاب الدين الأذرعي[1] وكمال الدين الأدميري[2]، وغير واحد من الشافعية بهذه السُّنَّةِ السَّنِيَّةِ

(١) هو: أحمد بن حمدان الأذرعي ـ نسبةً إلى أذرعات ناحية الشام ـ الشافعي، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعمائة. قرأ على المزي والذهبي، وأخذ عن ابن النقيب وغيره، وأخذ عنه الزركشي وغيره. له «القوت على المنهاج» في عشر مجلدات. مات سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة. انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، و «شذرات الذهب» (٦/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصل: «الأَدميري»، والأصح «الدَّمِيري»، نسبةً إلى «دَميرة»، قرية بمصر، وهو: كمال الدين، أبو البقاء، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّميري، الشافعي. ولد في أوائل سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة، وتفقه على الشيخ بهاء الدين أحمد السبكي والشيخ جمال الدين الإسنوي، وغيرهما. =

التي كانت ميتةً في زماننا، لكن أحياها الله على يد مَن شاء، فأحياهُ الله كما أحياها وغَيْرَها مِن الأمور المهملة.

وقد اقتصرت فيها على هذه الأحرف النزْرةِ، متبرِّعًا بالإشارة إلى دليلها وتعليلها؛ لتُحْفَظَ ويُعْلَمَ أنها مذهبنا لا شك فيه، ولا خلاف ولا غبار عليه، عَلِمَه مَن عَلِمَه، وجَهِله مَن جهله.

ومع اختصارها ضمَّنتُها ما لا يوجد في الكتب المطوَّلة، مع أنَّ المصلِّيَ لو اقتصر على التسميع دون التحميد، أو تركهما معًا، وتكبيراتِ الانتقال أو الأذكار التي هي هيئاتٌ ــ وهي معروفة ــ عمدًا أو سهوًا، كُرِه له كراهةَ تنزيه عندنا وعند الجمهور[1] ولم يأثم، ولا تبطُل صلاته، ولا يسجد للسهو. لكن ينبغي الإتيان به[2]، والمحافظة عليها[3]، بل قال الشافعي في كتابه «الأم» ــ وتابعه الأصحاب[4] ــ: «لو قال: (مَن حمد الله سمع له) أجزأه».

= كان ذا حظ من العبادة. له «النجم الوهاج في شرح المنهاج» أربع مجلدات. توفي بالقاهرة سنة ثمان وثمانمائة. انظر: «الضوء اللامع» (١٠/ ٥٩ ــ ٦٢)، و «شذرات الذهب» (٧/ ٧٩، ٨٠).

(١) فقد ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى أن الإتيان بهذه الأذكار سنة. وهو ــ أيضًا ــ رواية عن أحمد. وذهب أحمد في المشهور عنه إلى أن ذلك واجب مع الذكر. انظر: «الإفصاح» لابن هبيرة (١/ ١٥٠).

(٢) كذا في الأصل، ويمكن عود الضمير على معنى «اللفظ».

(٣) يمكن عود الضمير على معنى «السنة».

(٤) انظر: «الأم» (١/ ١١٢)، و «المجموع» (٣/ ٣٩١).

قـال الشيـخ أبـو إسحـاقَ الشيـرازيُّ فـي «المهـذب»[1] «لأنـه أتـى باللفظ والمعنى».

قال النووي في «الروضة»[2]: «ولكن (سمع الله لمن حمده) أولى».

وقال في «التحقيق»[3]: «أفضل».

وقال في «التحرير»[4] و «التهذيب»[5] وغيرهما: «(سمع الله

---

(١) (٣/ ٣٨٨) ـ مع «المجموع».
وذهب الحنابلة إلى أنه لا يجزئه قوله: «من حمد الله سَمِعَ له»؛ لأنه عكس اللفظ المشروع؛ كما لو قال في التكبير: «الأكبرُ الله»، ذكره ابن قدامة رحمه الله وقال: «ولا نُسَلِّم أنه أتى بالمعنى؛ فإن قولَه: (سمع الله لمن حمده) صيغةُ خبر تَصْلُحُ دعاءً، واللفظُ الآخرُ صيغة شرط وجزاء لا تصلح لذلك، فهما متغـايـران». اهـ. «المغنـي» (٢/ ١٩١). وانظـر: «الفـروع» لابـن مفلـح (١/ ٤٣٢). وهـذا القـول هـو الـراجـح؛ لأن مبنـى العبـادات علـى التـوقيـف والاتِّباع؛ ولا سيما أنه قال ﷺ للمسيء صلاته: «إنه لا تتم صلاة لأحد من النـاس حتـى يتـوضـأ. . .» الحـديـث، وفيـه: «ثـم يقـول: (سمـع الله لمـن حمده). . .» أخرجه أبو داود (٨٥٧)، وصححه الحاكم (١/ ٢٤١، ٢٤٢) ووافقه الذهبي، وهو من رواية رفاعة بن رافع رضي الله عنه.

(٢) (١/ ٢٥٢). وقال الشافعي رحمه الله في «الأم» (١/ ٢١٢): «ولو قال: (من حمد الله سمع له) لم أر عليه إعادة، وأن يقول: (سمع الله لمن حمده) اقتداءً برسول الله ﷺ أحبُّ إليّ». اهـ.

(٣) هو للإمام النووي رحمه الله في الفقه، وصل فيه إلى باب صلاة المسافر. انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٣). وقد طبع حديثًا.

(٤) «تحرير التنبيه» (ص ٧٦).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١٥٥).

لمن حمده)، أي: تَقَبَّلَ منه حَمْدَه وجازاه به». انتهى.

ويَقْرُبُ منه اللفظ الآخر: «سمع الله لمن دعا»[1]، وكذا لو قال: «ربنا لك ــ أو: ولك ــ الحمد»، أو: «اللَّـٰهُمَّ ربنا لك ــ أو: ولك ــ الحمد». وكذا: «لك الحمد ربَّنا»، فالكُلّ جائز قد ورد به الحديث سوى الأخير، فإنه في «الروضة»[2]، وقال: «إن الأول أولى».

ولبسط هذا كلِّه موضعٌ آخرُ، وإنما المقصود تقرير هذه السُّنَّة المذكورة، وحثُّ كلِّ من كان على مذهب الشافعي من الخاصَّة والعامة على فعلها وإظهارها؛ لكونها عند من لا يعرفها مستغرَبَةً مستهجنةً مهجورةً، ومَن ساءَهُ إحياؤها فأَرغم اللَّـٰهُ أنفه، وأمات ذكره وعجَّل حتفه[3].

وقد رُوِيَ عن علي بن أبي طالب أنَّه قال: اتَّبع الطريقَ

---

(١) هذا اللفظ مخالفٌ ــ أيضًا ــ للمأثور الذي أمر به ﷺ المسي صلاتَه، فحكمه حكم سابقه، والله تعالى أعلم.

(٢) (١/ ٢٥٢)، وكذا ذكره الشافعي رحمه الله في «الأم» (١/ ١١٢)، قال: «ولو قال: (لك الحمد ربَّنا) كفى، والقول الأول اقتداءً بما أمر به رسول الله ﷺ أحبُّ إليّ». اهـ.

(٣) يمكن أن يحمل كلام المؤلف ــ رحمه الله ــ على مَن تبيّنت له هذه السنة، ومع هذا يسؤوه إحياؤها؛ تعصبًا وعنادًا مع ما في عبارة المؤلف من نوع مبالغة. فأما من لم تتبين له، بل وتبين له خلافها، إما باجتهاد منه إن كان من أهل الاجتهاد، أو بسؤال عالم معتبر إن كان من أهل التقليد، فلا شيء عليه حينئذ، ويكون قد أدّى ما عليه.

المستقيم، ولا تستوحِشْ لِقِلَّةِ أهلها، فإنَّ إبراهيم ــ عليه السلام ــ كانَ أمَّةً قانتًا لِلَّـه وحده».

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلواته وسلامه على نبيِّه وصفيِّه محمد، الذي أعطاه ما لَم يُعْطِ سواه، وعلى آله وأصحابه وأتباعه مِن كل حُرٍّ أوَّاه.

علَّقه فقير رحمة ربه الغفورِ الرحيم، العبدُ الفقيرُ إليه: إبراهيم، في شهر رمضان المعظم، سنة ثمانٍ وسبعين وثمانمائة[١].



(١) تمت المقابلة لهذه الرسالة ــ بحمد الله تعالى وفضله ــ بين العصر والمغرب من يوم الحادي والعشرين من شهر رمضان المبارك، لعام واحد وعشرين وأربعمائة وألف للهجرة، في صحن المسجد الحرام ــ تجاه الركن اليماني من الكعبة المشرفة ــ بقراءتي النسخة المصفوفة على الشيخ الفاضل نظام محمد صالح يعقوبي على الأصل المخطوط، ومتابعة الأخ الكريم الشيخ رمزي دمشقية، وحضور الشيخ العزيز محمد بن ناصر العجمي، نسأل الله تعالى الإخلاص والقبول، وصلَّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم. (عبد الرؤوف الكمالي)

المحتوى

• • •

لِقاءُ العَشْرِ الأَواخِرِ
بِالمَسْجِدِ الحَرامِ
(٣٠)

قَطْعُ الجِدالِ

في أَحْكامِ الاسْتِقبالِ

(لِلْكَعْبَةِ المُشَرَّفَةِ)

لِلشَّيخِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنٍ العُجَيمِيِّ
المتوفى سنة / ١١٥٦ هـ

بِعِنايَةِ
يُوسُفَ بنِ مُحَمَّدٍ الصَّبحي

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دارُ البَشائِرِ الإِسلامِيَّةِ

قطع الجدال

في أحكام الاستقبال

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٧٠٤٩٦٣/٠٠٩٦١١

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

e-mail:

bashaer@cyberia.net.lb

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٣٠)

قطع الجدال
في أحكام الاستقبال
(للكعبة المشرفة)

للشيخ محمد بن حسن العجيمي
المتوفى سنة / ١١٥٦ هـ

بعناية
يوسف بن محمد الصبيحي

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

المقـدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّـهِ ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فهـذه رسـالـة معنـونـة بـ **«قطـع الجـدال فـي أحكـام الاستقبـال»**، لمؤلِّفها الشيخ محمد بن حسن العجيمي المتوفَّى سنة (١١٥٦هـ)، وهي تتعلَّق بحكم تقدُّم المأموم على الإمام عند الكعبة إذا كانا في جهة واحدة، أو كان المأموم أمام الركنين وقد حاذى الإمام.

وقد أحببت إخراجها لينتفع بها إخواني، وكان السبب في نشرها فضيلـة الشيـخ البحـاثـة المكـرم الأستـاذ محمـد بـن نـاصـر العجمـي ــ حفظـه الله ــ عنـدمـا زارنـي، فعـرضـتُ عليـه مـا فـي خـزانتـي مـن مخطوطات تتعلَّق بالبلد الحرام، فطلب منِّي العناية بهذه الرسالة والاشتراك في «لقاء العشر الأواخر»، الذي أتحف الباحثين بالرسائل النافعة، والمخطوطات القيِّمة.

فاستجبت لطلبه، وامتثلت لرغبته، فجزاه الله خيراً وبارك الله فيه ونفع به، وجعل الله الخير أمامه، والسعادة وراءه، هو وإخوانه القائمين على هذا اللقاء، والعاملين على إخراج هذه الكنوز من مكنوناتها.

وأخيراً أدعو الله الكريم أن يجعل ما عملته في ميزان حسناتي، وأن ينفع به إخواني، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وكتبه

يُوسُف بن مُحَمَّد الصّبيحي

ترجمة المؤلف[1]

اسمه وولادته:

هو المؤرِّخ المحدِّث الشيخ محمد بن حسن العجيمي الحنفي المكي. وُلِد بمكة ونشأ بها.

طلبه للعلم:

أخذ العلوم عن عدد من العلماء حتى صار يشار إليه بالبنان، وحاز قصبات السبق في ميدان البيان، فأجازه عدد من العلماء بالتدريس.

وكان عالم زمانه وفريد أقرانه.

مشايخه:

أخذ عن والده العلاَّمة حسن العجيمي وغيره من علماء عصره.

---

(١) مصادر ترجمته: مختصر نشر النور والزهر ص (٤٦١)؛ ونظم الدرر ص (١٠١)؛ وأعلام المكيين (٢/ ٦٧١).

مؤلَّفاتـه:

لــه عـدد مـن المـؤلفـات، منهـا: «قطـع الجـدال»، وهــي هـذه الرسالة.

وفـاتـــه:

تُوُفِّي رحمه الله بمكة سنة ١١٥٦هـ.



وصف المخطوطة

اعتمدتُ في إخراج هذه النسخة على المخطوطة الموجودة في مكتبة مكة المكرمة برقم (٦) مجاميع، وهي بخط الرقعة، وتقع في ٧ صفحات في كل صفحة ٢٤ سطراً.

ونسخها الشيخ جعفر بن أبـي بكر اللبني وتملكها، وفي طرَّتها تقريظ لأحد علماء مكة للرسالة.



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله المرجو للتوفيق والسداد + الجاعل بيته الحرام قبلة لسائر العباد والصلاة والسلام على نبيه المختار امام الاهتدا + وصحابته الاخيار السالكين محجة الاقتدا + وبعد فقد سئل العبد الحقير + المعترف بالعجز والتقصير + محمد ابن الشيخ حسن العجيمي الحنفي + عامله مولاه بلطفه الخفي + عن مسئلة كثر الاضطراب فيها في القديم والحديث + وكاد يروج باطلها في زماننا على بعض اهل الفقه والحديث + وهي مسئلة ما اذا صلى مقتد على الحجارة السود المقابلة للشاذروان مزورًا مستقبلا جهة الباب بامام حنفي في مقامه المعلوم هل يجوز ام لا فتقاعست عن الجواب خشية ان اكون ممن جازف وافرط فكاد يجوز تقديم الماموم على الامام + او ممن خالف وفرط فكاد يعطل جانبا من سوح بيته الحرام + وتأكد الطلب وتكرر من فضلا لا تنبغي مخالفة اشارتهم مذكرين بقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ومشيرين الى قوله صلى الله عليه وسلم من سئل عن علم فكتمه الحديث مع ايراد بعض الفضلا المشاركين في علم الهندسة شبهة ينبغي محو رسمها بلسان اهل الفن + لكونه حفظه الله مظهرا لسمت الحسن + فعند ذلك امتثلت الاشارة معترفا بالقصور والحقارة + فقلت مستمدا من الملك الوهاب التوفيق لصوب الصواب اعلم ايها الاخ الفاضل ان المولى جل شانه وعز سلطانه لما اقتضت حكمته الخفية ايجاد عباده للقيام ببعض حقوق العبودية خلق بيته العظيم + وشرفه باضافة التشريف والتكريم + واختار له اشرف الاشكال الخمسة والثلاثين وهو الشكل المربع لما سبق في علمه القديم انه سيصير قبلة لمن في الجهات الاربع اعني المشرق والمغرب والشام واليمن لاحتوائه على من في المساحة الارضية من المكلفين في كل زمن مع دفع الحرج عنهم في الاستقبال باعتدال اضلاعه الاربعة الملتئمة باربع زوايا هي مسطحة مسمات عند اهل اللغة والشرع اركانا موضحة + ثم ان الشارع اوجب على كل مكلف مشاهد لها استقبال تلك البقعة المستدل عليها بالمثال المبني المشاهد وعلى كل غائب عنها استقبال جهتها اي جهة كانت من الجهات الاربع المتقدم ذكرها كما هو مصرح به في كتب علمائنا ولا حاجة الى الاطالة بذكر النصوص لكونها من بديهيات مسائل مذهب

الامام

صورة الورقة الأولى من المخطوط

الامام الاعظم ثم ان الشارع ايضا حث على الصلاة جماعة وجعلها تفضل صلاة
المنفرد ببضع وعشرين درجة وكتب للكائن خلف ظهر الامام فى الصف الاول
مائة صلاة وللذى فى الجانب الايمن خمسة وسبعين صلاة وللذى فى الجانب
الايسر خمسين صلاة وللذى فى سائر الصفوف خمسة وعشرين صلاة كما نقله
الزين فى بحره وجعل صلاة الماموم منوطة بصلاة الامام صحة وفسادا
واوجب تاخره عن امامه تاخرا حقيقيا او حكميا كما ستفهمه تنويها بشرف الامام
وتبيينا لتفاوت المقام ١٠ اذا تقرر ذلك فاعلم ان البيت الشريف زاده الله
تشريفا له اربع جهات متغايرة بالحس والاعتبار الشرعى فان اختلفت
جهة الماموم والامام صح اقتداؤه مطلقا وان اتحدت جهتهما فان تاخر عن
امامه صح اقتداؤه بلا كراهة مالم يكن وحده بشرطه المعلوم وان حاذى امامه صح
بلا كراهة مالم يكن معه غيره بشروطه المعلومة وان تقدم على امامه حقيقة او حكما
لا يصح اقتداؤه فالتقدم الحقيقى هو ان يكون ظهره الى وجه امامه والتقدم الحكمي
نظرا الى الصف المستقيم هو ان يكون المقتدى بحال لو رسمنا خطا مستقيما من عقبه
نجده متقدما على عقب الامام او قدمه على الخلاف فيه وبالنظر الى الصف المستدير
برسم دائرة متقدمة على دائرة الامام مع اتحاد قطبهما والتاخر الحكمي ان يكون
الماموم اقرب الى البيت الشريف من امامه فى غير جهته فهو وان تقدم على امامه
صورة فهو متاخر حكما والتاخر الحقيقى هو ان يكون خلف الامام مطلقا سواء كان فى
الصف المستقيم او فى الصف الدورى او فى الصف التربيعى فالصف التربيعى هو المحيط
بجوانب البيت الشريف والصف الدورى هو الجارى فى قوس الدائرة كصف المقام الحنفى
والصف المستقيم هو الخالى من التقويس فظهر لك من هذا ان البيت الشريف مربع
الشكل مع مقاربته للشكل المستطيل وعلى كل فله اضلاع اربعة كل ضلع جهة مستقلة
بالحكم وبين كل ضلعين ركن هو نقطة حاصلة من التقائهما تحد كلا منهما عن الآخر
وان المقتدى ان كان فى غير جهة امامه صح اقتداؤه مطلقا وان كان فيها صح بشرط عدم
التقدم كما تقدم بقى ان المقتدى لو كان مسامتا الركن الموالى لجهة الامام مع كونه اقرب

صورة الورقة الثانية من المخطوط

لِقَاءُ ٱلعَشْرِ ٱلأَوَاخِرِ
بِالمَسْجِدِ ٱلحَرَامِ
(٣٠)



قطع الجدال في أَحْكَامِ ٱلاسْتِقبَالِ (لِلْكَعْبَةِ ٱلمُشَرَّفَةِ)

لِلشَّيخ مُحَمَّدبْنِ حَسَن ٱلْعُجَيمِيِّ

المتوفى سنة / ١١٥٦ هـ

بِعِنَايَةِ

يُوسُف بن مُحَمَّد ٱلصَّبيحي



بسم الله الرحمن الرحيم

وبــه نستعين

الحمد لله المرجو للتوفيق والسداد، الجاعل بيته الحرام قبلةً لسائر العباد، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه المختار إمامِ الاهتداء، وصحابتِهِ الأخيار السالكين محجة الاقتداء.

وبعد:

فقد سُئِلَ العبدُ الحقير، المعترف بالعجز والتقصير، محمد ابن الشيخ حسن العُجيمي الحنفي، عاملهُ مولاه بلطفه الخفي، عن مسئَلةٍ كَثُرَ الاضطراب فيها في القديم والحديث، وكاد يَروجُ باطلَها في زماننا على بعض أهل الفقه والحديث، وهي مسألة:

ما إذا صلَّى مقتدٍ على الحجارة السود المقابلة للشاذَرْوَان(1)

(1) قال ابن رشيد رحمه الله في مِلءُ العيبة (ص ١٠٦): «وهذا الاسم ـ أعني الشاذروان ـ لفظة عجمية». والشاذروان هو: البناء المائل المرخّم أسفل جدار الكعبة مما يلي أرض المطاف من الجهة الشرقية والغربية والجنوبية، أما الجهة الشمالية فليس فيها شاذروان، وقد غُرِس فيه حلقات ممسكة بكسوة الكعبة.
ينظر: شفاء الغرام (١/ ١٨٣)؛ وكنز المطالب، للحمزاوي ص (٢٠)؛ وتاريخ الكعبة، للشيخ عبد الله باسلامة ص (١٤٣).

مُزْوَرًّا[1] مستقبلاً جهة الباب بإمام حنفيٍّ في مقامه المعلوم[2]. هل يجوز أم لا؟

فتقاعستُ عن الجواب، خشيةَ أن أكون ممَّن جازف وأفرط، فكاد يُجَوِّزُ تقديمَ المأموم على الإمام، أو ممَّن خالف وفرَّط، فكاد يُعَطِّل جانباً من سُوْحِ[3] بيته الحرامِ.

---

(١) أي مائلاً، وذلك عن محاذاة الإمام من جهة الكعبة.
ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٦)؛ والقاموس المحيط ص (٥١٥).

(٢) كان في الحرم المكي أربعة مقامات، لكل إمام مذهب مقام يقتدي به أتباع ذلك المذهب، الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي.
قال الشيخ باسلامة في تاريخ عمارة المسجد الحرام ص (٢٢٤): «والذي يظهر لي أنها أحدثت بين القرن الرابع والخامس»، وعن إلغاء هذه المقامات وإبطال التعدُّدية في الصلاة بين المذاهب يقول الشيخ عبد الله غازي في إفادة الأنام (٥/ ٣٠٥خ): «وفي شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٥هـ، اجتمع فريق من العلماء الحجازيين والنجديين، وقرَّروا أن تكون الجماعة التي تقام في المسجد الحرام جماعة واحدة، وانتخب من كل مذهب ثلاثة أئمة ومن الحنابلة إمامان يتناوبون في أوقات الصلوات الخمس... وقد وافق جلالة الملك على هذا الترتيب وجرى العمل بمقتضاه وأصبحت الجماعة في الحرم المقدس جماعة واحدة».
وقد تَمَّ هدم هذه المقامات سنة ١٣٧٧هـ، لتوسعة المطاف كما ذكر ذلك الشيخ الكردي في التاريخ القويم (٥/ ٣٣٠).
وعن وصف المقامات ينظر: رحلة ابن جبير ص (٧٨).

(٣) السُوح: جمع ساحة: أي ساحة المسجد الحرام، وهو المكان الواسع الذي يكون بين الإمام والكعبة.
ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ١١٣)؛ والمعجم الوسيط (١/ ٤٦٠).

وتأكَّد الطلبُ، وتكرّر من فضلاء لا تنبغي مخالفة إشارتهم، مذكِّرين بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾[1]، ومشيرين إلى قوله ﷺ: «مَن سُئِلَ عن علمٍ فكَتَمَهُ. . .» الحديث[2]، مع إيراد بعض الفضلاء المشاركين في علم الهندسة شبهة ينبغي محو رسمها بلسان أهل الفن، لكونه ــ حفظه الله ــ مظهر السمت الحسن.

فعند ذلك امتثلتُ الإشارة، معترفاً بالقصور والحقارة، فقلتُ مستمدًّا من الملك الوهَّاب التوفيق لصوب الصواب:

اعلم أيُّها الأخ الفاضل أنَّ المولى جلَّ شأْنُه، وعزَّ سلطانه، لما اقتضت حكمته الخفيَّة إيجادَ عباده للقيام ببعض حقوق العبودية، خلق بيته العظيم، وشَرَّفَهُ بإضافةِ التشريفِ والتَّكريم[3]، واختار له أشرف الأشكال الخمسة والثلاثين، وهو الشكل المربَّع لما سبق في علمه القديم، أن سيصير قبلة لمن في الجهات الأربع، أعني المشرق

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٣٢١) كتاب العلم، باب كراهية منع العلم.
وأخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٩) كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم؛
وابن ماجه في سننه (١/ ٩٦) في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه.
ولفظ الحديث: «من سُئِل عن علمٍ فكتمَهُ، أَلْجَمَهُ الله بلجام من نار يوم القيامة».
وحسَّنه الترمذي وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) كما في قوله تعالى في سورة البقرة، الآية ١٢٥: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾.
قال البغوي في تفسيره (١/ ١١٤): «أضافه إليه تخصيصاً وتفضيلاً».

والمغرب والشام واليمن؛ لاحتوائها على من في المساحة الأرضية من المُكَلَّفين في كل زمن مع دفع الحرج عنهم في الاستقبال باعتدالِ أَضلاعِهِ الأَربعةِ الملتئمةِ بأَربع زوايا مُسَطَّحة، مُسَمَّات عند أهل اللغةِ والشرعِ أركاناً موضحة.

ثُمَّ إنَّ الشارع أَوجب على كلِّ مكلَّفٍ مُشَاهدٍ لها استقبال تلك البقعة المُسْتَدَلِّ عليها بالمثال المُشَاهَد، وعلى كلِّ غائبٍ عنها استقبالُ جهتها أيّ جهةٍ كانت من الجهات الأربع المتقدم ذكرها كما هو مُصَرَّحٌ به في كتب علمائنا[١]، ولا حاجة إلى الإطالة بذكر النصوص لكونها من بديهيات مسائل مذهب الإمام الأعظم.

ثُمَّ إنَّ الشارع أيضاً حثَّ على الصلاة جماعة[٢] وجعلها تفضل صلاة المنفرد ببضع وعشرين درجة[٣]، وكتب للكائن خلف ظهر الإمام في الصف الأوَّل مائة صلاة، وللذي في الجانب الأيمن خمسة وسبعين صلاة، وللذي في الجانب الأيسر خمسين صلاة، وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرين صلاة، كما نقله الزين في بَحْرِهِ[٤]، وجعل صلاة المأموم منوطةً بصلاة الإمام صحَّةً وفساداً، وأوجب تأخُّره عن

---

(١) الحنفية رحمهم الله تعالى، والمؤلف كما سبق في ترجمته حنفيّ المذهب.

(٢) وأوجبها، والأدلة على وجوب صلاة الجماعة مستفيضة.

(٣) لقوله ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذّ بسبع وعشرين درجة»، متفق عليه.

(٤) أي كتاب البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/ ٣٧٥)، للعلاَّمة زين الدِّين بن إبراهيم ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ).

إمامه تأخُّراً حقيقيًّا أو حكميًّا ـ كما ستفهمه ـ تنويهاً بشرف الإمام، وتبييناً لتفاوت المقام.

إذا تقرَّر ذلك، فاعلم أنَّ البيت الشريف زاده الله تشريفاً له أربع جهات متغايرة بالحس والاعتبار الشرعي، فإن اختلفت جهة المأموم والإمام صحَّ اقتداؤه مطلقاً، وإن اتَّحدت جهتهما، فإن تأخَّر عن إمامه صحَّ اقتداؤه بلا كراهة ما لم يكن وحده بشرطه المعلوم، وإن حاذى إمامه صحَّ بلا كراهة ما لم يكن معه غيره بشروطه المعلومة، وإن تقدَّم على إمامه حقيقةً أو حكماً لا يصح اقتداؤه[1].

فالتقدُّم الحقيقي هو: أن يكون ظهرهُ إلى وجه إمامه.

والتقدُّم الحكمي نظراً إلى الصف المستقيم هو: أن يكون المقتدي بحال لو رسمنا خطًّا مستقيماً من عَقِبه نجدُه متقدِّماً على عقب الإمام، أو قَدَمَهُ على الخلاف فيه، وبالنظر إلى الصف المستدير برسم دائرة متقدمة على دائرة الإمام مع اتحاد قطبهما.

والتأخُّر الحكمي: أن يكون المأموم أقرب إلى البيت الشريف من إمامه في غير جهته، فهو وإن تقدَّم على إمامه صورةً فهو متأخِّر حكماً.

والتأخُّر الحقيقي: هو أن يكون خلف الإمام مطلقاً سواء كان في

(١) قال المرغيناني في الهداية (١/ ٩٥): «وإذا صلَّى الإمام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة، وصلّوا بصلاة الإمام، فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلاته إذا لم يكن في جانب الإمام؛ لأنَّ التقدُّم والتأخُّر إنما يظهر عند اتِّحاد الجانب».

الصف المستقيم، أو في الصف الدوري، أو في الصف التربيعي.

فالصف التربيعي هو: المحيط بجوانب البيت الشريف، والصف الدوري هو: الجاري في قوس الدائرة كصف المقام الحنفي، والصف المستقيم هو: الخالي من التقويس، فظهر لك من هذا أنَّ البيت الشريف مربع الشكل مع مقاربته للشكل المستطيل، وعلى كلٍّ فله أضلاع أربعة، كل ضلع جهة مستقلَّة بالحكم، وبين كل ضلعين ركن هو نقطة حاصلة من التقائهما يَحِدُّ كلاًّ منهما عن الآخر، وأنَّ المقتدي إن كان في غير جهة إمامه صحَّ اقتداؤه مطلقاً، وإن كان فيها صحَّ بشرط عدم التقدُّم كما تقدَّم.

بقي أنَّ المقتدي لو كان مسامتاً للركن الموالي لجهة الإمام مع كونه أقرب إلى الكعبة كما هو واقعة الحال هل يصح اقتداؤه أم [لا]؟.

قال العلاَّمة الشيخ حسن الشرنبلالي(١) في حاشيته على الدرر(٢): ينبغي أن لا يصح احتياطاً بلا نص، وتبعه على ذلك صاحب الدرّ

(١) هو الفقيه المفتي: حسن بن عمَّار بن علي الشرنبلالي، وُلِد سنة ٩٩٤هـ، وتعلّم في القاهرة. له مؤلَّفات كثيرة، منها: «نور الإيضاح»، وشرحه «مراقي الفلاح»، و «تحفة الأكمل» وغيرها. تُوُفِّي سنة ١٠٦٩هـ بالقاهرة.
يُنظر: خلاصة الأثر (٢/٣٨)؛ والأعلام (٢/٢٠٨).

(٢) (١/١٤٩)، ونصّه: «وأما إذا وقف مسامتاً لركن في جانب الإمام وكان أقرب إليها من الإمام فينبغي عدم الصحَّة احتياطاً لترجيح جهة الإمام، ولم أره منقولاً...».

المختار[1] وغيره، وكأن هذا الاحتياط نظر إلى قاعدة: تعارض المانع والمقتضى[2]، المذكورة في كتب أصول فقهائنا، وقد فرَّع عليها صاحب الأشباه[3] فروعاً كثيرة تقارب الفرع المذكور في العلة، غير أنَّ هذا الاحتياط إنما يظهر أثره فيما إذا لم تتمحض الجهة المستقبلة بأن كان محدَّد الركن بين عيني المستقبل قاسماً صدره الذي هو المناط في الاستقبال شطرين: شطر تحصل به المشاركة للإمام في جهته، وشطر في مقابل الجهة الموالية لها.

وأمَّا إذا تمحَّضت الجهة بأن وقف على خط الركن مُزْوَرًّا موجّهاً صدره إلى إحدى الجهتين، فإن كانت جهة الإمام فلا يصحّ اقتداؤه جزماً لتقدِّمه المشاهد، وإن كانت غيرها صحَّ اقتداؤه بلا شبهة، وهذا لا يختصّ بالمأموم المستقبِل للركن، بل الإمام كذلك لو استقبل الركن بلا تمحّض جهة يمنع المقتدي من التقدُّم عليه في كل من الجهتين احتياطاً، فإن تمحَّضت جهة يمنع المقتدي من التقدُّم فيها فقط.

وسأوضح لك جميع ما تقدَّم ذكره برسم يتضمَّن تصوير البيت الشريف وبيان جهاته الأربع والصفوف الثلاثة: التربيعي، والدوري،

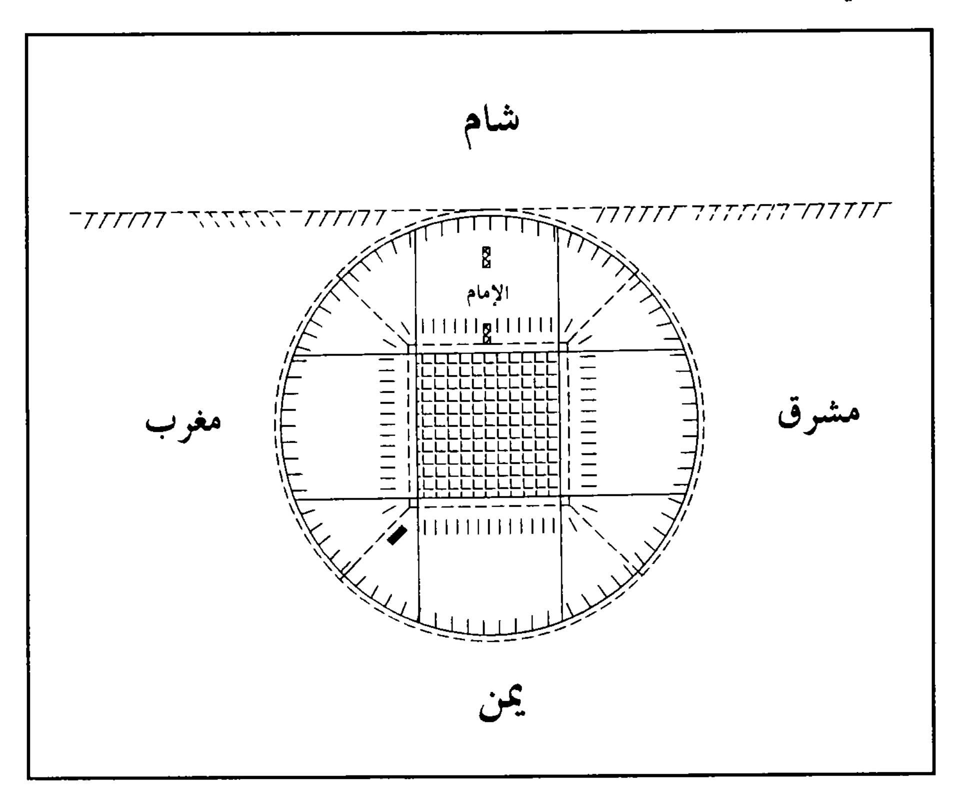
(١) (١/ ٢٠٦)، ونصّه: «ولو وقف مسامتاً لركن في جانب الإمام وكان أقرب لم أره، وينبغي الفساد احتياطاً لترجيح جهة الإمام. . .».

(٢) هذه قاعدة فقهية: «إذا تعارض المانع والمقتضي يقدّم المانع»، وذلك لأنَّ اعتناء الشارع بالمنهيات أشدُّ من اعتنائه بالمأمورات.
ينظر: شرح القواعد الفقهية، للزرقا ص (٢٤٣).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر مع شرحه غمز عيون البصائر (١/ ٣٥٥).

والمستقيم، مع الإشارة إلى الإمام والمأموم والتقدُّم والتأخُّر والاتِّحاد والاختلاف.

وهذا الرسم كما ترى، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.



فالشكل المربع هو صورة البيت الشريف، والخط الأحمر[1] الملاصق له هو صورة الشاذروان، والألف الحمراء للإشارة إلى الإمام، والألفات السود للإشارة إلى المأمومين حول الكعبة وهو الصف التربيعي. والدائرة الحمراء المحيطة بالجميع للإشارة إلى الصف

(١) كذا في المخطوط، وجعلناه خطًّا متقطّعًا، وكذلك كل ما ورد ذكره بالأحمر.

الدوري، والألفات السود فيها للإشارة إلى المأمومين، والألف الحمراء للإشارة إلى الإمام لو كان في مقام الحنفي.

والخط المستقيم في طرف الدائرة للإشارة إلى المأمومين فيه، والخطوط الحمر الخارجة من أركان البيت الشريف إلى مقابلها من الدائرة للإشارة إلى حدود أرباع الدائرة لمقابلة كل ربع منها جهة من جهات البيت الشريف.

والخطوط السود الخارجة من وجوه الأركان إلى الدائرة القاسمة لذلك الربع إلى شكل مستطيل بين شكلين مثلثين للإشارة إلى قدر ما زاد به الصف الدوري على الصف التربيعي من المساحة مع اتحادهما في الجهة بسبب البعد والاستدارة، فكلما ازداد بعداً ازداد سعة في مثلين، وبذلك تعرف قول فقهائنا في تحديد الغدير العظيم أنه إن كان مربعاً فبعشرة أذرع من كل جهاته الأربع، فمجموعها أربعون ذراعاً، وإن كان مستديراً فبستَّة وثلاثين ذراعاً.

فإذا كان الإمام في ربع من الدائرة لا يجوز لمأمومه أن يتقدَّمه في خصوص ذلك الربع مطلقاً سواء مستقبل جهة إمامه أو غيرها لو فرض، وأما إذا كان في غيرها جاز له التقدُّم والتأخُّر؛ لأنَّه وإن تقدَّم فهو متأخّر حكماً لاختلاف جهتهما كما صرَّح به القُهُسْتَانيّ[1] وغيره.

---

(١) هو شمس الدين محمد القهستاني الفقيه الحنفي، المفتي ببخارى، قال عنه ابن العماد: «وكان إماماً عالماً زاهداً فقيهاً متبحّراً جامعاً، يقال إنه ما نسي قط ما طرق بسمعه». له كتب منها: جامع الرموز. تُوُفِّي سنة ٩٥٣هـ رحمه الله.
يُنظر: شذرات الذهب (٨/ ٣٠٠)؛ والأعلام (٧/ ١١).

وأمَّا الصفّ المستقيم وهو الملاصق للدَّائرة في التصوير، وحكمه: أنَّ من قابل مساحة البيت الشريف فصلاته صحيحة، ومن لا فلا، اللّـٰهُمَّ إلاَّ أن يَزْوَرَّ ذلك الشخص في وقوفه فيعمد بصدره إلى نحو القبلة فصلاته حينئذٍ صحيحة كما تراه مشاراً إليه بالألفات الحمر بين الألفات السود في صفه.

وأمَّا الشاذروان فاستقباله بمفرده لا يجوز؛ لأنَّه عندنا ليس من البيت نظراً للاستقبال لا الاحترام.

وأما الحجارة السود المذكورة فهي للإشارة إلى منع المصلِّي عليها مطلقاً مستقبلاً الشاذروان، وأمَّا إذا وقف عليها مُزْوَرًّا إلى نحو البيت، فتجوز صلاته لتمحض جهة الاستقبال كما تقدَّم.

وأما الشبهة المشار إليها سابقاً الصادرة من ذلك الفاضل بحسب علم الهندسة بأنه يمكن رسم خط من طرف أحد أرباع الدائرة الذي هو جهة مستقلة ينتهي مستقيماً إلى جهة ضلع ربع آخر الذي هو جهة أخرى يوجد به في سطح ذلك الضلع زاويتان أحدهما: حادة، والأخرى: منفرجة، فبمقتضاه يجوز تقدُّم المأموم على إمامه في جهته مستقبلاً جهة غير جهة إمامه لاختلاف جهتهما استقبالاً.

وجوابه بأنَّ ذلك لو تكلف في وجوده بجرّ الخط الذي منتهاه نقطة تلاصق سطح ذلك الضلع أو تمازجه لا يتصوَّر في مقابلة مساحة عرض صدر المصلي بقدره من مساحة تلك الجهة المستقبلة المغايرة لجهة إمامه، ولو فرض، فاتفاق نصوص علمائنا متوناً وشروحاً صريح في منع تقدُّم المأموم على إمامه إن كان في جهته مطلقاً من غير تقييد باتحاد

الاستقبال، مع أنَّ فقهائنا احتاجوا لتصحيح صلاة المقتدي المتقدم على إمامه في غير جهته وصحَّة اقتدائه بجعل ذلك التقدُّم تأخُّراً حكميًّا، فكيف يتخيَّل جواز الاقتداء مع تقدُّمه على إمامه في جهته؟!

ولا حاجة إلى الإطالة بذكر نصوص المسائل المذكورة لبداهتها، حيث كان الغرض من هذه الرسالة الجواب مع الاختصار، ولولا ذلك لسردت لك من النصوص ما يُفْضي بك إلى الملال.





خـاتمـة
نسأل المولى الكريم حُسنها

بقي أمران مهمَّان يجب التنبيه عليهما والتنبُّه لهما، حيث انجر بنا الكلام إلى مثل هذا المقام:

أحدهما: أنَّ الإمام إذا تقدَّم في أيام الموسم وصلَّى تحت البيت الشريف لكثرة الحجاج اصطف خلفه كثير من العوامّ في الصف الأوَّل، فإذا انتهى اصطفافهم إلى الحجارة السود المتقدّم ذكرها قطعوا الصفَّ وجعلوا الاستدارة التربيعية في الصف الثاني بلا ضرورة تُلْجِئهم إلى ذلك، وقد علمت صحَّة استدارته في الصف التربيعي من الرسم المذكور فيجب على أهل الديانة منعهم من ذلك وإدارة الصف الشرعي على الوجه المرعي.

ثانيهما: أنَّ كثيراً من العوامّ يتركون الصف الأول الذي هو خلف الإمام حقيقة[1] ويتقدَّمون إلى تحت البيت الشريف بلا عذر كحرّ شمس

(١) ضابط الصف الأول في المساجد عموماً أنه الذي يلي الإمام مباشرةً وإن تخلّله شيءٌ فقطعه، هذا الذي عليه المحققون من العلماء كما قاله الإمام النووي في شرح مسلم (٤/ ١٦٠). وتحديد الصف الأول في المسجد الحرام هو الذي =

يفرُّون منه إلى الاستظلال بذلك الظل الظليل ملاحظين لقول الملا علي القاري[1] عليه رحمة الباري بأنه الصف الأول، حيث صنف رسالة في ذلك سمَّاها «الفضل المعول في الصف الأول»[2]، سلك فيها مسلك أهل السلوك.

وما تحقَّقوا ملاحظته رحمه الله التي لاحظها فيها، وبنوا الأمر على الظاهر وما تحقَّقوا حاله الباهر، حيث كان رحمه الله من كبار السادة الصوفية السالكين طريق السادة النقشبنديَّة[3] المفضي لدوام

= يلي الإمام مباشرة من جهته وما يتصل به من الجهات الثلاث عند الكعبة، كما قال به عدد من العلماء منهم ابن علاَّن في دليل الفالحين (٣/ ٥٨١)، والرملي في نهاية المحتاج (٢/ ١٨٩)، وابن قاسم النجدي في حاشيته على الروض المربع (٢/ ٣٣٥) وغيرهم.

(١) هو الملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي الفقيه الحنفي العلم المشهور.
وُلِد في هراة ثم سكن مكة، وكان رحمه الله زاهداً ورعاً عالماً محدِّثاً.
له مصنَّفات كثيرة، منها: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، و «شرح الشفاء» للقاضي عياض، و «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» وغيرها.
تُوُفِّي سنة ١٠١٤هـ بمكة، رحمه الله تعالى.
ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ١٨٥)؛ والبدر الطالع (١/ ٤٤٥)، الأعلام (٥/ ١٢).

(٢) رسالة مخطوطة نُسَخَها متوفرة في معظم المكتبات، منها نسخة في مكتبة الحرم المكي برقم (٣٨٥٥) عام.

(٣) إحدى الطرق الصوفية، تنسب إلى مؤسسها بهاء الدِّين محمد بن محمد البخاري، الملقب بشاه نقشبند (٦١٨ ــ ٧٩١هـ).
وخير الهدي هدي نبينا محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وطريق السُّنَّة واضح لا يحتاج الإنسان إلى طرق أخرى تدله وترشده، إذ الدين =

المراقبة لا سيَّما في حال المناجاة الثاقبة، فذاق في حالة القرب ما حلى له، ونشق من عرف ذلك الشميم ما عرف به حرامه وحلاله، فلا غَرْو أن يستنتج من شكله الأول ما عنده عليه المعول، حيث ظفر بالسول وما برح في ربقة اتباع الرسول ﷺ، فقل لمريد التبعية بلا عراقة أنها تخييلية ما لها علاقة[1].

وأمَّا من كان له الحرص التامّ على العمل بظاهر شريعة سيد الأنام المؤيّد بالأحاديث الصحيحة والنصوص الفقهية الصريحة، فلا يتقدَّمنَّ على إمامه، ولا يتحوَّل ويترقَّبنَّ الثواب الموعود به ملازم الصف الأول[2].

= كامل، وتوفِّي النبي ﷺ وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلاَّ هالك.

وقد كتبت مؤلَّفات كثيرة عن الصوفية وطرقها ومزالقها، من أهمّها: الفكر الصوفي للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، وتقديس الأشخاص في الفكر الصوفي للشيخ محمد لوج. وممَّن كتب قديماً عن الصوفية ابن الجوزي رحمه الله في كتابه تلبيس إبليس، وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى. وانظر: الموسوعة الميسرة ص (٣٤١).

(١) مسائل الفقه لا تؤخذ بالذوق وإنما تؤخذ بالامتثال القائم على الدليل من الكتاب والسُّنَّة وبقية المصادر التشريعية، وكون الفقيه يرى رأيًا يخالف فيه غيره، فالأصل أنه بناه على اجتهاد فقهي لا ذوق حسِّي.

(٢) جاءت أحاديث كثيرة في فضل الصف الأول، منها: قوله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلاَّ أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً»، متفق عليه.

وفي هذا كفاية ومقنع لمن كان بمرأى من التحقيق ومسمع، ونسأله جلَّ شأنه أن يختم لنا ولجميع إخواننا بالحسنى، وأن يمتِّعنا بالنظر إلى وجهه الكريم الذي هو القبلة الحقيقية في المقام الأسنى، مع المنعم عليهم من النبيِّين والصدِّيقين والشُّهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلَّى الله على خاتم النبيِّين سيِّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

غرَّة شهر شعبان سنة ١١٥٠هـ.

وتَمَّ نسخها من نسخة منقولة من خط المؤلف رحمه الله تعالى مؤرَّخة بغرَّة شهر صفر الخير سنة ١١٧٨هـ، وكان ذلك على يد كاتبها لنفسه جعفر بن أبـي بكر اللبني، ثالث عشر صفر الخير سنة ١٣٠٧هـ.

والحمد لله ربّ العالمين[١].



(١) تمَّت مقابلة المخطوطة أمام الكعبة المشرَّفة بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٤٢١هـ، مع أخي الفاضل الشيخ محمد بن ناصر العجمي حفظه الله وبارك في عقبه، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٣١)

مقدمة إملاء الاستذكار

للحافظ أبي عمر ابن عبد البر القرطبي

تأليف
الحافظ أبي طاهر السِّلفي الأصبهاني
المتوفى سنة ٥٧٦ هـ

تحقيق
عبد اللطيف بن محمد الجيلاني

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

مُقَدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن العناية بإخراج المخطوطات وتحقيقها جزء من المسؤولية الملقاة على عاتق الباحثين وطلبة العلم المختصين، ففي إخراجها إحياء لتراث الأمة الإسلامية المجيد، وأداء لبعض الواجب نحو علمائها المخلصين.

وقد تتابع بفضل الله تعالى في الآونة الأخيرة ظهور كتب التراث، حيث دفعت عجلات المطابع بالعديد من الكتب إلى عالم النور، وإسهاماً في خدمة التراث الإسلامي وإحياء كنوزه ودفائنه من الاندثار ظهرت سلسلة لقاء العشر الأواخر من رمضان في المسجد الحرام برعاية دار البشائر الإسلامية ببيروت، وبتعضيد من أهل الخير والفضل[1].

(١) إحياءً لمجالس العرض وسماع الكتب ومقابلتها، وسيراً على مهيع المحدثين في ذلك، قرأت هذه الرسالة بفضل الله وتوفيقه بحضور جمع من أهل العلم والفضل ليلة السابع والعشرين من رمضان عام ١٤٢١هـ في صحن المسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة، وطباق السماع مدوّن في آخر النص المحقق لهذه الرسالة، فلينظر هناك، والله ولي التوفيق.

ويسعدني أن تكون مشاركتي في هذه السلسلة العلمية المباركة بإخراج هذه الرسالة التي سطّرها «حافظ الإسلام، وأعلى أهل الأرض إسناداً في الحديث والقراءات مع الدين والثقة والعلم»[1]: أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ)، وهي مقدمة على كتاب الاستذكار في شرح ما رسمه الإمام مالك في موطئه من الرأي والآثار، لأبـي عمر ابن عبد البر النَّمَري القرطبـي (ت ٤٦٣هـ)، وَضَعَهَا لطلاّبه مدخلاً إلى هذا الكتاب العظيم قبل أن يشرع في تدريسه.

وتُعَدُّ هذه الرسالة من أقدم ما صُنِّفَ في افتتاحيات الكتب، إن لم تكن أقدمها، وكتب الافتتاحيات مصنّفات يضعها العالم أو يمليها برسم الشروع في إقراء كتاب من الكتب أو تدريسه، ويتناول فيها ترجمة صاحب الكتاب المراد إقراؤه، ويتحدث عن خصائص كتابه، ومنهجه فيه، كما أنه يَسُوقُ أسانيده إليه، وَيَعْرِض ما قيل في الثناء عليه نثراً ونظماً.

وقد أبان الحافظ السِّلفي في هذه الرسالة عن نشاطه العلمي بالمدرسة العادلية ــ التي تسمّت فيما بعد باسمه ــ وتحدّث عن مجالسه العلمية، وعَزْمِهِ على إملاء كتاب الموطأ للإمام مالك رحمه الله، ثم العدول عنه إلى كتاب الاستذكار، وفي غضون ذلك أشاد بالإمام مالك وبكتابه الموطأ، وذَكَرَ نُبَذاً من ثناء العلماء عليه، ثم ترجم للحافظ ابن عبد البر ترجمة مستفيضة أكثر فيها من الثناء عليه وعلى تصانيفه، وتفرّد فيها بذكر بعض الأقوال في ولادته ووفاته، وخَتَمَ الكتاب بذكر بعض أشعاره في الثناء على تآليفه، وبخاصة كتاب الاستذكار الذي عزم على إملائه وتدريسه لطلابه.

ولهذا كانت هذه الرسالة شهادة من الحافظ السِّلفي بجلالة ابن عبد البر، وعلو كعبه، وسعة علومه، وشهادة منه أيضاً لكتابه الاستذكار بعدم وجود نظير له

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي ١/ ١٠٢.

في بابه، فهو من أجلّ كتب الحديث والفقه، علاوة على ما حوته ــ رغم وجازتها ــ من فوائد فريدة، ومعلومات عزيزة.

وقد اعتمدت في تحقيقها على نسختين خطيتين، واجتهدت في ضبط نَصِّها، وتوثيق نقولها، والتعليق عليها، وصَدَّرْتُهَا بدراسة موجزة عَرَّفْتُ فيها بالمؤلف تعريفاً موجزاً، وَوَضَّحْتُ ما يتعلق بإثبات عنوانها، وصحّة نسبتها إلى مصنفها، مع وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق، كما تَحَدَّثْتُ عن موضوع الكتاب، وعناية العلماء بكتاب الاستذكار.

وختاماً أضرع إلى المولى العلي القدير أن يمدني بتوفيقه، وأن يلهمني الرشد والسداد، وأن يغفر لي الزلل والتقصير، وأن يكتب لي هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم الدين، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

عبد اللطيف بن محمد الجيلاني الآسفي المغربي

لطف الله به وغفر له ولوالديه

بالمسجد النبوي الشريف بتاريخ ٥/ ٢/ ١٤١٦هـ

وأعاد النظر فيها يوم الإثنين ١٢/ ٣/ ١٤٢٢هـ

ترجمة موجزة للمؤلف

هو أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو طاهر السِّلَفِي الجُرْواءاني الأصبهاني، ولد سنة خمس وسبعين بعد الأربعمائة أو قبلها بسنة على ما رجّحه الذهبي رحمه الله، وطلب الحديث من صغره، وارتحل وهو دون العشرين سنة، فدخل بغداد وسمع بها، وسمع أيضاً بالكوفة وواسط والبصرة ومكة والدِّينَّوْر وشهرستان وبلاد أخرى عديدة، وأملى عدّة مجالس بسَلَمَاس وهو شاب، وانتخب على غير واحد من المشايخ، وكتب العالي والنازل، ونسخ من الأجزاء ما لا يحصى كثرة، وبقي في الرحلة ثمانية عشر عاماً يكتب الحديث والفقه والأدب والشعر.

وقدم دمشق سنة تسع وخمسمائة فأقام بها سنتين، ثم استوطن ثغر الإسكندرية بضعاً وستين سنة؛ بقي بها إلى أن مات رحمه الله وهو ينشر العلم ويحصِّلُ الكتب التي قلّ ما لعالم مثلها في الدّنيا.

وكان مُكِبّاً على الكتابة والاشتغال والرواية، لا راحة له غالباً إلاَّ في ذلك؛ حتّى روي عنه أنه قال: «لي سِتُّون سنة بالإسكندرية ما رأيت منارتها إلاَّ من هذه الطاقة، وأشار إلى غرفته التي يجلس فيها».

وقال عنه تلميذه عبد القادر الرُّهاوي: «بلغني أن مدة مقامه بالإسكندرية ما خرج منها إلى بستان ولا فُرْجة سوى مرة واحدة، بل كان لازماً مدرسته، وما كنا نكاد ندخل عليه إلاَّ ونراه مطالعاً في شيء، وكان حليماً متحملاً لجفاء الغرباء».

وقد اشتهر الحافظ السِّلفي بالإكثار من الشيوخ؛ فقد ذكر الحافظ أبو القاسم

التُّجِيبي السّبتي أنهم يزيدون على الألف، ثم قال: «وهذا اتساع عظيم في الأخذ عن المشايخ».

وكان لَهُ عند مُلُوكِ مِصْرَ الجَاهُ والكَلِمَةُ النَّافِذَةُ، بَنَى له الوزير العادل ابن السلّار مدرسة كبيرة أطلق عليها المدرسة العادلية، ثم سميت بعد ذلك باسمه «السِّلَفية»، ووقف عليها وقفاً، وكان يدرس بها الفقه على مذهب الشافعي ويروي الحديث.

والمُتَصَفِّحُ للمصادر التي ترجمت للحافظ السِّلفي يجد أن كثيراً من الأئمة قد أثنوا عليه ثناء عاطراً، وأشادوا إشادة بالغة بسعة علومه، وعلو مكانته.

قال المنذري: «كان أوحد زمانه في علم الحديث وأعرفهم بقوانين الرواية والتحديث، جمع بين علو الإسناد، وغلو الانتقاد، وبذلك ينفرد عن أبناء جنسه».

وقال أبو سعد السمعاني: «السِّلفي ثقة ورع متقن متثبت، فهم حافظ، له حَظٌّ من العربية، كثير الحديث، حسن الفهم والبصيرة فيه».

وقال ابن ناصر: «كان ببغداد كأنه شُعْلَةُ نار في تحصيل الحديث».

وقال أبو الربيع ابن سالم: «متفرد في الدنيا بالإمامة في علم الحديث، وعلو الدرجة في الإسناد، وأخذ عنه أهل الأرض جيلاً بعد جيل، وسمع الناس على أصحابه، وهو لم يبعد عهده بشبابه».

ورُوِيَ عن السِّلفي نفسه أنه قال:

ليس على الأرض في زماني ... من شأنه في الحديث شاني
نظماً وضبطاً يلي علوّاً ... فيه على رغم كل شاني

وكانت وفاته رحمه الله رحمة واسعة جزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، في صبيحة يوم الجمعة خامس شهر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمسمائة، وقد تجاوز من العمر مائة سنة.

ويحسن في ختام هذه الترجمة المقتضبة أن أشير إلى بعض مؤلفاته المطبوعة:

١ ـ معجم السفر[١].

٢ ـ كتاب الأربعين المستغني بتعيين ما فيه عن المعين، ويعرف بالأربعين البلدانية[٢].

٣ ـ الوجيز في ذكر المُجاز والمُجيز[٣].

٤ ـ المجالس الخمسة السلماسية[٤].

٥ ـ مقدمة إملاء معالم السنن للخطابي[٥].

هذا ما تَسَنَّى لي تلخيصه من ترجمة الحافظ السِّلفي، وقد جَرَيْتُ في تدوينها مجرى الاختصار مراعاة للمقام؛ إذ لا يتسع لبسطها والإطالة فيها، كما أنه توجد دراسات ضافية حوله سيأتي الإشارة إليها ضمن هذه القائمة التي حصرت فيها ما أمكنني الوقوف عليه من مصادر ترجمته تسهيلاً لمن أراد التوسع في معرفة أخباره، والوقوف على مناقبه ومآثره:

الأنساب للسمعاني ٧/ ١٠٥، ١٠٦، اللباب لابن الأثير ١/ ٢٧٤، الكامل لابن الأثير ١١/ ١٩١، وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ١٥٠، مرآة الجنان لليافعي ٨/ ٣٦٢، المعجم لابن الأبار ص ٤٨ ـ ٥٠، التقييد لابن نقطة ص ١٧٦ ـ ١٨٠، سير أعلام النبلاء للذهبي ٢١/ ٥ ـ ٣٩، تذكرة الحفاظ للذهبي

---

(١) طبع الجزء الأول منه بتحقيق د. بهيجة الحسني في العراق، ثم طبع كاملاً في باكستان بتحقيق د. شير محمد زمان، ثم نشرته دار الفكر ببيروت اعتماداً على طبعة باكستان ووضع على غلافه: تحقيق عبد الله البارودي!!

(٢) طبع مرتين، آخرهما بتحقيق مسعد السعدني عن أضواء السلف بالرياض.

(٣) طبع مراراً أحسنها بتحقيق: د. عبد الغفور البلوشي في مكتبه الإيمان بالمدينة.

(٤) طبع بتحقيق مشهور حسن سلمان عن دار الصميعي بالرياض.

(٥) طبعها الشيخ محمد حامد الفقي في نهاية الجزء الثامن من كتاب معالم السنن ص ١٣٨ ـ ١٦٣.

١٢٩٨/٤، العبر في خبر من غبر للذهبي ٢٢٧/٤، ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٥/١، أهل المائة فصاعداً[١] للذهبي ص ١٣٤، البداية والنهاية لابن كثير ٣٠٧/١٢، الطبقات الكبرى للسبكي ٣٢/٦، تهذيب تاريخ دمشق ٤٤٩/١، مقدمة تحقيق معجم السفر للدكتورة بهيجة الحسني، مقدمة تحقيق معجم السفر للدكتور شير محمد زمان[٢]، مقدمة تحقيق الوجيز في ذكر المجاز والمجيز للدكتور عبد الغفور البلوشي، مقدمة تحقيق الأربعين البلدانية لعبد الله رابح ص ٨ ـ ٢٢[٣]، الحافظ أبو طاهر السِّلفي للدكتور حسن عبد الحميد صالح[٤]، الحافظ السِّلفي أشهر علماء الزمان لمحمد محمود زيتون[٥].



(١) ضمن مجلة المورد العراقية ح ٢ ع ٤/ ١٩٧٩.

(٢) باللغة الإنجليزية.

(٣) نشر دار البيروتي بدمشق عام ١٤١٢هـ.

(٤) نشر المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٩٧٧م.

(٥) نشر مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية عام ١٩٧٢م.

التعريف بالرسالة

موضوع الرسالة:

تُعَدُّ هذه الرسالة من كتب الافتتاحيات كما نبّهت عليه في المقدمة، ويبدو أن الحافظ السِّلفي هو أول من شَهَرَ هذا اللّون من التصنيف بين المحدثين، إذ له مقدمة أخرى على كتاب معالم السنن للخطابي[1].

وممن حذا حذوه في هذا الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) حيث ألّف كتاب: «افتتاح القاري لصحيح البخاري»[2]، وكذلك ألّف الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ): «رفد القاري بما ينبغي تقديمه عند افتتاح صحيح البخاري»[3]، ثم كثر تصنيف الافتتاحيات عند المتأخرين؛ لا سيما على صحيح البخاري.

وتعتبر كتب الافتتاحيات مرجعاً مهماً في دراسة مناهج المصنفين؛ إذ يتضمن كثير منها خلاصة الاستقراء لتلك المناهج. كما أنها مصدر لا يستغنى عنه فيما يتعلق بتراجم العلماء، ومعرفة أسانيد الكتب ومدى انتشارها واهتمام الناس بها.

ومقدمة إملاء الاستذكار التي أتشرف بتحقيقها وإخراجها اليوم تؤرخ لجانب من النشاط العلمي في القرن السادس الهجري، وتكشف عن جهود عالم

---

(١) نشرها محمد حامد الفقي في آخر كتاب معالم السنن ٨/ ١٣٨ ــ ١٦٣.

(٢) يوجد له نسخة خطية بمكتبة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية برقم: ١/٢٨٦.

(٣) له نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط برقم: ٢٧١١ ك.

الإسكندرية وحافظها أبـي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ) بالمدرسة العادلية ــ التي تسمّت فيما بعد باسمه: «السِّلَفية» ــ في تدريس العلوم الشرعية كالحديث والفقه، وعنايته بعقد مجالس الإملاء التي بواسطتها حصَّل عنه تلاميذه رواياته وعوالي أسمعته الواسعة.

ومن جملة الكتب الحديثية التي أخذت حيِّزاً من اهتمام الحافظ السِّلفي كتاب الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله، فقد أملاه سنة إحدى وخمسين وخمسمائة للهجرة، وخصّص له يومين من كل أسبوع، وخلال المدة التي أملى فيها الموطأ طُلِبَ منه أن يكتب شرحاً عليه، فاعتذر عن الخوض في لُجَّة شرح هذا الكتاب العظيم تواضعاً منه رحمه الله وورعاً، واستعاض عن شرحه بإملاء كتاب الاستذكار للحافظ ابن عبد البر الأندلسي لعدم وجود كتاب يضاهيه من شروح الموطأ على حدِّ قوله.

والناظر في هذه الرسالة يجد الحافظ السِّلفي قد ذكر نُتَفاً من ترجمة الإمام مالك، وما قيل في الثناء على موطئه، وأتبع ذلك بترجمة للحافظ ابن عبد البر، اعتنى فيها بذكر تصانيفه وما قيل في الثناء على بعضها.

ولم تخلُ هذه الرسالة من فوائد عزيزة يندر العثور عليها في مصادر أخرى، ففيها بيان اهتمام الحافظ السِّلفي بمؤلفات ابن عبد البر حيث كان عزم على الرحلة إلى الأندلس للقاء علمائها ــ من تلاميذ ابن عبد البر ــ للحصول على تلك المؤلفات، علاوة على ذلك انفردت هذه الرسالة بذكر تراجم مختصرة لبعض العلماء، وذكر بعض الأقوال في تحديد ولادة ابن عبد البر ووفاته، كما تفتّقت فيها شاعرية الحافظ السِّلفي فجادت قريحته بأبيات شعرية معبرة في مدح الإمام مالك والثناء على تصانيف الحافظ ابن عبد البر؛ خصوصاً كتابه «الاستذكار»، وقد بلغ عدد الأبيات في مدحه كتاب الاستذكار أحد عشر بيتاً.

ومن المسائل العلمية التي احتوت عليها هذه الرسالة مسألة الخلاف بين أهل المشرق والمغرب في الإجازة، وقد بين المؤلف رأيه في ذلك، وبهذا

تكون هذه الرسالة على وَجَازَتِهَا وصِغَرِ حجمها في غاية الأهمية لما تضمنته من فوائد وفرائد يبتهج بالاطلاع عليها طُلَّابُ العلم وَرُوَّادُه، والله ولي التوفيق والسداد.

عناية العلماء بكتاب الاستذكار لابن عبد البر النمري:

قام الدكتور علي النجدي ناصف قبل أزيد من عشرين عاماً بتحقيق جزءين من كتاب الاستذكار[1]، ثم توقّف عن نشر بقية الأجزاء، وتأخّر صدور الكتاب كاملاً إلى سنة (١٤١٣هـ) حيث أخرجه الدكتور عبد المعطي قلعجي في ثلاثين مجلداً مع الفهارس.

وقد شغل هذا الكتاب اهتمام العلماء منذ القديم، فصرفوا عنايتهم إليه، وتجلّى ذلك في قيامهم باختصاره والجمع بينه وبين بعض شروح الموطأ الأخرى كالتمهيد لمؤلفه والمنتقى للباجي.

وبما أن رسالة الحافظ السِّلفي التي نحن بصدد التقديم لها تدخل في هذا الإطار، فإنه من المناسب بيان ما وقفت عليه من جهود أهل العلم حول هذا الكتاب العظيم.

١ ـ شرع في الجمع بينه وبين كتاب التمهيد هشام بن أحمد المعروف بابن العواد الفقيه القرطبي (ت ٥٠٩هـ)، ولم يكمله لوفاته[2].

٢ ـ الجمع بين الاستذكار والمنتقى، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن ملود اللُمَائي المعروف بالمالطي القيرواني (ت ٥٣٧هـ)[3].

---

(١) نشر من قبل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر سنة ١٩٧٣م.

(٢) انظر: الغنية للقاضي عياض، ص ٢١٧.

(٣) انظر: المعجم لابن الأبار، ص ٢٨١

٣ ـ الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار، لأبـي عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن زرقون (ت ٥٨٦هـ)[١].

٤ ـ المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار[٢]، لأبـي عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليعفري، قاضي تلمسان (ت ٦٢٥هـ)[٣].

٥ ـ اختصار كتاب الاستذكار، لأبـي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي القرطبـي (ت ٦٣٠هـ)[٤].

٦ ـ اختصار كتاب الاستذكار، لأبـي الحسن علي بن إبراهيم بن علي الجذامي القاضي (ت ٦٣٢هـ)[٥].

---

(١) انظر: عنوان الدراية، ص ٢٦٣، ويوجد منه نسخة خطية بالخزانة الحمزاوية بإقليم الراشيدية بالمغرب، ولها صورة ميكروفيليمة بالخزانة العامة بالرباط برقم: ٢٢٢ حم، ويوجد بالمكتبة الأزهرية الجزء الثالث برقم: ٤٢ حديث، ويقع في ٢٨٤ ورقة، منسوخ في القرن السابع الهجري (انظر: الفهرس الشامل للتراث العربـي الإسلامي المخطوط/ الحديث وعلومه ١/ ٢٦١).

(٢) انظر: التكملة ٢/ ٦٢٣، وعنوان الدراية، ص ٣٧٤، ومنه نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٨٠/ ٤٠)، نسخت سنة ٧٣٠هـ كتبها محمد بن قاسم بن عيسى، وتقع على ١٨٨ ورقة.

(٣) قال ابن الأبار: «كان حميد السيرة، مشاركاً في الفقه وعلم الكلام، معتنياً بالحديث وروايته، معظماً عند الخاصة والعامة، وجمع من الدواوين شيئاً عظيماً»، وذكر ابن الأبار أيضاً أن كتابه هذا يقع في عشرين سفراً في نحو ثلاثة آلاف ورقة، وكذلك قال ابن الجزري، وأما الذهبـي فصرح بأنه في عشر مجلدات». (انظر: التكملة ٢/ ٦٢٣، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦١، وغاية النهاية ٢/ ١٥٩).

(٤) انظر: التكملة ٢/ ٦٣٠، قال الرعيني في ترجمته لمؤلف هذا المختصر: «كانت له عناية بالفقه وعكوف عليه، واختصر كتاب الاستذكار لأبـي عمر ابن عبد البر اختصاراً حسناً، ذاكرته في مواضع منه وتناولته من يده غير مرة». (انظر: برنامج الرعيني ص ١٣).

(٥) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون، ص ٢١٠.

إثبات عنوان الرسالة، وبيان صحة نسبتها لمصنفها:

عنوان هذه الرسالة كما هو مثبت على الصحيفة الأولى من النسخة الخطية المحفوظة بالظاهرية: «مقدمة كتاب الاستذكار الذي ألفه أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ بالأندلس رحمه الله، في شرح ما رسمه الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي في مُوَطَّئِه رواية يحيى بن يحيى الليثي عنه رضي الله عنهم أجمعين»(١).

وأطلق الحافظ ابن رجب الحنبلي على هذه الرسالة: «مقدمة إملاء الاستذكار»(٢).

ويبدو لي أن الأنسب هو ما ذكره ابن رجب رحمه الله لدلالته بوضوح على مضمون الرسالة، بعكس العنوان الأول الذي يحتمل أن يكون من وضع الناسخ نظراً لطوله وعدم دقته، والله أعلم

أمّا بخصوص نسبتها إلى الحافظ السِّلفي فلا يتطرق أدنى احتمال للتشكيك في صحة ذلك؛ لقيام الدلائل القاطعة على ذلك منها:

(أ) ورد في أول الرسالة بعد ذكر العنوان نسبتها إليه.

(ب) وجود طباق السماع بآخر الرسالة مسنداً إليه.

(ج) موافقة مضامين الرسالة لما عرف من أخبار عن الحافظ السِّلفي في مصادر ترجمته، كمقامه بالإسكندرية، وتدريسه بالمدرسة العادلية وغير ذلك.

(د) اقتباس الحافظ ابن رجب الحنبلي في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٢٢٣) من هذه الرسالة مصرحاً باسمها واسم مؤلفها.

---

(١) نسخة الظاهرية ل ١١٦ ب (ضمن مجموع)، أمّا نسخة الخزانة المحمودية فكتب على أولها: «الجزء الأول من إملاءات في مجالس على موطأ الإمام مالك»، ويبدو أنه من وضع الناسخ، والله أعلم.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٢٣.

وصف النسختين الخطيتين المعتمدتين في التحقيق:

عثرت لهذه الرسالة على نسختين خطيتين:

الأولى: وهي من محفوظات المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حالياً)، وتقع ضمن مجموع برقم (٧١)[1]، ومنها صورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ضمن مجموع (٤٨٤).

وتشتمل هذه النسخة على سبع لوحات (من ل ١١٦ إلى ١٢٠) كل لوحة تشتمل على وجهين، كل وجه يحتوي على ١٦ سطراً، كل سطر يتضمن حوالي ١٢ كلمة، والخط الذي كتبت به مشرقي واضح سوى كلمات يسيرة وقع فيها طمس أو غموض تصعب معه القراءة.

وهذه النسخة مقابلة ومصحّحة فقد كتب في آخرها: «قوبل وصحّ إن شاء الله تعالى»، ومع نهاية كلام الحافظ السِّلفي كتب الناسخ: «وهذا أول الكتاب. بسم الله الرحمن الرحيم. وآخر من نقل من كلام شيخنا والحمد لله»، ثم كُتِبَ بعد ذلك طباق السماع الذي يبين قراءة هذه النسخة على المؤلف من طرف الشيخ العدل أبي محمد عبد العزيز بن عيسى بن عبد الواحد اللخمي، وفيه بيان أسماء السامعين على المؤلف، وختم الناسخ أسماءهم بذكر اسمه، وهو حماد بن هبة الله بن حماد الحراني[2]، ثم ذكر تاريخ السماع وهو يوم الجمعة السادس عشر من شوال من سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة بثغر الإسكندرية المحروس بالمدرسة العادلية.

---

(١) انظر: المنتخب من مخطوطات دار الكتب الظاهرية ــ قسم الحديث، ص ٣٠٢.

(٢) هو حماد بن هبة الله بن حماد بن الفضل أبو الثناء الحراني التاجر السَّفَّار، رحل إلى مصر والعراق وخراسان، وكتب وخرج وأفاد، قال الذهبي: «وكان له عمل جيد في الحديث»، ولد سنة ٥١١هـ، وتوفي بحران سنة ٥٩٨هـ، قال ابن نقطة: «وكان ثقة». (انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة، ص ٢٥٨، والذيل لابن رجب ١/ ٤٣٤، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ٣٣٥).

أمّا أول الرسالة ففيه بيان العنوان واسم المؤلف، ونصّ وقف هذه النسخة على جميع المسلمين بالمدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وتضمنت أيضاً نص سماع الشيخ حماد بن هبة الله الحراني، وهو الناسخ كما تقدم ذكره[1].

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً في التحقيق لصحتها وضبطها ومكانة ناسخها، وإليها أشير بقولي: «الأصل».

أمّا النسخة الثانية: فهي من محفوظات المكتبة المحمودية الواقعة ضمن مجموعة المكتبات الوقفية التي تضمها مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، ورقمها: ٣٩٦، وهي في الحقيقة مقدمة الجزء الأول من إملاءات في مجالس على موطأ الإمام مالك رحمه الله للعلامة أبـي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السِّلفي.

وهذه النسخة غُفْلٌ من ذكر اسم الناسخ أو تاريخ النسخ، وتقع في ست ورقات ونصف الورقة، كل ورقة تتكون من جهتين، كل جهة تحتوي على حوالي سبع عشرة سطراً، كل سطر يتضمن سبع كلمات تقريباً، وهي بخط مغربـي واضح، وهذه النسخة فيما يظهر عتيقة أيضاً، ويوجد بها بعض الاختلافات والفروقات مع نسخة الظاهرية، لكنها عارية من السماعات أو التصحيحات التي تدل على المقابلة، وبذلك تكون دون النسخة الأخرى ــ التي اتخذتها أصلاً ــ في الصِّحَّة والضّبط، وقد رمزت لهذه النسخة بحرف: «م».

منهجي في التحقيق:

ويتلخص ذلك في النقاط التالية:

١ ــ قدّمت للرسالة بدراسة موجزة.

٢ ــ قمت بنسخ الرسالة من نسخة الظاهرية التي اتخذتها أصلاً وفق

---

(١) وكتب بعد ذلك أيضاً ما يدل على أن الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي قد تملك النسخة.

القواعد الإملائية الحديثة، ثم قابلتها على نسخة المحمودية، ونبّهت على الفروق بينها وبين نسخة الأصل، ووضعت الزيادات في المتن بين معقوفين مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٣ ــ وثقت نقول المؤلف في هذه الرسالة من مصادرها الأصيلة.

٤ ــ اعتنيت بتوضيح مراد المؤلف في بعض المواطن من الرسالة.

٥ ــ شرحت بعض المصطلحات العلمية التي ذكرها المؤلف.

٦ ــ عرَّفت بالأعلام غير المشهورين ممن ورد ذكرهم في الرسالة.

٧ ــ عرَّفت ببعض الأماكن والبلدان.

٨ ــ اعتنيت بضبط الأسماء والألفاظ.

إلى غير ذلك مما يجده القارىء في ثنايا الرسالة.



[illegible] كتاب الاستذكار الذي ألفه أبو عمر يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمري الحافظ الأندلسي رحمه الله
في شرح ما رسمه الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي في
موطئه رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عنه رضي الله عنهم أجمعين

استنباط الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ شيخ الإسلام
أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني رحمه الله
سماع حماد بن هبة الله بن حماد الحراني نفعه الله به

صاحبه الإمام الحافظ أبو محمد عبد الغني بن سرور المقدسي [illegible]

وقف على جميع المسلمين
مستقره بالمدرسة الصالحية بسفح قاسيون

صورة لورقة العنوان من مخطوطة الظاهرية (الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

قرئ على الشيخ الإمام الفقيه الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني وأنا أسمع في يوم الجمعة الثالث عشر من شوال من سنة ثلث وسبعين وخمس مائة بثغر الإسكندرية بالمدرسة العادلية قال: الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد الأولين والآخرين وخاتم النبيين محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المهاجرين والأنصار المجاهدين بنصرة الدين والتابعين لهم بإحسان وأتباع التابعين، بعد فلما التمس في سنة ست وأربعين وخمس مائة معشر الفقهاء المالكية والشافعية بالثغر المبارك ثغر الإسكندرية بعد تضلعهم من أصول الفقه وفروعه واستقلالهم بحكم فن استنباطه بحكم كل نوع من نوعيه وتبحرهم بعون الله تعالى في سائر فنونه وما يتعين تحصيله من نكته وعيونه أن أملي عليهم من الحديث الذي عليه مدار الشرع الأصل منه والفرع ما يمكنني إملاؤه ويجمع على الفائدة ما يلقيه في المدرسة العادلية التي بنيت للفقهاء وربط مثلها [illegible] وغرباء [illegible] وقربا والله تعالى يثيبني في [illegible] الحسنى [illegible] في العقبى مجالس من رواياتي عن شيوخي [illegible] والمسلمين الكثير من البلدي والغرباء [illegible] الكلام على الأكثر [illegible] ما كان

صورة لبداية مخطوطة الظاهرية (الأصل)

صورة لنهاية مخطوطة الظاهرية (الأصل) وفيها يبدو طباق السماع

صورة لبداية مخطوطة الخزانة المحمودية (م)

قد انفرد ابنه المتفقه في الدين وعلم الحديث حفظا وضبطا
استعل بالموطا المرتضى فهما وعرفا ويا عجبا منه ابسطا
بل على التمهيد التراجم وجاء رجلا في الذي يرجى وابسطا
واكتب الاستذكار فيه عن كل جمع من بعد كتب الموطا
فابن عبد البر للمصنف ما قصد الاحبار من جا ونشطا
واتى بما جلاه اعلام علم الشرع طرا وعده ذلك من شطا
وما كلهم قد اتفقوا بنا عليه وقد للمصنف حفظا
وللقال الصحيح صوبه والذي لم يوافق الحق حطا
والسقم الذي يحط لدى البحث العلم فقد اسقط للجمع وحطا
هذه جملة للصوم والجمع ومن قال عرفا فلن اخطا
فيا ايا الله جنة عدن بعد اعطاه الرضى منه اعطا
وهو اول الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو عمر
يوسف بن عبد البر النمري الحافظ الحمد لله رب العالمين الذي لا
يبلغ وصف صفاته الواصفون ولا يدرك كنه عظمته
المتفكرون ونعم بالتعبير عن مبلغ قدرته المعتبرون الذي احصى
كل شيء عددا وعلما واحاط علمه بشيء من علمه الا بما
بما يتحقق له الوفاء ويتصعصع له الصعاب امره ما

صورة لنهاية مخطوطة الخزانة المحمودية (م)

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٣١)

مقدمة إملاء الاستذكار

للحافظ أبي عمر ابن عبد البر القرطبي

تأليف

الحافظ أبي طاهر السلفي الأصبهاني

المتوفى سنة ٥٧٦ هـ

تحقيق

عبد اللطيف بن محمد الجيلاني



[١١٦/ب]



رَبِّ يَسِّرْ

قرئ على الشيخ الإمام العالم الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السِّلَفي الأصبهاني ـ وأنا أسمع ـ في يوم الجمعة الثالث عشر من شوال من سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة بثغر الإسكندرية[(١)] بالمدرسة العادلية[(٢)]، قال:

قلت: أما بعد حمد الله رب العالمين، والصلاة على سيد الأولين والآخرين، وخاتم الرسل والنبيين، محمد وآله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المهاجرين، [والأنصار المجاهدين بنصرة الدين][(٣)]، والتابعين لهم بإحسان وأتباع التابعين:

---

(١) هي المدينة المعروفة، ثاني أكبر المدن بالبلاد المصرية حالياً، وقد أقام بها المؤلف الحافظ السِّلفي معظم عمره من حين وصوله إليها في ذي القعدة سنة ٥١١هـ إلى أن توفي سنة ٥٧٦هـ. (انظر: معجم البلدان لياقوت ٢١٧/١، والمعجم لابن الآبار، ص ٤٩، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢١).

(٢) نسبة إلى منشئها الملك العادل السني أبي الحسن علي بن السّلار، وزير الخليفة الظافر، وتعد أول مدرسة للشافعية بمصر، أسست سنة ٥٤٦هـ، وتولى الحافظ السِّلفي الإشراف عليها، وعرفت باسمه فيما بعد، وقد كانت مركز إشعاع علمي ومنتدى يلتقي فيه علماء الحديث ورواده، لها دور بارز في إعادة أهل مصر إلى عقيدة أهل السنّة والوقوف في وجه التيار الرافضي (انظر: وفيات الأعيان ١٠٥/١، وراجع: الحافظ أبو طاهر السِّلفي للدكتور حسن عبد الحميد، ص ١٠٤، وما بعدها.

(٣) في م: والمجاهرين بنصرة الدين المجاهدين.

فقد سألتموني ــ سنة سِتٍّ وأربعين وخمسمائة ــ[1] معشر الفقهاء المالكية والشافعية بالثغر المبارك ــ ثغر الإسكندرية ــ بعد تضلعكم من أصول الفقه وفروعه، واستيفائكم ــ وقت استفتائكم ــ كل نوع من ينبوعه، وتبحركم ــ بعون الله تعالى ــ [في][2] سائر فنونه، وما يتعين تحصيله من نُكَتِهِ وعُيُونه؛ أن أملي عليكم من الحديث ــ الذي عليه مدار الشرع الأصلِ منه والفرع ــ ما يمكنني إملاؤه ويَخِفُّ عليَّ إلقاؤه.

فأمليت في المدرسة العادلية ــ التي لم [يُنشَأ للفقهاء، ولم يُبْنَ قط][3] مثلها شرقاً وغرباً، بُعْداً وقُرْباً، والله تعالىٰ يُكافىء مُنْشِئَهَا[4] الحسنى[5]، ويُبَوِّأه جنّات عدن في العقبى ــ مجالس من رواياتي عن شيوخي تتضمن من الحديث الصحيح والمشهور الكثير، ومن الفرد والغريب اليسير، مع الكلام على الأكثر وَفْقَ ما كان / الخاطر يسمح به ويمليه، بلا [١١٧/أ] ارتياء تام كما أرتضيه، وفي آخر كل مجلس ما تيسر من حكاية وشعر لي

---

(١) ما بين العارضتين ساقط من م.

(٢) زيادة من م.

(٣) في م: لم يبن للفقهاء.

(٤) خلّف إنشاء المدرسة العادلية ارتياحاً كبيراً وسروراً عظيماً في نفوس أهل الإسكندرية، وعرفاناً منهم بالجميل سجّلوا كلمات دعاء وشكر للملك العادل على إنشائه لهذه المدرسة، ويدخل دعاء السِّلفي هنا في هذا الباب، كما عَمَدَ شعراؤهم إلى نظم القصائد تعبيراً عمّا تُكِنُّه نفوسهم من الغبطة والابتهاج، ومن ذلك قصيدة الشاعر أبي محمد عبد الوهاب بن إسماعيل يفتخر بالمدرسة ويمدح منشئها العادل ويشيد بالمشرف عليها الحافظ السِّلفي. (انظر: معجم السفر للمصنف، ص ١١٩ ــ ٢٢٠، والحافظ أبو طاهر السِّلفي للدكتور حسن عبد الحميد، ص ١٠٦، ١٠٧).

(٥) في م: بالحسنى.

ولغيري من النوازل[1] والعوالي[2] على ما جرت به العادة في الأمالي[3].

فلمّا بلغت الثلاثين وجُزْتُها، قطعتها[4] إلى أن أرى رأيـي فيما بَعْدُ من ضَمِّ مجالسَ أخرى ــ إن شاء الله ــ إليها؛ على قضية أرتضيها وأعول عليها، ثمّ آثرت إملاء ديوان جامع من رواياتي وعوالي[5] سماعاتي يحتوي على

---

(١) يقصد الأحاديث التي تقع له بنزول، والحديث النازل ينقسم إلى قسمين: نزول مسافة، ونزول صفة، فأما نزول المسافة فهو كثرة الوسائط في الإسناد إلى النبي ﷺ، أو إلى إمام من أئمة الحديث، أو إلى رواية أحد الكتب المصنفة. وأما نزول الصفة فهو تأخر وفاة الراوي على موت الراوي الذي في السند الآخر، وإن كانا متساويين في العدد، وكذا تأخر السماع (راجع هذا الموضوع بتوسع، في: العلو والنزول لابن طاهر المقدسي، ومعرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، ص ٤٤٨، وفتح المغيث للسخاوي ٣/ ٣٥٩ ــ ٣٦٤، وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٢٤٨).

(٢) يعني الأحاديث التي تقع له بعلو، والإسناد العالي ضد النازل، وهو سنة عمن سلف، وينقسم أيضاً إلى قسمين: علو مسافة، وعلو صفة، فأما علو المسافة فهو القرب من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسناد نظيف صحيح، أو القرب من إمام من أئمة الحديث، أو العلو المقيد بالنسبة إلى رواية أحد الكتب المصنفة كالصحيحين والسنن. وأما علو الصفة فهو العلو بتقدم وفاة الشيخ، وإن تساوى الإسنادان في العدد، أو بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سع منه بعده (راجع هذا الموضوع بتوسع في: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، ص ٤٣٧، وفتح المغيث للسخاوي ٣/ ٣٣٣ ــ ٣٥٩، وتدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٢٣١).

(٣) الأمالي جمع إملاء، وهو أن يعقد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً يسمونه الإملاء أو الأمالي، وعلماء الشافعية يسمونه التعليق، وهو من وظائف العلماء قديماً خصوصاً الحفاظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع يوم الثلاثاء أو الجمعة، وهو المستحب، كما يستحب أن يكون في المسجد لشرفهما. (انظر: كشف الظنون ١/ ١٦١، والرسالة المستطرفة، ص ١٥٩).

(٤) في م: فلما بلغت العشرين قطعتها.

(٥) في م: وعالي.

ما يحتاج إليه الفقيه الكامل المتصدي للفتيا، ولا يستغني عنه ما دام في الدنيا؛ لتضمنه أحاديث الأحكام، وما لا بد للمفتي منه مدى الأيام.

فتعذّر علي؛ لبعد الكتب عني والفوائد التي سمعتها بالعلو في الصغر، وجمعتها في السّفر والحضر، ولو كانت حاضرة لكان إخراج ما ذكرته منها[1] [أسهل][2] علي من كل سهل، وأهون من كل هين، لكن العذر واضح على ما بينته، والحمد لله على كل حكم منه وأمرٍ وقضاء قضاه، حلو أو مُرّ.

فلم أر بعد ذلك كتاباً أولى بالإملاء من موطأ [أبـي عبد الله][3] مالك بن أنس بن مالك بن أبـي عامر الأصبحي، إمام دار الهجرة؛ لاشتهاره

(١) كان الحافظ السِّلفي مغرماً بجمع الكتب والاستكثار منها، وما كان يصل إليه من المال يخرجه في شرائها، ولذلك تجمعت عنده خزائن كتب لم يتفرغ للنظر فيها، وكلامه هنا يشير به إلى تلك الكتب والفوائد التي حصّلها في أسفاره ورحلاته، وغابت عنه أثناء عزمه على عقد مجالس الإملاء، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحافظ السِّلفي جمع أثناء رحلته الطويلة في المشرق الإسلامي مجموعتين كبيرتين من الكتب والمسموعات، ترك إحداهما وديعة في مدينة سلماس ــ من المدن الشهيرة بأذربيجان ــ عند حفيد ابن أبـي الخير؛ لعدم قدرته على حملها معه عند توجهه إلى ديار بكر، وهي تشمل كل سماعاته وانتخاباته في أذربيجان وأرمينية وشروان وباب الأبواب.
وأما المجموعة الثانية فهي التي كان قد أودعها في مدينة آمد عندما توجّه إلى الشام، وهي تضم كل ما تجمّع لديه من أصول السماعات والمنتخبات في ديار بكر. وكان السِّلفي كثير الحنين إلى كتبه، حيث ألمح في كتابه معجم السفر عدة مرات إلى ما ذكرته هنا، ودعا الله عزّ وجلّ أن يجمع شمله بكتبه، وأن يهيـىء له أسباب إحضارها إليه وهو في الإسكندرية.
(انظر: معجم السفر، ص ١٤٦، ٢٣٢، ٣٦٢، ٣٧٥، والحافظ السِّلفي لحسن عبد الحميد، ص ١٢٣، ١٢٤).

(٢) في الأصل: سهل، والمثبت من م.

(٣) ساقط من م.

في الآفاق، واتفاق الفِرَق على صحته من غير اختلاف بينهم على الإطلاق[1].

ولو لم يَرِدْ في فضله سوى قول الشافعي رحمة الله عليه: «ما بعد كتاب الله تعالى كتاب أصح من الموطأ»[2]، لكان مقنعاً، وبجلالته معلناً معلماً، ثم لمَحَلِّ مؤلفه عند المؤالف والمخالف، / وإجماعهم [١١٧/ب] على علمه وثقته، وقصورهم عن شرح فضله وصفته؛ حتى قال يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين ـ وهما هما ـ «مالك أمير المؤمنين في الحديث»[3]، ولم يبلغ فيما بلغنا أحد درجته، [ولم ينل][4] رتبته ومنزلته، فضلاً من الله تبارك وتعالى، ونعمة عليه من عنده تتوالى.

وقد بلغني أن أبا بكر الخطيب الحافظ ببغداد قال: «جمعت الرواة عن

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «والحاصل أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة والثوري وابن إسحاق ومعمر وابن جريج وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم. فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف». (النكت ١/ ٢٧٨، ٢٧٩، وراجع أيضاً في الكلام على صحة الموطأ: التقييد والإيضاح للعراقي، ص ١٣، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٨، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ١١٠، ١١١).

(٢) انظر: ترتيب المدارك ٢/ ٧٠، قال القاضي عياض: «وفي رواية عنه: أفضل، وما كتب الناس بعد القرآن شيئاً هو أنفع من موطأ مالك، وإذا جاء الأثر من كتاب مالك فهو الثريا، وفي رواية أخرى عن الشافعي: وما في الأرض كتاب في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك». (وراجع في هذا الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/ ١٢، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٨).

(٣) وممن روي عنه هذا القول أيضاً: علي بن المديني. (انظر: ترتيب المدارك ١/ ١٥٥).

(٤) في الأصل: ولا نبل، والمثبت من م.

مالك فبلغ عددهم ألفاً أو قريباً من الألف»[1]، الشك مِنّي.

ولو لم يكتب عنه [آلاف][2] لما بقيت رواية [ألف][3]، وهو رحمه الله المعنيّ بما قال النبي ﷺ: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً[4] أعلم من عالم المدينة»[5].

---

(١) وذلك في كتابه الرواة عن مالك، قال الذهبي: وقد جمع الحافظ أبو بكر الخطيب كتاباً كبيراً في الرواة عن مالك وشيء من روايتهم عنه، وقال أيضاً: هو في ستة أجزاء. (السير ٨/ ٨٢، ١٨/ ٢٩٠)، وذكر ابن خير أنه مبوّب على حروف المعجم. (فهرسة ابن خير، ص ١٨١)، وأشار السيوطي والكتاني إلى أنه بلغ بهم ألفاً إلاَّ سبعة (تنوير الحوالك، ص ١٠، والرسالة المستطرفة، ص ١١٣).
ويوجد من هذا الكتاب نسخة خطية في مكتبة المرعشي في قم بإيران ٢/ ٤٦ ضمن مجموع من الورقة ١٢١/ ب إلى الورقة ١٧٧ . (انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط/ الحديث النبوي ٢/ ٨٦٠)، وقد اختصره الرشيد العطار واستدرك عليه عدداً من التراجم في جزء يقع في ١٧ ورقة، عندي مصورة عنه، وأصله في مكتبة سراي أحمد الثالث بتركيا برقم: ٢٦٤، وعنه مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: ١٨١٨، وقد نشر مؤخراً بتحقيق سالم عبد الهادي عن مكتبة الغرباء بالمدينة المنورة، وقد جمع الرواة عن مالك عدد من العلماء منهم القاضي عياض وبلغ بهم ألفاً وثلاثمائة اسم في تأليف مفرد لذلك، ومع هذا فقد ذكر معظمهم في ترتيب المدارك (٢/ ١٧١ ــ ٢٢٥)، وألّف في الرواة عن مالك أيضاً: أبو عبد الله ابن مفرج، وأبو عبد الله ابن أبي دليم، وعبد الرحمن بن محمد البكري. (انظر: السير ٨/ ٨٢).

(٢) في الأصل: الألف، والمثبت من م.

(٣) في الأصل: الألف، والمثبت من م.

(٤) في م: تضرب آباط الإبل، فلا يوجد عالم أعلم.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٢٩٩)، والترمذي في سننه (٥/ ٤٦) كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، ح ٢٦٨، وقال: هذا حديث حسن، وابن حبان في صحيحه (٩/ ٥٢، ٥٣ بترتيب ابن بلبان) ح ٣٧٣٦، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٠، ٩١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأخرجه كذلك البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٨٦)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن =

قال ذلك سفيان بن عيينة وغيره من الجلة، وعلماء الملة[1] [2].

وَحَسْبُكَ بمن يَرُومُ الخليفة إسماعَ كتابه لولديه [في منزله][3] فيكون من جوابه: «العلم يا أمير المؤمنين يؤتى [إليه][4] ولا يأتي»،

= أبي الزبير عن أبي صالح ـ السمان ـ عن أبي هريرة به، وفيه عنعنة ابن جريج وأبي الزبير، وهما مدلسان، وقد صحّح هذا الحديث أيضاً القاضي عياض، وبيّن اختلاف ألفاظه ورواياته وطرقه فقال: «في رواية يلتمسون العلم فلا يجدون عالماً أعلم، وفي رواية أفقه من عالم المدينة، وفي بعضها: آباط الإبل مكان أكباد الإبل»، وقال أيضاً: «وقد رواه غير سفيان عن ابن جريج بمثل حديث سفيان، منهم المحاربي موقوفاً على أبي هريرة، ومحمد بن عبد الله الأنصاري مسنداً، وهو ثقة مأمون، وهذا الطريق أشهر طرقه، ورجاله رجال مشاهير ثقات خرّج عن جميعهم البخاري ومسلم وأهل الصحيح، ورواه أبو موسى الأشعري بلفظ آخر، وذكر ابن حبيب حديثاً آخر بسنده عن جابر». (ترتيب المدارك ١/ ٧٠).

(١) في م: والعلماء في الملة.

(٢) اختلفت الروايات عن سفيان بن عيينة في تعيين المقصود بالحديث المتقدم، فروي عنه أنه مالك، وهو الصحيح عنه، وروي عنه أيضاً أنه عبد الله بن عبد العزيز العمري الزاهد، ومن الروايات الصحيحة والصريحة عن سفيان في هذا قوله: «كنت أقول هو سعيد بن المسيب حتى قلت كان في زمانه سليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله، وغيرهما، ثم أصبحت اليوم أقول: إنه مالك لم يبق له نظير بالمدينة».
قال القاضي عياض: «هذا هو الصحيح عن سفيان، رواه عنه ابن مهدي وابن معين وذؤيب بن عمامة وابن المديني والزبير بن بكار وإسحاق بن أبي إسرائيل، كلهم سمع سفيان يفسره بمالك أو يقول: وأظنه أو أحسبه أو أُرَاه أو كانوا يرونه».
وقد استبعد ابن عبد البر في الانتقاء أن يكون المقصود بالحديث عبد الله بن عبد العزيز العمري الزاهد فقال: «ليس العمري هذا ممن يلحق في العلم والفقه بمالك بن أنس وإن كان عابداً شريفاً»، وممن فسّر الحديث بمالك أيضاً: ابن جريج وعبد الرزاق الصنعاني.
(انظر: سنن الترمذي ٥/ ٤٦، والجرح والتعديل ١/ ١٢، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص ١٩، ٢٢، وترتيب المدارك ١/ ٧٠، والسير ٨/ ٥٧).

(٣) ساقطة من م.

(٤) زيادة من م ليست في الأصل.

فيسأله إفرادهما [عند حضورهما][1] في مجلسه بالسماع، فيجيبه: «إن العلم لا يحل منعه»، حتى سمعاه مع عامة الناس عليه، بعد أن مشيا إليه[2].

ويسأله في حَمْلِ الأمّة كافة على كتابه فيمتنع ويقول: «قد تفرّق أصحاب رسول الله ﷺ في البلاد، وأنا جمعت من حديث أهل المدينة ما جمعت، [ما][3] كان لله فسيبدو»[4].

فَبَدا كما قال، وظهر وانبثّ في مدن الإسلام، وانتشر بحسن نيته وبركته، وتركِهِ زخارف الدنيا رغبةً في آخرته، / فَرَضِـيَ الله عنه وأرضاه، [١١٨/أ] وجزاه عن المسليمن خيراً بما ألّفه وأملاه.

ولي فيه وفي كتابـه الذي إن شاء الله أُمْلِيهِ مقطّعات، فَمِمَّا قلته فيه قديماً:

إِمَامُ الْوَرَىٰ فِي الشَّرْعِ بالشَّرْقِ مَالِكٌ ... وَبِالْغَرْبِ أَيْضاً فِي جَمِيعِ الْمَمَالِكِ
فَمَـنْ يَـكُ سُنِّيّـاً ولِلشَّـرْعِ تَـابِعـاً ... ولِلْعِلْـمِ طَـلَّابـاً عليـه بِمَـالِـكِ[5]

---

(١) ساقطة من م.

(٢) نقلت قصة مالك هذه مع المهدي بألفاظ مختلفة، ففي بعضها قال مالك: «يا أمير المؤمنين!! العلم أهل أن يوقر ويؤتى»، وفي رواية أخرى قال مالك: «أنشدك الله يا أمير المؤمنين أن تكون أوّل من أجرى على يديك ذل العلم، قال: وما ذاك، قال: أدركت أهل العلم يؤتون ولا يأتون»، وورد في بعض الروايات التصريح باسم ولد المهدي وهما موسى وهارون. (راجع في هذا: ترتيب المدارك ٢/ ٢٠ ــ ٢٤، والسير ٨/ ٦٣).

(٣) في م: وما.

(٤) روي هذا الخبر عن مالك بألفاظ متعددة يطول الكلام بشرحها. (راجع: الانتقاء لابن عبد البر ص ٤٠، ٤١، وترتيب المدارك ٢/ ٧٠ ــ ٧٣).

(٥) من البحر الطويل، ونقل القاضي عياض من السِّلَفي أبياتاً أخرى في مدح الموطأ والإشادة به، وذلك في كتابه ترتيب المدارك (٢/ ٧٨)، وهي كالتالي:

أعـــم الكتـــب نفعـــاً للفقيـــه ... مـــوطـــأ مـــالـــك لا شـــكّ فيـــه=

فاستخرت الله تعالى وعَوَّلْتُ على إملائه ــ سنة إحدى وخمسين وخمسمائة ــ[1] في كل أسبوع يومين فقط حتى لا يكون ذلك سبباً للإخلال بالدروس الفقهية [الخلافية والمذهبية[2]][3].

فلمّا تقرّر هذا سُئِلْتُ في الكلام على المشكل منه، وما يجب ذكره من[4] فوائده عند السؤال عنه.

فامتنعت من[5] المطلوب؛ إذ البضاعة مزجاة، لا تجب فيها زكاة، والأوقات مستغرقة فيما لا خفاء به من الاشتغال مع الأصحاب وما اقترحوه من شرح الكتاب يستدعي فراغاً وأمداً طويلاً، ولا أجد [ذا][6] الآن إلى ذلك سبيلاً، مع هذا فربما لم أصل إلى المراد، ولم أبلغ الغرض مع الاجتهاد، فأصير غَرَضاً للكَلَامِ، بل للكِلَام، وعرضة للملام والآلام. فرأيت الإعراض

= فــلا تبـــدأ بشـــيء مـــن سمـــاع ... ســـواه عـــن إمـــام تـــرتضيـــه

وصـــاحـــب مـــن يعظمـــه وجـــانـــب ... كتـــاب جميـــع مـــن قـــد يـــزدريـــه

(١) ما بين العارضتين ساقطة من م.

(٢) كان للحافظ السِّلفي دروس في الفقه الشافعي بالمدرسة العادلية «السِّلفية»، واستمر عشرات السنين على تدريس كتاب الإبانة الذي ألّفه عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني في الفقه الشافعي، وكان له أيضاً دروس في الفقه المالكي، فقد أشار في ترجمة حياة ابن ملوك الأندلسي إلى أنه سمع عليه الرسالة لابن أبـي زيد، وكذلك صنع في ترجمة نفيس بن عبد الخالق، وذكر في ترجمة الرضا عبد الله بن الفضل الحضرمي أنه كان يقرأ عليه شرح ابن بطال على صحيح البخاري قراءة دراية لا رواية. (انظر في هذا: معجم السفر للمصنف، ص ١٤٥، ٤٠٥، والمعجم لابن الأبار، ص ٤٩، والحافظ السِّلفي للدكتور حسن عبد الحميد صالح، ص ١٤٥ ــ ١٤٦).

(٣) ساقط من م.

(٤) في م: من ذكر.

(٥) في م: عن.

(٦) ساقطة من م.

عمّا يُنْصِبُ الإعراض عند القصور للذمّ أولى وأحرى، وأدعى إلى السلامة في الأولى والأخرى.

فَمِلْتُ إلى إملاء كتاب **الاستذكار** لأبـي عمر ابن عبد البر الأندلسي في شرحه؛ **إِذْ هُوَ كِتَابٌ لَمْ يُصَنَّفُ فِـي فَنِّهِ مِثْلُهُ**[١].

والمُصَنِّف فقد اشتهر نبله وفضله، وتَضَمَّنَ كتابُه ما يُحْتَاجُ إليه كاملاً، [١١٨/ب] وَيُعْجِبُ من كان عالماً / فاضلاً، ويُسْتَغْنَى به عن غيره من المؤلفات، والله المُوَفِّقُ لإلقائه في أبرك الأوقات والساعات، وإتمامِه وَفْقَ المأمول، وعلى مقتضى السول، بمنِّه وفضله، ويُمْنِهِ وطَوْلِه.

وقد كتب به إليّ أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن أبـي تليد الشاطبـي[٢]، من الأندلس، وهو سماعه من مؤلفه على ما أعلمنيه أبو الوليد ابن الدّبّاغ[٣]، وكتبه إليّ بخطه، وهو من [أهل][٤] المعرفة والدراية، والعارفين بمراتب الرواية.

وقال في فهرسته[٥]: «**كتاب الاستذكار** لمذاهب علماء الأمصار فيما

---

(١) تقدّم الحديث عن كتاب الاستذكار في الدراسة، ص ٨.

(٢) مولده سنة ٤٤٤هـ، روى عن ابن عبد البر كثيراً، وكان فقيهاً مفتياً ببلده، أديباً شاعراً ديِّنًا فاضلاً، توفي سنة ٥١٧هـ. (انظر ترجمته في: الصلة لابن بشكوال ٢/ ٥٧٦، والمعجم لابن الأبار، ص ١٩٤، والسير ١٩/ ٥١٦).

(٣) هو يوسف بن عبد العزيز بن يوسف بن عمر بن فيره الليثي، أبو الوليد ابن الدباغ، مولده سنة ٤٨٢هـ، روى عن أبـي علي الصدفي كثيراً، ولازمه طويلاً، قال ابن بشكوال: وكان من أنبل أصحابنا وأعرفهم بطريقة الحديث وأسماء الرجال وأزمانهم وثقاتهم وضعفائهم وأعمارهم، ومن أهل العناية الكاملة بتقييد العلم ولقاء الشيوخ، توفي سنة ٥٤٦هـ. (انظر ترجمته في الصلة: ٢/ ٦٤٤، ٦٤٥، والسير ٢٠/ ٢٢٠).

(٤) زيادة من م ليست في الأصل.

(٥) قال الذهبـي في السير (٢٠/ ٢٢٠): «رأيت برنامجه، وقد سمع كتباً كباراً».

رسمه مالك بن أنس في موطئه من الرأي والآثار: سمعت جميعه على الفقيه المشاور أبـي عمران موسى بن عبد الرحمن بن أبـي تليد، سَمَاعَهُ من مؤلفه أبـي عمر ابن عبد البر».

وفيما كتب إلي [به][1] أبو الوليد أيضاً بخطه: **كتاب جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**[2]، لأبـي عمر، سماع لشيخنا أبـي عمران منه.

وسمع[3] منه أيضاً من تواليفه كتاب الصحابة[4]، وكتاب الاستذكار[5]، وكتاب التقصي[6]، وغير ذلك من تواليفه ورواياته، وأجازه جميع رواياته وتواليفه.

---

(١) ساقط من م.

(٢) طبع عدة طبعات منها طبعة المنيرية عام ١٣٩٨هـ، ونشرته قبل سنوات مكتبة ابن الجوزي بالدمام (السعودية) في مجلدين ضخمين بتحقيق أبـي الأشبال الزهيري.

(٣) في م: وسماعًا.

(٤) هو كتاب الاستيعاب في معرفة الصحاب، ذكر فيه أسماء المذكورين في الروايات والسير والمصنفات من الصحابة رضي الله عنهم، وعرّف بهم وذكر أحوالهم ومنازلهم وعيون أخبارهم على حروف المعجم، وهو كتاب جليل حافل، طبع على هامش كتاب الإصابة لابن حجر في مصر سنة ١٣٢٨هـ، ثم طبع مفرداً بعد ذلك عدة طبعات، منها طبعة مكتبة السعادة سنة ١٣٦٠هـ، وطبعة دار نهضة مصر سنة ١٣٨٠هـ بتحقيق علي البجاوي.

(٥) وقع في م تقديم وتأخير: «كتاب الاستذكار وكتاب الصحابة».

(٦) كتاب التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك، أو تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مطبوع، وهو مدخل لكتاب التمهيد، فقد حذف فيه ابن عبد البر أقوال العلماء ومذاهبهم مقتصراً على ما ورد من الحديث في الموطأ فقط؛ ولذلك سمي بتجريد التمهيد، وقد ألحق في آخره (ص ٢٥٩) باباً فيه: «ما لم يرد في رواية يحيـى بن يحيـى من حديث مالك»، وقد كان أبو الوليد الباجي وأبو عمران الفاسي يفضلان هذا الكتاب على كتاب الملخص من رواية ابن القاسم للقابسي، نظراً لأهميته وغزارة فوائده. (انظر: الغنية للقاضي عياض، ص٤٣، وبرنامج التجيبـي ص١٦٨، وفهرس ابن عطية، ص٨٣).

وأبو تليد: خصيب بن موسى[1]، روى عن القاسم بن مسعدة[2]، عن النسوي أبـي عبد الرحمن[3].

وهو جَدُّ شيخنا أبـي عمران موسى بن عبد الرحمن بن خلف بن موسى بن أبـي تليد، أَرَانِـي الفقيه أبو عمران كتاب السير من **مصنف النسائي**، وفيه السّماع على جده أبـي تليد المذكور سنة خمس وثلاثين / وثلاثمائة بمدينة سالم[4] من ثغر الأندلس. [١١٩/أ]

ولموسى بن أبـي تليد[5] سماع من قاسم بن أصبغ[6]، ووهب بن

---

(١) ترجم لـه ابن بشكـوال ترجمة موجزة فقال: «حدّث عن القاسم بن مسعدة وقد أخذ النـاس عنـه، وهـو جـد شيخنـا أبـي عمـران ابـن أبـي تليـد». (الصلـة لابـن بشكـوال ١/ ١٧٦).

(٢) هو قاسم بن مُسْعِدَة، أبو محمد البكري، من أهل وادي الحجارة، قال ابن الفرضي: «كان له بصر بالحديث وتمييز بالرجال»، توفي سنة ٣١٨هـ. (انظر ترجمته في: أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني، ص ٣١١، تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ٤٤، وجذوة المقتبس للحميدي، ص ٣٣٢).

(٣) هو الإمام النسائي صاحب السنن، وهو غني عن التعريف، والنسوي والنسائي كلاهما نسبة إلى مدينة نسا بلدة بخراسان، والنسوي هو الأجود في النسبة إلى نسا فيما ذكره ابن الجوزي. (انظر: المشتبه للذهبـي، ص ٦٣٩، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٩/ ٧٣، وتبصير المنتبه ٤/ ١٤٣٩).

(٤) مدينة بالأندلس تتصل بأعمال باروشة، وكانت من أعظم المدن وأشرفها وأكثرها شجراً وماء، وكان طارق بن زياد لما افتتح الأندلس ألفاها خراباً فعمرت في الإسلام. (انظر: معجم البلدان ٣/ ١٩٤).

(٥) هو كذلك جد لأبـي عمران المتقدم ذكره، ترجم له ابن الأبار اعتماداً على ابن الدباغ فلم يتجاوز ما ذكره السِّلفي هنا. (انظر: التكملة لكتاب الصلة ٢/ ١٧١).

(٦) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح، أبو محمد البيّاني القرطبـي، سمع بقرطبة ورحل إلى المشرق سنة ٢٧٤هـ، قال ابن الفرضي: «وكان قاسم بن أصبغ بصيراً بالحديث والرجال نبيلاً في النحو والغريب والشعر، تغيّر قبل موته بثلاث سنين»، توفي =

مسرة[1].

ولخلف بن موسى بن أبـي تليد[2] سماع من عبد الوارث بن سفيان بن جُبْرُون[3].

وأما أبو المطرف [عبد الرحمن بن خلف[4]، فسمع من أبيه خلف، ومن أبـي المطرف] عبد الرحمن بن معافى[5] ـ شيخ من أهل شاطبة، يحدث بالموطأ عن أبـي عمر أحمد بن ثابت التغلبـي[6]، عن عبيد الله بن

= سنة ٣٤٠هـ. (انظر ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي ١/٤٠٦، والجذوة، ص ٣٣٠، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٨٥٣).

(١) هو وهب بن مَسَرَّة بن بكر، أبو الحزم الفِرِّيشي التميمي الأندلسي الحجاري المالكي الحافظ، قال الذهبـي: «كان رأساً في الفقه، بصيراً بالحديث ورجاله، مع ورع وتقوى، دارت عليه ببلده، توفي سنة ٣٧٦هـ». (انظر ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي ٢/ ١٦٢، والجذوة، ص ٣٣٨، والسير ٥/ ٥٥٦، ولسان الميزان ٦/ ٢٣١).

(٢) ترجم له أيضاً ابن الأبار اعتمادًا على ابن الدباغ. (انظر: التكملة ١/ ٢٤٠).

(٣) عبد الوارث بن سفيان بن جبرون، أبو القاسم القرطبـي، روى عن قاسم بن أصبغ، وكان من أوثق الناس فيه وأكثرهم ملازمة له، وكان شيخاً صالحاً عفيفاً، توفي سنة ٣٩٥هـ. (انظر ترجمته في: الجذوة، ص ٢٩٥، والصلة ١/ ٣٦٤، والسير ١٧/ ١١٤).

(٤) ترجم له ابن بشكوال بنحو ما ذكره المصنف هنا. (الصلة ١/ ٣٢٦، ٣٢٧).

(٥) هو أبو المطرف عبد الرحمن بن عبد الله بن معافى المقرىء الشاطبـي. (انظر ترجمته في: التكملة لابن الأبار ٣/ ٨).

(٦) هو أحمد بن ثابت بن أحمد بن الزبير أبو عمر التغلبـي ــ ووقع في تاريخ ابن الفرضي: الثعلبـي، وهو تصحيف ــ القرطبـي، مولده سنة ٢٧٤هـ، سمع منه عبيد الله بن يحيـى وسعيد بن عثمان الأعناقي، قال ابن الفرضي: وكان شيخاً صالحاً ثقة فيما روى، قرىء عليه الموطأ عن عبيد الله بن يحيـى، توفي سنة ٣٦٠هـ. (انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ٥٨).

يحيى بن يحيى[1]، عن أبيه، عن مالك ـ ولأبي المطرف إجازة من أبي بكر محمد بن مروان بن زهر الإيادي[2]، وصحبة طويلة لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، وتوفي سنة خمس وسبعين وأربعمائة، أخبرني بذلك كله ابنه الفقيه أبو عمران[3].

وأخبرني[4] أبو عمران أنه ولد في سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وله سماعٌ كثيرٌ من أبي عمر، موجودٌ بخطوط الثقات الأثبات، وتوفي[5] رحمه الله سنة سبع عشرة وخمسمائة.

هذا كله مما كتبه إلي أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز بن الدبّاغ من سماع أبي عمران على أبي عمر وإجازته له.

وقال أيضاً فيما كتبه[6] إلي بخطه:

أخبرنا الشيخ الأجل الفقيه المشاور أبو عمران موسى بن

---

(١) في الأصل: عبد الله بن يحيى، والتصحيح من م، وهو عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي، أبو مروان القرطبي، روى عن أبيه علمه ولم يسمع بالأندلس من غيره، قال الذهبي: «وطال عمره، وتنافسوا في الأخذ عنه، وكان كبير القدر، وافر الجلالة، توفي سنة ٢٩٨هـ. (انظر ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، والجذوة، ص ٢٦٨، والسير ١٣/ ٥٣١).

(٢) هو محمد بن مروان بن زهر، أبو بكر الإيادي الإشبيلي، قال ابن بشكوال: «كان فقيهاً حافظاً للرأي، حاذقاً بالفتوى، مقدماً في الشورى، من أهل الرواية والدراية، سمع الناس منه كثيراً، توفي سنة ٤٢٢هـ. (انظر ترجمته في: ترتيب المدارك لعياض ٨/ ٢٨، والصلة لابن بشكوال ٢/ ٤٨٧، ٤٨٨، والسير ١٧/ ٤٢٢).

(٣) قال ابن بشكوال: «توفي سنة خمس وسبعين وأربعمائة. ذكره ابن مدير، وقال ابنه أبو عمران: وتوفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة». (الصلة ١/ ٣٢٧).

(٤) القائل هو أبو الوليد ابن الدباغ.

(٥) يقصد تاريخ وفاة أبي عمران، وقد أشرت إلى وفاته عندما ترجمت له فيما تقدم ص ٣٤.

(٦) في م: كتب.

عبد الرحمن بن خلف بن موسى بن أبـي تليد خصيب بن موسى الشاطبـي ــ وهو أجل من أن يقال فيه ثقة ــ .

فأقول [أنا][(١)] إن شاء الله في أوّل ما أمليه:

كتب إليّ أبو عمران، قال أخبرنا أبو عمر؛ إذ لم تقع النسخة المقابلة بأصل سماع أبـي عمران عن أبـي عمر إليّ.

ومَذْهَبُ أبـي عُمَرَ وعامّة حفّاظ الأندلس: الجواز فيما يُجَازُ / قَوْلُ [١١٩/ب] حدّثنا، وأخبرنا، أو ما شاء المجاز مما يقرب منهما؛ بخلاف ما نحن[(٢)] وأهل المشرق عليه من إظهار السّماع والإجازة، وتمييز أحدهما عن الآخر بلفظ لا إشكال فيه:

فمنهم: من قال أخبرنا وحدثنا سواء[(٣)]، لكن لا يقال ذلك إلاّ في المسموع، وفي الإجازة يقال: أنبأنا وأجاز لنا وأذن لنا، وما يشاكل هذه الألفاظ مما يزيل الإشكال، ويعلم به أنه إجازة على أي لفظ بيّن ذلك غير قال[(٤)] [(٥)].

---

(١) زيادة من م.

(٢) أي أهل الإسكندرية.

(٣) نقل ابن خير عن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد أنه كان يقول: الإجازة عندي وعند أبـي وجدي كالسماع. (فهرسة ابن خير، ص ١٦).

(٤) في م: «أو ما يشاكل هذه الألفاظ ما يعلم أنه إجازة».

(٥) قال ابن خير في فهرسته ص ٢١: «اعلموا رحمكم الله أن الراوي إذا روى الحديث على إحدى المراتب المذكورة فله أن يقول: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا؛ أيّ ذلك شاء لا فرق بين هذه الألفاظ عند أكثر أهل العلم، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ومالك بن أنس وأبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن، وقال آخرون منهم أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: إذا عرضت على المحدث فقل: أخبرنا ولا تجوز حدثنا إلاّ فيما سمع من لفظ الحديث، ولا وجه لهذا الفرق، وقد قال الله تعالى: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾، وقال تعالى: =

ومنهم: من لا يستعمل قول حدثنا إلاَّ فيما يسمعه من لفظ الشيخ، وأخبرنا فيما يقرؤه هو عليه أو يسمعه بقراءة غيره، وهو الأشهر الأكثر[1].

فجَرَيْتُ على مذهبهم في هذا[2]، لكن لم أَرَ بُدّاً من بيانه احتياطاً، فإن وافق مسموعه[3]، وهو الظاهر في الباب فقد حصل الغرض على الصواب، وإن لم يوافق ـ وهو بعيد ـ فقد أجاز له أن يروي عنه ما صحّ أنه تأليفه[4] وحديثه، وهذا من تأليفه[5] وحديثه بغير رَيْبٍ، إذ قابلناه بنسخ مكتوبة عنه مقابلة بكتابه مقروءة على أعيان أصحابه، فوافق والحمد لله على آلائه ونعمائه.

[التعريف بابن عبد البر]:

وأبو عمر، فلا بد أيضاً من التعريف به، والتنبيه على موضعه ومكانه ومحله من العلم، وكبير شأنه.

ذكره أبو محمد بن حزم الظاهري في رسالته في فضل الأندلس وعلمائها وما صُنِّفَ بها من كتاب، فأثنى عليه وعلى تواليفه، وقال: «كتاب

= ﴿لا تعتذروا قد نبأنا الله من أخباركم﴾ فتبيّن من قوله تعالى أن الحديث والخبر والنبأ واحد»، وقال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث، ص ٣١٦ متعقباً على القائلين بعدم التفرقة بين ألفاظ الإجازة والسماع: «في هذا نظر، وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ ألا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس، والله أعلم».

(١) ذكر ابن الصلاح أن تخصيص أخبرنا بما قرىء على الشيخ مما شاع عند المتأخرين. (معرفة أنواع علم الحديث، ص ٣١٧).

(٢) في م: مذاهبهم في هذا الفن.

(٣) في م: مسموعاته.

(٤) في م: من تواليفه.

(٥) في م: تواليفه.

التمهيد لصاحبنا أبـي عمر يوسف بن عبد البر ـ وهو الآن بَعْدُ في الحياة فلم[1] يبلغ سِنَّ الشّيخوخة ـ / كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث [١٢٠/أ] مثله أصلاً، فكيف أحسن منه[2]، وكتابه في الصحابة ليس لأحد من المتقدمين قبله مثله على كثرة ما صنّفوا في ذلك[3]».

قال: «ولصاحبنا أبـي عمر تواليف لا مثل لها في جميع معانيها»[4].

وَحَسْبُكَ بأبـي محمد مُثْنِياً، وكان من أقرانه، وَجَرَتْ بينهما مناظرات ومنافرات، ومع ذلك فيروي[5] عنه بالإجازة[6]، وتوفي سنة ست وخمسين

---

(١) في م: لم.

(٢) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم. (ضمن رسائل ابن حزم) ٢/ ١٧٩.

(٣) يقصد كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب، قال الضبـي في بغية الملتمس ص ٤٩٠: «وهو كتاب حسن كثير الفائدة، رأيت أهل المشرق يستحسنونه جداً ويقدمونه على ألف في بابه»، وقال ابن الصلاح في نوع معرفة الصحابة من كتابه معرفة أنواع علم الحديث، ص ٤٨٥: «هذا علم كبير، قد ألّف الناس فيه كتباً كثيرة، ومن أحلاها وأكثرها فوائد كتاب الاستيعاب، لولا ما شانه به من إيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة، وحكايته عن الإخباريين لا المحدثين، وغالبٌ على الإخباريين الإكثارُ والتخليط فيما يروونه»، وَدَرَس مآخذ ابن الصلاح على ابن عبد البر دراسة تفصيلية ووضّح الأمر في ذلك الأستاذ ليث سعود جاسم في كتابه: «ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ»، ص ٤٢٦ فليراجع.

(٤) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ٢/ ١٧٩.

(٥) في م: فروى.

(٦) يعتبر ابن حزم من أقران ابن عبد البر وتلامذته في الوقت نفسه، فقد تلقى عن ابن عبد البر علم الحديث وروى عنه في كتاب الإحكام في أصول الأحكام في مواضع عديدة، منها: (٨/ ١٠٦٧، ١٠٧٠، ١٠٧٣، ١٠٧٤)، وفي كتبه الأخرى كالفصل في الملل والنحل (٤/ ٧٤، ١١٢)، وأيضاً فإنه صاحبه في الأخذ والتلقي عن شيوخه كابن الفرضي وابن الجسور، ولم ينقل عن ابن حزم أنه تكلم في ابن عبد البر بكلام شديد أو جارح، بل كان مثنياً عليه، معظماً لشأنه على الرغم من أن ابن عبد البر قد ردّ على ابن حزم في كتابيه التمهيد والاستذكار، لكن هذه الردود كانت تلميحاً، وليست تصريحاً. (انظر ما كتبه =

قبل موت أبـي عمر بأزيد من ست سنين[1]، وكان من نوادر الدهر، وعلماء ذلك العصر في فنون شتى، وأنواع مختلفة [في][2] المعنى[3].

وسمعت أبا محمد عبد الله بن محمد بن مرزوق اليحصبـي الأندلسي بمصر[4] يقول: سمعت أبا بكر عبد الباقي بن محمد بن [بُرْيَال][5] الحجاري[6] بالأندلس يقول: سمعت القاضي أبا القاسم صاعد ابن

= الأستاذ ليث سعود جاسم في كتابه: ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ، ص ١٤٨، ١٤٩).

(١) توفي ابن حزم تحديداً عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة٤٥٦هـ، فكان عمره رحمه الله إحدى وسبعين سنة وعشرة أشهر وتسعة وعشرين يوماً. (انظر: جذوة المقتبس، ص ٣٠٨، والصلة ٢/ ٣٩٦).

(٢) كلمة في ساقطة من م.

(٣) قال القاضي صاعد بن أحمد: «كان أبو محمد ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة، مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظه من البلاغة والشعر والمعرفة بالسير والأخبار». (انظر: الصلة ٢/ ٣٩٥، وراجع ترجمة ابن حزم في السير ١٨/ ١٨٤).

(٤) ترجم له المصنف الحافظ السِّلَفي ضمن شيوخه في كتاب معجم السفر، ص ١٥٣، وقال: «كان من صلحاء المسلمين، وفي أمور دينه من المتنبهين، وفي أحوال الدنيا من المغفلين، وكانت له عناية عظيمة بتحصيل كتب أبـي محمد ابن حزم الظاهري ورسائله... وكان ظاهري المذهب، وكذلك شيخه ابن بريال، وكنت أستأنس به مدة إقامتي بمصر، ويقابل معي ما أكتبه وأقرؤه على الشيوخ، ثم رأيته بالإسكندرية أيضاً، وتوفي على ما بلغني بدمشق رحمه الله، مولده بسرقسطة من مدن الأندلس سنة ست وخمسين وأربعمائة».

(٥) في الأصل: يريال، وهو تصحيف، والصواب كما في م: بريال، بالباء الموحدة، وهو مطابق لما ورد في الصلة ومعجم السفر.

(٦) هو عبد الباقي بن محمد بن سعيد بن أصبغ بن بريال، أبو بكر الحجاري الأنصاري، مولده سنة ٤١٦هـ، قال ابن بشكوال: «وكان نبيلاً حافظاً، ذكياً أديباً، شاعراً محسناً، سكن في آخر عمره المرية، توفي سنة ٥٠٢هـ ببلنسية وعمّر عمراً طويلاً». (انظر ترجمته في: الصلة ١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧).

أحمد بن صاعد الطليطلي[1] يقول: «أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أعلم من كان بالأندلس قبله بالآثار، والسنن واختلاف علماء الأمصار، وكان في أوّل زمانه ظاهري المذهب مدة طويلة، ثم رجع عن ذلك إلى القول بالقياس من غير تقليد أحد[2]؛ إلَّا أنه كثيراً ما يميل إلى مذاهب[3] الشافعي[4]، وله تواليف شريفة[5] مشهورة، وولد في شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وثلاثمائة[6].

---

(١) هو صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد التغلبي، أبو القاسم الطليطلي، روى عن أبي محمد ابن حزم وأبي الوليد الوقشي، مولده بالمرية سنة ٤٢٠هـ، قال ابن بشكوال: «وكان من أهل المعرفة الذكاء والرواية والدراية، وهو صاحب كتاب طبقات الأمم»، توفي بطليطلة وهو قاضيها سنة ٤٦٢هـ. (انظر ترجمته في: الصلة ١/ ٣٣، وبغية الملتمس ص ٣٣١، الوافي بالوفيات للصفدي ١٦/ ٢٣٢).

(٢) في م: لأحد.

(٣) في م: مذهب.

(٤) لا خلاف بين المصادر في أن ابن عبد البر كان ظاهرياً أثرياً لمدة طويلة، ثم رجع إلى القول بالقياس، لكن اختُلف في تحديد المذهب الفقهي الذي استقر عليه، فذهب الحميدي إلى أن ابن عبد البر يميل في الفقه إلى مذهب الشافعي رحمه الله، وجَنَحَ الذهبي إلى أنه مالكي، وجزم ابن كثير بأنه كان مالكياً مع ميل إلى أقوال الشافعي، وخالف الكتاني الآراء السابقة ورأى أنه كان من المجتهدين مع اعتماده ورجوعه لأصول مالك ومذهبه، وقال: «وأقل نظرة يرسلها الرجل في كتاب فضل العلم له يرى الأمر جلياً»، قلت: ومن تأمل اختيارات ابن عبد البر الفقهية من خلال كتبه تبين له أن قول الكتاني هو الأقرب للصواب، والله أعلم. (وراجع في هذا: جذوة المقتبس، ص ٣٦٧، والسير ١٨/ ١٥٧، وطبقات الشافعية لابن كثير ل ١٤٢/ ب (مخطوط)، وفهرس الفهارس ٢/ ٨٤٣، وانظر أيضاً: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٨٠، ٨١، ١١٥).

(٥) في م: كثيرة.

(٦) الصواب في ولادته هو ما نقله ابن بشكوال في الصلة (٢/ ٦٤٢) عن أبي علي الغساني أنه قال: سمعت طاهر بن مفوز يقول: سمعت أبا عمر يقول: ولدت يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وهو اليوم التاسع =

قال ابن [بريال][1]: وتوفي في جمادى الأولى لسبع خلون منه سنة ثلاث وستين وأربعمائة[2]، وكان عمره أربعاً وتسعين سنة[3].

[١٢٠/ب] / وقد ذكره أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي الأندلسي[4] المقيم ببغداد ــ وكان من أهل الحفظ والمعرفة ــ في كتابه المترجم

= والعشرون من نونبر، قال طاهر: أرانيه بخط أبيه عبد الله بن محمد رحمه الله. وقد نقلت بعض المصادر خلاف هذا التاريخ، فذهب الحميدي، وتبعه الضبي إلى أن مولد ابن عبد البر كان سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. (انظر: جذوة المقتبس ص ٣٦٧، وبغية الملتمس، ص ٤٩٠)، وما ذهبا إليه مرجوح لقوة ما نقله ابن بشكوال؛ إذ هو مروي عن الحافظ ابن عبد البر نفسه، ثم إنه معتمد على وثيقة تاريخية بخط والد الحافظ ابن عبد البر، كما ورد محدداً بدقة، ففيه ذكر السنة والشهر واليوم ووقت الولادة، وهذا غاية الضبط على خلاف ما نقله الحميدي ومن تبعه في ذلك، والله أعلم.

(١) في الأصل: يريال، بالمثناة، وهو خلاف ما في نسخة: م، والصلة، ومعجم السفر.

(٢) تحديد ابن بريال لوفاة ابن عبد البر في جمادى الأولى لسبع خلون منه مخالف لما ذكرته معظم المصادر من وفاته يوم الجمعة آخر يوم من ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة بمدينة شاطبة من شرق الأندلس، ودفن لصلاة العصر، وصلَّى عليه تلميذه أبو الحسن طاهر بن مفوز المعافري. (راجع في هذا: الصلة ٢/ ٦٤٢، ووفيات الأعيان ٧/ ٧١، والسير ١٨/ ١٥٩، ومرآة الجنان لليافعي ٣/ ٨٩، وطبقات الشافعية لابن كثير ٢/ ٤٦٠).

(٣) هذا مخالف لما نقله الذهبي في السير (١٨/ ١٥٩) عن أبي داود المقرىء في تحديد مدة عمره؛ إذ ذكر أنه استكمل خمساً وتسعين سنة وخمسة أيام رحمه الله.

(٤) هو محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي، أبو عبد الله الميورقي، الحافظ المحدث، الفقيه الظاهري، مولده سنة ٤٢٠هـ، ولازم ابن حزم وابن عبد البر وطائفة، ثم ارتحل سنة ٤٤٨هـ فأخذ بمصر ودمشق ومكة وبغداد وواسط، واستوطن بغداد، قال الذهبي: «وكان من بقايا أصحاب الحديث علماً وعملاً، وعقداً وانقياداً، له كتاب الجمع بين الصحيحين وجذوة المقتبس وغير ذلك من التواليف المفيدة»، توفي ببغداد سنة ٤٨٨هـ. (انظر ترجمته في: الصلة ٢/ ٥٣٠، والسير ١٩/ ١٢٠، والوافي بالوفيات ٤/ ٣١٧).

بـ «جذوة المقتبس في تاريخ الأندلس»، فنقلنا ما ذكره على نصّه نقل المسطرة من غير زيادة ولا نقصان.

قال رحمه الله في باب الياء من تاريخه[1]:

«**يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، أبو عمر**:

فقيه حافظ، مكثر، عالم بالقراءات، وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، كثير الشيوخ، على أنه لم يخرج عن الأندلس، [لكنه][2] سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين إليها. وألّف مما جمع تواليف نافعة سارت عنه. وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمه الله[3].

مولده في رجب سنة اثنتين وستين وثلاثمائة[4].

وسمع بنفسه[5] قبل الأربعمائة بمدة من جماعة من أصحاب قاسم بن أصبغ البيّاني وغيره.

ومن شيوخه:

أبو القاسم خلف بن القاسم[6] الحافظ[7]، وعبد الوارث بن سفيان،

---

(١) جذوة المقتبس، ص ٣٦٧، ٣٦٩.

(٢) ما بين المعقوفين بياض في نسخة م.

(٣) تقدم ذكر أقوال العلماء المختلفة بشأن تحديد مذهب ابن عبد البر الفقهي وبيان الصواب في ذلك، ص ٣٥.

(٤) تقدم التنبيه على ضعف قول الحميدي هذا في ص ٣٥.

(٥) في م: في نفسه.

(٦) في م: ابن أبـي القاسم، وهو خطأ.

(٧) هو خلف بن قاسم بن سهل الأزدي القرطبـي، أبو القاسم، يعرف بابن الدباغ، مولده سنة ٣٢٥هـ، رحل إلى المشرق سنة ٣٤٥هـ، فتردد هناك نحو خمس عشرة سنة فسمع بمصر وبدمشق وبمكة، قال ابن الفرضي: «وكان حافظاً للحديث، عالماً بطرقه، منسوباً إلى =

وسعيد بن نصر[1]، وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد[2]، وأبو عمر أحمد بن محمد بن الجَسُور[3]، وأحمد بن عبد الله الباجي[4]، وأبو الوليد [بن][5] الفرضي[6]، ويونس بن عبد الله

= فهمه، وسمع الناس منه قديماً، له مصنفات، توفي سنة ٣٩٣هـ. (انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ١٦٣، والسير ١٧/ ١١٣، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٤).

(١) هو سعيد بن نصر بن أبي الفتح، أبو عثمان القرطبي، كان من أهل الرواية والاجتهاد والدراية بطلب العلم والحديث، توفي سنة ٣٩٥هـ. (انظر ترجمته في: جذوة المقتبس ص ٢٣٤، والصلة ١/ ٢٠٦، وبغية الملتمس ص ٣١٣، والسير ١٧/ ٨٠).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد، أبو محمد الجهني الطليطلي المالكي البزاز، مولده سنة ٣١٠هـ، سمع من قاسم بن أصبغ، وارتحل إلى المشرق في سنة ٣٤٢هـ، فسمع بمصر ومكة، وكان من أوعية العلم، رأساً في اللغة، فقيهاً محرراً، عالماً بالحديث، كبير القدر، توفي سنة ٣٩٥هـ. (انظر ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي ١/ ٢٨٩، وجذوة المقتبس ص ٢٥١، وبغية الملتمس ص ٣٣١، والسير ١٧/ ٨٣).

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحُبَاب بن الجسور الأموي مولاهم، أبو عمر القرطبي، مولده سنة ٣١٩هـ أو ٣٢٦هـ، روى عن قاسم بن أصبغ ومحمد بن معاوية وابن أبي دليم وآخرين، قال أبو عبد الله الخولاني: «كان من أهل العلم، متقدماً في الفهم، حافظاً للحديث والرأي، عارفاً بأسماء الرجال، قديم الطلب»، توفي سنة ٤٠١هـ. (انظر ترجمته في: جذوة المقتبس، ١٠٧، والصلة ١/ ٢٩، وبغية الملتمس، ص ١٥٤).

(٤) هو أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن شريعة، أبو عمر اللخمي الإشبيلي، المعروف بابن الباجي، مولده سنة ٣٣٢هـ، سمع من أبيه أبي محمد جميع روايته ومن غيره، ورحل إلى المشرق ولقي شيوخاً جلة وكتب كثيراً، قال ابن عبد البر: «كان إمام عصره وفقيه زمانه لم أرَ بالأندلس مثله»، توفي سنة ٣٩٦هـ. (انظر ترجمته في: الجذوة، ص ١٢٨، والصلة ١/ ١٦، والسير ١٧/ ٧٤).

(٥) ساقطة من الأصل، واستدركته من م والجذوة.

(٦) هو عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، مولده سنة ٣٥١هـ، روى بقرطبة عن ابن مفرج وخلف بن القاسم وعباس بن أصبغ، وارتحل إلى المشرق سنة ٣٨٢هـ فحج =

القاضي[1]، وأحمد بن محمد بن عبد الله المقرىء الطلمنكي[2]، وجماعات قد ذكرنا من حضرنا منهم مُفَرَّقاً في أبوابه[3].

ومن مجموعاته:

ـ / كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، سبعون [١٢١/أ]

= وأخذ عن جمع من العلماء منهم الخطيب البغدادي وأبو محمد الضراب وأبي الحسن ابن جهضم، قال ابن عبد البر: «كان فقيهاً عالماً في جميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجال، وله تواليف حسان»، توفي مقتولاً سنة ٤٠٣هـ. (انظر: الصلة ١/ ٢٤٦، ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٥، والسير ١٧/ ١٧٧).

(١) هو يونس بن عبد الله بن محمد بن مُغِيث بن محمد، أبو الوليد بن الصّفّار، قاضي الجماعة بقرطبة وصاحب الصلاة والخطبة بجامعها، مولده سنة ٣٣٨هـ، روى عن محمد بن معاوية القرشي وأحمد بن ثابت التغلبي وابن زرب وغيرهم، وكتب إليه من المشرق جماعة منهم أبو الحسن الدارقطني الحافظ، قال صاحبه أبو عمر ابن مهدي: «كان من أهل الحديث والفقه، كثير الرواية، وافر الحظ من علم اللغة والعربية»، توفي سنة ٤٢٩هـ. (انظر ترجمته في: الجذوة، ص ٢٨٣، والصلة ٢/ ٦٤٦، والسير ١٧/ ٥٦٩).

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى لب بن يحيى، أبو عمر المعافري المقرء الطَّلَمَنْكِيّ، مولده سنة ٣٤٠هـ، سكن قرطبة، وروى بها عن جماعة، ثم رحل إلى المشرق، فحج وسمع بمكة والمدينة ومصر ودمياط والقيروان، وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير، كان أحد الأئمة في علم القرآن العظيم، وكانت له عناية كاملة بالحديث ونقله وروايته وضبطه، ومعرفة برجاله وحملته حافظاً للسنن، جامعاً لها، توفي سنة ٤٢٩هـ. (انظر ترجمته في: جذوة المقتبس، ص ١١٤، والصلة ١/ ٤٨، والسير ١٧/ ٧٤).

(٣) أي من كتابه جذوة المقتبس، ويرى الذهبي في تاريخ الإسلام (حوادث ٤٦١ ـ ٤٧٠)، ص ١٤٢ أن شيوخ ابن عبد البر لا يبلغون سبعين نفساً، وقد أفرد شيوخه بالتصنيف تلميذه أبو داود سليمان بن نجاح المقرىء، وبلغ عددهم نحو ستين رجلاً. (انظر: بغية المؤانس لابن ليون ل ٢/ أ مخطوط)، كما أفردهم بالتصنيف أيضاً الحافظ ابن بشكوال ورتبهم على حروف المعجم. (انظر: فهرسة ابن خير، ص ٤٣٢).

جزءاً[1].

قال لنا أبو محمد علي بن محمد ـ يعني ابن حزم الظاهري ـ : «هو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه»[2].

ومنها كتاب في الصحابة سمّاه:

ـ كتاب الاستيعاب في أسماء المذكورين في الروايات والسير والمصنفات من الصحابة رضي الله عنهم، والتعريف بهم، وتلخيص أحوالهم[3] ومنازلهم، وعيون أخبارهم، على حروف المعجم، اثنا عشر جزءاً[4].

ـ كتاب جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله، ستة أجزاء.

ـ كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير، ثلاثة أجزاء[5].

ـ كتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد، جزء[6].

ـ كتاب التقصي لما في الموطأ من حديث رسول الله ﷺ، أربعة أجزاء.

---

(١) طبع كتاب التمهيد بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب في ٢٦ مجلداً مع الفهارس، وتحديده هنا حجم الكتاب بسبعين جزءاً لا يدل على أن الكتاب أكبر من الموجود؛ لأن الجزء يتراوح غالباً بين عشر ورقات إلى عشرين ورقة.

(٢) تقدم ثناء ابن حزم، وهو في رسالته في فضل الأندلس وذكر رجالها. (ضمن رسائل ابن حزم) ٢/ ١٧٩.

(٣) في م: والتلخيص بهم.

(٤) في الأصل اثنا جزءاً، والتصحيح من م، وجذوة المقتبس.

(٥) نشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر بتحقيق: د. شوقي ضيف سنة ١٣٨٦هـ.

(٦) انظر: ترتيب المدارك ٨/ ١٣٠، والسير ١٨/ ١٥٩.

ـ كتاب أخبار أئمة الأمصار، [سبعة أجزاء][1].

ـ كتاب البيان عن تلاوة القرآن، جزء[2].

ـ كتاب التجريد والمدخل[3] إلى علم القرآن بالتجويد[4].

ـ كتاب الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء بتوجيه ما اختلفا فيه، جزء واحد[5].

ـ كتاب الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة، ستة عشر جزءًا[6].

ـ كتاب اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف رواياتهم عنه، أربعة وعشرون جزءاً[7].

ـ كتاب العقل والعقلاء، وما جاء في أوصافهم عن الحكماء والعلماء، جزء واحد[8].

---

(١) زيادة من م، والجذوة، وغالب الظن أنه يعني بهذا الكتاب كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، وهو مطبوع.

(٢) انظر: ترتيب المدارك ٨/ ١٢٩، وبغية الملتمس، ص ٤٩، والسير ١٨/ ١٥٩، ومنه نسخة خطية ناقصة الأول بخزانة يعقوب سركيس بجامعة الحكمة ببغداد برقم: ١١ [٢]. (انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط/ القرآن وعلومه ١/ ١٠١).

(٣) في م: في المدخل.

(٤) في م: إلى علم القراءة بالتحديد، وورد في الجذوة المطبوع هكذا: «التجويد والمدخل إلى العلم بالتحديد، جزءان».

(٥) انظر: بغية الملتمس، ص ٤٩٠.

(٦) اقتصر فيه على ما بالمفتي الحاجة إليه، وقد طبع طبعة رديئة فيها كثير من السقط والتصحيف والتحريف بتحقيق محمد محمد أحيد ماديك الموريتاني عام ١٣٩٨هـ في مجلدين، وطبع ذلك مسروقاً عن هذه الطبعة بدار الكتب العلمية ببيروت في مجلد واحد.

(٧) يوجد قطعة مخطوطة من هذا الكتاب في (٤٩) ورقة بالخزانة العامة بالرباط.

(٨) انظر: بغية الملتمس، ص ٤٩٠.

ـ كتاب بهجة المجالس، وأنس المُجَالس، بما يجري في [١٢١/ب] المذاكرات، من غرر / الأبيات، ونوادر الحكايات، مجلدان[١].

وغير ذلك من تواليفه[٢].

وقد لَقِينَاهُ، وَكَتَبَ لنا بخطه في فهرسة مسموعاته ومجموعاته مجيزاً لنا [بخطه][٣]، وكاتباً إلينا[٤] بجميع ذلك كله، وتركته حيّاً وقت خروجي من الأندلس سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، ثم بلغني وفاته، وأخبرني أبو الحسن علي بن أحمد العابدي[٥] أنه مات في سنة ستين وأربعمائة بشاطبة من بلاد الأندلس»[٦].

هذا جميع ما ذكره الحميدي، وقد خالف صاعداً في مولده، وابن بريال في وفاته.

والقَلْبُ إلى ما ذكراه أَمْيَلُ لكونهما بالأندلس مُقِيمَيْنِ لم يبرحا منها بخلاف الحميدي رحمه الله.

---

(١) مطبوع في ثلاثة أجزاء بتحقيق محمد المرسي.

(٢) أحصيت له (٤٧) مصنفاً في مقدمة تحقيقي لكتابه: «الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم من الاختلاف» لابن عبد البر، ص ٦٥ ـ ٧٢ فليراجع.

(٣) ساقط من م.

(٤) في م: لنا.

(٥) لم أعثر له على ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر.

(٦) تقدم التنبيه على أن الصواب في تحديد وفاة ابن عبد البر هو يوم الجمعة آخر يوم من ربيع الآخر سنة ٤٦٣هـ بمدينة شاطبة من شرق الأندلس، وما ذكره الحميدي هنا مرجوح، وسيأتي توهين المصنف لقوله بناء على كون الحميدي خارج الأندلس إبّان وفاة شيخه ابن عبد البر.

وبالجملة: فالرجل جليل القدر، واسع العلم، وكتبه فمفيدة كثيرة، وقد قلت فيها لحسنها وكثرة فوائدها:

يَا مَنْ يُسَافِرُ في الحديث مُشَرِّقاً وَمُغَـرِّبـاً فـي البَحْـرِ بَعْـدَ البَـرّ
مَا أَنْ يَرَى أَبَداً لِكُتْبٍ[1] صَاغَهَا بِالغَرْبِ حَافِظُهَا ابنُ عَبْدِ البَرّ[2]

وقلت في **الاستذكار** خاصّة:

قُـلْ لِمَـنْ دَأْبُـهُ التفقـه فـي الـدِّ ينِ وعلمِ الحديثِ حفظاً وضبطا
اشتغـلْ بـالمـوطـأ المـرتضـى شَـرْ قـاً وغـربـاً ولا تُجـزْ فِيـهِ إبْطَـا
بَلْ عَلَى الفَوْرِ لَا التَّرَاخِـي وَبَادِرْ بِخـلافِ الـذي تَـرَاخَـى وَأَبْطَـا
وَاكْتُـب **الاستـذكـار** تغـنَ بـه عَـنْ كُلِّ جمعٍ من بعد كتب الموطا
/ فابن عبد البر المصنف ما قَصَّـ ـرَ فـي الاختيـار شـرحـاً وبسطـا [١٢٢/أ]
وأتى بالخلاف[3] أعلام علم الشـ ـرْعِ طُـرّاً[4] وَعَـدَّ ذلـك شَـرْطـا
وبمـــا كلهـــم قـــد اتفقـــوا أَيْـ ـضـاً عليـه وفـي المصنـف خطـا
والمقـالُ الصحيـحُ صَـوَّبَ فيـه والـذي لـم يـوافـق الحـق خطّـا
والسّقيـم الـذي يُحَـطُّ لـدى النَّقْـ ـدِ فقـد أسقـطَ الجميـع وخطّـا
هـذه جملـةُ المُضَمِّـنِ فـي الجَمْـ ـعِ ومن قال غَيْرَها قُلْتُ أَخْطَا
فَحَبَـــاهُ الإلـــهُ جَنَّـــةَ عَـــدْنٍ بَعْدَ إِعْطَائِهِ الرِّضَى منه إِعْطَا[5]

---

(١) في م: ككتب.

(٢) من البحر البسيط.

(٣) في م: باختلاف.

(٤) طرّا: أي جميعاً. (انظر: مختار الصحاح، ص ٣٨٩).

(٥) من البحر الخفيف.

وهذا أول الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم[1].

وآخر [ما][2] نُقِلَ من كلام شيخنا، **والحمد لله**[3].



---

(١) هنا انتهت مقدمة الإملاء من نسخة م، وبعدها نص كتاب الاستذكار.

(٢) في الأصل: من، وهو تصحيف.

(٣) انتهى كلام المؤلف في هذه المقدمة، وكتب بالهامش: «قوبل وصحّ إن شاء الله تعالى».

ثم دوّن في آخر المخطوط طباق السماع، وصورته ضمن النماذج من المخطوط التي أوردتها قبل بداية النص المحقق، انظر ص ٢٤.

هذا، وقد تم إحياء هذا الجزء بالسماع والقراءة بعد قرون متطاولة على السماع الأول المدون سنة ٥٧٣هـ، وهذا نص السماع:

«سمع جميع هذا الجزء بقراءة كاتب هذا السماع غفر الله ذنبه، وستر عيبه، من الأصل المنسوخ: الجماعة الفضلاء: الشيخ الأريب المحقق الأديب أبو ناصر محمد بن ناصر العجمي الحنبلي متع الله به ونفع بعلمه وهو يتابع من مصورة عن مخطوطة الظاهرية، والأستاذ المتفنن عالم البحرين الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبـي حفظه الله بخير وعافية، وهو يمسك مصورة عن نسخة المكتبة المحمودية ويقابل معي عليها، والأستاذ الكبير الدكتور قاسم علي سعد، والأستاذ المطلع رمزي سعد الدين دمشقية سلّمه الله، وجماعة آخرين يطول المجال بذكر أسمائهم.

وكتب عبد اللطيف بن محمد الجيلاني الآسفي مولداً، والعبدي قبيلة، والرباطي نشأة، والمدني قراراً، بعد صلاة المغرب ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٤٢١هـ في صحن المسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة قبالة الركن اليماني، نفعنا الله جميعاً بالعلم، وجعلنا من أهله، ووفقنا لمرضاته، آمين.

صحح ذلك، وكتبه عبيد ربه، وأسير ذنبه: محمد بن ناصر العجمي في ٢٦/ رمضان الأغر/ ١٤٢١هـ.

صح ذلك وثبت في تاريخه، وكتب نظام يعقوبـي.

صح ذلك في التاريخ والمكان المذكورين، وكتبه راجي عفو رب البرية، رمزي سعد الدين دمشقية».

فهرس المصادر والمراجع

١ ــ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين علي بن بلبان (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

٢ ــ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، للحافظ ابن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، تعليق: محمد زاهد الكوثري، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

٣ ــ برنامج التجيبي، للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت ٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ بن منصور، نشر الدار العربية للكتاب بليبيا وتونس، ط ١، ١٩٨١م.

٤ ــ برنامج الرعيني، لأبي الحسن علي بن محمد الرعيني (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم شبوح، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ط ١، ١٣٨١هـ.

٥ ــ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت ٥٩٩هـ)، نشر دار الكتاب العربي ببيروت، ط ١، ١٩٦٧م.

٦ ــ تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط ١، ١٩٦٦م.

٧ ــ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد البجاوي، نشر المكتبة العلمية ببيروت.

٨ ــ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عزت علي عطية وموسى محمد علي، نشر دار الكتب الحديثة بمصر.

٩ ــ تذكرة الحفاظ، لأبـي عبد الله الذهبـي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر دار إحياء التراث العربـي ببيروت.

١٠ ــ ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبـي السبتـي (ت ٥٤٤هـ)، نشـر وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلاميـة بالمغرب، مطابع شويخ ــ سبريس بتطوان، ١٩٨٣م.

١١ ــ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبـي بكر محمد ابن نقطة (ت ٦٢٩هـ)، تحقيـق: كمـال يـوسـف الحـوت، نشـر دار الكتـب العلميـة ببيـروت، ط ١، ١٩٨٨م.

١٢ ــ التكملة لكتاب الصلة، لأبـي عبد الله محمد بن عبد الله ابن أبـي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٩هـ)، بعناية السيد عزت الحسيني العطار، نشر مطبعة السعادة بمصر، ط ١، ١٣٧٥هـ، وهي ناقصة في مجلدين، ورجعت إليها في القسم الدراسي، أما في هوامش التحقيق فرجعت إلى الطبعة التي بتحقيق: د. عبد السلام الهراس، نشر دار الفكر ودار المعرفة بالدار البيضاء ــ المغرب.

١٣ ــ تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، نشر دار الندوة الجديدة ببيروت.

١٤ ــ جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله، لأبـي عمر ابن عبد البر القرطبـي (ت ٤٦٣هـ)، نشر المطبعة المنيرية بمصر، ١٣٩٨هـ.

١٥ ــ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبـي عبد الله الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

١٦ ــ الجرح والتعديل، لابن أبـي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، نشر مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ــ الدكن بالهند، ط ١، ١٣٧١هـ.

١٧ ــ الحافظ أبو طاهر السلفي، للدكتور حسن عبد الحميد صالح، نشر المكتب الإسلامي، عام ١٣٩٧هـ.

١٨ ــ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون (ت ٧٩٩هـ)، نشر مكتبة السعادة بالقاهرة، ١٣٥١هـ.

١٩ ـ الذيل على طبقات الحنابلة، لزين الدين ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ١٩٥٢م.

٢٠ ـ رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، طبعت ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢، ١٩٧٨م.

٢١ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، قدم لها محمد المنتصر الكتاني، نشر دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط ٤، ١٤٠٦هـ.

٢٢ ـ السنن، لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وغيره، نشر مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة، ط ٢، ١٣٩٨م.

٢٣ ـ السنن الكبرى، للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، نشر دار المعرفة ببيروت عن الطبعة الأولى بمجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط ١، ١٣٤٤م.

٢٤ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، ط ١، ١٤٠١هـ ـ ١٤٠٥هـ.

٢٥ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، نشر دار المسيرة ببيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

٢٦ ـ الصلة، لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

٢٧ ـ طبقات الفقهاء الشافعيين، لإسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عمر هاشم، ود. محمد زينهم محمد عزب، نشر مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ، ونظراً لسقم هذه الطبعة فقد عدت إلى النسخة الخطية المحفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس.

٢٨ ــ ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ، تأليف: ليث سعود جاسم، نشر دار الوفاء للطباعة والنشر بالمنصورة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٢٩ ــ علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. عائشة بنت الشاطىء، نشر دار المعارف بالقاهرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ.

٣٠ ــ عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، لأبي العباس أحمد بن أحمد الغبريني (ت ٧١٤هـ)، تحقيق: عادل نويهض، نشر دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.

٣١ ــ غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: برجستراسر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٣٤١هـ.

٣٢ ــ الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: ماهر زهير جرار، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

٣٣ ــ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسين علي، نشر الدار السلفية بالهند، ١٩٨٩ ــ ١٩٩٠م.

٣٤ ــ الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ــ الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، نشر مؤسسة آل البيت بعمان ــ الأردن، ١٩٩١م.

٣٥ ــ فهرس ابن عطية، لأبي محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ.

٣٦ ــ فهرس الفهارس والأثبات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، باعتناء د. إحسان عباس، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ.

٣٧ ــ فهرسة ما رواه عن شيوخه، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق: فرانسشكة، طبعة مصورة عن الأصل المطبوع في مطبعة قومس بسرقسطة سنة ١٨٩٣م، نشر دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

٣٨ ــ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، نشر مكتبة المثنى عن طبعة إسطنبول عام ١٩٤١م.

٣٩ ــ لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي ببيروت، ط ٢، ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧١م.

٤٠ ــ مختار الصحاح، للشيخ محمد ابن أبي بكر ابن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، نشر دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن بجدة وبيروت، ١٤٠٦هـ.

٤١ ــ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ)، نشر دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط ١، ١٣٣٨هـ.

٤٢ ــ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، نشر دار الفكر ببيروت، ١٣٩٨هـ بالتصوير عن الطبعة الهندية.

٤٣ ــ المسند، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، نشر المكتب الإسلامي ببيروت بالتصوير عن الطبعة الميمنية، ط ٢، ١٣٩٨هـ.

٤٤ ــ المشتبه في الرجال، أسماؤهم وأنسابهم، للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر الدار العلمية بدلهي ــ الهند، ط ٢، ١٩٧٨م.

٤٥ ــ معجم البلدان، لياقوت الحموي الرومي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ١٤١٠م.

٤٦ ــ معجم السفر، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (ت ٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي!!، نشر دار الفكر ببيروت، ١٩٩٣م.

٤٧ ــ المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار (ت ٦٥٨هـ)، طبعة مصورة عن طبعة مجريط سنة ١٨٨٥م.

٤٨ ــ المنتخب من مخطوطات الحديث بالمكتبة الظاهرية، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ.

٤٩ ــ النكت على ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤هـ.

٥٠ ــ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، نشر وتوزيع مؤسسة الكتب الثقافية تصويراً عن طبعة هلموت ريتر، ١٣٨١هـ.

٥١ ــ وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر دار الثقافة ببيروت.



فهرس الأعلام

❑ ❑ ❑

المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٣٢)

الانتهاض

في ختم «الشفا» لعياض

للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(ت ٩٠٢هـ)

دراسة وتحقيق
عبد اللطيف بن محمد الجيلاني

ساهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
e-mail:
bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

مُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا جزء لطيف، وتعليق طريف، ألّفه الحافظ الناقد البارع أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي (٩٠٢هـ) برسم الانتهاء من إقراء كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، لعالم المغرب الشهير القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ).

وقد جَرَتْ عادته رحمه الله أن يصنِّف ختومًا للكتب التي قام بإقرائها وتدريسها، وكان رحمه الله قد أقرأ كثيراً من كتب الحديث والسيرة وجملة من تصانيفه، لا سيَّما عند مجاورته بالحرمين الشريفين مكة والمدينة، وَأَسَاسُ تصنيفِ تلك الختوم هو مجلس ختم الكتاب المقرر إقراؤه.

وكانت مجالس الختم من المجالس العلمية المشهودة، والمحافل العلمية المحمودة، حيث يتناول فيها الحافظ السخاوي بعد الانتهاء من تدريس الكتاب طَرَفاً من منهج المؤلف في كتابه، وَيُبَيِّنُ خصائص الكتاب، ومزاياه، وَيُعَدِّدُ مناقب مؤلفه، وَيَسْرُدُ أسانيده إليه، وَيَنْثُرُ في غُضُونِ ذلك إفاداتٍ علميّة متنوعة، ولم يكن يَتَخَلَّفُ عن تلك المجالس كَبِيرُ أَحَدٍ، فكان يحضرها الأمراء والأعيان، وَتُنْشَدُ فيها القصائد[1].

يقول السّخاوي: «وكان لكثير من ذلك ـ أي الكتب التي أقرأها ـ ختوم حافلة، ورسوم أرجو أن تكون للقبول شاملة»[2].

وقد ألّف السخاوي هذا الختم المبارك بمكّة في رمضان عام ٨٩٣هـ[3]، وله خَتْمٌ آخر على الشفا بسط فيه القول وتوسّع فيه كثيراً واسمه: «الرياض في ختم الشفا لعياض»[4]، وقد اعْتَادَ السّخاوي إقراء ختومه للطلبة بالمسجد الحرام[5]، ويبدو أن هذا الختم من ضمنها.

ويشاء الله تعالى أن تَتَجَدَّدَ قراءته بعد مضي أكثر من خمسة قرون بالمسجد الحرام أيضاً، فقرأته ليلة السابع والعشرين من رمضان عام

---

(١) إرشاد الغاوي بل إسعاف الطالب الراوي بترجمة السخاوي للمصنف ل ٦٥/ أ (مخطوط).

(٢) المصدر السابق.

(٣) كما في آخر المخطوطة.

(٤) وهو مخطوط، له نسخة بالمدينة وأخرى باليمن، وسأعمل إن شاء الله على إخراجه في القريب العاجل.

(٥) انظر إرشاد الغاوي ل ٦٤/ أ، و٦٥/ ب، و ٦٦/ أ، و ٨١/ أ.

(١٤٢١هـ) في صحن المسجد تجاه الكعبة المشرفة مع ثلة كريمة من أهل العلم والفضل[1]؛ ليكون حلقة ضمن سلسلة الأعلاق النفيسة، والرسائل القيمة المفيدة؛ التي تصدر عن «لقاء العشر الأواخر من رمضان في المسجد الحرام».

وَيُعَدُّ هذا الختمُ وثيقةٌ مهمّة، وشهادةً جليلة، بِعُلُوِّ كَعْبِ القاضي عياض، ونَفَاسَةِ كتابه الشفا، فقد أثنى السّخاوي على القاضي عياض وكتابه المذكور ثناء عاطراً، وأورد قصائد ومقطوعات في ذلك، ثم ذكر أسانيده إلى كتاب الشفا.

ولا يخفى على أحد مكانة كتاب الشفا بين المصنفات في موضوعه، فهو من أهم المؤلَّفات في السيرة النبوية، وقد كتب الله له القبول والذيوع فحمله الناس عن مؤلفه واستمدوا منه، وطارت نسخه شرقاً وغرباً، وأقبل الناس على قراءته عَجَماً وَعُرْباً، ولا غَرْوَ في ذلك، فقد أبدع فيه مؤلفه كل الإبداع، وأجاد في تصنيفه وترتيبه، وكل من حقّق نظره في تدقيقه، ودقّق فكره في تحقيقه، سلّم بأن ذلك منحة ربانية خصّ الله بها هذا الإمام، وحلّاه بها، وما أحسن ما قال القائل:

كُلُّهُمْ حَاوَلَ الدَّوَاءَ وَلَكِنْ ... مَا أَتَى بِالشِّفَا إِلَّا عِيَاضُ

(١) منهم الشيخ المطلع النابغة المحقق محمد بن ناصر العجمي، والشيخ العلّامة نظام بن محمد صالح يعقوبي، والأستاذ الدكتور اللغوي المطلع عبد الله بن حمد المحارب، والأستاذ المحقق الناشر رمزي دمشقية، والأستاذ الفاضل هاني بن عبد العزيز ساب، وغيرهم من الأفاضل حفظ الله تعالى جميعهم، ووفقهم لما يحبه ويرضاه.

ومع أن كتاب الشفا قد بلغ هذه المرتبة العظيمة، فإنه قد انتقد على مؤلفه فيه أشياء، وهكذا طبيعة عمل البشر، لا بدَّ أن يعتوره النقص والخطأ مهما بلغ من الإجادة والإتقان.

وقد اعتمدت في إخراج هذا الختم على نسخة يتيمة محفوظة بمكتبة الحرم المكي العامرة، واجتهدت في ضبط نصه، وخدمته والتعليق عليه بما يسر أهل العلم والقراء إن شاء الله تعالى، وما توفيقي إلَّا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

وختاماً أسأل الله جلَّ وعلا أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه سبحانه نعم المسؤول، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

وكتب

عبد اللطيف بن محمد الجيلاني الآسفي

لطف الله به وغفر له ولوالديه

بالمسجد النبوي الشريف

في يوم الأربعاء غرَّة شهر صفر عام ١٤٢٢هـ

التعريـف بالمصنـف
العلاَّمة شمس الدين السخاوي

هو العلاَّمة الحافظ الناقد شمس الدِّين محمد بن عبد الرحمن ابن محمد السخاوي القاهري المصري الشافعي، مولده بالقاهرة سنة (٨٣١هـ)، ونشأ في رعاية والده الذي اهتم بتربيته وتعليمه، فحفظ القرآن ولازم شيوخ عصره في فنون شتى كالعربية والحديث والفقه وغير ذلك، ورحل إلى أقطار شتى، وكتب العالي والنازل، واستكثر من الشيوخ حتى زاد عددهم على أربعمائة نفس.

وانتفع كثيراً بشيخه الحافظ ابن حجر رحمه الله فكان لا ينفك عن ملازمته حتى أصبح أمثل تلاميذه وأقربهم إليه، ثم صار رحمه الله من أشهر علماء زمانه، وبرع في الحديث والتاريخ، وتصدى رحمه الله للإقراء والتدريس لا سيَّما عند إقامته بالحرمين مكة والمدينة، فأقبل عليه الطلبة من كل حدب وصوب، وأخذ عنه من الخلائق من لا يحصى كثرة، وأثنى عليه شيوخه وأقرانه وتلاميذه ثناء عاطراً، واعترفوا له بسعة الاطلاع، والتضلع في العلوم.

قال عنه التقي ابن فهد: «زين الحفاظ، وعمدة الأئمة الأيقاظ،

شمس الدنيا والدين، ممن اعتنى بخدمة حديث سيِّد المرسلين، واشتهر بذلك في العالمين، على طريقة أهل الدين والتقوى، فبلغ فيه الغاية القصوى».

وقال عنه التقي الشمني: «الإِمام العلاَّمة الثقة الفهامة الحجة، مفتي المسلمين، إمام المحدثين، حافظ العصر، شيخ السنة النبوية ومحررها وحامل راية فنونها ومقررها من صار الاعتماد عليه، والمرجوع في كشف المعضلات إليه، أمتع الله بفوائده وأجراه على جميل عوائده».

وقد أثرى رحمه الله المكتبة الإِسلامية بتصانيف كثيرة في الحديث والتاريخ وغيرهما من الفنون، وهي في مجملها متقنة محرّرة، ولذلك نالت استحسان العلماء وثناءهم، فقد كان العز الكناني الحنبلي يثني عليها ويكثر من مطالعتها والانتقاء منها[1].

ومن أشهر هذا التصانيف: كتاب الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، والغاية في شرح الهداية للسخاوي، والأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية، والمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، وغيرها، وكلها مطبوعة متداولة.

(١) ذكر هذا السخاوي نفسه، ونقل عنه أنه قال في حق بعضها: «إن لم تكن التصانيف هكذا وإلاَّ فلا فائدة». (إرشاد الغاوي ل ٨٠/ ب).

توفي رحمه الله بعد حياة حافلة بطلب العلم والتدريس والإقراء والإفتاء والتصنيف سنة (٩٠٢هـ) بالبقيع بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء[١].



---

(١) رأيت الاكتفاء بهذه الترجمة المقتضبة جدّاً مراعاة مني للمقام، فإنه لا يتسع لأكثر من هذا، لا سيما والسخاوي قد ترجمة لنفسه ترجمة موسعة في الضوء اللامع (٨/ ٢ ــ ٣٢)، ثم عاد وأفرد كتاباً كبيراً وحافلاً في ترجمته سماه: «إرشاد الغاوي بل إسعاف الطالب الراوي بترجمة السخاوي»، وهو مخطوط محفوظ بخزانة أيا صوفيا بتركيا بخط ابن فهد وعليه خط مصنفه، ولدي مصورة عنه، ومن هذين الكتابين استقيت معظم هذه الترجمة.
كما أن له ترجمة في تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعيدروسي ص ١٨ ــ ٢٣، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي ١/ ٥٣، ٥٤، وشذرات الذهب لابن العماد ٨/ ١٥ ــ ١٧، والبدر الطالع للشوكاني ٢/ ١٨٤ ــ ١٨٧.
وَكُتِبَتْ عنه العديد من الدراسات، أذكر منها: السخاوي مؤرخاً لعبد الله بن ناصر الشقاري، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٤٠٦. والسخاوي محدثاً لسعيد حليم، رسالة ماجستير بجامعة الحسن الثاني بالمغرب عام ١٤١٤هـ. والسخاوي وجهوده في الحديث وعلومه لبدر العماش، رسالة دكتوراه بقسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة عام ١٤١٩هـ، وقد صدرت مؤخراً في مجلدين عن مكتبة الرشد بالرياض، وغيرها كثير.

التعريف بالكتاب

موضــوع الكتــاب:

يُعَـدُّ هـذا الكتـاب مـن كتـب الختـم، وهـي كتـب يصنفهـا الشيـخ أو يمليها برسم الانتهاء من إقرائه لكتاب من كتب الحديث أو السيرة أو الفقه أو غيرها من الفنون، ويكون الكلام فيه على فضائل مصنف الكتاب ومناقبه ومآثره، وخصائص كتابه ومزاياه ومنهجه فيه، ويسوق أسانيده إليه، وقد يشرح آخر حديث في الكتاب، ويتكلم عليه سنداً ومتناً.

وتعتبر كتب الختم مرجعاً مهمّاً في دراسة مناهج المصنفين؛ إذا يتضمن كثير منها خلاصة الاستقراء لتلك المناهج[1]، ولذلك فلا ينبغي إهمال الرجوع إليها لِكُلِّ مَنْ رَامَ البحث في تراجم العلماء أو مناهجهم في تصانيفهم أو النظر في أسانيد الكتب ومعرفة مدى انتشارها واهتمام الناس بها.

---

(١) نبّه على هذا شيخنا الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف رحمه الله وتغمده برحمته في مقدمة تحقيقه لكتاب: «بغية الراغب المتمني في ختم النسائي برواية ابن السني»، ص ٥.

وقد بدأت العناية بهذا اللّون من التصنيف تبعاً لظهور التصنيف في افتتاح الكتب، أعني كتب الافتتاحيات، وهي كتب يصنفها الشيخ أو يمليها برسم الشروع في إقراء كتاب من الكتب أو تدريسه، فتكون بمثابة المقدمة أو المدخل لذلك الكتاب، ويتناول فيها المصنف ما يتناوله مؤلفو كتب الختم من ترجمة صاحب الكتاب المراد إقراؤه، والكلام على خصائص كتابه ومنهجه فيه، وَسَوْقِ أسانيده إليه، وَعَرْضِ ما قيل في الثناء عليه نظماً ونثراً.

وأوَّل من علِمته صنّف في ذلك الحافظ أبو طاهر السِّلَفِي (ت ٥٧٦هـ) حيث أملى مقدمة على كتاب معالم السنن للخطابي[١]، ومقدمة أخرى على كتاب الاستذكار لابن عبد البر القرطبي[٢]، ولم يشتهر التصنيف في الختم إلاَّ مع مطلع القرن التاسع الهجري، فألّف في ذلك العلاَّمة ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) كتابه: «المصعد

(١) طبعت في آخر كتاب معالم السنن ٨/١٣٨ ـ ١٦٣.

(٢) قمت بتحقيقها على نسختين خطِّيّتين، وقد نشرت بفضل الله ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر من رمضان، وممن ألّف في الافتتاحيات أيضاً الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) له كتاب: «افتتاح القاري لصحيح البخاري» مخطوط بمكتبة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية برقم: ١/٢٨٦، وللحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ): «رفد القاري بما ينبغي تقديمه عند افتتاح صحيح البخاري» مخطوط بالخزانة العامة بالرباط برقم: ٢٧١١ ك، ولمحمد بن المدني بن الغازي بن الحسني الرباطي كتاب: «ثالث افتتاح لأصح الصحاح» مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع برقم: ١٨٢١ د.

الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»[1]، وألّف الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) في ختم البخاري ومسلم[2] والسيرة النبوية لابن هشام[3] والشفا[4].

ثم أتى بعدهما الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي فاعتنى بتصنيف كتب الختم عناية كبرى لا نجدها عند غيره من المصنفين، فألّف ثلاثة عشر كتاباً في ذلك، سمّاها عندما ترجم لنفسه في الضوء اللّامع، وكذا في الترجمة التي أفردها لنفسه، وفيما يلي أسماء هذه الكتب مرتبة على حروف المعجم[5]:

١ ــ الإلمام في ختم السيرة النبوية لابن هشام[6].

---

(١) ألّفه في مكة المكرمة عند ختمه لمسند الإمام أحمد سنة ٨٢٨هـ، وقد طبع بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٧هـ، ثم قامت بطبعه مكتبة السنة بالقاهرة سنة ١٤١٠هـ اعتماداً على طبعة مطبعة السعادة.

(٢) ذكرهما ضمن مؤلفات ابن ناصر الدين: السخاوي في الضوء اللامع ١٠٤/٨.

(٣) طبع بعنوان: «مجلس في ختم السيرة النبوية بتحقيق: إبراهيم صالح عن دار البشائر بدمشق عام ١٤١٩هـ.

(٤) له نسخة خطية بمكتبة أورشليم، وعنها مصورة بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

(٥) انظر: الضوء اللامع ١٨/٨، وإرشاد الغاوي بل إسعاد الراوي بترجمة السخاوي ل ٨٠/ أ ــ ٨١ / أ (مخطوط).

(٦) يوجد مخطوطاً بدار الكتب الوطنية بتونس ضمن مجموع برقم: ٦٦٦٢، في خمس ورقات، نسخ بخط محمد بن أحمد بن محمد الشلبي الحنفي في =

٢ ـ الانتهاض في ختم الشفا لعياض[1].

٣ ـ بذل المجهود في ختم سنن أبـي داود[2].

٤ ـ بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني[3].

٥ ـ الجوهرة المزهرة في ختم التذكرة للقرطبـي.

٦ ـ رفع الإلباس في ختم السيرة لابن سيد الناس.

٧ ـ الرياض في ختم الشفا لعياض[4].

٨ ـ عجالة الضرورة والحاجة عند ختم السنن لابن ماجه[5].

٩ ـ عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع[6].

= شوال سنة ١٠٤٤هـ، وله مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويعمل على تحقيقه الأخ الباحث الأستاذ أنس بن الحسن وكاك من المغرب.

(١) وهو هذا الختم الذي بين أيدينا.

(٢) انتهيت من تحقيقه على نسختين خطيتين، وسيطبع قريباً بإذن الله تعالى.

(٣) طبع بتحقيق شيخنا الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف رحمه الله عام ١٤١٤هـ بمكتبة العبيكان بالرياض.

(٤) منه نسخة باليمن، وأخرى بخزانة الشيخ عارف حكمت بالمدينة ضمن مجموع برقم: ٣٠٨، يسَّر الله لي تحقيقه ونشره.

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية.

(٦) طبع بتحقيق علي العمران اعتماداً على نسخة دار الكتب المصرية، وهي بخط تلميذ المؤلف القسطلاني ونشرته دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ثم نشر مؤخراً بتحقيق د. مبارك الهاجري الكويتي في مجلة كلية الشريعة التي تصدر عن جامعة الكويت/ السنة: ١٦ العدد: ٤٤ ذو الحجة ١٤٢١هـ ـ مارس ٢٠٠١م، اعتماداً على نسختين: النسخة المشار إليها، ونسخة مكتبة =

١٠ـ غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج[1].

١١ـ القول المرتقي في ختم دلائل النبوة للبيهقي.

١٢ـ القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر[2].

١٣ـ اللّفظ النافع في ختم كتاب الترمذي الجامع[3].

وقد اهتم السخاوي بإقراء ختومه وإسماعها للطلبة لا سيَّما كتابه في ختم الشفا، يقول في ترجمة أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن ظهيرة: «سمع عليَّ الشفا ومؤلَّفي في ختمه، وحضر علي قبل ذلك أشياء»[4]، وقال في ترجمة محمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن ظهيرة المكي: «قرأ علي الشفا بمكة ومؤلَّفي في ختمه وسمع قبل ذلك وبعده مني وعلي أشياء»[5].

= تشستربيتي بإرلندا وهي بخط البلبيسي، وهو أيضاً تلميذ للمؤلف، وفاته هو والذي قبله اعتماد نسخة أخرى مهمة محفوظة بخزانة الشيخ عارف حكمت ضمن مجموع برقم: ٣٠٨.

(١) طبع بتحقيق نظر الفاريابـي ونشرته مكتبة الكوثر بالرياض، اعتماداً على نسخة سقيمة محفوظة بمكتبة الحرم المكِّي، وفاته اعتماد نسختين مهمتين أولاهما: محفوظة بخزانة الشيخ عارف حكمت ضمن مجموع برقم: ٣٠٨، والثانية: محفوظة بدار الكتب المصرية برقم: ٢٥٦٩ حديث، وكتب عنوان هذه النسخة بخط المؤلف.

(٢) نشرته دار ابن حزم ببيروت بتحقيق جاسم المري.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية.

(٤) إرشاد الغاوي ل ١٨٤/ ب (مخطوط).

(٥) المصدر السابق ل/ ٢١٧/ أ.

وَرَافَقَ مجالس ختمه للبخاري احتشاد واهتمام من طرف الولاة والأعيان حيث لم يكن يتخلف منهم أحد عن الحضور في مجلس الختم، بل كانوا يوزعون العطايا والهبات على الطلبة والحاضرين، يقول السخاوي: «وكان لبعض ختوم ذلك أوقات حافلة، وأما بالمدينة فختم في يوم جمعة بالروضة النبوية: البخاري ومسند الشافعي ودلائل النبوة والقول البديع وغيرها، ولم يتخلف عنه كبير أحد، وأنشدت قصائد مبتكرة لغير واحد ذكرتها في محلها، وخلع الخواجا الشمسي ابن الزمن على القراء والمادحين، جوزي خيراً ونرجو القبول والمغفرة»[1].

ويقول في ترجمة أحمد بن عبد الرحيم بن محمود العيني القاهري أحد الوجهاء والمقدمين في مصر: «سار على سيرة أكابر الملوك في الإنعام والمماليك خصوصاً، فإنه فعل من المعروف والإحسان شيئاً كثيراً، وعُقِدَ عنده مجلس الحديث فما تخلف كبير أحد عن حضور مجلسه، وصار يعطيهم الصُّرَرَ عند الختم والخلع وغير ذلك...»[2].

ويبدو أن الاهتمام بمجالس الختم قد استمر على نفس هذه الوتيرة في العصور التالية، بل ربما قد أولي عناية أكبر، فهذا العلاَّمة أبو سالم العياشي (ت ١٠٩٠هـ) يصف مجلس ختم كتاب الشفا على شيخه أبي مهدي عيسى الثعالبي أثناء مقامه بمكة فيقول: «وسمعت من لفظه نحو النصف من كتاب الشفا للقاضي عياض رواية ودراية يقرره

---

(١) إرشاد الغاوي ل ٦٥/ أ.

(٢) طبقات الحنفية ص ٢٧ (مخطوط بالمكتبة الأحمدية بحلب).

أحسن تقرير، ويبين مقاصده، ويطالع عليه شرح شيخنا شهاب الدين الخفاجي، وكنت أمسكه عليه في حال التقرير وأسرد له المحتاج منه، ويحضر مجلسه فيه غالب النجباء من متفقهي أهل مكة، وكان يوم ختمه يوماً مشهوداً حضره أكابر الفقهاء وأديرت فيه كؤوس الأشربة الحلوة، وأطلقت فيه أنواع البخور والروائح الطيبة، وهذه أنهى تكرمة عند أهل ذلك القطر»[١].

ومما ينبغي التنبيه عليه بخصوص المؤلفات في الختم أن السخاوي قد شَهَر هذا اللون من التصنيف، فَسَارَ على منواله في ذلك الجم الغفير من أهل العلم، وممن ألّف في ذلك من أهل عصره العلاَّمة القسطلاني (ت ٩٢٦هـ) فله كتاب: «تحفة السّامع والقاري بختم صحيح البخاري»[٢]، وبعده ألّف العلاَّمة المحدث محمد علي بن علاّن الصديقي المكي (ت ١٠٥٧هـ) كتاب: «الوجه الصّبيح في ختم الصّحيح»[٣]، وكتاب: «الابتهاج في ختم المنهاج»[٤]؛ أي المنهاج بشرح صحيح مسلم للنووي، وهو من المختصرات المعتمدة في فقه الشافعية.

(١) ماء الموائد أو الرحلة العياشية ٢/ ١٧٦.

(٢) ذكره له السخاوي في الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، وانظر نسخه الخطية في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله) ١/ ٣٤١.

(٣) انظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا ٢/ ٥٢٥.

(٤) انظر المصدر السابق.

وأشهر من اعتنى بتأليف كتب الختم بعد عصر السخاوي العلاَّمة المحدث عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ) فله ختوم على الموطأ وصحيح البخاري، وجامع الترمذي وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه[١]، وبعده ألّف العلاَّمة أبو الفضل محمد تاج الدين بن عبد المحسن بن سالم القلعي (ت ١١٤٩هـ) «منتخب الدراري في ختم صحيح البخاري»، وختم صحيح مسلم[٢]، وعموماً فإن المتأخرين قد أكثروا من التأليف في الختم بحيث يضيق المجال هنا بحصر تصانيفهم في ذلك.

هذا ما حضرني عن كتب الختم ومدى اهتمام العلماء بالتصنيف فيها.

أما عن هذا الكتاب الذي بين أيدينا فهو مجلس في ختم كتاب الشفا للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السّبتي (ت ٥٤٤هـ)[٣].

وكتاب الشفا من التصانيف البهية في السيرة المحمدية، وهو كتاب مشهور، وبالمحاسن مذكور، أبدع فيه مؤلفه كل الإبداع، وَسَلَّمَ كَفَاءَتَه فيه جُلّ الأتباع، وكتب له القبول فطارت نسخة شرقاً وغرباً،

(١) لهذه الختوم نسخة بمكتبة الحرم المكي ضمن مجموع. برقم: ٣٨٠٨ فلم: ٢٦٠ ـــ ٢٦٤، ولختم الموطأ والترمذي وابن ماجه نسخة أخرى بخزانة المحمودية بالمدينة ضمن مجموع برقم: ٢٦٠٠.

(٢) كلاهما مخطوط بمكتبة الحرم المكي ضمن مجموع برقم: ٣٨٠٨.

(٣) تحدثت عن مضامين هذا الختم وقيمته العلمية في المقدمة فأغنى عن إعادته هنا.

بُعداً وقرباً[1]، وأثنوا عليه نثراً ونظماً، وتكلّموا عليه إيضاحاً وفهماً.

وربما انتقد في بعضه، كانتقاد الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) له في إيراده للأحاديث الضعيفة والواهية في كتابه، وذكره لبعض التأويلات البعيدة، فإنّه قال في كتابه سير أعلام النبلاء: «تواليفه نفيسة، وأجلّها وأشرفها كتاب الشفا لولا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة، عَمَلَ إِمَامٍ لا نقد له في فن الحديث ولا ذوق، والله يثيبه على حسن قصده، وينفع بشفائه وقد فعل، وكذا فيه من التأويلات البعيدة ألوان، ونبينا صلوات الله عليه وسلامه غَنِيٌّ بمدحة التنزيل عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحاد النظيفة الأسانيد عن الواهيات، فلماذا يا قوم نتشبع بالموضوعات، فيتطرق إلينا مقال ذوي الغل والحسد، ولكن من لا يعلم معذور، فعليك يا أخي بكتاب دلائل النبوة

---

(١) كتب الله لكتاب الشفا القبول، فأخذه عن مؤلفه جم غفير من تلاميذه، فذاع وانتشر، وصار أحد الكتب المعتمدة في حلقات الدرس بالمغرب والمشرق، واستكثر الناسخ من نسخه، واليوم نجد نسخه المخطوطة متوافرة في معظم الخزائن والمكتبات؛ لا سيما الخزائن المغربية، فنسخه المحفوظة بها تعد بالمئات، ثم إنه من أوائل الكتب التي حظيت بالطباعة فقد طبع بالأستانة بتركيا على الحجر عام ١٢٦٤هـ، ثم طبع بعد ذلك مراراً بالمغرب ومصر والهند وغيرها من البلدان تارة مجرداً، وتارة مع شرح من شروحه الكثيرة. (انظر حول مخطوطاته وطبعاته البحث الحافل لأستاذنا العلّامة الفقيه محمد بن عبد الهادي المنوني حول رواة الشفا ورواياته ومخطوطاته الأصيلة ضمن كتابه: قبس من عطاء المخطوط المغربي ١/١٥٩ ـ ١٧٥، ٢٠٦ ـ ٢٠٨).

للبيهقي، فإنه شفاء لما في الصدور، وهدى ونور»[1].

وقد علَّق الحافظ السخاوي على كلام الذهبـي هذا قائلاً: «وهو مَاشٍ في الإنكار على طريقته، بل قد أدخل أبا القاسم الطبراني وغيره من أئمة النقد والحفظ في ميزانه المعقود لمن تكلم فيه لكونهم يروون الموضوعات ونحوها بأسانيدهم ساكتين عنها، ولكن كان يمكنه التعبير هنا بألين من هذه العبارة؛ لأنه لا يخفى عليه ولا على غيره من أئمة الإسلام المتأخرين عن القاضي عياض جلالته سيَّما في الحديث بحيث اعتمده جمهور من جاء بعده كما صنعه بعض من وافقه على التعرض للقدح في بعض أحاديثه مع التحامي عن تدوينه اعترافاً بحقه وصوناً لهذا الكتاب البديع، في الجناب الرفيع، عن تنقيصه وتوهينه.

فقال البرهان الشارح مع كونه ممن تعرض لشيء من ذلك، كما صرّح به في خطبة كتابه حيث قال: وقد تكلمت على بعض أحاديث فيه، وعلى الجملة في ذكره إياها من مكان، وقد يكون في الكتب الستة أو بعضها ما نصه، وقد بلغني عن شيخنا حافظ الوقت الزين العراقي أنه أراد أن يعزو أحاديثه ويتكلم عليها ثم رجع عن ذلك، قلت معللاً لرجوعه بقوله[2]: هذا كتاب قد تلقي بالقبول فلا أحب التعرض له حكاه لنا شيخنا رحمه الله، وهو ممن كان أيضاً يقول: أيعجب من القاضي مع جلالته في إيراد أسانيده في كثير من الأحاديث التي ينقلها عن مشهور الكذب ويترك إفادتنا تعيين المكان الذي نقل منه ما لا نعرفه إلاَّ منه.

---

(١) السير ٢٠/٢١٦.

(٢) كذا في الأصل.

والذي عندي في الجواب عن القاضي رحمه الله أن توجهه لهذا الأسلوب الرائق، والمطلوب الفائق، الذي يلتذ به السامع، وتصير حواسه كلها لطربه به مسامع، والأجوبة الحسنة المتضمنة للمثوبة البينة، وكون القصد المشي في الطريق الذي لم نر من سار فيه كسيره منه من التشاغل بتمييز الصحيح من غيره؛ سيَّما وهي في الفضائل المتسامح فيها بين الأوائل، وإن فقد في بعضها بعض الشروط، كما هو مقرر مضبوط، فكان القاضي لا يتقيد به، هذا مع أنه قد قال في أثناء كتابه أنه اقتصر في كثير من الأحاديث وغريبها على ما صحّ واشتهر، لا يسأل من غريبه مما ذكره مشاهير الأئمة، وحذفنا الإسناد في جمهوره طلباً للاختصار، بل يتكلم في الأمور الضرورية غالباً».

ثم ذكر السخاوي نماذج من كلام القاضي عياض على بعض أحاديث الشفا، ثم قال: «وهو شاهد لما اعتذرت به عنه من كونه لا يسكت عن الضروري بخلاف غيره من الفضائل ونحوها، فكلامه مشعر به، ولذا مشى عليه خاصة في شفائه، وأما ما قاله الذهبي في التأويلات[1]، فالقاضي رحمه الله يحكي الأقوال ويرجح ويختار...»[2]، إلى آخر كلامه رحمه الله.

وفيما ذكره السخاوي رحمه الله مواضع تحتاج إلى توضيح وتعليق، لكن الذي ينبغي التنبيه عليه هنا هو أن المآخذ على كتاب

---

(١) مما أخذ عليه الغلو في مسألة العصمة. (انظر: أزهار الرياض ٥/ ٩، ١٠، ومجموع الفتاوى ٤/ ٣١٩، ١٥/ ١٤٨).

(٢) الرياض في ختم الشفا لعياض ل /٨ ب ــ ٩/ أ (مخطوط).

الشفا لا تغض من قيمته ولا تحط من قدره، وإنما هي من قبيل المآخذ التي لا يسلم منها أي عمل بشري مهما بلغ من الجودة والإتقان.

ويكفي لاستدراك ما وقع فيه من قصور أو هنات أن يتصدى أحد العلماء لتحقيقه والتعليق عليه، وأحسن من ذلك أن تتولى هذه المهمة مؤسسة علمية أو مركز من مراكز البحث العلمي التي تتولَّى خدمة السُّنَّة والسِّيرة النَّبويَّة، والله الموفِّق.

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه وإثبات عنوانه:

هذا الختم ثابت النسبة للإمام السخاوي لأمور منها:

١ ــ ما ورد على طرة نسخته الخطية من نسبة الكتاب إليه.

٢ ــ ذكر المصنف في ترجمته لنفسه أن له ختماً صغيراً على الشفا[١]، وهو هذا الختم الذي بين أيدينا، وذكر أيضاً أن له ختماً آخر على الشفا كبير ومبسوط[٢]، وقد عثرت عليه.

٣ ــ نسب هذا الختم إليه إسماعيل باشا ومحمد عبد الحي الكتاني[٣].

٤ ــ أسانيده التي ساقها في آخر هذا الختم لكتاب الشفا تؤكد

---

(١) انظر: الضوء اللامع ٨/١٨، وإرشاد الغاوي بل إعلام الطالب الراوي بترجمة السخاوي ل ٨١/ أ (مخطوط).

(٢) انظر: الضوء اللامع ٨/١٨، وإرشاد الغاوي ل ٦٦/ أ، ٧٩/ ب، ١٨١/ ب (مخطوط)، والإعلان بالتوبيخ، ص ٢٤٣.

(٣) انظر: هدية العارفين ٢/٢١٩، وفهرس الفهارس ٢/ ٩٩٠.

أن صاحبها هو السخاوي، فقد روى عن ابن حجر وأبي عبد الله الرشيدي والمجد الحريري، وهؤلاء من شيوخه المعروفين.

وأما بخصوص العنوان فقد وَرَد على غلاف النسخة الخطية لهذا الختم ما يلي: «مجلس في ختم الشفا لكاتبه محمد بن السخاوي، عمله سريعاً في ساعة، نفع الله به»، وقال الناسخ عقبه: «هكذا بخط المصنف بظهر أول ورقة من الأصل المنقول عنه»، وقد سمّى المصنف ختمه الصغير على الشفا ــ وهو هذا الذي بين أيدينا ــ بـ «الانتهاض في ختم الشفا لعياض»، وذلك في كتابيه الضوء اللامع وإرشاد الغاوي، وكذلك سماه إسماعيل باشا والكتاني(١).

وأما ختمه الكبير على الشفا فسماه: «الرياض في ختم الشفا لعياض»، وقد تقدم الإلماع إليه وقد وقفت له على نسخة خطية بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبويّة، يسّر الله تعالى تحقيقه ونشره.

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا الختم على نسخة فريدة توجد بمكتبة الحرم المكي العامرة بمكة المكرمة برقم: **٥٣** ضمن مجموع، وهي في أربع ورقات، تبدأ من الورقة (٩٩/ أ) وتنتهي عند الورقة (١٠٢/ ب)، تحتوي كل ورقة على وجهين، كل وجه يتضمن (٢٣) سطراً، كل سطر يضمّ ما يقارب تسع كلمات.

وقد كتب المخطوط بخط نسخ مشرقي معتاد، وهو بخط الشيخ أحمد بامزروع، والنسخة عارية عن تاريخ النسخ، لكنها مصححة

(١) انظر المصادر السابقة.

ومقابلة، وقد صرّح الناسخ في خاتمة المخطوط أنه قابل نسخته على نسخة جاء في آخرها: «انتهى نقله من مسوّدة المصنف، وهي بخطه رحمه الله»، فهذه النسخة منقولة من نسخة منقولة هي الأخرى عن مسودة المصنف رحمه الله.

منهجي في التحقيق

ويتلخَّص ذلك في النقاط التالية:

١ ـ قدمت للرسالة بدراسة موجزة تناولت فيها بإيجاز ترجمة المؤلف، وموضوع التصنيف في الختم عند المحدثين.

٢ ـ قمت بنسخ المخطوط وفق القواعد الإملائية الحديثة، وحرصت على ضبط نصوصه بالشكل.

٣ ـ شرحت بعض الكلمات الغريبة التي قد يشكل فهمها على بعض القراء.

٤ ـ عرّفت بمؤلفات القاضي عياض التي أشار إليها المؤلف.

٥ ـ ضبطت الأشعار التي أوردها المؤلف وأشرت إلى أسماء منشديها، حيث أهمل المؤلف ذكر أسمائهم.

٦ ـ عرّفت برجال الأسانيد التي ذكرها المؤلف إلى كتاب الشفا في آخر هذا الختم.

٧ ـ علّقت على بعض المواضع التي تحتاج إلى تعليق.

إلى غير ذلك مما يجده القارىء في ثنايا الرسالة.



١٩٧

مجلس في ختم الشفا لكاتبه
محمد بن السخاوي عمله
سريعا في ساعه نفع
الله به هكذا بخط المؤ
بظهر اول ورقه
من الاصل
المنقول
عنه

صورة لورقة العنوان

١٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاستعانة يا كريم
الحمد لله المانح لعباده المؤمنين شفا والمانع عن احبابه الموحدين
شقا باعث النبيين مبشرين ومنذرين وميسرين غير معسرين بالآيات
الباهرات والمعجزات الظاهرات والبراهين الساطعات وناعت الجميع
بالوصف البديع والستر المنيع والحجاب الرفيع وجاعل نبينا اكملهم
ذاتا واجملهم صفاتا وارفعهم قدرا واجمعهم فخرا وازكاهم كراما
واوناهم معجزة واية به ختم النبيين وفضله على ساير الخلق اجمعين
وجعل امته خير الامم واعطاه جوامع الكلم وبدايع الحكم ونسخ الشرايع
بشريعته وعم ساير الخلق ببعثته واعطاه المقام المحمود والحوض
المورود والشفاعة العظمى في اليوم المشهود واصطفاه بالمحبة والخلة
والقرب والدنو والمعراج والصلاة بالانبيا ولوا الحمد والبشارة والنذارة
والهداية والامانة واتمام النعمة واعطاه الرضى والعفو عما تقدم وتاخر
وشرح الصدر ورجحان الفضل ووضع الوزر ورفع الذكر وعز النصر
ونزول السكينة والتاييد بالملائكة وايتاء الكتاب والحكمة والسبع
المثاني والقران العظيم والحكم بين الناس بما اراه الله والقسم باسمه
واجابة دعوته واحيا الموتى واسماع الصم ورد الشمس وقلب الاعيان
والاطلاع على الغيب باذنه وظل الغمام وابرا الالام والعصمة من
الناس وصلاة الله وملائكته عليه وجعله رحمة للعالمين ووضع
الاصر والاغلال عن امته الى غير ذلك مما ادخره له في الاخرة من الكرامة
والسعادة الوافرة فلله الحمد على ما انعم وله الشكر فيما الهم من اتباع
اثار هذا النبي الكريم واسماع نبذ من ماثره وشمائله وخصائصه
في الجم العميم واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة معترف
بالعجز والتقصير معترف من بحر كرمه وجوده ما يكتفي به في المسير

واشهد

صورة لبداية المخطوط

٢٠٤

٠الفضل والكرم الجم العميم لـه، جاءت به لعبيد اذ نبؤا البشر،
وهذا اخر ما قصدت ايراده وقد اخبرني به المشايخ الايمه شيخ الاسلام
حافظ الوقت ابو الفضل احمد بن حجر وابو عبد الله محمد بن عبد الله الرشيد
والمجد ابو الفتح محمد بن محمد الحريري وجويرية ابنة ابي الفضل الحافظ رحمهم الله
واخرون بقراتي على الاخرين وسماعا على الثاني لجميعه وعلى الاول لغالبه
واجازة لسايره قال انا به محمد بن عبد الرحيم الحنفي وبعضه ابو الطيب
محمد بن علي السحولي وقال الثاني انا به ابو الحسن علي بن محمد ابن السبع
سماعا عليه من لفظه والدي الجمال عبد الله لجميعه وقال الثالث انا به
المجد ابو الفدا اسماعيل بن ابراهيم الحنفي سماعا قالوا ما عدا السحولي
انا به النجم ابو الفتوح يوسف بن محمد بن محمد الدلاصي وقال السحولي
انا به الزبير بن علي بن سيد الكل الاسواني قال انا به ابو الحسين
يحيى بن احمد بن بامتت عن الامام ابي الحسين يحيى بن محمد بن علي بن الصايغ
وقالت المرأة انا به ابو الفتح بن حاتم انا ابو النور الديوسي عن ابي
عبد الله ابن محارب اجازة عن مولفه القاضي ابو الفضل عياض
رحمه الله ورضي عنه واعاد علينا من بركاته قال انتهى نقله
من مسودة المصنف وهي بخطه رحمه الله وقوبل عليها
كتب الفقير الى الله الشيخ احمد بامزروع وقد قوبلت
هذه النسخة على النسخة المنقولة من
مسودة المصنف رحمه الله
والحمد لله اولا واخرا
ظاهرا وباطنا

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة لنهاية المخطوط

لِقَاءُ ٱلعَشْرِ ٱلأَوَاخِرِ
بِالمَسْجِدِ ٱلحَرَامِ
(٣٢)

الانْتِهَاض

فِي خَتْمِ «الشِّفَا» لِعِيَاضٍ

لِلْحَافِظِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيِّ
(ت ٩٠٢هـ)

دِرَاسَة وَتَحْقِيق
عبد اللطيف بن محمد الجيلاني



/ بسم الله الرحمن الرحيم [٩٩ / ب]

وبه الاستعانة، يا كريم

مُـقـدِّمـة

الحَمْدُ لله المانِـحِ لِعِبَادِهِ المؤمنين شِفَا، والمانِـعِ عَنْ أَحْبَابِهِ الموحدين شَقَا، باعثِ النبيين، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِين، ومُيَسِّرين غَيْرَ مُعَسِّرِيـن، بـالآيـات البَاهِـرَاتِ، والمعْجِـزَاتِ الظَّـاهِـرَاتِ، والبَـرَاهِيـنِ السَّـاطِعَـاتِ، ونَـاعِـتِ الجَمِيـعِ، بـالـوَصْـفِ البَـدِيـعِ، والسِّتْـرِ المَنِيـع، والحِجَـابِ الـرَّفِيـعِ، وَجَـاعِـلِ نبينـا أكملهـم ذاتـاً، وأجملهـم صفـاتـاً، وأرفعهم قدراً، وأجمعهم فخراً، وأزكاهم كرامةً، وأوفاهم معجزة وآيةً. بِهِ خَتَمَ النبيين، وَفَضَّلَهُ على سَائِرِ الخَلْقِ أجمعين، وَجَعَلَ أُمَّتَهُ خَيْرَ الأُمَمِ.

وأعطاه جوامعَ الكَلِمِ، وبدائع الحِكَمِ، وَنَسَخَ الشَّرائع بشريعَتِهِ، وَعَمَّ سَائرَ الخلقِ بِبِعْثَتِهِ، وأعطاهُ المقامَ المحمودَ، والحَوْضَ الموروِدَ، والشَّفَـاعَـةَ العُظْمَـى فـي اليَـوْمِ المشهـودِ، واصْطَفَـاهُ بـالمحبّـة والخُلَّـةِ، والقُرْبِ والدُّنُوِّ، والمعراجِ، والصلاةِ بالأنبياءِ، ولِوَاءِ الحَمْدِ، والبِشَارَةِ والنِّذَارَةِ، والهِدَايَةِ والأمانةِ، وإتمامِ النِّعْمَةِ.

وأعطاهُ الرِّضَى والعَفْوَ عَمَّا تَقَدَّم وَتأَخَّرَ، وَشَرْحَ الصَّدْرِ، وَرُجْحَانَ الفَضْلِ، وَوَضْعَ الوِزْرِ، وَرَفْعَ الذِّكْرِ، وَعِزَّ النَّصْرِ، ونُزُولَ السَّكِينَةِ، والتأييدَ بالملائكة، وإيتاءَ الكتاب والحكمة، والسبعَ المثاني، والقرآنَ العظيم، والحُكْمَ بين الناس بما أَرَاهُ الله، والْقَسَمَ بِاسْمِهِ، وَإِجَابَةَ دَعْوَتِهِ، وَإِحْيَاءَ الموْتَى، وإِسْمَاعَ الصُّمِّ، وَرَدَّ الشَّمْسِ، وَقَلْبَ الأَعْيَانِ، والاطِّلَاعَ على الغيبِ بإذنه، وَظِلَّ الغَمَامِ، وإِبْرَاءَ الآلاَمِ، والعصمةَ من الناس، وَصَلَاةَ اللَّهِ وَمَلائكَتَهُ عليه، وَجَعْلَهُ رحمةً للعالمين، ووضع الإِصر والأغلال عن أمته، إلى غير ذلك مما ادَّخَرَهُ له في الآخرة من الكَرَامَةِ والسَّعَادَةِ الوَافِرَةِ.

فَلَهُ الحَمْدُ على مَا أَنْعَمَ، وله الشُّكْرُ فيما إِلَيْهِ أَلْهَمَ، من اتِّبَاعِ آثَارِ هذا النَّبِيِّ الكَرِيمِ، وإِسْمَاعِ نُبَذٍ من مَآثِرِهِ وشمائِلِهِ وخَصَائِصِهِ في الجمِّ العميمِ.

وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، شهادةَ مُعْتَرِفٍ بِالعَجْزِ والتَّقْصِيرِ، وَمُغْتَرِفٍ من بَحْرِ كَرَمِهِ وَجُودِهِ ما يُكْتَفَى به المسير، [١٠٠/أ] / وأشهد أن سيدنا محمداً عبدُهُ وَرَسُولُهُ، وَحَبِيبُهُ وَخَلِيلُهُ، وَصَفِيُّهُ وَنَجِيُّهُ، سَيِّدُ الخَلْقِ، والنبيُّ الحَقُّ، أَرْسَلَهُ ﴿بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ۝٩﴾[١].

اللَّهُمَّ صَلِّ وَبَارِكْ وَتَرَحَّمْ على عبدك ونبيك ورسولك النَّبِيِّ الأُمِّيِّ، سَيِّدِ المرسلينَ، وَإِمَامِ المتقينَ، وخاتمِ النبيينَ، إِمَامِ الخَيْرِ،

---

(١) سورة الصف: آية ٩.

وَقَائِدِ الخَيْرِ[1]، ورسولِ الرَّحْمَةِ، وعلى أَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ المؤمنينَ، وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وآلِهِ وأصهارِهِ وأنصارِهِ وأتباعِهِ وأشياعِهِ وَمُحِبِّيهِ، كما صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وعلى آل إبراهيمَ في العالمين إنك حميدٌ مجيدٌ.

وصَلِّ وبارِكْ وَتَرَحَّمْ علينا معهم أفضلَ صلواتِكَ وأزكى بركاتِكَ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عن ذِكْرِكَ الغَافِلُونَ، عَدَدَ الشَّفْعِ والوَتْرِ، وَعَدَدَ كلماتِكَ التَّامَّاتِ المباركاتِ، وَعَدَدَ خَلْقِكَ، وَرِضَى نَفْسِكَ، وَزِنَةَ عَرْشِكَ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِكَ، صَلاَةً دَائِمَةً بِدَوَامِكَ.

اللَّـٰهُـمَّ ابْعَثْـهُ يَـوْمَ القِيَـامَـةِ مقـامـاً محمـوداً، يَغْبِطُـهُ بِـهِ الأَوَّلُـونَ والآخِرُونَ، وَأَنْزِلْهُ المَقْعَدَ المُقَرَّبَ عندك يَوْمَ القِيَامَةِ، وَتَقَبَّلْ شَفَاعَتَهُ الكُبْرَى، وارْفَعْ دَرَجَتَهُ الْعُلْيَا، وَأَعْطِهِ سُؤْلَهُ في الآخِرَةِ والأُولَى، كَمَا آتَيْتَ إبراهيمَ وَمُوسَى.

اللَّـٰهُمَّ اجْعَلْ في المصْطَفَيْنَ مَحَبَّتَهُ، وفي المُقَرَّبِينَ مَوَدَّتَهُ، وفي الأَعْلَيْنَ ذِكْرَهُ، وَاجْزِهِ عَنَّا مَا هُوَ أَهْلُهُ، خَيْرَ مَا جَزَيْتَ نَبِيّاً عَنْ أُمَّتِهِ، وَاجْزِ الأنبياءَ كُلَّهُمْ خَيْراً، صَلَوَاتُ الله وَصَلاَةُ المؤمنينَ على محمد النَّبِيِّ الأُمِّيِّ، السَّلاَمُ عليكَ أَيُّهَا النَّبِـيُّ وَرَحْمَةُ الله وبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ وَرِضْوَانُهُ.

اللَّـٰهُمَّ أَبْلِغْهُ مِنَّا السَّلاَمَ، وَارْدُدْ علينا منه السَّلاَمَ، وَأَتْبِعْهُ من أُمَّتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ مَا تَقَرُّ به عَيْنُهُ يَا رَبَّ العَالَمِينَ.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلّه تصحّف عن: السَّير.

اللَّـهُمَّ وَارْضَ عن أَئِمَّةِ الدِّينِ والأَئِمَّةِ المجتهدينَ، القائمينَ بِنَصْرِ دِينِـهِ القَـوِيـم، والسَّـالِكِيـنَ طَـرِيقَـهُ المستقيـمَ، والـدَّافِعِيـنَ جَيْشَـاتِ[1] المبطلينَ، بِأَمْتَنِ دَلِيلٍ، وأحسنِ إيضاحٍ وتعليلٍ، حَتَّى رَجَعَ الملحدُ خَائِباً، وانقطعَ المفسدُ مُجَانِباً، وَعَادَتْ حُجَّتُهُ دَاحِضَةً، لما تَظَاهَرُوا بالأدلّة النَّاهِضَةِ.

[١٠٠/ب] / فَشَكَرَ الله سَعْيَهُمْ، وَقَبِلَ صُنْعَهُمْ، وَنَفَعَنَا بِبَرَكَاتِهِمْ، وَبَرَكَاتِ عُلُومِهِمْ.

وَقَدْ كَانَ منهم في المائة السَّادِسَةِ القاضي أبو الفضل عِيَاضُ بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمّد بن عبد الله ابن موسى بن عياض اليَحْصُبِـيِّ، الأَنْدَلُسِـيِّ الأَصْلِ، السَّبْتِـيِّ[2]، إِمَامُ

(١) جمع جيشة، وهي المرة من جاش إذا ارتفع، وجاش الوادي يجيش جيشاً زخر وامتد جداً، وجاش البحر جيشاً هاج فلم يستطع ركوبه، وورد في حديث علي رضي الله عنه في صفة النبـي ﷺ: «دامغ جيشات الأباطيل». (انظر: لسان العرب لابن منظور ٦/ ٢٧٧ مادة: جيش).

(٢) ولد القاضي عياض في منتصف شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة، وتوفي بمراكش يوم الجمعة سابع جمادى الثانية سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وقيل غير هذا، ومصادر ترجمته كثيرة جداً أكتفي بالإحالة على بعضها: الصِّلة لابن بشكوال ٢/ ٤٢٩، والمعجم لابن الأبار، ص ٣٠٦، ووفيات الأعيان لابـن خلكـان ٣/ ٤٨٣، وسيـر أعـلام النبـلاء ٢٠/ ٢١٢، وتـذكـرة الحفـاظ ٤/ ١٣٠٤، والإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ٤/ ٢٢٢، والديباج المذهب لابن فرحون ٢/ ٤٦. وأفرد المقري كتاباً حافلاً في ترجمته وذكر أخباره سماه «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض»، طبع في خمسة =

وَقْتِهِ فِي التَّفْسِيرِ والحديثِ وَفُنُونِهِمَا، والحافظُ لمذهب الإمامِ مالكٍ، والمتقدِّمُ في الأصولِ والنَّحْوِ واللُّغَةِ وَأَيَّام العَرَبِ وَأَنْسَابِهَا، والبَصِيرُ بالأحكام وَعَقْدِ الشُّرُوطِ، والمُجيدُ للشِّعْرِ والخطابةِ والبلاغةِ، والمُتَضَلِّعُ من فُنُونِ الأدبِ، والصَّبْرِ والحِلْم، والمَوْصُوفُ بالجُودِ والسَّمَاحَةِ وكثرةِ الصَّدَقَةِ وجميلِ العِشْرَةِ، والدُّؤُوبِ على العملِ، والصّلابة في الحقّ.

وَوُصِفَ بِأَنَّهُ: «جَاءَ عَلَى قَدَرٍ، وَسَبَقَ إلى نَيْلِ المعَالِي وابْتَدَرْ، فَاسْتَيْقَظَ لَهَا والنَّاسُ نِيَامٌ، وَوَرَدَ مَاءَهَا وَهُمْ حِيَامٌ[1]، وَتَلَا من المعارفِ مَا أَشْكَلَ، وَأَقْدَمَ على مَا أَحجَمَ عنه سِوَاهُ وَنَكَلَ[2]، فَتَحَلَّتْ بِهِ لِلْعُلُوم نُحُورٌ، وَتَجَلَّتْ لَهُ منها حُورٌ، كَأَنَّهُنَّ اليَاقُوتُ والمَرْجَانُ، لم يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ.

قد أَلْحَفَتْهُ الأَصَالَةُ رِدَاءَهَا، وَسَقَتْهُ أَنْدَاءَهَا، وَأَلْقَتْ إِلَيْهِ الرِّيَاسَةُ

= مجلدات، وكتب الدكتور البشير الترابي رسالته للدكتوراه عن القاضي عياض وجهوده في علم الحديث رواية ودراية، وهو مطبوع في مجلد عن دار ابن حزم ببيروت، وللتوسع في معرفة مصادر ترجمة القاضي عياض يراجع الثبت البيبليوغرافي لما كتب عن القاضي عياض من إعداد أستاذنا الدكتور حسن بن عبد الكريم الوراكلي، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، فليراجع.

(١) من الحَوَمَان، وهو دَوَمَانُ الطائر يُدَوِّمُ ويحوم حول الماء، وكل من رام أمراً فقد حام عليه حوماً وحياماً وحُؤُوماً وَحَوَمَانَاً. (انظر: لسان العرب ١٢/ ١٦٢ مادة: حوم).

(٢) أي قَوِيَ عليه، ويقال نكل بفلان إذا صنع به صنيعاً يحذر غيره منه إذا رآه. (انظر: لسان العرب ١١/ ٦٧٧ مادة: نكل).

مَقَالِيدَهَا، وَمَلَّكَتْهُ طَرِيفَهَا وَتَلِيدَهَا[1]، فَبَذَّ[2] عَلَى فِتْيَانِه[3] الكهولِ سُكُوناً وَحِلْماً، وَسَبَقَهُمْ معرفةً وَعِلْماً، وَأَزْرَتْ مَحَاسِنُهُ بِالبَدْرِ اللَّيَّاحِ[4]، وَسَرَتْ فَضَائِلُهُ مَسْرَى الرِّيَاحِ، فَتَشَوَّفَتْ لِجَلاَهُ[5] الأَقْطَارُ، وَوَكَفَتْ[6] تَحْكِي نَدَاهُ الأَمْطَارُ.

وهو على اعتنائِهِ بعلوم الشَّرِيعَةِ، واخْتِصَاصِهِ بهذه المَرْتَبَةِ الرَّفِيعَةِ، يُعْنَى بإِقَامَةِ أَوَدِ[7] الأَدَبِ، وَيَنْسِلُ إليه أَرْبَابُهُ من كُلِّ حَدَبٍ»[8].

وَكَانَ بَرّاً بِلِسَانِهِ، جَوَاداً بِبَنَانِهِ، كثيرَ التَّخَشُّعِ في صَلاَتِهِ، مُوَاصِلاً لِصِلاَتِهِ، بَحْرَ عِلْمٍ، وَهَضَبَةَ دِينٍ وَحِلْمٍ، وهو كالثَّمَرَةِ كُلُّهَا حَلاَوَة، لِلنَّفْسِ إلى عُذُوبَةِ لَفْظِهِ في كُلِّ ما تَصَرَّفَ فيه من الكَلاَمِ نَثْراً وَنَظْماً طَلاَوَة.

صَنَّفَ التَّصَانِيفَ الفَائِقَةَ، في العلومِ النَّافِعَةِ الرَّائِقَةِ، فمن ذلك:

---

(١) أي قديمها وجديدها. (انظر: لسان العرب ٩/ ٢٢٠، مادة طرف، و ٣/ ١٠٠ مادة: تلد).

(٢) يقال: بذّ فلان فلاناً يبذه بذّاً، إذا ما علاه وفاقه في حسن أو عمل كائناً من كان. (انظر: لسان العرب ٣/ ٤٧٧ مادة: بذذ).

(٣) كذا في الأصل، وفي قلائد العقيان: فتائه.

(٤) أي الأبيض المتلألىء. (انظر: لسان العرب ١٢/ ٥٨٦ مادة: لوح).

(٥) كذا في الأصل، في القلائد: لعُلاه.

(٦) أي هطلت وقطرت. (انظر: لسان العرب ٩/ ٣٦٣ مادة: وكف).

(٧) الأوَدُ: العَوَجُ. (انظر: لسان العرب ٣/ ٧٥ مادة: أود).

(٨) انتهى نقل المصنف عن كتاب قلائد العقيان للفتح بن خاقان، ص ٢٥٥.

ـ إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم[1].

ـ ومشارق الأنوار على صحاح الآثار[2].

ـ والإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع[3].

ـ وبغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد[4].

ـ / ومعجم شيوخه المسمى بالغنية[5]. [١٠١ / أ]

---

(١) نشر منه د. الحسين شواط شرح مقدمة صحيح مسلم في مجلد مستقل عن دار ابن عفان بالخبر (السعودية) عام ١٤١٤هـ، ثم أصدر شرح كتاب الإيمان في مجلدين عن دار الوطن بالرياض عام ١٤١٧هـ، ثم صدر الكتاب كاملاً بتحقيق د. يحيى إسماعيل، ونشرته دار الوفاء بالمنصورة (مصر) عام ١٤١٩هـ.

(٢) قال ابن فرحون: «وكتاب مشارق الأنوار في تفسير غريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم، وضبط الألفاظ، والتنبيه على الأوهام والتصحيفات، وضبط أسماء الرجال، وهو كتاب لو كتب بالذهب أو وزن بالجوهر لكان قليلاً في حقه». (الديباج المذهب، ص ١٧٠)، وقد طبع هذا الكتاب قديماً على نفقة السلطان عبد الحفيظ العلوي عام ١٩٣٠هـ في جزئين، ثم نشرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب قسماً كبيراً منه في مجلدين عام ١٤٠٢هـ ـ ١٤٠٣هـ.

(٣) طبع بتحقيق السيد أحمد صقر، وكانت طبعته الأول سنة ١٣٨٩هـ عن دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس.

(٤) طبع الكتاب بالمغرب سنة ١٣٩٥هـ بعناية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(٥) اشتمل هذا الكتاب على مائة شيخ انتقاهم القاضي رحمه الله من مجموع شيوخه الذين سمع منهم أو أجازوه، بيد أن النسخة الموجودة من الغنية =

ـ والإعلام بحدود قواعد الإسلام[1].

ـ والمدارك في مناقب الإمام مالك وأصحابه[2].

ـ والتنبيهات المستنبطة في شرح كلمات مشكلة وألفاظ مغلطة على الكتب المدونة[3].

= لا تتضمن سوى ٩٨ ترجمة، وعدد الكتب التي تحمّلها القاضي عن هؤلاء الشيوخ ٢٢١ كتاباً في مختلف فنون العلم. (انظر: كتاب منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض للدكتور الحسين شواط، ص ١٦٠)، وقد طبع كتاب الغنية بتحقيق د. محمد بن عبد الكريم، نشر الدار العربية للكتاب بليبيا وتونس عام ١٣٩٨هـ، ثم نشر مرة أخرى بتحقيق ماهر جرار عن دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٢هـ.

(١) وهو كتيب صغير ألفه استجابة لطلب أحد معلمي الأطفال أن يجمع له فصولاً سهلة المأخذ، قريبة المرام، تفسر حدود قواعد الإسلام ليدرسها لصغار الطلبة، وقد طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي.

(٢) واسمه: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وهو أعظم كتاب صنف في طبقات فقهاء المالكية، إذ يتضمن أكثر من ألف وخمسمائة ترجمة، وقد طبع مرتين: الأولى في مكتبة دار الحياة ببيروت عام ١٣٨٧هـ، وقد ذكر د. الحسين شواط في كتابه «منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض»، ص ١٥٩: أن هذه الطبعة رديئة جداً، مليئة بالتصحيف والتحريف، ووقع فيها سقط في مواضع متعددة أبشعها سقوط (٢٢٩ ترجمة) بعد ترجمة محمد بن زرقون (٣/ ٢٧٥)، وأما الطبعة الثانية للكتاب فقد صدرت عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب في ثمانية مجلدات بتحقيق جماعة من الباحثين.

(٣) من أهم الكتب المصنفة في الفقه المالكي، ولا يزال مخطوطاً حتى الآن، له =

وَغَيْرِ ذلكَ مِمَّا انتفعَ بِهِ الأَئِمَّةُ شَرْقاً وَغَرْباً، وَتَنَافَسُوا في تَحْصِيلِهِ بُعْداً وَقُرْباً[1].

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ إلاَّ كِتَابُهُ الشِّفَا بتعريفِ حُقُوقِ المُصْطَفَى لَكَفَى في عُلُوِّ مِقْدَارِهِ، وَسُمُوِّ اشْتِهَارِهِ، فإنّه أَبْدَعَ فيه كُلَّ الإِبْدَاعِ، وَانْعَقَدَ على جَلاَلَتِهِ الإجْمَاعُ، وَسَلَّمَ لَهُ أَكْفَاؤُهُ [كِفَايَتَهُ][2] فِيهِ، وَاعْتَمَدَهُ المحدِّثُ وَالفَقِيهُ، ولم يُنَازِعْهُ في انفرادِهِ به أَحَدٌ، ولا خَلِيَ عنه من مُدُنِ الإِسلامِ بَلَدٌ، وَلاَ أنكروا من يَدِهِ سَبْقَهُ إِلَيْهِ، بَلْ تَشَوَّقُوا للوقوفِ عَلَيْهِ، وَأَنْصَفُوا في الاستفادةِ مِنْهُ والرِّوَايَةِ عَنْهُ، واعترفوا بأنّه بَلَغَ فيه الغَايَةَ القُصْوَى، وإن كانَ ذَلِكَ أَمْراً لا يُسْتَوفَى.

«فَنَسْأَلُ الله تَعَالى أن يُجَازِيَ مُؤَلِّفَهُ خَيْراً، وَيُعْظِمَ له بما أَلَّفَهُ وانْتَخَبَهُ أَجْراً، فلقد جَرَى في مَيْدَانِ أَشْرَفِ العلومِ جَرْيَ السَّابِقِ، وَنَظَمَ في جِيدِ الزَّمَانِ سِلْكَ المعارفِ، وَدُرَرَ الحقائقِ، وَشَفَى بكتاب الشِّفَا قَلْبَ كُلِّ مُؤْمِنٍ صَادِقٍ، كَمَا كَبَتَ به [قَلْبَ كُلِّ][3] عَدُوٍّ مُنَافِقٍ، فإذا طَالَعَهُ المؤْمِنُ استنارتْ في بَاطِنِهِ حقائقُ أنوارِهِ، وإذا جَالَ في رَوْضِ

= نسخ عديدة منها بالخزانة الملكية بالرباط برقم: ٥٣٤ و ٩٨١٨، وبالخزانة العامة بالرباط أيضاً برقم: ٣٣٥، وبخزانة القرويين بفاس برقم: ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٦.

(١) قال ابن خاتمة في كتابه المزية في تاريخ المرية: «للقاضي عياض رحمه الله تآليف مفيدة كتبها الناس عنه وانتفعوا بها وكثر استعمال كل طائفة لها». انظر: أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري ٥/ ٧.

(٢) في الأصل: وكفايته، وما أثبته هو الأنسب للسياق.

(٣) في الأصل: كل قلب، وعليه علامة تضبيب، وما أثبته هو الصواب، وانظر: أزهار الرياض ٤/ ٢٧٥.

مَعَارِفِهِ تَنَفَّسَتْ لَهُ نَفَحَاتُ نَسِيمِهِ الأَرِيجِ، وَتَبَسَّمَتْ لَهُ مَبَاسِمُ أَزْهَارِهِ.

فَهُوَ كَمَا قَالَ القَائِلُ(١) تعظيماً لِمَحَلِّه الكَرِيمِ، وَتَشْرِيفاً لَحمِيدِ آثَارِهِ»(٢):

كِتَابُ الشِّفَا شِفَاءُ القُلُوبِ ... قَدِ ائتَلَقَتْ شَمْسُ بُرْهَانِهِ

فَأَكْرِمْ بِهِ ثُمَّ أَكْرِمْ بِهِ ... وَأَعْظِمْ(٣) مَدَى الدَّهْرِ مِنْ شَأْنِهِ

إِذَا طَالَعَ المَرْءَ مَضْمُونَهُ ... رَسَى فِي الهُدَى أَصْلُ إِيمَانِهِ

وَجَالَ بِرَوْضِ التُّقَى نَاشِقاً ... أَرَايِجَ أَزْهَارِ أَفْنَانِهِ

وَنَالَ عُلُوماً تُرَقِّيهِ فِي ... ثُرَيَّا السَّنَاءِ(٤) وَكِيوَانِهِ

فَلِلَّهِ دَرُّ أَبِي الفَضْلِ إِذْ ... سَرَى فِي الوَرَى نَيْلُ إِحْسَانِهِ

فَعَزَّزَ قَدْرَ نَبِيِّ الهُدَى ... وَخَيْرِ الأَنَامِ بِتِبْيَانِهِ

[١٠١/ب] / وَجَازَاهُ رَبِّي خَيْرَ(٥) الجزَاءِ ... وَجَادَ عَلَيْهِ بِغُفْرَانِهِ

وَمِنَّا الصَّلَاةُ عَلَى المُجتَبَى ... وَأَصْحَابِهِ ثُمَّ أَعْوَانِهِ

---

(١) هكذا أبهم الفقيه أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبد المجيد الأزدي الرندي (ت ٦٩٠هـ) ــ الآتي ذكره ــ قائل هذه الأبيات، ولم أتمكن من تبينه.

(٢) ما بين حاصرتين كله منقول عن ابن جابر الوادي آشي فيما نقله هو أيضاً من خط الصالح الزاهد أبي الحسين عبيد الله بن أحمد الأزدي الرندي (ت ٦٩٠هـ) على كتاب الشفا، وكان نسخه بيده وسط شعبان عام ثمانية وخمسين وستمائة. انظر: الرياض للمصنف ل ٦/ ب (مخطوط بخزانة الشيخ عارف حكمت)، أزهار الرياض للمقري ٤/ ٢٧٥.

(٣) كذا في الأصل: وفي الرياض للمصنف ل ٧/ أ: وعظم.

(٤) كذا في الأصل، وأزهار الرياض، وفي الرياض للمصنف: السماء.

(٥) كذا في الأصل، وأزهار الرياض، وفي الرياض للمصنف: بخير.

مَدَى الدَّهْرِ لَا تَنْقَضِي دَائِماً[1] وَلَا تَنْثَنِي طُولَ أَزْمَانِهِ[2]

وقيل فيه أيضاً[3]:

جَزَى الإِلَهُ عِيَاضاً بِالشِّفَاءِ غَداً رِيَاضُ فِرْدَوْسِهِ نُزْلاً بِجَنَّتِهِ
دَوَاؤُهُ قَدْ شَفَى الأَدْوَاءَ فَهْوَ لَهُ ذُخْرٌ يَقِيهِ يَقِيناً لُبْسَ جنّتهِ[4]

وقيل فيه أيضاً[5]:

شِفَاءُ عِيَاضٍ لِلنُّفُوسِ الأَبِيَّةِ دَوَاءُ سَنَاءٍ وَهْوَ أَسْنَى وَسِيلَةِ
بِهِ أَشْرَقَ الإِصْبَاحُ واتّضَحَ الهُدَى بِرَغْمِ أُنُوفٍ لِلطُّغَاةِ وَذِلَّةِ
لَهُ اللهُ مِنْ بَحْرٍ[6] إِمَامٍ وَعَالِمٍ غَدَا فِيهِ يَهْدِي الحَقَّ لَكِنْ بِسُنَّةِ
وَلَمَّا رَأَى الأَهْوَاءَ زَادَ امْتِدَادُهَا وَجَاءَ بَنُوهَا بِالضَّلَالِ وَشُبْهَةِ
نَضَا[7] صَارِمَ الإِسْلَامِ فِي كَيْدِ نَحْرِهِم وَقَالَ لَهُمْ بِاللهِ حَسْبِي وَعِدَّةِ

---

(١) كذا في الأصل، وفي أزهار الرياض: لا ينقضي دائباً، وفي الرياض للمصنف: لا ينقضي دأبها.

(٢) القصيدة من البحر المتقارب.

(٣) القائل هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشَيْد السبتي (ت ٧٢١هـ) كما أشار إليه المصنف ل ٢/ ب (مخطوط)، والمقَّري في أزهار الرياض ٤/ ٢٧٦.

(٤) القصيدة من البحر البسيط.

(٥) الأبيات لابن جابر، وقد نقلها عنه المقري في أزهار الرياض (٤/ ٢٧٦، ٢٧٧)، وذكر في مطلعها أنه قال: «وكنت قلت في زمن نسخي له ـ أي الشفا ـ أبياتاً أثبتها هنا نفع الله بالقصد فيها»، ثم ذكرها.

(٦) كذا في الأصل، وفي الأزهار: حبر.

(٧) في الأصل: مضى، والمثبت من الأزهار.

أَبَـــانَ الـــذي يَعْتَـــاضُ صِـــدْقـــاً بِحُجَّـــةٍ
أَتَـــتْ تَجْتَلِـــي كَـــالشَّمْـــس وَسْـــطَ الظَّهِيـــرَةِ
لَهَـــا فِـــي بِـــلاَدِ الله نُـــورٌ مُشَعْشَـــعٌ وَمَطْلَـــعُ ذَاكَ النُّـــورِ أَرْجَـــاءُ سَبْتَـــةِ
وَلاَ عَجَـــبٌ لِلْغَـــرْبِ قَـــدْ خَـــصَّ رَبُّنَـــا
بِـــهِ الْفَضْـــلَ، بَـــلْ فِـــي الشَّـــرْقِ مَطْلَـــعُ فِتْنَـــةِ
جَزَى الله رَبِّـي رُوحَهُ النَّاعِمَ الَّذِي تَوَارَى غَرِيباً خَيْرَ أَعْضَاءِ[1] مَيِّتِ
وَآتَـــاه مِمَّـــا قَـــدْ أَعَـــدَّ لِمَـــنْ قَضَـــى
شَهِيـــداً مِـــنَ الخَيْـــرَاتِ فـــي صِـــدْق جَنَّـــةِ[2]

وقيل فيه أيضاً[3]:

شِفَـــاءُ عِيَـــاضٍ لِلْقُلُـــوبِ دَوَاؤُهَـــا
مِنَ الْجَهْلِ فَاجْهَدْ أَنْ تَكُونَ بِهِ مُغْرى[4]
لَقَـــدْ فَـــازَ بِـــالأَجْـــرِ الْجَـــزِيـــلِ حَقِيقَـــةً
لَـــدَى حَلْبَـــةِ السِّبَـــاقِ فِـــي مَـــوْقِـــفِ الأُخْـــرَى
فَطَـــالِـــعْ مَعَـــانِيـــهِ تَفُـــزْ بِمَعَـــارِفٍ تَرْقَى مَعَانِيهَا[5] وَتُكْسِبُهُ أَجْرا

(١) كذا في الأصل، وفي الأزهار: أعضاء.

(٢) القصيدة من البحر الطويل.

(٣) هذه الأبيات للمحدث أبـي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن الحداد الصنهاجي الوادي آشي الغرناطي، كما ذكر ذلك ابن جابر الوادي آشي. انظر: أزهار الرياض للمقري ٤/ ٢٧٧.

(٤) في الأصل: معرا، وكتب بهامش المخطوط: لعله مضمراً، والتصويب من الرياض للمصنف ل ٢/ ب، وأزهار الرياض ٤/ ٢٧٧.

(٥) كذا في الأصل، وأزهار الرياض، وفي الرياض للمصنف: معاليها.

وَتُدْنِيهِ مِنْ نَهْجِ الحَقِيقَةِ وَاصِلاً　　إِلَى العَالَمِ الأَعْلَى وَتُوجِدُهُ ذِكْرا

فَيَرْقَى عَنِ الأَغْيَارِ في كُلِّ وِجْهَةٍ　　وَيَظْفَرَ بِالحُسْنَى وَيَا حَبَّذَا ذُخْرَا

/ وَيَنْعَمَ بِـالأَحْبَـابِ فـي حَضْـرَةِ البَقَـا　　وَيَشْهَـدُ سِـرَّ الجَمْـعِ جَهْـراً إِذَا أَسْـرَى[1] [١٠٢ / أ]

وفيه أيضاً[2]:

شَفَى نَفْسَ كُلِّ امْرِىءٍ مُؤْمِنٍ[3]　　بِنُـورِ البَيَـانِ كِتَـابُ الشِّفَـا

وَأَبْهَجَهَـا مَـا تَضَمَّنَـهُ　　مِنَ القَوْلِ فِـي شَرَفِ المُصْطَفَى

وَفِـي شَـرَفِ الأَنْبِيَـاءِ وَفِـي　　طَهَـارَتِهِـمْ مِـنْ ضُـرُوبِ الجَفَـا

جَـزَى الله وَاضِعَـهُ جَنَّـةً　　وَقُـرْبَ زُلْفَـى بِمَـا أَلَّفَـا

أَفَـادَ عُلُـومـاً جَهُـولاً بِهَـا　　وَزَحْـزَحَ عَنْـهُ عَمـىً وَنَفَـى

عُلُـومٌ تَـزِيـدُ القُلُـوبَ هُـدىً　　فَـأَفْلَـحَ قَلْـبٌ زَكَـى وَصَفَـا

رِيَـاضٌ مِـنَ العِلْـمِ صَنَّفَـهُ　　عِيَـاضٌ فَـأَكْـرِمْ بِمَـا صَنَّفَـا

إِذَا مَـا تَـأَمَّـلَ أَزْهَـارَهُ　　أَرِيـبٌ سَقِيـمُ الفُـؤَادِ اشْتَفَـى[4]

---

(١) القصيدة من البحر الطويل.

(٢) وجد هذه الأبيات أبو عبد الله ابن الحداد ـ ناظم الأبيات السابقة الذكر ـ على ظهر نسخة من كتاب الشفا بخط أحمد بن إبراهيم بن خلف بن محمد بن عبد الله بن فرقد القرشي، وقال: «وأظنها من نظمه رحمه الله ونفع به. انظر: أزهار الرياض ٤/ ٢٧٨.

(٣) كذا في الأصل، والرياض للمصنف، وفي الأزهار: مسلم.

(٤) القصيدة من البحر المتقارب.

وفيه أيضاً[1]:

جَازَى الإِلَه العِيَاضِـيَّ الإِمَامَ بِمَا يُجْزَى بِهِ كُلُّ مَنْ يُحْيَـى بِهِ الأَثَرُ
أَنْـوَارُ ذِكْـرِ الـرَّسُـولِ المُصْطَفَـى ائْتَلَقَـتْ
تَجْلُـو الـدَّيَـاجِـي مِنْهَـا الأَنْجُـمُ الـزُّهُـرُ
شَمْـسُ الضُّحَـى أَشْـرَقَـتْ مِـن نُـورِهِ وَذَكَـا
مِـنْ عَـرْفِ رَوْضِ الـرُّبَـى لِلنَّـاشِـقِ الـزَّهَـرُ
سِلْكٌ بِهِ ازْدَانَ جِيدُ العِلْمِ وَانْتَظَمَتْ فِيـهِ لِجَـامِعِـهِ اليَـاقُـوتُ وَالـدُّرَرُ
أَرْوَتْ ظَمَأَ الْوَرَى غُرُّ الغَمَامِ بِهِ بِوَاكِفٍ لِلْحَيَا سَحَّتْ بِهِ الدِّرَرُ
جَدِيدُهُ لَيْسَ يَبْلَى الذِّكْرُ مِنْهُ عَلَى مَرِّ الجَدِيدَيْنِ يُسْتَجْلَى لَهُ[2] صُوَرُ
غَضٌّ يَلَذُّ عَلَى الأَسْمَاعِ يَمْلَؤُها مِـنَ السُّـرُورِ إِذَا تُتْلَـى لَـهُ سُـوَرُ
لِلَّـهِ دَرُّ ذَوِي الأَلْبَـابِ قَـدْ عَمَـرُوا الأَعْمَارَ مِنْهُ بِمَا قَدْ بُورِكَ العُمُرُ

---

(١) الأبيات لأبي محمد عبد الله بن محمد بن هارون الطائي القرطبي (ت ٧٠٢هـ)، وكان قد أنشدها عند انقضاء مجلس من مجالسه في إقراء الشفا: ذكر ذلك تلميذه ابن جابر الوادي آشي، وقال: «فلما فرغ من قراءتها شكره الحاضرون ودَعَوْا له بالثبات؛ لأنه كان عمره وقت نظمها سبعة وثمانين عاماً على ما ذكر من مولده، وقد كنت أنا سمعت على الشيخ أبي محمد هذا من كتاب الشفا دولاً لم أضبطها وأجازنيه. . . وقد حملتني هذه القصيدة على أن جمعت قطعة جيدة تضمنت التعريف بالقاضي عياض وتواليفه، وما قيل فيها وما وقع لدي مما خاطب به الحافظ السِّلَفي وغيره، وما وجدت له من نظم أو قيل فيه، وأثبتها في آخر الشفا الذي كنت نسخته ابتغاء ثواب العلم الجسيم». برنامج الوادي آشي ص ٢١٢ ــ ٣١٥.

(٢) كذا في الأصل، وفي البرنامج: به.

يُرَدِّدُونَ عَلَى الأَسْمَاعِ مَا قَرَؤُوا   مِنْهُ فَيَا نَعْمَ مَا الدُّنْيَا بِهِ عَمَرُوا
الشِّعْـرُ شَـاخَ، وَكَـلَّ الفِكْـرُ حِيـنَ مَضَـى   عَصْـرُ الشَّبَـابِ وَشَـابَ الـرَّأْسُ وَالشَّعَـرُ
تَمْضِـي الْحَيَاةُ وَأَبْنَاءُ الزَّمَانِ بِهِ   فِـي غَفْلَةٍ بِانْصِرَامِ الْعُمْرِ مَا شَعَرُوا
أَنَّـى لِمَـنْ بِشَـرٍّ جَلَّـتْ ذُنُـوبُهُـمُ   وَاللَّهُ يَصْفَحُ عَمَّا قَدْ جَنَى الْبَشَرُ
/ الفَضْلُ وَالْكَرَمُ الْجَمُّ الْعَمِيمُ لَهُ   جَاءَتْ بِهِ لِعَبِيدِ أَذْنَبُوا البِشَرُ[1]

وهذا آخر ما قصدت إيراده.

وقد أخبرني به[2] المشايخ الأئمة:

ـ شيخ الإسلام حافظ الوقت أبو الفضل أحمد بن حجر[3].

ـ وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الرشيدي[4].

ـ والمجد أبو الفتح محمد بن محمد الحريري[5].

---

(١) القصيدة من البحر البسيط.

(٢) أي كتاب الشفا.

(٣) العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) أشهر من أن يعرف به، ويعد المصنف من أخص تلامذته وأقربهم إليه، وقد أفرد كتاباً حافلاً في ترجمته سماه: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، وقد ذكر ابن حجر أسانيده إلى كتاب الشفا في المعجم المفهرس ص ٧٨.

(٤) محدث خطيب، لقيه السخاوي سنة ٨٤٨هـ ولزمه إلى أن مات وأكثر عنه جداً، توفي سنة ٨٥٤هـ، ترجمته في: الضوء اللامع ٨/ ١٠١.

(٥) هو محمد بن محمد بن علي بن صلاح الحريري القاهري الحنفي، مولده سنة =

ـ وَجُوَيْرِيَّةُ ابنة أبـي الفضل الحافظ[1].

رحمهم الله جميعاً، وآخرون.

بقراءتي على الأَخِيرَيْنِ.

وسماعاً على الثاني لجميعه.

وعلى الأول لغالبه، وإجازة لسائره، **قال**: أخبرنا به محمد بن عبد الرحيم الحنفي[2]، وببعضه أبو الطيب محمد بن علي السُّحُولي[3].

= ٧٨٠هـ بالقاهرة، سمع على البلقيني والعراقي والهيثمي، وكان بارعاً في التجارة بالكتب، مات سنة ٨٦٤هـ. (انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٩/٤٨، وطبقات الحنفية، كلاهما للمصنف ص ٢٨٧ مخطوط).

(١) هي جويرية ابنة الحافظ أبـي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، أخت الحافظ ولي الدين أبـي زرعة أحمد، ولدت في حدود سنة ٧٨٨هـ وأسمعت على أبيها وابن حاتم والهيثمي وآخرين، كانت صالحة خيرة محبة في الحديث، سمع منها الأئمة وحُمِلَتْ عنها أشياء، ماتت بالقاهرة سنة ٨٦٣هـ. انظر: الضوء اللامع ١٢/١٨.

(٢) هو محمد بن عبد الرحيم بن علي بن الحسين المصري الحنفي، حدث بالشفا وغيره، مولده سنة ٧٣٥هـ. كان معتنياً بالحديث والتاريخ، توفي سنة ٨٠٧هـ. (انظر ترجمته في: إنباء الغمر، وطبقات الحنفية للمصنف ص ٢٤٩ مخطوط).

(٣) هو أبو الطيب محمد بن عمر بن علي بن عمر السحولي ـ بفتح المهملة وقيل بضمها نسبة لسحول من اليمن ـ اليمني ثم المكي مؤذن الحرم المكي، مولده بمكة سنة ٧٣٢هـ، أحضر في آخر الخامسة من عمره بالمدينة على الزبير الأسواني في إقرائه للشفا، وسمع من الحجار والعز ابن جماعة وآخرين، =

وقال الثاني: أخبرنا به أبو الحسن علي بن محمد بن السَّبْع[1] سماعاً عليه من لَفْظِ وَالِدِي عبد الله الجمالِ[2] لجميعه.

وقال الثالث: أخبرنا به المجد أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم الحنفي[3] سماعاً.

قالوا ـ ما عدا السحولي ـ : أخبرنا به النجم أبو الفتوح

= سمع منه الأئمة لا سيما كتاب الشفا حيث حدث به غير مرة لتفرده به في الدنيا، توفي بمكة سنة ٨٠٧هـ. (انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٨/ ٢٥١).

(١) هو علاء الدين علي بن محمد بن عبد المعطي بن سالم المصري المعروف بابن السبع، أحضر على ست الوزراء وابن الشحنة وسمع على غيرهما، توفي سنة ٧٩٥هـ. (انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/ ١١١، وشذرات الذهب ٦/ ٣٤٠).

(٢) هو جمال الدين عبد الله بن محمد بن إبراهيم الرشيدي القاهري الشافعي، مولده سنة ٧٣٧هـ، كان معتنياً بعلم الحديث بحيث لازم قراءة صحيح البخاري، وكتب بخطه جملة من الأجزاء، توفي سنة ٨٠٧هـ. (انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٥/ ٤٣).

(٣) هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن علي أبو الفداء الكناني البلبيسي الأصل القاهري الحنفي القاضي، مولده سنة ٧٢٩هـ، رافق الزيلعي المحدث فأكثر من سماع الأجزاء بقراءته وتخرّج بمغلطاي وبرع في الفرائض والأدب، توفي سنة ٨٠٢هـ. (انظر ترجمته في: المجمع المؤسس لابن حجر ١/ ٤٦١، وطبقات الحنفية للسخاوي ص ٦٩ مخطوط، والضوء اللامع ٢/ ٢٨٦، وشذرات الذهب ٧/ ١٦).

يوسف بن محمد بن محمد الدلاصي[1].

وقال السحولي: أخبرنا به الزبير بن علي بن سيد الكل الأسواني[2]، قال: أخبرنا به أبو الحسين يحيى بن أحمد بن تَامَتِّيت[3]، عن الإمام أبي الحسين يحيى بن

---

(١) هو يوسف بن محمد بن محمد بن أبي الفتوح المصري، ويسميه المقري: عبد الله بن عبد الحق القرشي المخزومي الدلاصي (كما في أزهار الرياض ٤/ ٣٤١)، مؤذن الجامع العتيق بمصر، سمع من ابن تامتيت اللواتي كتاب الشفا لعياض بإجازته من ابن الصائغ، قال التقي الفاسي: «مات سنة ٦٤٩هـ»، وهو بعيد، إذ كيف يأخذ عنه محمد بن عبد الرحيم الحنفي ومولده سنة ٧٣٥هـ، . فلعلها ٧٤٩هـ، والله أعلم. (انظر ترجمته في: ذيل التقييد للفاسي ٣/ ٣٤٩، وورد ذكره في ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي ص ٢٨١).

(٢) هو شرف الدين أبو عبد الله الزبير بن علي بن سيد الكل بن أيوب السواني، نزيل الحرم النبوي، مولده سنة ٦٦٠هـ، سمع على ابن تامتيت الشفا لعياض بإجازته من ابن الصائغ عن مؤلفه، وحدث في الحرم النبوي، توفي بالمدينة سنة ٧٤٨هـ. (انظر ترجمته في: ذيل التقييد للفاسي ١/ ٣٧٢، وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٢٩٣، والدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ١١٣).

(٣) في الأصل: بامتت، والصواب ما أثبته، وهو تقي الدين أبو الحسين يحيى ابن أحمد بن محمد بن تامَتِّيت ــ بفتح الميم وتشديد المثناة المكسورة وسكون الياء بعدها مثناة ــ اللواتي الفاسي، حدث بكتاب الشفا عن ابن الصائغ عن مؤلفه، قال الفاسي: «مات سنة ٦٠٥ ظنّاً»، وهو بعيد، إذ كيف يسمع منه الزبير الأسواني المتوفى وهو قد ولد سنة ٦٦٠هـ، والله تعالى أعلم. (انظر ترجمته في: ذيل التقييد ٣/ ٣٠٨، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٣/ ١٣٢٥).

محمد بن علي بن الصائغ[1].

وقالت المرأة: أخبرنا به أبو الفتح ابن حاتم[2]، أخبرنا أبو [الثور][3] الديوسي[4]، عن أبي عبد الله ابن محارب[5]

---

(1) هو أبو الحسين يحيى بن محمد بن علي الأنصاري السبتي ويعرف بابن الصائغ، عابد زاهد فاضل، من أهل الضبط والمعرفة والتقييد، توفي بسبتة عام ٦٠٠هـ. (انظر ترجمته في: التكملة لابن الأبار ٤/ ١٩٧، والذيل والتكملة لابن عبد الملك ٨/ ق ٢/ ٤١٣، وصلة الصلة لابن الزبير ٥/ ٢٦٩).

(2) هو أبو الفتح وأبو البقاء تقي الدين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حاتم الأنصاري المصري مولده سنة ٧١٨هـ، محدث فقيه، سمع من الحجار والقطبي الحلبي وابن سيد الناس والبدر بن جماعة وغيرهم، ذكر الفاسي أنه سمع كتاب الشفا على يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الدَّبَابيسي وتفرد به عنه، مات سنة ٧٩٣هـ. (انظر ترجمته في: ذيل التقييد للفاسي ١/ ١٢٧، والدرر الكامنة لابن حجر ٣/ ٧٩٣، وشذرات الذهب ٦/ ٣٣٠).

(3) كذا في الأصل، وفي مصادر ترجمته: أبو النون، فلعله تصحيف.

(4) هو أبو النون فتح الدين يونس بن إبراهيم بن عبد القوي بن قاسم بن داود الكناني العسقلاني ثم المصري الدبوسي، ويقال الدبابيسي، مولده سنة ٦٣٥هـ، حدث عن ابن المقير بأشياء كثيرة، مات سنة ٧٢٩هـ. (انظر ترجمته في: ذيل التقييد ٣/ ٣٥٧، والدرر الكامنة ٤/ ٤٨٤، وشذرات الذهب ٦/ ٩٢).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الملك بن محارب القيسي، الغرناطي الأصل الإسكندراني المولد، مولده سنة ٥٥٤هـ، كان له عناية قوية بالحديث وإتقان، كتب وحصّل الأصول وطال عمره، توفي سنة ٥٤١هـ. (انظر ترجمته في: السير للذهبي ٢٣/ ٩٥).

إجازة[١]، عن مؤلفه: القاضي أبو الفضل عياض رحمه الله ورضي عنه وأعاد علينا من بركاته[٢].

قال[٣]: انتهى نقله من مُسوَّدَةِ المصنف وهي بخطه رحمه الله، وَقُوبِلَ عليها.

كَتَبَ الفقير إلى الله الشيخ أحمد بَامَزْرُوعٍ، وقد قُوبِلَتْ هذه النسخة على النسخة المنقولة من مسودة المصنف رحمه الله، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً[٤].



(١) يبدو أن هناك سقطاً في الإسناد، فإن ابن محارب لم يدرك القاضي عياض، فالقاضي توفي سنة ٥٤٤هـ، وابن محارب ولد سنة ٥٥٤هـ، وقد نصّ الذهبي أنه يروي عن أبي جعفر أحمد بن حكم، ورواية ابن حكم عن القاضي لكتاب الشفا معروفة معلومة، وقد جاء التصريح برواية ابن محارب للشفا عن ابن حكم لما زار غرناطة عند السراج في افتتاحيته للشفا كما نصّ عليه أستاذنا المنوني رحمه الله في بحثه عن روايات الشفا. (انظر: قبس من عطاء المخطوط المغربي ١/ ١٤٤).

(٢) يراجع بخصوص أسانيد كتاب الشفا ورواياته البحث الماتع الحافل لشيخنا الفقيه العلاَّمة المؤرخ محمد بن عبد الهادي المنوني (ت ١٤٢٠هـ) رحمه الله: «كتاب الشفا للقاضي عياض من خلال رواته ورواياته ومخطوطاته الأصلية» نشر ضمن كتابه: «قبس من عطاء المخطوط المغربي» (١/ ١٣٣ ـ ١٥٩).

(٣) أي ناسخ النسخة التي نقل عنها ناسخ هذه النسخة.

(٤) نسخته من أصل المخطوطة المحفوظة بالحرم المكي قبل أعوام عديدة، =

= وتمت مقابلة المنسوخ بالأصل بقراءتي على الشيخ العالم فضيلة الدكتور عبد الله بن بو شعيب البخاري العبدي وهو يمسك بمصورة ورقية عن الأصل المخطوط بعد صلاة العصر من يوم عيد الفطر المبارك عام عشرين وألف وأربعمائة من الهجرة النبوية، ثم يسّر الله الكريم مقابلته مرة أخرى بقراءتي على عالم البحرين الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبي، وبحضور جمع من المشايخ الفضلاء، منهم: الشيخ المحقق محمد بن ناصر العجمي، والشيخ مساعد العبد القادر وغيرهم، في صحن المسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان الأبرك عام إحدى وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، والحمد لله دائماً أبداً.

وكتبه

عبد اللطيف بن محمد الجيلاني

المصادر والمراجع

١ ــ إرشاد الغاوي، بل إعلام الطالب الراوي بترجمة السخاوي، للسخاوي، مصورة عن الأصل الخطي المحفوظ بخزانة أيا صوفيا بتركيا.

٢ ــ أزهار الرياض في أخبار عياض، لأحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، ١٩٧٨م.

٣ ــ إنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ــ الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.

٤ ــ برنامج ابن جابر الوادي آشي، لشمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي التونسي (ت ٧٤٩هـ)، تقديم وتحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠١هـ.

٥ ــ تبصير المنتبه وتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي البجاوي، نشر الدار العلمية بدلهي ــ الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٦ ــ التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله ابن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد السلام الهراس، نشر دار الفكر ببيروت ــ دار المعرفة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٧ ـ ثبت أبـي جعفر البلوي الوادي آشي، تحقيق: عبد الله العمراني، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٨ ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لأبـي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، نشر دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩.

٩ ـ ختم الشفا، لأبـي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، مخطوط محفوظ بمكتبة أورشليم، وعنه مصورة فيلمية بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

١٠ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبـي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نشر دار إحياء التراث العربـي ببيروت.

١١ ـ ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد صالح المراد، نشر مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٢ ـ الذيل والتكملة لكتابـي الموصول والصلة، لأبـي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي (ت ٧٠٣هـ)، السفر الثامن، تحقيق: د. محمد بنشريفة،نشر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، ١٩٨٤م.

١٣ ـ الرياض في ختم الشفا لعياض، مخطوط بمكتبة الشيخ عارف حكمت ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم: ٣٠٨/ ٨٠ ضمن مجموع من الورقة (١) إلى الورقة (١٨).

١٤ ـ سير أعلام النبلاء، لأبـي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبـي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق جماعة من الباحثين، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

١٥ ــ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لأبـي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، عني بنشره وتصحيحه السيد عزت العطار الحسيني، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ

١٦ ــ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لأبـي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، نشر دار الجيل ببيروت.

١٧ ــ طبقات الحنفية، للسخاوي، مصورة بالجامعة الإسلامية برقم: ٢٤٠٣، عن الأصل الخطي المحفوظ بالمكتبة الأحمدية بحلب.

١٨ ــ عمدة القاري والسامع، للسخاوي، نشر دار عالم الفوائد بمكة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٩ ــ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٢٠ ــ القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، للدكتور البشير الترابـي، نشر دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢١ ــ قبس من عطاء المخطوط المغربـي، لمحمد بن عبد الهادي المنوني (ت ١٤٢٠هـ)، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٢ ــ قلائد العقيان في محاسن الأعيان، للفتح ابن خاقان (ت ٥٢٩هـ) مصورة عن طبعة باريس، قدَّم لها ووضع فهارسها: محمد العنابـي، شر المكتبة العتيقة بتونس.

٢٣ ـ لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، نشر دار صادر ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٤ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نشر دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٥ ـ المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادين، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٦ ـ منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم، للدكتور الحسين بن محمد شواط، نشر دار ابن عفان بالخبر ـ السعودية، ١٤١٤هـ.

٢٧ ـ هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين باشا الباباني (ت ١٣٣٩هـ)، نشر إحياء التراث العربي ببيروت عن طبعة إستانبول عام ١٩٤١م.



المحتوى

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑